جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس–
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحةمقدمةلنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص : المقاولاتية و التنمية المحلية
بعنوان:

المقاولاتية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية

–دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري–

من إعداد الطالب :
بوعافية بوبكر

تحت إشراف :
أ.د. ناصور عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د. بن ديدة هواري	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د. ناصور عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا
د. طالب سومية‌شهيناز	أستاذة محاضرة أ	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. قوال زواوية إيمان	أستاذة محاضرة أ	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
أ.د. سعيداني محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. زدون جمال	أستاذ محاضر أ	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية : 2022/2021

" تبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾"

الآية الأولى من سورة الملك

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على رسول الله محمد صلى الله عليه و سلم

في البداية نحمد الله عز وجل حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع

نشكر كذلك أساتذتنا الكرام الذين درسونا طيلة مشوارنا الدراسي من الإبتدائي إلى ما بعد التدرج

نتقدم بالشكر و الإمتنان لأستاذنا المشرف الأستاذ " ناصور عبد القادر" على تأطيره لنا و كل نصائحه و توجيهاته التي ساهمت في إخراج هذا العمل .

نتوجه بالشكر لأساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة كل بإسمه على عناء تصفح هذه الأطروحة و مناقشتها .

نشكر كذلك أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير لجامعة سيدي بلعباس كل بإسمه

نتقدم بالشكر كذلك للأساتذة محكمي الإستبيان كل بإسمه

نشكر كل من ساهم في هذا العمل من بعيد أو من قريب

الباحث

إهداء

نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى :

أبي الذي طالما شجعني و كان نعم السند أطال الله عمره

أمي التي تعبت لنرتاح و سهرت لننام أطال الله عمرها

إخوتي كل بإسمه محمد ، قويدر ، عمر و أختي الصغيرة

زوجة أخي وأبناء أخي ملاك و إسحاق

إلى جدتي : حورية و مرينة أطال الله في عمرهما

إلى أجدادي "لخضر ، بلعافيا ، عداد ، قويدر" رحمهم الله و إلى جدتي "العالية" رحمها الله

إلى الأستاذة المحترمة : بن سخرية أ التي دعمتني لإتمام هذا العمل المتواضع

إلى زملائي بالمراقبة المالية تلاغ كل بإسمه

إلى زملائي في الدكتوراه زقاي و علي

إلى كل أصدقائي

إلى كل من يعرف بوبكر

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

بوبكر

قائمة المحتويات

العـنـــوان	الصفحة
شكر و عرفان	II
إهداء	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XIV
قائمة المختصرات	XVI
الملخصات	XVII
المقدمة العامة	أ
القسم الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للمقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية .	
الفصل الأول : المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	01
تمهيد .	02
1. الإطار النظري و المفاهيمي للمقاولاتية .	02
1.1. ماهية المقاولاتية .	02
1.1.1.مفهوم المقاولاتية .	03
2.1.1.المقاربات المقاولاتية .	05
3.1.1.أبعاد المقاولاتية .	07
4.1.1.أهمية و خصائص المقاولاتية .	09
1.4.1.1.أهمية المقاولاتية .	09
2.4.1.1.خصائص المقاولاتية .	10
2.1.ماهية المقاول .	11
1.2.1. مفهوم المقاول .	11
2.2.1.خصائص و صفات المقاول .	13
3.2.1.الدور الإقتصادي للمقاول .	16
3.1.المقاولاتية و أساليب النهوض بها .	18

1.3.1.أسباب ضعف عدد المقاولين في الدول النامية .	18
2.3.1.إجراءات تشجيع و دعم المقاولاتية .	19
3.3.1.مكونات البيئة المقاولاتية المحفزة .	21
4.1.المقاولاتية بين الوراثة و الإكتساب .	22
2.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	24
1.2.ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	24
1.1.2.صعوبة تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	24
2.1.2.المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	25
3.1.2.مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	27
2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	31
3.2.خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	38
4.2.تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	43
5.2.دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	45
6.2.معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	46
الخلاصة .	50
الفصل الثاني : التنمية المحلية .	52
تمهيد .	53
1. نظريات التنمية و النمو .	53
1.1. التحليل الكلاسيكي .	53
1.1.1. تصور آدم سميث .	53
2.1.1.تصور مالتوس .	54
3.1.1.تصور دفيد ريكاردو .	55
2.1. التحليل النيوكلاسيكي .	56
1.2.1 رؤية الكلاسيكيون الجدد للتنمية .	56
2.2.1.تحليل شومبيتر .	57
3.1.نظريات المراحل الخطية .	59
1.3.1. مراحل النمو عند روستو	59

2.3.1. نموذج هارود و دومار	62
4.1. نماذج التغيير الهيكلي	63
5.1.نظريات أخرى للتنمية .	64
1.5.1. نظرية الدفعة القوية .	64
2.5.1. نظرية النمو المتوازن .	65
3.5.1 نظرية النمو غير المتوازن .	67
4.5.1. نموذج سولو .	68
2.ماهية التنمية .	70
1.2.مفهوم التنمية .	70
2.2.أشكال و خصائص التنمية .	73
1.2.2.أشكال التنمية .	73
2.2.2.خصائص التنمية .	75
3.2.أبعاد و أركان التنمية .	76
1.3.2. أبعاد التنمية .	76
2.3.2. أركان عملية التنمية .	78
4.2. الشروط الواجبة لتحقيق التنمية و متطلباتها .	79
1.4.2. الشروط الواجبة لتحقيق التنمية .	79
2.4.2. متطلبات التنمية .	80
5.2.الجوانب التي يجب مراعاتها للقيام بعملية التنمية و عناصرها .	81
1.5.2. الجوانب التي يجب مراعاتها للقيام بعملية التنمية .	81
2.5.2.عناصر التنمية .	82
6.2 عوائق و تحديات التنمية .	83
1.6.2 عوائق التنمية .	83
2.6.2.تحديات التنمية .	84
3. التنمية المحلية .	86
1.3 مفهوم التنمية المحلية .	86
2.3. نماذج التنمية المحلية .	88

3.3. أهمية المشاركة في التنمية المحلية .	89
1.3.3.مفهوم المشاركة .	89
2.3.3.أهداف المشاركة	90
3.3.3.أهمية المشاركة في إنجاح التنمية المحلية .	91
4.3. أهداف التنمية المحلية .	91
5.3. الفاعلين في التنمية المحلية .	92
1.5.3. المجتمع المدني.	92
2.5.3.القطاع الخاص .	94
3.5.3. الدولة كفاعل في التنمية المحلية .	95
الخلاصة .	97
الفصل الثالث : إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية في الجزائر.	99
تمهيد .	100
1. قراءة في أرقام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .	100
1.1.توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	100
1.1.1.أرقام عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	100
2.1.1.تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	102
3.1.1.توزيع المؤسسات حسب الحجم .	103
4.1.1.التوزيع حسب قطاع النشاط .	105
1.4.1.1.المؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية .	105
2.4.1.1. المؤسسات ذات الشخصية الطبيعية .	106
5.1.1.التوزيع حسب المناطق للمؤسسات الخاصة ذات الشخصية الإعتبارية .	108
6.1.1.كثافة المؤسسات حسب المناطق .	109
2.1.تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .	110
1.2.1.التطور في التعداد الإجمالي .	110
2.2.1.التطور حسب قطاع النشاط .	112
3.2.1.التطور في عملية التوظيف حسب طبيعة المؤسسة .	113
4.2.1.التطور في تعداد المؤسسات الخاصة .	115

3.1.أرقام دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	119
1.3.1.برامج الإستثمار المصرح بها ضمن ANDI .	119
2.3.1.توزيع الإستثمارات حسب حجم المؤسسة .	122
4.1.إحصائيات هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	123
1.4.1.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) .	123
2.4.1.الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC .	125
3.4.1.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM .	128
2.العلاقة بين المقاولاتية و المشاريع الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية .	131
1.2.مقارنة بين المشاريع المقاولاتية و المشاريع الصغيرة .	131
2.2.أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية .	133
3.واقع التنمية المحلية في الجزائر .	138
1.3. دور الدولة في تحقيق التنمية المحلية .	138
1.1.3 التجهيزات العمومية غير الممركزة .	138
2.1.3.صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية .	141
2.3. صلاحيات الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية .	145
3.3.تدابير مقترحة للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر .	150
4.3.أرقام حول التنمية المحلية بالجزائر .	154
الخلاصة .	159
القسم الثاني : الدراسة التطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة بولاية سيدي بلعباس	
الفصل الرابع : خصائص العينة و أداة الدراسة .	161
تمهيد .	162
1.تقديم ولاية سيدي بلعباس .	162
1.1.المعلومات الأولية عن الولاية .	162
2.1. البنية التحتية القاعدية .	163
3.1.الإمكانيات الطبيعية و البشرية .	174
1.3.1.الإمكانيات الطبيعية .	174
2.3.1. الإمكانيات البشرية .	181

4.1.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سيدي بلعباس .	182
1.4.1. توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	182
2.4.1.تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية للفترة من 2011 إلى 2020 .	189
3.4.1.تعداد المؤسسات للسداسي الأول من سنة 2021 حسب قطاع النشاط .	190
2.إطار و منهجية الدراسة التطبيقية .	194
1.2.نموذج الدراسة .	194
2.2.مجتمع و عينة الدراسة و أسلوب جمع البيانات .	196
1.2.2.مجتمع الدراسة و العينة .	196
2.2.2.أسلوب جمع البيانات .	196
3.2.شرح عملية جمع البيانات .	199
1.3.2.طريقة الإجابة .	199
2.3.2.أدوات جمع البيانات .	199
3.3.2.سيرورة عملية جمع البيانات .	199
4.2.صدق و ثبات الأداة .	200
1.4.2.صدق الأداة .	200
2.4.2.ثبات الأداة .	200
5.2.الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل .	207
3.التحليل الوصفي لنتائج الإستبيان .	208
1.3.الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة .	208
2.3.الخصائص الوصفية المتعلقة بالمؤسسات المستجوبة .	211
الخلاصة .	221
الفصل الخامس : تحليل النتائج و إختبار الفرضيات .	222
تمهيد .	223
1.التحليل الإستدلالي لنتائج الإستبيان .	223
1.1.نتائج المحور الأول .	223
2.1.نتائج المحور الثاني .	227
2.إختبارات شروط الصحة .	231

1.2.الشروط اللازمة لإختبار بيرسون .	231
2.2.الشروط اللازمة لإختبار الإنحدار البسيط .	234
3.2.شروط صحة تحليل التباين الأحادي .	236
3.إختبار فرضيات الدراسة .	237
1.3.الفرضية الأولى .	237
2.3.الفرضية الثانية .	238
3.3.الفرضية الثالثة .	240
4.3.الفرضية الرابعة .	241
5.3.الفرضية الخامسة .	243
6.3.الفرضية السادسة .	348
1.6.3. متغير عمر المؤسسة .	248
2.6.3. متغير رقم أعمال المؤسسة .	249
3.6.3. متغير نشاط المؤسسة .	249
4.مناقشة النتائج .	250
1.4. النتائج الأولية .	250
2.4. النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة .	253
الخلاصة .	255
الخاتمة العامة .	256
قائمة المراجع .	261
الملحق	278

قائمة الجداول :

العـنـــوان	الصفحة
الجدول رقم 01 : تصنيف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	**28**
الجدول رقم 02 : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**31**
الجدول رقم 03: أرقام حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى 2019/06/30 .	**101**
الجدول رقم 04: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	**102**
الجدول رقم 05 : توزيع المؤسسات حسب الحجم .	**103**
الجدول رقم 06: التوزيع حسب قطاع النشاط .	**105**
الجدول رقم 07 : توزيع مؤسسات المهن الحرة .	**107**
الجدول رقم 08 : توزيع المؤسسات الخاصة ذات الشخصية الإعتبارية حسب المناطق الجغرافية	**108**
الجدول رقم 09 :كثافة المؤسسات حسب المناطق .	**109**
الجدول رقم 10: التطور في عدد المؤسسات .	**110**
الجدول رقم 11:التطور حسب قطاع النشاط .	**112**
الجدول رقم 12: التطور في عملية التوظيف حسب طبيعة المؤسسة .	**113**
الجدول رقم 13: التطور في تعداد المؤسسات الخاصة .	**115**
الجدول رقم 14: المؤسسات المتخلية عن النشاط ذات الشخصية الإعتبارية حسب القطاع .	**116**
الجدول رقم 15: توزيع المؤسسات المتخلية عن النشاط ذات الشخصية الطبيعية حسب القطاع .	**117**
الجدول رقم 16: الحالة الإجمالية لمشاريع الإستثمار خلال السداسي الأول من سنة 2018 و من سنة 2019 .	**119**
الجدول رقم 17 : توزيع الإستثمارات حسب حجم المؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2019 .	**122**
الجدول رقم 18 : حالة المشاريع الممونة من طرف ANSEJ حسب النشاط إلى غاية 2019/06/30 .	**123**
الجدول رقم 19: حالة المشاريع الممونة من طرف CNAC حسب النشاط إلى غاية 2019/06/30.	**125**
الجدول رقم 20 : حالة المشاريع الممونة من طرف ANGEM حسب النشاط إلى غاية 2019/06/30.	**128**

الجدول رقم 21:عددالقروض حسب نمط التمويل .	**129**
الجدول رقم 22: مخططات التنمية البلدية على مستوى ولاية سيدي بلعباس لسنة 2018 .	**139**
الجدول رقم 23 : قيمة عجز البلديات المسجل خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2015 (مليون دج) .	**143**
الجدول رقم 24: السكنات المستلمة خارج البناء الذاتي .	**154**
الجدول رقم25: التغطية الصحة .	**155**
الجدول رقم 26: تعداد الهياكل الصحية .	**156**
الجدول رقم 27: الهياكل الصحية خارج المستشفيات .	**156**
الجدول رقم 28: الهياكل الجامعية .	**157**
الجدول رقم 29 : مؤشر الهياكل الصحية .	**169**
الجدول رقم 30 : مؤشر التغطية الصحية .	**169**
الجدول رقم 31 : مؤشرات الهاتف النقال .	**171**
الجدول رقم 32 : توزيع الأراضي المستغلة حسب المحصول المنتج .	**174**
الجدول رقم 33 : توزيع الأراضي وفق كيفية الإستغلال .	**175**
الجدول رقم 34 : توزيع المناصب المنشأة سنة 2016 على مختلف القطاعات .	**181**
الجدول رقم 35: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم من 2013 إلى 2018 لولاية سيدي بلعباس .	**183**
الجدول رقم 36 : نطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2011 إلى 2020 بولاية سيدي بلعباس .	**189**
الجدول رقم 37 : حالة المؤسسات خلال السداسي الأول من سنة2021 لولاية سيدي بلعباس	**190**
الجدول رقم 38 : الفقرات المتعلقة بالمعلومات الأولية للإستبيان .	**197**
الجدول رقم 39 : فقرات المحور الأول .	**197**
الجدول رقم 40 : أبعاد و فقرات المحور الثاني .	**198**
الجدول رقم 41 : توزيع الأوزان حسب سلم ليكارت الخماسي .	**199**
الجدول رقم 42 : معامل الثبات آلفا كرونباخ لفقرات الإستبيان مجتمعة .	**201**
الجدول رقم 43 : معامل الثبات للمحاور .	**201**
الجدول رقم 44 : الإتساق الداخلي للمحور الأول .	**202**
الجدول رقم 45 : الإتساق الداخلي للمحور الثاني .	**204**

الجدول رقم 46 : الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة .	**208**
الجدول رقم 47 : البيانات المتعلقة بالمؤسسة .	**211**
الجدول رقم 48 : توزيع المؤسسات المدروسة حسب الحجم .	**216**
الجدول رقم 49: نتائج المحور الأول	**223**
الجدول رقم 50: نتائج المحور الثاني .	**227**
الجدول رقم 51 : التوزيع الطبيعي للبيانات .	**231**
الجدول رقم 52 : التعددية الخطية .	**236**
الجدول رقم 53 : إختبار تجانس التباين .	**236**
الجدول رقم 54 : إرتباط المحور الأول بالمحور الثاني .	**237**
الجدول رقم 55: نتائج الإنحدار الخطي البسيط للبعد الأول .	**238**
الجدول رقم 56 : المتوسطات الحسابية للبعد الثاني للمتغير التابع .	**239**
الجدول رقم 57 : الإنحدار الخطي البسيط للبعد الثالث .	**240**
الجدول رقم 58 : نتائج الإنحدار الخطي البسيط للبعد الرابع .	**242**
الجدول رقم 59 : نتائج الإنحدار الخطي البسيط للبعد الخامس .	**243**
الجدول رقم 60 : المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لعبارات البعد السادس .	**244**
الجدول رقم 61 : نتائج الإنحدار الخطي البسيط لتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع إجمالا .	**246**
الجدول رقم 62 : إختباراتالمعاملات .	**247**
الجدول رقم 63 : إختبار تحليل التباين الأحادي تبعا لمتغير عمر المؤسسة .	**248**
الجدول رقم 64 : إختبار تحليل التباين الأحادي تبعا لمتغير رقم الأعمال .	**249**
الجدول رقم 65 : إختبار التباين الأحادي تبعا لمتغير نشاط المؤسسة .	**250**

قائمة الأشكال :

العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشخصية .	**103**
الشكل رقم 02: توزيع المؤسسات حسب الحجم .	**104**
الشكل رقم 03 : التوزيع حسب قطاع النشاط للمؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية .	**106**
الشكل رقم 04 : توزيع مؤسسات المهن الحرة .	**107**
الشكل رقم 05 : توزيع المؤسسات حسب المناطق .	**109**
الشكل رقم 06 : تطور عدد المؤسسات	**111**
الشكل رقم 07 : التطور في عدد المؤسسات حسب النشاط .	**113**
الشكل رقم 08 : التطور في عملية التوظيف للمؤسسات .	**114**
الشكل رقم 09: توزيع المؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية المتخلية عن النشاط حسب القطاع	**117**
الشكل رقم 10: توزيع المؤسسات المتخلية عن النشاط ذات الشخصية الطبيعية حسب القطاع	**118**
الشكل رقم 11 :حالة تعداد المشاريع حسب قطاع النشاط .	**120**
الشكل رقم 12: حالة قيمة الإستثمارات حسب قطاع النشاط .	**121**
الشكل رقم 13: حالة تعداد الموظفين حسب قطاع النشاط .	**121**
الشكل رقم 14: تعداد التوظيف حسب النشاط .	**124**
الشكل رقم 15:نسبة القروض الممنوحة من طرف ANGEM .	**129**
الشكل رقم 16: عدد القروض الممنوحة حسب نمط التمويل .	**130**
الشكل رقم 17: توزيع المساحة الإجمالية للأراضي في الجزائر.	**159**
الشكل رقم 18 : شبكة الطرق بولاية سيدي بلعباس .	**164**
الشكل رقم 19: توزيع الأراضي المستغلة حسب المحصول المنتج.	**175**
الشكل رقم20–01: توزيع الموارد المعدنية لولاية سيدي بلعباس .	**180**
الشكل رقم 20–02 : توزيعالمؤسسات حسب الأنشطة على مستوى ولاية سيدي بلعباس .	**188**
الشكل رقم 21 : التغير في تعداد المؤسسات لسداسي الأول من سنة 2021 .	**192**
الشكل رقم 22 : التغير في تعداد العمال لسداسي الأول من سنة 2021 .	**193**
الشكل رقم 23 : نموذج الدراسة .	**195**
الشكل رقم 24: توزيع أفراد العينة حسب الجنس .	**209**

الشكل رقم 25 : توزيع أفراد العينة حسب العمر .	**210**
الشكل رقم 26 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي .	**211**
الشكل رقم 27 : توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني .	**214**
الشكل رقم 28 : توزيع المؤسسات حسب القطاع .	**214**
الشكل رقم 29 : توزيع المؤسسات حسب رقم الأعمال .	**216**
الشكل رقم 30 : توزيع المؤسسات المدروسة حسب الحجم .	**217**
الشكل رقم 31: توزيع المؤسسات حسب عدد العمال .	**218**
الشكل رقم 32 : توزيع المؤسسات حسب عمر المؤسسة .	**219**
الشكل رقم 33 : توزيع المؤسسات حسب كيفية إنشاء المؤسسة .	**220**
الشكل رقم 34 : توزيع المؤسسات حسب نمط التمويل .	**221**
الشكل رقم 35: التوزيع الطبيعي لقيم المحور الأول .	**232**
الشكل رقم 36: لوحة الإنتشار للمحور الأول .	**232**
الشكل رقم 37 : التوزيع الطبيعي لقيم المحور الثاني	**233**
الشكل رقم 38 : لوحة الإنتشار للمحور الثاني .	**233**
الشكل رقم 39 :منحنى التوزيع الطبيعي للبواقي .	**234**
الشكل رقم 40 :التوزيع الطبيعي البواقي .	**235**
الشكل رقم 41 : لوحة إنتشار البواقي .	**235**

قائمة المختصرات

الرقم	الـــعـبـــارة	الإختصار
01	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	ج ج د ش
02	لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	UNIDO
03	المخططات البلدية للتنمية	PCD
04	البرامج القطاعية غير الممركزة	PSD
05	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	ANDI
06	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	ANSEJ
07	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	CNAC
08	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	ANJEM
09	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للأجراء	CNAS
10	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء	CASNOS
11	المؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية الوحيدة	EURL
12	شركات ذات مسؤولية محدودة	SARL
13	شركات ذات أسهم	SPA

الملخصات :

الملخص باللغة العربية :

الملخص : تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية المحلية من خلال معالجة الإشكالية التالية : **ما مدى تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية المحلية في الجزائر ؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم الإعتماد على جانب نظري إرتكز على الدراسات التي تناولت الموضوع بالإضافة إلى تدعيم هذا الجانب ببعض الأرقام و الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية في الجزائر ، و تم الإعتماد أيضا على جانب تطبيقي إستعنا فيه بالإستبيان و المقابلة كأدوات لجمع البيانات من عينة مكونة من 32 مفردة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة الناشطة في ولاية سيدي بلعباس و قد تم معالجة هذه البيانات بإستخدام برنامج SPSS 22 لنتوصل في الأخير إلى عدة نتائج كان أهمها أنه يوجد تأثير متوسط القوة للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية المحلية في العينة محل الدراسة .

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية ، المقاول ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التنمية المحلية .

الملخص باللغة الإنجليزية :

Abstract: This study aims to try to determine the impact of entrepreneurship and the creation of small and medium enterprises on local development by addressing the following problematic: **What is the impact of entrepreneurship and the creation of small and medium enterprises on local development in Algeria ?**

To answer this problematic, it was relied on a theoretical aspect based on studies that dealt with the subject in addition to supporting this aspect with some numbers and statistics related to small and medium enterprises and local development in Algeria , and reliance was also

made on an applied aspect in which we used the questionnaire and the interview as tools for data collection From a sample of 32 productive small and medium enterprises active in the wilaya of Sidi Bel Abbes , this data was processed using the SPSS 22 program to reach in the last several results the most important of which was that there is a medium-strength impact of entrepreneurship and the creation of small and medium enterprises on local development in The sample under study.

Keywords : entrepreneurship , entrepreneur , small and medium enterprises , local development .

الملخص باللغة الفرنسية:

Résumé : Cette étude vise à tenter de déterminer l'impact de l'entrepreneuriat et de la création de petites et moyennes entreprises sur le développement local en abordant la problématique suivante : Quel est l'impact de l'entrepreneuriat et de la création de petites et moyennes entreprises sur le développement local en Algérie ?

Pour répondre à cette problématique, nous nous sommes appuyés sur un aspect théorique basé sur des études qui traitaient du sujet en plus de renforcer cet aspect avec quelques chiffres et statistiques liés aux petites et moyennes entreprises et au développement local en Algérie, et nous nous sommes également appuyés sur une étude appliquée dans laquelle nous avons utilisé le questionnaire et l'entretien comme outils de collecte de données A partir d'un échantillon de 32 petites et moyennes entreprises productives actives dans la wilaya de Sidi Bel Abbes, ces

données ont été traitées à l'aide du programme SPSS 22 pour aboutir au final à plusieurs résultats , dont le plus important était qu'il y a un impact moyen de l'esprit d'entrepreneuriat et de la création de petites et moyennes entreprises sur le développement local dans l'échantillon à l'étude .

Les mots clés : entrepreneuriat , entrepreneur , petites et moyennes entreprises , développement local.

المقدمة العامة :

مقدمة :

إنتهجت الكثير من الدول و بالأخص النامية منها نموذج إقتصادي يرتكز على المؤسسات الكبيرة وذلك بغية تحقيق التنمية في المجتمع و التخلص من مظاهر التخلف التي سادت تلك الدول نهاية الخمسينات و بداية الستينات ، و قد تميزت هذه الفترة كذلك بسيطرة القطاع العام على الوضع الإقتصادي و كذا تدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الإقتصادية ، لكن هذا الوضع سرعان ما أخذ يتبدد ليبدأ دور الدولة الإقتصادي في الإنحصار شيئا فشيئا و يأخذ القطاع الخاص في التوسع لتحل محل المؤسسات الكبيرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي بدأ تعدادها هي الأخرى يتزايد و يتضاعف عاما بعد الآخر وهو ما تبينه الأرقام التي جاء بها التقرير السنوي الأول الصادر عن مركز التجارة الدولية ITC لسنة 2015 و هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية و منظمة الأمم المتحدة ، و قد أشار هذا التقرير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تشكل 95% من التعداد الإجمالي للمؤسسات على المستوى العالمي كما أن دورها و أهميتها أخذت هي الأخرى في التعاظم أين أصبحت تساهم بنسبة 50% من القيمة المضافة و توفر ما بين 60% و 70% من مناصب العمل أي ما بين 420 مليون و 510 مليون منصب عمل ، أما على الصعيد الإقليمي و الدولي فقد مثلت هذه المؤسسات في دول الإتحاد الأوربي حوالي 99.8% من مجموع المؤسسات و هي توفر حوالي 66.9% من مناصب الشغل ما يعادل 88.8 مليون منصب و تساهم بـ: 58.1% من القيمة المضافة ما يمثل 3.6 ترليون جنيه إسترليني و تساهم بنسبة 34% من الصادرات الأوربية ما يعادل 1.54 ترليون جنيه إسترليني ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فهي تمثل 99% من إجمالي المؤسسات و تبلغ مساهمة المؤسسات الخاصة منها في عمليات التوظيف بحوالي 50% من مجموع الوظائف و تساهم بـ: 34% من الصادرات ، أما منطقة جنوب شرق آسيا فتمثل هذه المؤسسات 98% من إجمالي المؤسسات الناشطة في هذه البلدان و توظف 66% من مجموع الأيدي العاملة أما بخصوص مساهمتها في الصادرات فهي تقدر بـ: 30% من مجموع صادرات هذه البلدان كما أنها تساهم بـ: 38% في الناتج المحلي الإجمالي ، أما في منطقتنا العربية و بالخصوص دول مجلس التعاون الخليجي فهي تساهم بـ: 40% من مناصب الشغل الموفرة و تقدر مساهمتها بـ: 22% في الناتج المحلي الإجمالي .

و الجزائر كدولة نامية تبنت هي الأخرى نموذج قائم على الصناعات المصنعة التي أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة هذه الصناعة التي كان من نتائجها إنشاء عديد المؤسسات الكبيرة التي إضطلعت أنذاك بالإنتاج و توفير الحاجيات الوطنية و حتى القيام بالتصدير في عديد الأحيان و هذا خاصة خلال فترة السبعينات ، لكن هذا الوضع لم يدم كثيرا و سرعان ما أخذت هذه المؤسسات تتدهور شيئا فشيئا و أصبحت تعاني من صعوبات مالية كبيرة أدت في كثير من الأحيان إلى تدخل الدولة لتقديم مساعدات مالية معتبرة لهذه المؤسسات لإنقاذها من الإفلاس ، إضافة إلى عديد البرامج و الخطط التي كان هدفها إصلاح هذه المؤسسات حتى تحافظ على إستمراريتها لكن رغم ذلك لم تستطع هذه المؤسسات الخروج من دائرة الصعوبات التي ألّمت بها و بدل أن تكون ذات جدوى و فائدة إقتصادية أصبحت هي من ينخر الخزينة العمومية جراء الإعانات المتتالية التي كانت تمنحها لها الدولة من حين لآخر حتى تحافظ على ديمومتها و تضمن مناصب العمل المعتبرة التي كانت توفرها ، لكن بعد ذلك و نتيجة فشل هذا النموذج خاصة خلال فترة التسعينات تخلت الدولة عن هذه المؤسسات و قامت بخصخصة و بيع أغلبها و تحولت الدولة من الإعتماد على المؤسسات الكبيرة العمومية إلى القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة بعد تبني إقتصاد السوق كنظام إقتصادي ، و هنا قامت الدولة بفتح الباب و إعطاء الفرصة للخواص لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق ما عجزت المؤسسات الكبيرة عن تحقيقه .

إن توجه الجزائر إلى الإعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدل المؤسسات الكبيرة التي أثبتت فشلها لم يكن وليد الصدفة و إنما كان نتيجة لعدة إعتبارات منها أهمية هذه المؤسسات في النسيج الإقتصادي على الصعيد العالمي حيث أنها أصبحت تشكل 95% من تعداد المؤسسات الإقتصادية لدول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OCDE) كما أنها باتت تساهم بـ: 63% من نسبة التوظيف في 18 دولة تنتمي لهذه المنظمة ، إضافة إلى هذا فهذه المؤسسات خلاقة للوظائف حيث أنها تساهم مساهمة معتبرة في خلق الوظائف الجديدة كما أن أكثر من 30% منها تعد مؤسسات مبتكرة ، إضافة إلى هذا فيوجد عديد الدول التي نجحت بإعتمادها على هذا النمط من المؤسسات على غرار التجربة الإيطالية التي تعد تجربة فريدة من نوعها في هذا المجال ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل غالبية نسيج المؤسسات الإقتصادية بإيطاليا بنسبة بلغت 99.9% من مجموع المؤسسات حيث نجدها تنشط في جميع الأنشطة كما أنها تساهم مساهمة معتبرة في صادرات هذا البلد التي قدرت سنويا بـحوالي 90 مليار دولار ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه المؤسسات و نتيجة المميزات

التي تتميز بها لاسيما المرونة و سرعة التكيف مع مختلف الأوضاع و كذا قدرتها على التواجد حتى في المناطق النائية المعزولة بالإضافة إلى إعتمادها على عنصر العمل بدرجة أكبر من إعتمادها على عنصر رأس المال و توظيفها لليد العاملة العادية أكثر من تلك المؤهلة ناهيك عن إنخفاض تكلفة إنشاء فرصة عمل جديدة فيها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة هذا كله جعلها وسيلة مهمة يتم الإعتماد عليها في الكثير من الدول للنهوض بإقتصادياتها و تحقيق التنمية بمختلف أشكالها خاصة المحلية منها .

إن الإعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية المحلية يجب أن ترافقه آليات تساعد في خلق هذه المؤسسات و التي منها تشجيع المقاولاتية بإعتبارها إحدى الوسائل المهمة التي تساهم في خلق مؤسسات قادرة على الإستمرارية و المساهمة في تحقيق التنمية خاصة على المستوى المحلي ، فالمقاولاتية عملية تتوج في الأخير بإنشاء مؤسسة صغيرة ، كما أن إنشاء هذه المؤسسات يتطلب أيضا وجود أشخاص مميزين قادرين على المبادرة و تحمل المخاطرة التي تصاحب عملية إنشاء هذه المؤسسات هؤلاء الأشخاص هم المقاولون الذين يضطلعون بهذه المهمة خاصة إنشاء المشاريع في المناطق النائية على المستوى المحلي و هو الأمر الذي سيساهم لا محالة في تنمية هذه المناطق و بالتالي تحقيق التنمية المحلية .

إن الجزائر في الآونة الأخيرة أولت عناية فائقة للمقاولاتية و من ورائها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعد أداة مهمة في تحقيق التنمية خاصة التنمية المحلية و في هذا الإطار تم إنشاء عدد معتبر من هذه المؤسسات بلغت حتى سبتمبر 2019 حسب نشرية وزارة الصناعة رقم 35 الصادرة في نوفمبر 2019 حوالي 1171945 مؤسسة ، هذه المؤسسات التي كان الهدف الأول منها تحقيق التنمية خاصة على المستوى المحلي.

بناءً على ما سبق و لدراسة هذا الموضوع يتبادر إلينا طرح الإشكالية العامة للأطروحة على النحو التالي:

ما مدى تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية المحلية في الجزائر ؟

قصد الإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

1- ما طبيعة العلاقة بين المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية ؟

2- ما مدى تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إستغلال الموارد المحلية ؟

3- هل للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور في المحافظة على البيئة المحلية ؟

4- ما مدى مساهمة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي ؟

5- ما مدى تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تلبية الإحتياجات المحلية ؟

6- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية تعزى لمتغيرات عمر المؤسسة و رقم أعمالها و نشاطها ؟

فرضيات الدراسة :

1- علاقة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتنمية المحلية علاقة طردية قوية .

2- للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأثير إيجابي متوسط على إستغلال الموارد المحلية .

3- للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور في المحافظة على البيئة المحلية .

4- تساهم المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة متوسطة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي .

5- للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأثير إيجابي متوسط على تلبية الإحتياجات المحلية .

4- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية تعزى لمتغيرات عمر المؤسسة و رقم أعمالها و نشاطها .

أهداف الدراسة : نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيمايلي :

- تحديد المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية ، المقاول ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية .

- معرفة خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المقاولاتية و المقاول .

- تحديد الدور الإقتصادي و الإجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- الإطلاع على نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من حيث التعداد و التوزيع حسب الحجم و طبيعة النشاط .. إلخ .

- تحديد العلاقة بين المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و التنمية المحلية من جهة .

- تحديد درجة تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية المحلية .

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس موضوعا أصبح حديث الساعة خاصة في الجزائر ألا و هو المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا التنمية المحلية حيث تعمل الدولة جاهدة لتنمية و تطوير هذا القطاع بغية تحقيق التنمية خاصة على المستوى المحلي ، و بالتالي تناولنا هذا الموضوع حتى نبرز دور المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية .

حدود الدراسة :

1- الحدود الزمانية : إمتدت هذه الدراسة إبتداءً من 01 جانفي 2021 إلى 30 أوت 2021 .

2- الحدود المكانية : شملت هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة الناشطة بولاية سيدي بلعباس .

3- الحدود الموضوعية : تم التركيز في هذه الدراسة على أهمية المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية المحلية و كذا العلاقة بينهما من خلال دراسة عينة من المؤسسات المنتجة و التي يمكن أن تؤثر على التنمية أكثر من المؤسسات الأخرى .

الدراسات السابقة :

***الدراسة الأولى** : أطروحة دكتوراه لـ: علوني عمار سنة 2010 تحت عنوان " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية : حالة ولاية سطيف " حاول من خلالها الباحث تحديد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية من خلال محاولته الإجابة على هذه الإشكالية : إلى أي مدى إستطاع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المحلية ؟، و قد إنطلق فيها الباحث من عدة فروض كان أهمها أن لهذه المؤسسات دور إيجابي في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية عموما و خاصة في الجزائر رغم معانتها من بعض المعوقات ، حيث تم تدعيم هذه الدراسة بجانب تطبيقي تناول فيه الباحث دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية على مستوى ولاية سطيف من خلال توظيف العاطلين و معالجة الفقر و تثبيت السكان في مناطقهم و إستغلال الموارد المحلية و كذا توفير السلع و الخدمات على المستوى المحلي ، لتتوصل الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج كان أهمها : أن هذه المؤسسات تساهم مساهمة ضعيفة في

التنمية المحلية هذا من جهة و من جهة أخرى فهذه المؤسسات تعاني من عدة صعوبات تعترض إستمراريتها كما أنها تعاني من غياب المرافقة هذا كله جعل الكثير منها تتخلى عن النشاط ، كما أن توزيع هذه المؤسسات في ولاية سطيف غير متوازن حيث أنها تتمركز في بعض المدن في حين تغيب عن أغلب البلديات نتيجة عدم توفر عوامل جذب الإستثمار خاصة بالنسبة للهياكل القاعدية و مناطق النشاط .

***الدراسة الثانية** : أطروحة دكتوراه لـ: سامية عزيز سنة 2014 تحت عنوان : " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة " ، وقد إستهدفت هذه الدراسة الكشف عن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من خلال طرح الإشكالية التالية : ماهو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟ ، و قد حاول الباحث إثبات أو نفي عدة فرضيات كان أهمها أن هذه المؤسسات تساهم في التنمية الإجتماعية و الإقتصادية في الجزائر في ظل وجود عديد العراقيل و الحواجز التي تعترض أداءها ، وذلك بالإعتماد على المنهج التحليلي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد إعتمدت على الإستبيان و الملاحظة و المقابلة كأدوات لجمع البيانات هذه البيانات تم دراستها و تحليلها ليتم الوصول إلى نتائج كان أهمها :

– للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور مهم في التنمية الإجتماعية من خلال توفير مناصب الشغل كما أنها تعد مصدر دخل لكثير من الأفراد .

– للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور لا يقل أهمية في التنمية الإقتصادية خاصة من حيث توفير السلع و الخدمات للسكان المحليين و بسعر معقول .

– لهذه المؤسسات دور مهم في إخراج المناطق النائية من عزلتها .

– تواجه هذه المؤسسات صعوبات عديدة منها نقص التمويل و صعوبة الحصول عليه و مشكل نقص اليد العاملة غير الماهرة .

***الدراسة الثالثة** : أطروحة دكتوراه لـ: بدري عبد المجيد سنة 2015 تحت عنوان :

"PME territoriaux et développent régionale en Algérie-défis et perspectives etud de térritoire ouest Algerie ".

حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية : ما هي مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية ؟ ، حيث إستهدفت معرفة المدى الحقيقي لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية و المحلية ، من خلال دراسة عناصر التنمية المحلية و الإقليمية و التأكيد على الدور الأساسي الذي تقوم به هذه المؤسسات على المستوى المحلي و قد إنطلق فيها الباحث من فرضية عامة مفادها أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في التنمية الإجتماعية و الإقتصادية و تحسين ظروف التنمية المحلية من خلال دعم عملية الإبداع و توليد الدخل ، و قد قام الباحث من أجل دراسة هذا الموضوع ببناء نموذج قياسي بسيط إعتمد فيه على حساب المتوسطات و الإرتباط من خلال إستخدام الإستبيان كوسيلة للحصول على البيانات و معالجتها عن طريق برنامج SPSS ليتوصل الباحث في الأخير إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيمايلي :

- إرتفاع تكلفة تمويل هذه المؤسسات يؤثر سلبا عليها و على التنمية الإجتماعية و الإقتصادية الشاملة .

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلاقة للوظائف الجديدة .

- التمويل منخفض التكاليف يؤدي إلى زيادة الطلب عليه من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- نمو هذه المؤسسات مرتبط بالحوافز و المساعدات التي تقدمها الحكومة .

- هذه المؤسسات لاعب مهم محليا حيث أن لها دور في الحد من الفقر و خلق فرص العمل وتحقيق رفاهية الأفراد

الدراسة الرابعة : دراسة لـ: سمير العبادي و ميساء حبيب سليمان سنة 2017 تحت عنوان " المشروعات الصغيرة و دورها التنموي " وقد كان الهدف من هذه الدراسة تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة خاصة فيما تعلق بإمتصاص البطالة و الرفع من مستوى معيشة الأفراد أين وضع الباحثان فرضية عامة تمحورت حول أن المشروعات الصغيرة تساهم في خلق فرص العمل و تحسين مستوى الدخل و المعيشة و تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الإجتماعية و الإقتصادية في سوريا ، و قد تم تدعيم هذه الدراسة بجانب تطبيقي إعتمد فيه الباحثان على الإستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة من المشروعات الصغيرة الممولة من طرف هيئة التشغيل و تنمية المشروعات بسوريا أين إستخدما فيه الباحثان المتوسطات و إختبارات T و قد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها :

– المشروعات الصغيرة ضمن العينة المدروسة قادرة على توفير فرص عمل رغم الصعوبة التي واجهتها في الحصول على الأيدي العاملة المناسبة ذات التأهيل المطلوب و قد كانت المشاريع الصناعية الأعلى من حيث إحداث فرص العمل مقارنة بالمشاريع التجارية و الزراعية .

– ساهمت هذه المشروعات في تحسين الوضع المعيشي لأصحابها من خلال الزيادة الملحوظة في إنفاقهم الذي مس الغذاء ، اللباس ، الصحة ، التعليم ، السكن و الرفاهية .

الدراسة الخامسة: أطروحة دكتوراه لحورية بالأطرش سنة 2017 تحت عنوان " دراسة تحليلية للعلاقة بين الروح المقاولاتية و إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة مبتكرة في الجزائر و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية – دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في الجنوب الشرقي " ، حيث تعرضت هذه الدراسة لتحليل أهم المتغيرات و العوامل المؤثرة في قرار توجه المقاولين لإنشاء مؤسسات مبتكرة و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإبتكار و تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية : إلى أي مدى تساهم الروح المقاولاتية في تشجيع توجه المقاول الجزائري نحو إنشاء مؤسسات مبتكرة وما دور المؤسسات الناتجة حسب درجة الابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟ كما أن الباحثة وضعت عدة فرضيات كان أهمها أن النشاط المقاولاتي و نوع المؤسسات الناتجة حسب درجة الإبتكار لا يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية ، أما بالنسبة للدراسة الميدانية فقد تم الإعتماد على الإستبيان كأداة لجمع البيانات التي عولجت بإستخدام برنامج SPSS 19 و قد أفرزت هذه المعالجة مجموعة نتائج كان من أهمها أن أغلب هذه المؤسسات تنشط في قطاع التجارة و النقل و الخدمات و هو ما إنعكس على مساهمتها في التنمية الإقتصادية التي تعد شبه معدومة ، بالإضافة إلى أن المستثمرين في الجزائر يتوجهون لإنشاء مؤسسات كلاسيكية كما أن المقاولات الناتجة حسب درجة الإبتكار لا تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية أما بخصوص عملية التمويل فالمقاولون يعتمدون على المصادر الذاتية لإنشاء مؤسساتهم .

الدراسة السادسة : دراسة لـ: Regan Debebe Beluhu في 10 فبراير سنة 2021 تحت عنوان :

" The Effect of Small and Medium Enterprises in Employment Creation and Income Generation in Somali Regional State: A Case of Kebridahar Town ."

حاولت هذه الدراسة تقييم و تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد إنطلاقا من عملية التوظيف و توليد الدخل من خلال محاولة الإجابة على بعض الأسئلة كان أهمها : هل تساهم هذه المؤسسات في خلق فرص العمل و الدخل للأفراد ؟ و ما هو إتجاه هذه المؤسسات في منطقة الدراسة ؟و ماهي آفاقها و تحدياتها ؟ ، و لتحقيق ذلك تم إستخدام الإستبيان لجمع البيانات من عينة من المؤسسات بمنطقة كبردهار (Kebridahar) بالصومال ، هذا الإستبيان إستهدف أصحاب المؤسسات و الموظفين و قد تم معالجة هذه البيانات عن طريق برنامج SPSS لتتوصل الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمنطقة المدروسة ساهمت في خلق فرص عمل و كان لها دور كبير في الحد من البطالة .

– وفرت هذه المؤسسات وظائف قدرت بـ : 41.77% بالنسبة للعاطلين و 58.22% بالنسبة للطلاب .

– نسبة إمتلاك الذكور لهذه المؤسسات أعلى من الإناث حيث قدرت الأولى بـ:62% و الثانية بـ:38% .

منهجية الدراسة : تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم و الأرقام المتعلقة بالدراسة و ذلك من خلال القيام بمسح مكتبي لمختلف الكتب و المجلات و المنشورات و حتى التشريعات و التنظيمات ذات علاقة بالموضوع لا سيما ما تضمن منها المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية ،كما تم تدعيم هذه الدراسة بجانب تطبيقي تم فيه الإعتماد على الإستبيان و المقابلة كأدوات لجمع البيانات التي إرتكزنا فيها على قوقل درايف (Google Drive) لتفريغ البيانات التي تحصلنا عليها و برنامج SPSS 22 لمعالجتها و إختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة .

هيكل الدراسة : للتحكم في الموضوع أكثر و حتى نضمن دراسة كاملة لجوانبه قمنا بتقسيم الموضوع إلى قسمين ، القسم الأول نظري تحت عنوان : الإطار المفاهيمي و النظري للمقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية و يضم ثلاث فصول و القسم الثاني تطبيقي تحت عنوان : الدراسة التطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة بولاية سيدي بلعباس و يضم فصلين .

- بالنسبة للقسم الأول فيضم ثلاث فصول الأولى من الأطروحة والتي كانت كمايلي :

* تناولنا في الفصل الأول المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم تقسيمه إلى :

1. الإطار النظري و المفاهيمي للمقاولاتية .

2.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

* في الفصل الثاني تطرقنا للتنمية المحلية حيث تم تناول مايلي :

1.نظريات النمو التنمية .

2.ماهية التنمية .

3.التنمية المحلية .

* في الفصل الثالث تطرقنا لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية حيث خضنا فيمايلي:

1. قراءة في أرقام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

2.العلاقة بين المقاولاتية و المشاريع الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية .

3.واقع التنمية المحلية في الجزائر.

- بالنسبة للقسم الثاني فيضم الفصلين الأخيرين من الأطروحة و قد تم كمايلي :

* الفصل الرابع كان تحت عنوان : خصائص العينة و أداة الدراسة و قد تضمن مايلي :

1.تقديم ولاية سيدي بلعباس .

2.إطار و منهجية الدراسة التطبيقية .

3.التحليل الوصفي لنتائج الإستبيان .

* عرضنا في الفصل الخامس تحليل النتائج و إختبار الفرضيات حيث تناولنا فيه ما يلي :

1.التحليل الإستدلالي لنتائج الإستبيان .

2.إختبارات شروط الصحة .

3.إختبار فرضيات الدراسة .

4.مناقشة النتائج .

القسم الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للمقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية.

الفصل الأول : المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد : سنحاول من خلال هذا الفصل في النقطة الأولى عرض مختلف المفاهيم عن المقاولاتية و المقاول و كذا خصائصهما ، و سنتطرق أيضا لأهمية المقاولاتية خاصة في الإقتصاد و الدور الذي يلعبه المقاول في تحريك العجلة الإقتصادية لنعرض في الأخير أسباب ضعف عدد المقاولين خاصة في الدول النامية و كيفية معالجة ذلك ، أما في النقطة الثانية فسنتناول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتحليل و الدراسة حيث سنعرض بعض الأسباب التي أدت إلى صعوبة تحديد تعريف موحد لها و مختلف المعايير المعتمدة في وضع تعريف لهذه المؤسسات ، و بعد ذلك سنخوض في مختلف التعريفات التي تم التطرق إليها ثم نشرح خصائص هذه المؤسسات و أهميتها دون أن ننسى المعوقات التي تعترض نشاطها .

1.الإطار النظري و المفاهيمي للمقاولاتية :

1.1. ماهية المقاولاتية:

يعد مصطلح المقاولاتية من المصطلحات الإقتصادية التي لم تلقى تحديدا موحدا لمفهومها ، ففي دراسة قام بها william gartner سنة 1987 و المنشورة سنة 1990 توصل من خلالها إلى أن المقاولاتية مصطلح معقد و صعب التحديد كونها ظاهرة غير متجانسة كثيرة الإلتباس أثارت الكثير من النقاش في أوساط الباحثين و الإقتصاديين دون أن يستطيعوا تحديد مفهوم موحد لها ، لكن رغم هذا توجد بعض التعاريف لهذا المصطلح سنحاول أن نذكر البعض منها ، هذا من جهة و من جهة أخرى فالمقاولاتية أو الريادية أو ريادة الأعمال كلها مصطلحات لمفهوم واحد أستخدم بداية في اللغة الفرنسية في أوائل القرن السادس عشرة حيث كان يعني المخاطرة التي كانت تلازم العمليات العسكرية ، و يعد ريشارد كونتيون (Richard cantillon) أول من إستخدم هذا المصطلح في الميدان الإقتصادي حيث ربط المقاولاتية بالتاجر الذي يقوم بإقتناء السلع بسعر معلوم ليبيعها مستقبلا بسعر مجهول متحملا المخاطر ، ليتوالى بعد ذلك الإهتمام بحقل المقاولاتية حيث تناولها العديد من المفكرين على غرار ساي (Say) الذي رأى في الفرد المقاول (الريادي) ذلك الشخص الذي يدير و ينظم عناصر الإنتاج ، أما شومبيتر (Schumpeter) فقد أعطى مفهوم المقاولاتية بعدا آخر لم يكن متناولا من قبل فالفرد المقاول بالنسبة له هو شخص مبتكر و مبدع يتوق للتجديد .[1]

[1] : مروة أحمد وَ نسيم برهم ، " الريادية و إدارة المشروعات الصغيرة " ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2008 ، الصفحة : 07 و 08 .

1.1.1.مفهوم المقاولاتية :

تعرض الكثير من المهتمين و العارفين لمفهوم المقاولاتية حيث عرفها كل حسب ميوله و وجهة نظره و هو ما دفعنا لعرض مختلف وجهات النظر فيمايلي :

- المقاولاتية حسب Hisrich هي " إجراءات إيجاد شيء مختلف ذي قيمة من خلال تكريس الوقت و الجهد اللازمين لذلك مع إفتراض المخاطرة المصاحبة لذلك سواءا أكانت مالية أو إجتماعية أو نفسية والحصول على المكتسبات سواءا كانت مالية أو تحقيق الرضا الفردي .[2]

- المقاولاتية هي كذلك " تلك العملية الديناميكية لخلق و تركيم الثروة و يقوم الأفراد بخلق الثروة بتقدير المخاطر و حسن التوقع للظروف و الموارد و القيمة و الطلب " .[3]

- عرفت المقاولاتية على أساس المقاربة المرحلية على أنها " مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من إمتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي و يتوسط هذه المراحل مرحلة إتخاذ قرار الدخول لمجال المقاولة و هذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو إستعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة و ذلك في ظل ظروف معينة " ، أما بالنسبة لمقاربة الفرصة فالمقاولاتية هي " سيرورة تحويل الفرص إلى إنطلاق أعمال أو سيرورة إكتشاف و تقييم و إستغلال فرص إنتاج سلع و خدمات في المستقبل ".[4]

- المقاولاتية كعملية هي " عملية خلق و تقديم قيمة جديدة من خلال توفير الوقت المناسب و المجهود و الموارد المالية و المادية و البشرية ، و مواجهة المخاطر و ظروف عدم التأكد و تحقيق العوائد الناتجة عن ذلك في شكل قيم مالية أو تحقيق الرضا الشخصي و ذلك في ظل وجود مخاطر إجتماعية و مادية و مالية ".[5]

- الريادية (المقاولاتية) هي " مجموع الصفات المركبة التي تجعل صاحبها (الريادي أي المقاول) مستعدا

---

[2] : مزهر شعبان العاني و آخرون ، " إدارة المشروعات الصغيرة – منظور ريادي تكنولوجي – " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، الصفحة : 26 .

[3] : علاء عباس و محمد السلامي ، " ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة " ، دار التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مصر ، 2018 ، الصفحة : 07 .

[4] : محمد سليم قلالة ، " المقاولة النسائية إطار نظري و مفاهيمي " ،كتاب المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية : المقاولة و ريادة الأعمال النسائية في العالم العربي – قيادة و تنمية – من 25 إلى 27 فبراير 2013 بالجزائر ، المجلد الثاني ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر، 2014 ، الصفحة : 23 .

[5] : علاء عباس و محمد السلامي ، مرجع سابق ، الصفحة : 06 .

للدخول في إنشاء أو تطوير مشروع معين لحسابه يضع فيه شيئا من الإبداع و الإبتكار التكنولوجي أو الإداري أو المالي أو التسويقي أو الثقافي أو الإجتماعي أو العلمي ... إلخ ،كل ذلك من خلال المثابرة و الإصرار و إرضاء الذات" .[6]

- المقاولاتية كنشاط هي " مجموع النشاطات و الخطوات التي تعني إنشاء و تطوير مؤسسة و بصفة خاصة خلق نشاط ".[7]

- في دراسة قام بها فايول سنة 1999 عرف المقاولاتية على أنها " الوضعيات الخاصة التي تخلق ثروة إقتصادية و إجتماعية و التي تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين أي وجود المخاطر وهذا بمشاركة الأفراد و بقوة أين يجب تطوير السلوك و الذي يجب أن يرتكز خصوصا في قبول التغيير و الخطر المرافق و أخذ المبادرة و التسيير المستقل ... ،كما عرف الأستاذ هاورد ستيفانسن (Haward stevenson) بجامعة هارفارد المقاولاتية على أنها " مفهوم يغطي فرص الأعمال ".[8]

- عرفت المقاولاتية كذلك على أنها " العملية التي يسعى الفرد من خلالها و لحسابه الخاص أو لحساب منظمة بإغتنام فرصة بغض النظر عن الموارد الخاضعة لسيطرته ".[9]

- المقاولاتية " ظاهرة تؤدي إلى إنشاء منظمة يقودها فرد واحد أو عدة أفراد ".[10]
- هناك كذلك من عرف المقاولاتية على أنها " عملية ديناميكية لخلق الثروة المتزايدة المنشأة من قبل أفراد يتحملون الأخطار الكبيرة .....".[11]

- يرى البعض أن " المقاولاتية تنطوي على ظاهرتين: وجود فرص أعمال مربحة و وجود أفراد مغامرين ".[12]

---

[6] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، " الريادية – الإبداع في إنشاء المشاريع – " ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية الأولى ، عمان ، الأردن ، 2013 ، الصفحة : 263 .

[7] : Alain fayolle , " le métier de création d'entreprise ", édition d'organisation , 2003 , page : 16.

[8] : Alain fayolle , op cit , page : 17.

[9] : Kathleen randerson et Alain fayolle , " Management et orientation entrepreneurial : deux concepts si diffirirent ? " , revue management et avenir n°39 , Université Pierre Mendès France Grenoble 2 , France , 2010 , page : 125 .

[10] : Allain fayolle et Thierry verstraete , " paradigmes et entrepreneuriat " , revue de l'entrepreneuriat , vol 04 , n° 01 ,2005 , page : 37.

[11] : Allain fayolle et Thierry verstraete , op cit , page : 39.

- عرفها دراكر (Drucker) على أنها " فعل الإبتكار الذي ينطوي على تزويد الموارد الحالية بموارد جديدة لها القدرة على إنتاج الثروة ".[13]

- المقاولاتية هي كذلك " الخلق المتواصل لسلع جديدة و أسواق جديدة و أساليب إنتاج جديدة و طرق جديدة في التنظيم ".[14]

- المقاولاتية هي " طريقة تفكير و منطق و هي العمل الذي يمثل فرصة شاملة ، و القيادة المتوازنة لغرض خلق القيمة ، ..... ".[15]

من خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف جامع للمقاولاتية كمايلي : المقاولاتية هي سلوك يسلكه الأفراد يتوج بإنشاء مؤسسة بعد المرور بعدة مراحل من خلال إكتشاف الفرص و إستغلالها و مواجهة المخاطر بغرض خلق الثروة .

2.1.1.المقاربات المقاولاتية :

إهتم عديد المفكرين و الباحثين بالمقاولاتية كل حسب توجهه و تخصصه و بالتالي تمخض عن هذا عديد المقاربات و الرؤى حسب مجال إهتمام الباحث و الجهة التي تناول منها الموضوع ، و من أهم هذه المقاربات المقاربة الوصفية أو الوظيفية و التي إنصب تساؤل أصحابها حول ماذا يفعل المقاول ، و المقاربة السلوكية التي ركزت على من هم المقاولين و لماذا يفعلون ما يفعلونه أما مقاربة السيرورة المقاولاتية فقد إهتمت بالكيفية التي تتم بها العملية المقاولاتية [16].

---

[12] : Scott shane and S.Venkataraman , " The promise of entrepreneurship as a field of research ", the academy of management raview , vol 25 , n°01, USA , 2000 , page : 218 .

[13] : Nadim ahmad and Richard G seymour , " Difining entrepreneuriat activity ", OECD stastics working papers , paris , france , 2008 /01 , page : 07.

[14] : ماري إم شيرلي ، " قضايا الإصلاح الإقتصادي – وجود المؤسسات أمر حاسم لريادة الأعمال – " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2005 ، الصفحة : 02 .

[15] : Jeffry A tumous and Stephen spinelli , " New venture création – entrepreneurship for the 21 st centry " , the MCGraw -hill companies.inc , New York , Americas , 2012 , page : 101.

[16] : لفقير حمزة ، " روح المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعريريج- " أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2017/2016 ، الصفحات :25 و 26 .

*المقاربة الوظيفية (الوصفية): إهتمت هذه المقاربة بالجانب الإقتصادي لتأثير المقاولاتية و المقاول حيث ركزت على نتائج أعمال المقاول و في هذا السياق يعد كل من كونتيون و ساي و شومبيتر من أهم الباحثين في هذا المجال مبينين دور المقاول في دفع عجلة التنمية ، و كما هو معلوم يعد كونتيون أول من أدخل مصطلح المقاول إلى الميدان الإقتصادي فبالنسبة له المقاول شخص يشتري بأسعار معلومة ليبيع بأسعار غير مؤكدة و يتحمل المخاطرة ، أما ساي فبالنسبة له المقاول هو المسير للعملية الإنتاجية و يعد لبنة أساسية في العملية الإقتصادية كما أنه يتحمل المخاطر ، لكن شومبيتر يعد أول من أدخل مفهوم الإبتكار بشكل واضح إلى المقاولاتية هذا الإبتكار الذي يتجلى في تقديم سلع جديدة أو فتح أسواق جديدة أو إكتشاف مصادر جديدة لمدخلات الإنتاج أو إدخال طرق جديدة في الإنتاج ، و يوجد كذلك باحثين آخرين لا يمكن إغفال مساهماتهم و إضافاتهم أمثال Kirzner و Knight ....إلخ فالأول إعتبر المقاول شخصا يصطاد الفرص غير المستغلة و يتتبع رغبات المستهلكين المتجددة دائما و يحاول إشباعها و بالتالي يحقق الربح ، فالمقاول حسبه أداة لإعادة التوازن للإقتصاد ، أما الثاني فيرى أن المقاول رجل يتحمل الخطر الناجم عن عدم اليقين ليتحصل على الربح الذي يعد مكافأة له نتيجة ذلك ، فإنشاء مؤسسة يعني القبول بمختلف الأخطار فهذه المقاربة إهتمت بالجانب الإقتصادي فقط للمقاول و ما يمكن أن ينتج عن نشاطه [17].

*المقاربة السلوكية : إهتم بعض الباحثين و المهنيين بالجانب السلوكي للمقاول مرتكزين على خصائص المقاول و سماته الشخصية في تفسيرهم للعمل الذي يقوم به ، فنجد ماكس فيبر قد إهتم بالقيم و دورها في تحفيز الأنشطة المقاولاتية ، كما أن ماكليلاند فسّر سلوك المقاول وأرجعه إلى حاجة هذا الأخير إلى الإنجاز و تحقيق القوة ، كما أن هناك من أرجع سبب السلوك المقاولاتي إلى تجارب سابقة عاشها الشخص في طفولته و مشاكل حدثت له و بالتالي تُكَوِّن لديه شخصية لا تقبل التبعية و هو نفس الطرح الذي ذهب إليه Gasse فالمقاول حسبه شخص يتوق إلى الإنجاز الشخصي ثقته بنفسه كبيرة و يحب الإستقلال في عمله و يملك الطاقة و الدافعية للقيام بالأشياء ، لكن هذه الصفات ليس بالضرورة أن تتواجد في شخصية ما مجتمعة لبلوغ درجة النجاح و بالتالي فإن سلوك المقاول يتحدد نتيجة البيئة التي يعيش فيها و المجتمع الذي نشأ فيه [18].

[17] : قايدي أمينة ، " تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة معسكر ، الجزائر ، 2017/2016 ، الصفحات : من 07 إلى 09 .

[18] : بدراوي سفيان ، " ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول– دراسة ميدانية بولاية تلمسان–" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإجتماعية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2015/2014 ، الصفحات : من 30 إلى 32 .

*المقاربة المرحلية : على عكس المقاربات السابقة أين تم تناول دور المقاول في المقاربة الوصفية و تم التطرق إلى تفسير السلوك المقاولاتي في المقاربة السلوكية ، فإن هذه المقاربة عرضت مختلف العوامل التي تؤثر إيجابا أو سلبا على المقاولاتية ، حيث يعد كل من شابيرو و سوكول من الباحثين الأوائل الذين بينوا أن المقاولاتية هي مجموعة من المراحل تتوج بإنشاء مؤسسة ، فبالنسبة لهم نهاية كل مرحلة هي بداية للمرحلة التي تليها في المسار المقاولاتي .

و حسب Tounes سنة 2003 فالسلوك المقاولاتي تبرره مجموعة من الأحداث التي سبقت هذا السلوك و أدت إلى حدوثه أي أن السلوك المقاولاتي هو نتاج لمراحل سبقته أدت إلى حدوثه ، و قد وضع Tounes أربع مراحل للسيرورة المقاولاتية تبدأ بمرحلة الميل نحو المقاولاتية و التي تعبر عن إنجذاب الفرد نحو العمل المقاولاتي نتيجة مجموعة من الميزات النفسية و الشخصية و كذا تأثير البيئة التي يعيش فيها و تجاربه السابقة ثم تأتي مرحلة ثانية تعرف بمرحلة التوجه المقاولاتي و التي تتسم بوجود فكرة المشروع أي أن الفرد بدأ يفكر في إنشاء المشروع ، وبعد هذه المرحلة تأتي مرحلة القرار المقاولاتي و التي تستدعي من الفرد صاحب الفكرة و الذي قرر إنشاء مؤسسته أن يرصد الموارد اللازمة للبدء في عملية الإنشاء هذه الموارد التي تشمل الموارد البشرية و المالية و اللوجستية ، أما المرحلة الرابعة و الأخيرة فتتمثل في العمل المقاولاتي و هي المرحلة التي يتمخض عنها إنطلاق النشاط المقاولاتي من خلال إنتاج السلع و الخدمات [19].

3.1.1.أبعاد المقاولاتية :

للمقاولاتية خمسة أبعاد رئيسية يمكن عرضها فيمايلي :

- الإستقلالية : تعد الإستقلالية إحدى أهم الأبعاد بالنسبة للمقاولاتية فهي تعني الحاجة إلى مزاولة النشاط بشكل مستقل مما يسمح للفرد المقاول خاصة بتطبيق أفكاره و رؤيته بدون قيود أو عراقيل ، هذه الإستقلالية التي تتيح للجميع العمل بحرية تامة و تطبيق أفكارهم كما يريدون و إطلاق العنان لمخيلاتهم لتجود بما يُمَّكِنْ المؤسسة من السبق و إنتاج الجديد ، فالإستقلالية لا تمس المقاول صاحب المؤسسة فقط و إنما تمتد إلى مختلف العمال في

[19] : طلاس سامية ، " محددات التوجه المقاولاتي لخريجي الجامعات " ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة معسكر ، الجزائر ، 2020/2019 ، الصفحات : من 28 إلى 30 .

مؤسسته إضافة إلى إتاحة الوقت الكافي لتمكين مختلف الأفراد من تحديد الفرص و إكتشافها و إستثمارها و تنميتها .[20]

- الإبداعية : يعد الإبداع من سمات المقاولاتية الرئيسية حيث أنه يمثل مختلف الجهود و القدرات التي يرصدها الفرد أو الجماعة أو المؤسسة لإكتشاف الفرص غير المستغلة و البحث عن الحلول ، كما أنها تمثل الكيفية التي يتناول بها الفرد المعلومات و يستطيع من خلالها إتخاذ القرارات الصائبة و حل المشاكل العالقة ، و الإبداعية هي كذلك قابلية الفرد لدعم الأفكار الجديدة و قبوله للتغيير و المشاركة في الجديد و التخلي عن المألوف و كذا الإتجاه نحو الإبداع و الإبتكار و التجريب للحصول على سلع و خدمات جديدة ، و هي تستدعي من الجميع أفرادا و مؤسسات التخلي عن المعتاد (التكنولوجيا الموجودة) خاصة في ظل التغير المتسارع الذي تشهده بيئة الأعمال في الوقت الحالي .[21]

- الإستباقية : و هي جهود المقاول في الوصول إلى الفرص و إغتنامها قبل الآخرين فهو يعمل على إستشراف رغبات المستهلكين في المستقبل كما أنه يتوقع سلوكهم و من ثمة يتخذ ما هو مناسب ، و هو يعمل كذلك على تحديد المشاكل التي يمكن أن تقع مستقبلا فتتشكل منها الفرص التي يقوم هو بإستغلالها و إغتنامها و يكون له السبق في إكتشافها ، و الإستباقية لا تعني فقط السبق إلى ما هو موجود بل حتى السبق في خلق الفرص و التبصر إليها قبل أن يفعل ذلك الآخرين فالإستباقية هنا تعني الإهتمام بالمستقبل و الوصول إلى الفرص قبل المنافسين .[22]

- التنافسية : إن بيئة الأعمال مليئة بالمنافسين و بالنسبة للمقاول فالتنافسية تعني على الأقل مجارات هؤلاء المنافسين و تجاوزهم ، فالمؤسسة في معركة دائمة مع المنافسين و حتى تستمر و تحافظ على الأقل على مكانتها عليها إيجاد مكان لها في السوق وسط المنافسين .[23]

- المخاطرة : تعد المخاطرة حجر الزاوية في العملية المقاولاتية حيث تعرف على أنها " الرغبة في الحصول

[20] : حامد كاظم متعب و جواد محسن راضي ، " الريادة و أثرها في الأداء الجامعي المتميز دراسة إختبارية لآراء عينة من القيادات الجامعية في جامعة القادسية " ، جامعة القادسية ، العراق ، يناير 2010 ، الصفحات : 236 و 237 .

[21] : حامد كاظم متعب و جواد محسن راضي ، نفس المرجع ، الصفحة : 237 .

[22] : حامد كاظم متعب و جواد محسن راضي ، نفس المرجع ، الصفحة : 238 .

[23] : حامد كاظم متعب و جواد محسن راضي ، نفس المرجع ، الصفحة : 238 .

على الفرص على الرغم من عدم التأكد الذي يحيط بها " أي أنها عملية المغامرة و الإقدام في البحث عن الفرص و إستغلالها دون الخوف من الفشل و هذا طبعا بعقلانية و بدراسة دون تهور و لامبالاة و ذلك للحصول على العائد المجزي ، فكما هو معلوم كلما كانت درجة المخاطرة عالية كان العائد معتبر .[24]

4.1.1.أهمية و خصائص المقاولاتية :

1.4.1.1.أهمية المقاولاتية [25]:

تعد المقاولاتية ظاهرة مهمة لما لها من تأثير إيجابي على عدة مجالات سنحاول عدها فيمايلي :

*القيام بالتغيير و التحويل الإيجابي : من الخصائص المهمة التي تختص بها المقاولاتية و تعد ركيزة أساسية بالنسبة لها إعتمادها على الإبداع الذي يساعدها على إحداث التغيير و التحول من حالة قديمة إلى حالة جديدة أكثر إنسجاما و توافقا مع البيئة ، و نقل النشاط إلى وضعية أحسن مما كان عليه و هو ما يعود بالنفع على المؤسسة و الأفراد و المجتمع .

*المقاولاتية تبحث و تكتشف الفرص الثمينة و هو ما يبعث على إنشاء عديد المشاريع ذات القيمة الإقتصادية ما يدفع بتنمية و تطوير الإقتصاد .

*كما هو معلوم فالمقاولاتية تدفع بالمؤسسة إلى التطوير باستمرار و القيام بالتجديد و التوسع على الدوام و هو ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة باستمرار و هذا سواءا من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو إستخدام طرق جديدة في الإنتاج أو إنشاء أنشطة و منتجات جديدة .

*تعمل المقاولاتية كذلك على توفير حاجيات المستهلكين و تلبية رغباتهم بكفاءة عالية و هو ما يزيد من ولاء المستهلك للمؤسسة و يزيد من رفاهيته .

*قدرة المقاولاتية على النمو و سرعة الإنتشار جعلها تسهم في تغيير ثقافة المجتمع نحو تبني الثقافة المقاولاتية و إقبال أفراد المجتمع على إنشاء المشاريع المقاولاتية .

---

[24] : حامد كاظم متعب و جواد محسن راضي ، نفس المرجع ، الصفحة : 238 .

[25] : أحمد محمد بكري موسى ، " منظومة ريادة الأعمال بجامعات كل من سنغافورة و تايوان و المملكة العربية السعودية – دراسة مقارنة – " ، مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر ، المجلد 37 ، العدد 178 الجزء الثاني ، مصر ، أفريل 2018 ، الصفحات : 593 و 594 .

*مساهمة المقاولاتية في التحجيم و الحد من هجرة الأدمغة و أصحاب القدرات و الأفكار من خلال إتاحة الفرصة لهم لإنشاء مؤسسات خاصة بهم و توظيف أفكارهم بكل حرية في البيئة التي يعيشون فيها .[26]

2.4.1.1.خصائص المقاولاتية [27]:

للمقاولاتية خصائص عديدة تميزها عن باقي الظواهر الإقتصادية نذكر منها :

*السرعة : ما يميز المقاولاتية هو أنها تستجيب بسرعة لعملية الإبداع و لها القدرة على قبول التغيير حيث أن لها قابلية الإستجابة السريعة .

- يرى بيتر دراكر أن المقاولاتية تتميز بصفات هي :

*خلق الثروة : إن ما يميز المقاولاتية هو قدرتها على إنشاء الثروة المستمرة و المتواصلة فهي لا تكتفي بجمع تلك الأرباح البسيطة و إنما تعمل على تكوين ثروة طائلة خاصة في ظل توفر الطموح غير المحدود ، فقدرة المشاريع المقاولاتية و رغبتها في التوسع جعل منها أداة مهمة في تكوين الثروة و ذلك في زمن قياسي عكس المشاريع العادية .

*المخاطرة : إن المقاولاتية تتسم بسمة رئيسية تتمثل في قبولها درجة مخاطرة كبيرة و هي ما يبذله الفرد المقاول ليتمكن من جمع تلك الثروة الطائلة ، فالنشاط إذا خلى من المخاطرة فلا يعد نشاطا مقاولاتيا و هو ما يتيح الظفر بالفرص ذات المردود العالي قبل المنافسين ، فالمخاطرة العالية كما هو معلوم تكون ذات عائد أعلى و كبير.

*الإبتكار و الإبداع : يعد الإبتكار كذلك حلقة أساسية في السلسلة المقاولاتية و هذا شريطة تحويل تلك الأفكار إلى سلع و خدمات مربحة توجه للمستهلك ، فالإبتكار هو الذي يجعل المؤسسة رائدة و يكسبها ميزة عن باقي المؤسسات تتيح لها الإستمرارية و تحقيق الربح .

[26] : خالد عبد الوهاب الباجوري " ريادة الأعمال مفتاح التنمية الإقتصادية في العالم العربي " ، إتحاد الغرف العربية – دائرة البحوث الإقتصادية – ، عمان ، الأردن ، 2017 ، الصفحة : 07 .

[27] : حامد كريم ، " الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري – دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي " ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية ، السنة التاسعة ، العدد السابع و العشرون ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2013 ، الصفحات : 96 و 97 .

2.1.ماهية المقاول :

1.2.1. مفهوم المقاول :

المقاول لغويا هو المنظم أو الريادي[28] أما إصطلاحا فقد عرف المقاول من قبل العديد من المفكرين و الإقتصاديين كل حسب توجهه و حسب نظرته و في مايلي عرض لأهم هذه التعاريف :

- حسب ريشارد كونتيون (Richrd Contillon)1755 فالمقاول " شخص مغامر يستثمر في شراء السلع و الأدوات ، ويجمعها للحصول على منتج جديد مع فكرة بيعها في المستقبل بأسعار غير مؤكدة ، ويخوض المقاول المخاطرة ويجدد ويحقق فرص عمل مثمرة ".[29]

- عرف شومبيتر (Shumpeter) المقاول على أنه " فرد يستغل فرص السوق من خلال الابتكار المُنَظَمْ ومن خلال التركيبات الجديدة التي تتمثل في: إدخال منتجات جديدة ، إقحام طرق الإنتاج الجديدة ، فتح أسواق جديدة ، إدخال أشكال جديدة من التنظيم ، إعادة تنظيم المنظمة و توسيعها ".[30]

- عرف David meclellad المقاول على أنه " شخص تحركه الحاجة لإنجاز شيء و رغبة شديدة في إضافة شيء للحياة " .[31]

- عرف قاموس Merrian – Websters المقاول على أنه " الشخص الذي يستطيع تنظيم و إدارة المخاطر في الأعمال ".[32]

---

[28] : فؤاد نجيب الشيخ و آخرون ، " صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن : سمات و خصائص " ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 05 ، العدد 04 ، الأردن ، 2009 ، الصفحة : 497.

[29] : Luisa alemany and job J. andreoli , " Entrepreneurial finance ", combridge university press , Great Britain , 2018 , page : 07.

[30] : Luisa alemany and job J. andreoli , op cit , page : 07.

[31] : عامر خربوطلي ، " ريادة الأعمال و إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، الجامعة الإفتراضية السورية ، سوريا ، 2018 ، الصفحة : 07 .

[32] : عامر خربوطلي ، نفس المرجع ، الصفحة : 08 .

- حسب Don havrey and Donald فالمقاول هو " الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص و إغتنامها بينما الآخرون لا يستطيعون ذلك و كذلك هو الذي يمتلك الخصائص النادرة و غير المتوافرة لباقي الناس ".[33]

- عرف فريدريك هاريسون المقاول على أنه " الشخص الذي يمتلك مهارات البناء المؤسسي بجانب مهارات إدارية و إبداعية تساعده في بناء التنظيم و إدارة المؤسسة ".[34]

- عرف شابيرو(1975) المقاول على أنه" شخص مبادر ينظم بعض الآليات الإقتصادية أو الإجتماعية لإنجاح مشروعه و يقبل المخاطرة و الفشل ".[35]

- في تعريف آخر عرف سميث (Smith) و آخرون المقاول على أنه " الفرد المسؤول في المقام الأول عن تجميع الموارد اللازمة للبدء في الأعمال ".[36]

- بالنسبة لكاسون (Casson) فالمقاول هو " شخص متخصص في إتخاذ القرارات المدروسة المتعلقة بالتنسيق بين الموارد النادرة ".[37]

- عرف البعض المقاول على أنه " الشخص الذي يدرك الفرصة و يطاردها لينشئ منظمة ".[38]
- يمكن تعريف المقاول على أنه " شخص لديه الرؤية للإبتكار و القدرة على طرحه في السوق ".[39]
- المقاول " شخص مجازف و هو المسؤول الأخير عن الفشل أو النجاح ".[40]
- المقاول كذلك هو " شخص خيالي يتميز بالقدرة على تحديد الأهداف و بلوغها ،كما أنه ذو مستوى

---

[33] : عامر خربوطلي ، نفس المرجع ، الصفحة : 09 .

[34] : علي الضلاعين ، " إدارة المشروعات الصغيرة " ، مركز يزيد للنشر ، عمان ، الأردن ، 2005 ، الصفحة : 26 .

[35] : إبراهيم بدران وَ د مصطفى الشيخ ، مرجع سابق ، الصفحة : 265 .

[36] : Christian Bruyat , "Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation " thèse pour le doctorat ès sciences de gestion , université Grenoble 02 , France , 1993 , page : 42.

[37] : Christian Bruyat , op cit , page : 42 .

[38] : Allain fayolle et Thierry verstraete , op cit , page : 34.

[39] : Esteban lafuente and Zoltan J. Acs and László Szerb and Ainsley Lloyd ," The global entrepreneurship index 2018 – the global entrepreneurship and développement – " , institute USA , Washington , USA , 2018 , page : 01 .

[40] : André tiran et Dimitri Uzunidis , " Dictionnaire économique de l'entrepreneur ", classique garnier, paris , France , 2016 , page : 19.

عالي من الحساسية للكشف عن فرص الأعمال بإستمرار كما أنه يتخذ قرارات تكتنفها المخاطر و هو شخص مبتكر و يلعب دور الريادي بإستمرار " .[41]

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف المقاول على أنه فرد يتميز ببعض الخصائص التي لا تتوفر لجميع الناس ، هذه الخصائص تجعل منه قادرا على إغتنام الفرص في السوق قبل الآخرين و إنشاء مؤسسته وكذا الإتيان بالجديد و قبول المخاطرة .

2.2.1.خصائص و صفات المقاول :

يرى ساي (Say) بأن المقاول شخص يجمع بين عدة صفات متنوعة و غير عادية[42]، أما ويبر(Weber) فالمقاول بالنسبة إليه يتميز بعدة صفات من بينها المثابرة و المغامرة و القوة الكاريزمية و كذا العقلانية في تسيير المؤسسة كما لديه قوة التحمل [43]، و بالنسبة لكاسون (Casson) فالمقاول هو فرد تدفعه الرغبة إلى تحقيق الأشياء فلا يرتاح له بال حتى يحقق ما يريد كما أنه يسعى إلى فعل الأشياء و وضع بصمته في البيئة التي يعيش فيها ، فهو شخص على علاقة وطيدة بما يجري في محيطه ، أما كولنز و مور (Collins et Moore 1970) و من خلال الدراسة التي قاما بها على 150 مقاول وجدا أن من بين أهم ما يميز هذه الشخصية هو الشدة و الصلابة و كذا بحثها عن الإستقلالية و عدم التبعية لأيٍ كان ، كما خلصا إلى أن المقاول يجتهد في تحقيق مصالحه ، أما بالنسبة لدراكر (Druker 1970) فالمقاول دائما يتخذ القرار الصائب ، كما أن بيرد (Bird 1992) ميز المقاولين من خلال أنهم أشخاص مجددون يبحثون عن الأفكار الجديدة و يغتنمون الفرص يركزون على الإبداع في الأعمال التي يقومون بها ، ، لكن بيزنس و بارني (Buseintz et Barney) يريان أن المقاول يمتلك ثقة كبيرة بالنفس و قدرة كبيرة على مواجهة المشاكل و التعامل معها [44] ، بالإضافة إلى هذا كله فإن المهتمين بموضوع المقاول أوردوا عديد الصفات التي تميز هذا الأخير نذكر منها[45] :

---

[41] : Louis jacques filion , " Le champ de l'entrepreneuriat : historique évolution tendances ", revue internationale PME (économie et gestion de la PME) , vole 10 , n°02 , l'Université du Québec , Canada ,1997 , page : 151.

[42] : André tiran et Dimitri Uzunidis , op cit , page : 18.

[43] : كمال بوقرة و إسحاق رحماني ، " المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل دراسة سوسيو-إقتصادية للفعل المقاولاتي في الجزائر " ، مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية ، العدد 21 ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر، مارس2017 ، الصفحة : 97 .

[44] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، مرجع سابق ، الصفحات : 276 و 277 .

[45] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، نفس المرجع ، الصفحات : 276 و 277 .

- الطموح : للمقاول طموح و آفاق ليس لها حدود يتطلع إلى تحقيقها دون قيود رغم أن المقاول يبدأ بفكرة صغيرة لكن له آفاق يعمل على تحقيقها و يؤمن بالوصول إليها ، فالكثير من المقاولين بدأوا بأفكار صغيرة و نتيجة لطموحاتهم تطورت تلك الأفكار لتصبح مشاريع كبيرة على غرار شركة فورد التي بدأ مؤسسها فورد كميكانيكي في ورشة صغيرة لتصبح أكبر شركات السيارات في العالم .

- الإستقلالية : إن الإنسان عموما و المقاول على الخصوص يرغب في الإستقلالية فيجد في إنشاء مشروع خاص به سببا في تحقيق الإستقلالية ، حيث يحبذ الفرد أن يكون قائدا يصدر الأوامر لا تابعا يتلقاها من غيره ، فالمقاول يفضل أن يكون صانعا للقرار مستقلا في حياته .

- البصيرة : للمقاول قدرة كبيرة في فهم الأشياء وبعد نظر فهو يرى و يكتشف ما لا يظهر لعامة الناس حيث أنه يرى الفرص بل أنصاف الفرص و يحولها إلى الواقع سواءا كمنتجات أو كخدمات أو غير ذلك لتعود عليه بالربح .

- الواقعية : رغم أن للمقاول طموحات و أحلام ينوي بلوغها و الوصول إليها إلا أنه رجل واقعي يضع أحلامه في الواقع و يطبق أفكاره في البيئة التي يعيش فيها و لا يكتفي بوضع الأحلام و الأوهام غير الواقعية بعيدة المنال التي لا يستطيع تطبيقها كما أنه لا يدخر جهدا في وضع أفكاره موضع التطبيق .

- قابلية التعلم : من سمات المقاول كذلك قابليته للتعلم فهو مستعد لتلقي المعارف و المعلومات التي يجهلها حتى من الأشخاص الأقل مستوى منه كالعمال الذين يشرف عليهم ، كما لديه القبول للإستعانة بغيره فَهَمُهُ الوحيد هو تعلم الأشياء و إتقانها إضافة إلى إستفادته من التجارب السابقة التي مر بها هو أو غيره ، فهو يحول الفشل إلى خبرة و تجربة يستفيد منها في المستقبل .

- سرعة البديهة : للمقاول قدرة عجيبة في فهم الأشياء حتى أنه يكتشف ما يعجز عنه غيره كما أنه يتميز بذكاء خارق يساعده في تدبير أموره حتى تلك الصعبة منها بكل يسر و سهولة .

- الإبتكار : من السمات الرئيسية للفرد المقاول هو إكتسابه لخاصية الإبتكار التي تجعله قادرا على الإتيان بالجديد و تطوير و تحديث كل ما هو موجود هذا ما جعل من أعمال المقاول كلها تميز و إبداع و أعطته السبق في فعل الأشياء ، فالمقاول شخص مبدع يمس إبداعه مختلف الجوانب حتى تلك البسيطة منها .

- المخاطرة : إرتبطت المخاطرة دائما بالمقاول هذه الأخيرة التي جعلت هذا الشخص يُقْدِمُ على الأمور و يفعلها دون خوف أو تردد ، فالمخاطرة الكبيرة تعني تحقيق العائد المعتبر الكبير لكن هذا لا يعني أن الفرد المقاول يخاطر في كل الأشياء و إنما تجده يغامر المغامرة المحسوبة و التي يخشاها الكثير من الأفراد ليحقق بعدها النجاح حتى و إن فشل في البداية .

- المثابرة : المقاول رجل لا يحب الفشل فهو يحمل و يتحمل العناء و المشقة عنيد لا يخشى الصعاب يعيد الكرة حتى إن فشل ليس لليأس مكان عنده و الأمل يملأ حياته لا يعرف التراجع فهو إما ينجح و إما يعيد الكرة حتى ينجح .

- قوة الشخصية : شخصية المقاول قوية صلبة فهو لا ينهزم يتغلب على الصعاب ، و تجده دائما قدوة لغيره خاصة لمن يرأسهم فهو يباشر الأعمال و يكون في المقدمة دائما كما أنه عضو فعال في فريق العمل لا منفصلا عنه ، وهو شخص غير منغلق على نفسه قابل للتحاور و النقاش شخصيته متفتحة يتفاعل مع الناس و يقيم علاقات معهم .

- المبادرة : المقاول شخص مبادر تجده في المقدمة دوما له السبق في كل الأشياء يَعرِض أفكاره و يطبقها في الواقع ولا يخشى الفشل ، كما أنه ينشر روح المبادرة في الفريق الذي يعمل رفقته و يدعم أصحاب المبادرات و يشجع حاملي الأفكار خاصة الجديدة منها .

- متطلع للمستقبل : المقاول شخص متطلع للمستقبل متفائل به تراه دائما يخطط و يحضر له ، يتميز ببعد نظر و حدسه القوي له قدرة كبيرة على الإستشراف لذا لا يخشى المخاطرة التي يدرسها من كل جانب .[46]

- قدرة الإقناع : للمقاول قدرة فائقة على إقناع الآخرين من خلال أسلوبه المتميز في الحوار و كذا أفكاره الواقعية و الجدية التي تستدرج المهتمين و بالتالي يستطيع ضم المساندين لأفكاره و أطروحاته ما يدفع إلى تحقيق تطلعاته و تحويل أفكاره إلى مشاريع حقيقية .[47]

[46] : المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، " دراسة حول تطوير المقاولة في موريتانيا تقرير نهائي " ، موريتانيا ، أكتوبر 2013 ، الصفحة : 37.

[47] : تركي الشمري و رمضان الشراح ، " نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال " ، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات و مراكز ريادة الأعمال المنظم من 09 إلى 11 سبتمبر 2014 من طرف أكاديمية البرامج التعليمية ، الرياض ، السعودية ، 2014 ، الصفحة : 124 .

3.2.1.الدور الإقتصادي للمقاول :

يلعب المقاول دورا هاما في المجال الإقتصادي و هذا بإجماع كل المهتمين و العارفين بهذا المجال فهذا كونتيون و كذا شومبيتر يعتبرانه شخصا مبتكر و إستثنائي يغير الإقتصاد بطريقة أو بأخرى [48] ، و فيمايلي أهم ما يمكن أن يقوم به المقاول على الصعيد الإقتصادي .

- فتح أسواق جديدة (توسيع حجم السوق) : إن المقاول بإعتباره شخص مبدع خلاق يرتكز في أعماله على الإبتكار مهمته الأساسية هي البحث عن الفرص و إكتشافها و من ثمة إستغلالها و بالتالي خلق منتج جديد أو مؤسسة جديدة أو طرق و أساليب جديدة هذا كله سيحرك الطلب و يدفع بمستهلكين جدد إلى الإقبال على ما أنتجه هذا المقاول من سلع و خدمات و هذا ما سيؤدي إلى خلق أسواق جديدة و توسيع السوق القائمة .[49]

- إكتشاف موارد جديدة : المقاول لا يكتفي بما هو موجود فهو يؤمن بأن لكل شيء بديل أحسن منه سواءا من حيث الكلفة أو الأداء أو الجودة ، و بالتالي فإن هذا يضع المقاولين في بحث دائم عن البديل فهم يحبذون أن يكونوا روادا في كل شيء و يأتون بالجديد بإستمرار، و من بين ما يتم إكتشافه هو المصادر الجديدة للتموين بمدخلات الإنتاج خاصة بالمواد الأولية هذا الإكتشاف و السبق جعل من المنتوجات التي يقدمونها متميزة من حيث الجودة أو السعر أو كليهما .[50]

- تنشيط الموارد المالية : إن مهمة المقاول الرئيسية هي المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة و ذلك للحصول على سلع و خدمات و طرق جديدة و بالتالي يتم الإستخدام الأمثل للموارد ، كما أن ما يميز المقاولين من ثقة بالنفس و قدرة على الإبتكار جعلهم قادرين على الحصول على الموارد خاصة المالية و تنشيطها وإقحامها في الإقتصاد من خلال إنشاء أنشطة جديدة أو توسيع و تنمية ما هو موجود ، هذا كله جعل من المقاولين عاملا فعالا في تنشيط الموارد خاصة المالية و إدخالها في الدورة الإقتصادية .[51]

- تحديث التكنولوجيا : ما يميز المؤسسات المقاولاتية هو تقديمها لمنتوجات ذات قيمة مضافة عالية كما أن

---

[48] : Christian Briyat and Pierre André Julien , " Defining the field of research in entrepreneurship " , jornal of business , venturing 16 , 2000 , page :167.

[49] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، مرجع سابق ، الصفحة : 281 .

[50] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، نفس المرجع ، الصفحة : 281 .

[51] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، نفس المرجع ، الصفحة : 282 .

إلتزامهم بتقديم ما هو جديد للسوق جعل منهم أداة و وسيلة للتحديث و التجديد في التكنولوجيا سواءا من خلال إقدامهم على تقديم كل ما هو جديد و إبتعادهم عن التقليد أو القيام بتجديد ما هو موجود ، هذا بالإضافة إلى المنافسة التي تحتم عليهم الإبتكار و التجديد في التكنولوجيا و من ثمة تجديد الإقتصاد ككل .[52]

- إنشاء الوظائف الجديدة : إن المشاريع المقاولاتية ولادة للوظائف الجديدة رغم تواضع قدراتها إلا أن عددها الكبير و كونها كثيفة عنصر العمل و كذا إنخفاض تكلفة إنشاء وظيفة جديدة فيها مقارنة بمثيلاتها الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لإنشاء وظيفة جديدة جعلها (يعني المشاريع الصغيرة خاصة تلك المقاولاتية) ذات قدرة عالية على التوظيف و بأقل تكلفة هذا التوظيف الذي سيولد الدخل و بالتالي زيادة في الإستهلاك و الإستثمار معا.[53]

[52] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، نفس المرجع ، الصفحة : 282 .

[53] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، نفس المرجع ، الصفحات : 282 و 283 .

3.1.المقاولاتية و أساليب النهوض بها :

1.3.1.أسباب ضعف عدد المقاولين في الدول النامية [54] :

إجتمعت عدة أسباب أدت إلى قلة عدد المقاولين في الدول النامية نذكر منها :

*عدم إكتشاف مواهب الأطفال مبكرا في المدرسة و كذا خلال فترة الدراسة نتيجة ضعف أنظمة التعليم التي لا تساهم في ترقية المواهب و تنميتها .

*النظام التعليمي المنتهج يرتكز على الطابع التكراري و مراجعة ما هو موجود و هو الشيء الذي يكبح الإبداع و إكتشاف المواهب .

*القيم الإجتماعية و الثقافية الموجودة في الدول النامية خاصة العربية منها تفضل الوظائف الحكومية و الوظائف بشكل عام بينما لا تعير أي إهتمام لإنشاء المؤسسات و تكوين الأعمال الحرة .

*إنعدام دعم الأسرة و المدرسة و المجتمع لممارسة المغامرة و المجازفة و كذا الجدية في العمل التي تميز عملية إنشاء المؤسسات .

*الدول النامية عموما و العربية على الخصوص ترى أن الفشل و الإخفاق أمر غير لائق و غير مرغوب فيه ، حيث لا يتم دعم الأشخاص الذين فشلوا بل يتم نبذهم و إستبعادهم عكس الدول المتقدمة الرائدة في مجال المقاولاتية التي تدعم الفاشلين فالفشل بالنسبة لهم تجربة و خبرة كثيرا ما تقود للنجاح .

*إن الظروف الإجتماعية و الثقافية السائدة في الدول النامية تلزم الفرد للإستعجال في طلب الرزق و بالتالي يكون مجبرا لقبول أي وظيفة و ذلك لتحقيق الإستقرار الإجتماعي فمن وجد وظيفة فقد حقق المعجزة في الدول النامية.

*إن الأفراد في الدول النامية يعانون من الخوف و يبتعدون عن التجربة و المغامرة و هذا كله بسبب الثقافة السائدة في المجتمع التي غرست القيم السلبية فيهم .

*إبتعاد الأفراد عن بعض النشاطات خاصة الصغيرة منها و المتواضعة و التي يرو أنها تنقص من قيمتهم و كرامتهم.

[54] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، نفس المرجع ، الصفحات : 83 و 84 و 85 .

*تعاني معظم النشاطات في الدول النامية من عدم الربط بين العلم و الإنتاج هذا السلوك الذي أدى إلى نقص في الإنتاج كَمًا و كَيْفًا ، كَمَا حرم الإقتصاد من مساهمة أصحاب القدرات العلمية و المواهب من توظيف إمكانياتهم التي بقيت دون إستغلال طالما لا يوجد ربط بين مراكز البحث و العلم من جهة و المؤسسات من جهة أخرى.[55]

2.3.1.إجراءات تشجيع و دعم المقاولاتية :

من بين التدابير التي تعمل الكثير من الدول على تطبيقها و تبنيها تشجيعا للمقاولاتية و تسهيلا للنشاط المقاولاتي حزمة من الإجراءات لعل أهمها :

- إقحام المقاولاتية في النظام التعليمي : تبنت الكثير من الدول خاصة النامية منها و العربية على الخصوص عملية دمج المقاولاتية في النظم التعليمية المختلفة خاصة بالنسبة للتعليم العالي ، لكن هذا يبدو غير كافي حيث يجب إكساب الثقافة المقاولاتية للأفراد في سن مبكرة و بالأخص من قبل الأسرة قبل الدخول إلى المدرسة ثم تأتي المدرسة و باقي المستويات التعليمية و هذا حتى تترسخ فكرة المقاولاتية في أذهان الأطفال و الشباب و لا تبقى مجرد مقاييس و مواد تدرس و فقط ، حيث أن هذا من شأنه إطلاق العنان لهؤلاء الأفراد للمشاركة في الإبداع و إكتساب روح المبادرة و الأخذ بزمام الأمور و هذا دون أن ننسى دور المجتمع الذي يعد حاضنة الجميع و ما يمكن أن يلعبه في نشر الفكر المقاولاتي بين أفراده .[56]

- وضع برامج التدريب : تعد برامج التدريب و التكوين في الميدان المقاولاتي تكملة لما يمكن أن يُحصله الفرد من النظام التعليمي خاصة لفئة المتخرجين الجامعيين ، حيث أن هذه البرامج يجب أن تستهدف الجميع دون إستثناء فلا يجب أن تقتصر على أولائك الذين هم مشروع مقاولين بل يجب أن تمتد إلى الجميع الذين يمكن إستدراجهم ليكونوا هم أيضا مقاولين أو يكونوا عمالا و موظفين ضمن المشاريع المقاولاتية و بالتالي سيساهمون في إنجاح تلك المشاريع ، كما يجب أن تكون برامج التدريب هذه مناسبة لمتطلبات سوق العمل .[57]

- ربط النظام التعليمي بقطاع الأعمال : مما يجب التركيز عليه و حتى يتم القضاء على بطالة المتخرجين الجامعيين عملية ربط النظام التعليمي بقطاع الأعمال ، حيث أن جل الدول النامية و خاصة العربية منها تعاني من وجود جيش من المتخرجين بدون عمل و ذلك لعدة أسباب لعل أهمها الإنفصال الحاصل بين النظم التعليمية

[55] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، نفس المرجع ، الصفحة : 85 .
[56] : خالد عبد الوهاب الباجوري ، مرجع سابق ، الصفحة : 16 .
[57] : خالد عبد الوهاب الباجوري ، نفس المرجع ، الصفحة : 16 .

في هذه الدول و قطاع الأعمال ، و هو ما حتم على أغلب المؤسسات الإقتصادية إعادة تكوين و تدريب هؤلاء المتخرجين حتى يكون بإمكانهم مزاولة النشاط ضمن هذه المؤسسات و هو ما يُحَمِلها المزيد من التكاليف و كذا تضييع الوقت ، و عليه كان لابد من التنسيق بين المؤسسات التعليمية و المؤسسات الإقتصادية في وضع برامج و تخصصات توافق سوق العمل و تكسب الأفراد روح المبادرة و الإبداع[58] ، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن عديد الدراسات خاصة في الدول العربية في مجال التعليم و إكتساب المهارات أشارت إلى الضعف الحاصل في جودة التعليم سواءا من حيث التحصيل أو ملاءمة سوق العمل و إحتياجات المؤسسات .[59]

- التركيز على نشر الثقافة المقاولاتية و العمل المقاولاتي : إن الإعتماد على نشر الثقافة المقاولاتية و العمل المقاولاتي من خلال وسائل الإعلام و شبكات التواصل الإجتماعي و كذا المنتديات و الملتقيات إضافة إلى المجتمع و الأسرة و المؤسسات الحكومية و كذا الجمعيات و هيئات المجتمع المدني يعد الوسيلة الأنجع لتبني هذا الفكر في أي مجتمع و تأصيله بين أفراده و بالتالي يتحول المجتمع من كابح للمقاولين إلى داعم لهم يساندهم حتى عند الفشل .[60]

- تقديم الدعم للمؤسسات المقاولاتية : يعد دعم المقاولين أمرا ضروريا خاصة أولائك الذين ينوون الإنطلاق في إنشاء مشاريعهم فالكثير من الأفراد يمتلكون الأفكار و الإرادة لكن ينقصهم الدعم خاصة من حيث تسهيل إجراءات الإنشاء و كذا توفير التمويل اللازم مع مراعات خصوصية و مبادئ كل مجتمع خاصة بالنسبة للمجتمعات الإسلامية التي يبتعد الكثير من أفرادها عن التمويل الربوي .[61]

- وضع تشريعات و تنظيمات تؤطر المقاولاتية و تشجع الأفراد على الإقبال عليها و معاملتها معاملة خاصة من حيث تبسيط الإجراءات و جعلها أكثر مرونة على غرار ما تبنته الدول الرائدة في هذا المجال .[62]

- إضافة إلى ما سبق يجب كذلك توفير البنية التحتية اللازمة لمزاولة النشاط من طرق و مواصلات وكذا توفير الخدمات اللازمة و المعلومات الدقيقة و الضرورية و في الوقت المناسب .[63]

---

[58] : خالد عبد الوهاب الباجوري ، نفس المرجع ، الصفحة : 16 .

[59] : عادل مجيد عيدان العادلي ، " الإقتصاد في ظل التحولات المعرفية و التكنولوجية " ، دار غيداك للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن ، 2016 ، الصفحة : 146.

[60] : خالد عبد الوهاب الباجوري ، مرجع سابق ، الصفحة : 17 .

[61] : خالد عبد الوهاب الباجوري ، نفس المرجع ، الصفحة : 17 .

[62] : خالد عبد الوهاب الباجوري ، نفس المرجع ، الصفحة : 16 .

1.3.3.مكونات البيئة المقاولاتية المحفزة[64] :

يقصد بها تلك البيئة التي يجب أن تتوفر و المناخ الذي يجب أن يسود و يرافق المقاولاتية و يكون محفزا لإنطلاق المشاريع المقاولاتية هذه البيئة التي يجب أن تتسم بمايلي :

- ثقافة المجتمع : تعد الثقافة السائدة في المجتمع حلقة أساسية في تحفيز الأفراد على الإنطلاق في المشاريع المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بقيام المجتمع بتحفيز الأفراد لإنشاء مؤسسات خاصة بهم و المضي في المخاطرة و قبول الفشل بل القيام بدعم أولائك الأفراد الذين فشلوا في إنطلاقتهم لإنشاء مؤسساتهم لأن الفشل يعد تجربة يتعلم منها صاحبها و يمكن أن يحولها إلى نجاح باهر ، إضافة إلى وجود تلك الثقافة التي لا تفضل العمل لدى الآخرين خاصة لدى الحكومة على حساب إنشاء الأعمال الخاصة بكل فرد هذا كله سيدعم قيام نسيج إقتصادي أغلبية مكوناته مؤسسات مقاولاتية .

- وجود بيئة قانونية و تنظيمية مرنة تخدم و تحفز قيام العمل المقاولاتي و الذي يجب أن يلقى معاملة خاصة أو حتى تشريعات و تنظيمات خاصة تساهم في تسهيل قيام المشاريع المقاولاتية و تدعم نموها و ذلك بالدرجة الأولى خلال فترة الإعداد و الإنطلاق .

- توفير البنى التحتية : إن المشاريع المقاولاتية كغيرها من المشاريع هي الأخرى تحتاج إلى بنى تحتية تدعم قيامها و التي تتمثل على الخصوص في توفير شبكات النقل بمختلف أنواعها و كذا شبكات الإتصال من هاتف و أنترنت بالإضافة إلى وجود مختلف الخدمات القانونية و المحاسبية و المالية و قنوات التوزيع و التسويق و كل ما يساعد على قيام نشاط هذه المشاريع .

- وجود منظومة تعليم قادرة على تحويل الأفراد العاديين إلى مقاولين من خلال قيامها بتنمية روح المبادرة لديهم و كذا دعم أصحاب الأفكار و إكتشافهم مبكرا ، إضافة إلى ضرورة ربط التعليم بمختلف مراحله بسوق العمل و إحتياجات القطاع الإقتصادي لا الإعتماد على زيادة كم المتخرجين دون النظر إلى التخصصات المطلوبة و كذا جودة التعليم .

- ضرورة ربط المؤسسات الصغيرة بتلك الموجودة خاصة الكبيرة منها فيما يعرف بالمناولة حيث

---

[63] : خالد عبد الوهاب الباجوري ، نفس المرجع ، الصفحة : 17 .

[64] : مصطفى محمود أبوبكر ، " منظمة الأعمال و البيئة المحفزة لها " ، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات و مراكز ريادة الأعمال المنظم من 09 إلى 11 سبتمبر 2014 من طرف أكاديمية البرامج التعليمية ، الرياض ، السعودية ، 2014 ، الصفحة : 66 .

سيستفيد الجانبين من خلال توفير المؤسسات الصغيرة لبعض إحتياجات المؤسسات الكبيرة سواء بتكلفة أقل أو بجودة أعلى أو في الأجل المناسب .

- العمل على توفير التمويل اللازم خاصة عند الإنطلاق للمشاريع المقاولاتية و التي يكون أصحابها في معظم الأحيان أصحاب أفكار لا أصحاب رأس مال و ذلك من خلال إجراءات خاصة و كذا هيئات تمويل متخصصة .

4.1.المقاولاتية بين الوراثة و الإكتساب :

أثار هذا الموضوع الكثير من النقاش حيث إختلفت وجهات النظر كثيرا حوله فمن المفكرين من يقول أن المقاولاتية هي فطرة في الإنسان تخلق معه و المقاولون موجودون في المجتمع و يكفي فقط إكتشافهم على غرار Chaharlaghi K وَ Willis R ، و منهم من يقول أن المقاولاتية يمكن تعليمها و تلقينها على غرار باقي العلوم و المعارف و من رواد هذا الطرح " دراكر " الذي رأى أن الأفراد يمكن أن يتعلموا المقاولاتية ، هذا التعلم الذي يتم بعدة وسائل كمراكز التكوين و التدريب و المعاهد والجامعة هذه الأخيرة التي تعد من أهم هذه الوسائل[65] ، ففي دراسة إستقصائية أجريت سنة 2008 شملت 31 دولة بما فيها 27 دولة من الإتحاد الأوربي تبين أن طريقة التدريب الأكثر شيوعا هي إلقاء المحاضرات و هو ما يتوافق كثيرا مع نظام التدريس في الجامعة[66] ، هذا من جهة و من جهة أخرى فقد أكد كيربي (Kirby) و بلينكر (Blenker) و شامبر (Shambare) أن طرق التدريس تلعب هي الأخرى دور مهم في زيادة الحافز و الإبتكار و المقاولاتية و إستيعاب كيفية إنطلاق المشروع الجديد و طرق المحافظة عليه في حين أن الطرق غير الملائمة تؤثر سلبا على تبني هذا التوجه ، و عليه لابد من توفير برنامج تعليمي من شأنه إنشاء مقاولين أكثر كفاءة و مهارة فالمهم ليس التدريس في حد ذاته و إنما في طرق التدريس و برامج التدريس [67] ، و في هذا الصدد يمكن أن نذكر ما قاله توني بلير (و هو أحد رؤساء حكومة بريطانيا السابقين) حيث صرح قائلا : " إسألني عن أولويات الحكومة فأقول

---

[65] : قايدي أمينة ، مرجع سابق ، الصفحات : 99 و 100 .

[66] : Gabriel Linton and Markus Klinton , " University entrepreneurship education : a desing thinking apprroach to learning " , journal of innovation and entrepreneurship , vol 08 , n° 03 , Örebro University School of Business , Sweden , 2019 , page : 03 .

[67] : Olawale Fatoki , " an examination of the teaching methods for entrepreneurship at a south africa university " , mediterranean journal of social sciences , vole 05 , n°23 , Rome , Italy , november 2014 , page : 513 .

لك التعليم ثم التعليم ثم التعليم ، فالنجاح يعتمد على تعبئة الخيال و الإبداع و المهارات من خلال التعليم بشكل أكثر فعالية ليزيد من مواهب شعبنا و يتم إستخدام تلك المعرفة في بناء قوة إقتصادية " [68] .

إنطلاقا مما سبق فإن للجامعة دور مهم في تكوين الطالب الجامعي و توجيه سلوكه حتى يكون في المستقبل مقاولا قادرا على إنشاء مؤسسة خاصة به و ذلك من خلال الدور الذي تقوم به الجامعة و الذي يتمثل على الخصوص في[69] :

-تنمية الحس المقاولاتي للطالب و إكسابه روح المبادرة .

- إكساب الطلبة الثقة بالنفس مما ينمي قدراتهم و يدفعهم لإقامة مشاريع خاصة بهم .

- تعلم الطالب المتخرج كيفية الإعداد لإنجاز مشروع جديد و كذا عملية التسيير .

[68] : Adcroft A and Willis R ," missing the point ? management education and entrepreneurship " , management decision , vole 42 , England , march 2004 , page : 522 .

[69] : كمال عوسي ، " أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية للطلبة " ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد 12 ، العدد 2 ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2019 ، الصفحات : 1044 و 1045 .

2.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1.2.ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1.1.2.صعوبة تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يعد تحديد مفهوم موحد لهذه المؤسسات أمرا في غاية الصعوبة أثار الكثير من الجدل في أوساط المهتمين و هذا نتيجة الإختلافات المتعددة في عديد المتغيرات بين الدول و التي نذكر منها [70]:

- **التفاوت في معدلات النمو** : بطبيعة الحال فدول العالم مقسمة إلى فئات تتفاوت من حيث درجات النمو و كذا المستوى التكنولوجي و الهيكل الإقتصادي ، فالمؤسسات التي تعد في الولايات المتحدة الأمريكية صغيرة قد تعتبرها دولة أخرى ناشئة متوسطة الحجم و ربما تعتبرها دولة متخلفة كبيرة الحجم ، هذا الإختلاف يعتبر سببا من الأسباب التي تفسر عدم التوصل لتحديد مفهوم موحد لهذه المؤسسات .

- **الإختلاف في القطاع الإقتصادي** : تنشط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاعات إقتصادية مختلفة (صناعية ، زراعية ، تجارية و خدماتية) حيث أن لكل قطاع إقتصادي خصوصيته فمثلا القطاع الصناعي يحتاج لإستثمارات كبيرة لتوفير المباني و الهياكل و المعدات و الآلات إضافة إلى عدد كبير من العمال عكس قطاع التجارة الذي لا يحتاج لنفس الهياكل و المباني كما أنه لا يستلزم نفس عدد العمال و بالتالي فإن التباين في القطاع الإقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة يعد هو الآخر سببا أدى إلى عدم القدرة على تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- **الإختلاف في فروع القطاع الإقتصادي** : إن كل قطاع إقتصادي يتفرع إلى مجموعة من الأنشطة الفرعية فمثلا القطاع الصناعي يضم عدة قطاعات فرعية على غرار الصناعة الإستخراجية و الصناعة الغذائية و صناعة النسيج إلى غير ذلك من الأنشطة الفرعية هذه الأخيرة التي تختلف كذلك من حيث حجم الإستثمارات و كذا تعداد اليد العاملة ، فما تحتاجه الصناعة الإستخراجية يعد بالأضعاف مقارنة بما تحتاجه الصناعة الغذائية فالمؤسسة التي تعتبر صغيرة في الصناعة الأولى يمكن أن تعد كبيرة في الصناعة الثانية و هو ما صعب أيضا من مهمة تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

---

[70] : محمد إبراهيم عبد اللاوي ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي " ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017 ، الصفحات : 18 و 19 و 20 و 21 و 47 .

- **إستخدام أكثر من معيار في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : إن تعدد المعايير المستخدمة في تحديد مفهوم هذه المؤسسات و التي تختلف من قطاع لآخر و من دولة لأخرى كان هو الآخر سببا في زيادة صعوبة تحديد مفهوم هذه المؤسسات و كذا إختيار معايير موحدة يُعتمد عليها في تحديد مفهوم هذه المؤسسات .

2.1.2.المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تم الإعتماد على عدة معايير في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم تصنيفها إلى :

- **المعايير الكمية** : يقصد بهذه المعايير كل ما هو قابل للقياس في المؤسسة و منها :

*معيار عدد العمال : يعد هذا المعيار من أكثر المعايير إستخداما في تحديد حجم المؤسسات و هذا نتيجة سهولة حصر عدد العمال حيث يتم وضع مجال للعدد الأدنى و الأقصى الذي يحدد تصنيف المؤسسة من حيث هي كبيرة ، متوسطة ، صغيرة أو متناهية الصغر (صغيرة جدا) ، لكن هذا المعيار واجه العديد من الإنتقادات وذلك لأن العمال ليسوا وحدهم من يُكَوِنُونَ المؤسسة فهناك عوامل أخرى ليست أقل شأنا تعد هي الأخرى من موجوداتها على غرار المعدات و المباني ، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن عدد العمال يختلف من نشاط لآخر فهناك نشاطات تتطلب يد عاملة محدودة لكن بالمقابل تتطلب رؤوس أموال ضخمة في حين توجد نشاطات تتطلب يد عاملة كبيرة بينما تحتاج رؤوس أموال قليلة ، وعليه فإن هذا المعيار وحده غير كافي في تحديد مفهوم هذه المؤسسات بدقة .[71]

*معيار رأس المال : معيار رأس المال هو الآخر من المعايير الكمية المعتمدة كثيرا في تحديد حجم المؤسسات حيث أن البعض يذهب إلى إستخدام رأس المال الثابت و رأس المال العامل أما البعض فيسقط قيمة الأراضي من رأس المال الثابت و هذا نتيجة إختلاف قيمتها في البلد الواحد من منطقة لأخرى .[72]

*معيار معامل رأس المال : هذا المعيار يمزج بين المعيارين السابقين حيث يتم الحصول عليه بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال ، و يقدر به حجم الإستثمار اللازم لتوظيف عامل واحد ، حيث ينخفض هذا المعامل في الإستثمارات التي تتطلب رأس مال ضئيل و يد عاملة كبيرة و يرتفع في الإستثمارات ذات رؤوس الأموال

[71] : غالم عبدالله و سبع حنان ، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني " ، ملتقى وطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 05 و 06 ماي 2013 بجامعة الوادي ، الصفحة : 03 .

[72] : حسين عبد الجليل آل غزوي ، " التقارير المالية في المنشآت الصغيرة " ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017 ، الصفحات : 47 و 48 .

الضخمة و عدد العمال الأقل و هو الأمر الذي يجعل من هذا المعيار قليل المصداقية كون النشاطات تختلف و بالتالي فهو غير كافي في تحديد حجم هذه المؤسسات .[73]

*معيار حجم الإستثمار : يعتمد البعض على حجم الإستثمار كمعيار أساسي في التفرقة بين المؤسسات من حيث الحجم ، حيث أن حجم الإستثمار يعطي فكرة عن حجم النشاط لكن هذا غير كافي كون أن هناك إختلاف بين الدول في أسعار الصرف فحجم الإستثمار الذي يظهر مرتفعا في دولة ما قد لا يكون كذلك في دولة أخرى [74]، كما أن الإختلاف في النشاط يعد هو الآخر عائقا في الإعتماد على هذا المعيار فهناك أنشطة تتطلب إستثمارات ضخمة بينما هناك أخرى لا تتطلب نفس الحجم من الإستثمارات .

*معيار رقم الأعمال : يعد هذا المعيار من المعايير الحديثة التي يتم الإعتماد عليها في تصنيف المؤسسات و قياس درجة نشاط المؤسسة و كذا مكانتها في السوق ، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا الأكثر إستخداما لهذا المعيار لكن رغم هذا يبقى غير كافي لا يعكس الأداء الحقيقي للمؤسسة خاصة في فترات إرتفاع الأسعار[75].

- **المعايير النوعية** : هذه المعايير غير قابلة للقياس لكنها تعد من المعايير التي يعتمد عليها في بعض الأحيان لتحديد حجم المؤسسة نذكر منها :

*معيار الإدارة : في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المالك هو المدير و بهذه الصفة فهو يؤدي تقريبا جميع الوظائف في نفس الوقت حيث نجده يشرف على عملية الإنتاج و الإدارة و التمويل ، و في المقابل في المؤسسات الكبيرة نجد عدة أشخاص يؤدون هذه الوظائف لذا يؤخذ بهذا المعيار في تحديد حجم المؤسسة .[76]

*معيار الملكية : إن ما يميز هذه المؤسسات هو أن جلها إن لم نقل كلها يملكها خواص حيث أن أغلبها فردية أو عائلية لكن هذا لا ينفي وجود بعض هذه المؤسسات التابع للملكية العامة للدولة وعليه يعتد بهذا المعيار في تحديد الصنف الذي تنتمي إليه المؤسسة .[77]

---

[73] : غالم عبد الله و سبع حنان ، مرجع سابق ، الصفحة : 04 .

[74] : عمر خلف فزع ، " مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق – التوطن و التمويل – " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، بغداد ، العراق ، 2013 ، الصفحة : 130 .

[75] : غالم عبد الله ، و سبع حنان ، مرجع سابق ، الصفحة : 03 .

[76] : غالم عبدالله و سبع حنان ، نفس المرجع ، الصفحة : 03 .

[77] : غالم عبدالله و سبع حنان ، نفس المرجع ، الصفحة : 03 .

*المعيار القانوني : و يقصد به الشكل الذي تأخذه المؤسسة و الذي يتحدد حسب طبيعة رأس المال و كذا حجمه و طريقة التمويل المستخدمة فمثلا نجد شركات الأموال ذات رأس مال كبير عكس شركات الأفراد[78].

*معيار محلية النشاط : يقصد بمحلية النشاط إقتصار مجال عمل المؤسسة محليا في إقليم محدود و عدم إمتلاكها لفروع في مناطق أخرى ،كما أنها لا تسيطر على قطاع النشاط الذي تنشط فيه و هذا ما يميز هذه المؤسسات و هو ما جعل المهتمين يأخذون بهذا المعيار في تصنيف هذه المؤسسات .[79]

3.1.2.مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : سنتناول من خلال هذه النقطة عدة مفاهيم لهذه المؤسسات حسب عدة وجهات نظر و ذلك بسبب عدم وجود تعريف موحد لها حيث أن مورال جوليان قد عرفها على أنها " مفهوم غامض متعدد التعريفات " [80] و هو ما دفعنا لعرض عدة تعريفات فيمايلي:

- **تعريف البنك الدولي** : عرف البنك الدولي هذه المؤسسات كمايلي [81]:

*المؤسسات المصغرة : هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من عشرة موظفين و إجمالي أصولها أقل من 100000$ و كذا حجم المبيعات السنوية .

*المؤسسات الصغيرة : هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 موظف وإجمالي أصولها أقل من 03 مليون $ و كذا حجم مبيعاتها .

*المؤسسات المتوسطة : هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من 300 موظف وإجمالي أصولها أقل من 15 مليون $ و كذا حجم مبيعاتها .

- **تعريف الإتحاد الأوربي**[82] : حسب توصية المفوضية الأوربية في 03 أفريل 1996 عرفت هذه المؤسسات حسب الجدول التالي :

[78] : غالم عبدالله و سبع حنان ، نفس المرجع ، الصفحة : 03 .
[79] : غالم عبدالله و سبع حنان ، نفس المرجع ، الصفحة : 04 .
[80] : محمد إبراهيم عبد اللاوي ، مرجع سابق ، الصفحة : 58 .
[81] : محمد إبراهيم عبد اللاوي ، نفس المرجع ، الصفحة : 39 .
[82] : محمد إبراهيم عبد اللاوي ، نفس المرجع ، الصفحة : 40 .

الجدول رقم 01 : تصنيف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المعيار / المؤسسات	عدد الموظفين	رقم الأعمال	الموازنة
المؤسسات المصغرة	09	/	/
المؤسسات الصغيرة	49	07 مليون $	05 مليون $
المؤسسات المتوسطة	249	40 مليون $	27 مليون $

المصدر : محمد إبراهيم عبد اللاوي ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي " ، دار حامد للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017 ، الصفحة : 40 .

- **تعريف البنك الإحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية** : عرف البنك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها " منشأة مستقلة في الملكية و الإدارة و تستحوذ على نصيب محدود من السوق ". [83]

- **تعريف مركز التنمية الصناعية لدول العربية** : عرف المركز المشاريع الصغيرة على أنها "كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية و اليدوية و الحرفية ، إضافة إلى المصانع الصغيرة الحديثة سواءا التي تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تأخذ هذا الشكل ". [84]

- **تعريف منظمة العمل الدولية** : " مفهوم الصناعات الصغيرة يشمل المنشآت الإنتاجية و الحرفية التي لا تتميز بالتخصيص في الإدارة و يديرها مالكها و يصل عدد العاملين فيها إلى 50 عاملا ". [85]

- **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO** : تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية على أنها مؤسسات يعمل بها أقل من 90 عامل أما في الدول المتقدمة فهي مؤسسات توظف أقل من 500 عامل . [86]

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة** : عرفت هيئة الأمم المتحدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقريرها حول المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها [87] :

---

[83] : رابح خوني و رقية حساني ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها " ، إيتراك للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر، 2008 ، الصفحة : 24 .

[84] : إسماعيل محمد الزيود ، " دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية " ، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010 ، الصفحة : 66 .

[85] : : إسماعيل محمد الزيود ، نفس المرجع ، الصفحة : 66 .

[86] : محمد إبراهيم عبد اللاوي ، مرجع سابق ، الصفحة : 47 .

* " المؤسسات البالغة الصغر : هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد و خمسة أشخاص و تتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص و شخص آخر ."

* " المؤسسات الصغيرة : و يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 06 و 50 شخصا و يكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط و من المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد ."

* " المؤسسة المتوسطة : هي تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و 250 عامل و يكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع . "

- **تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : عرف قانون الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مصر هذه المؤسسات على أنها " كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم و يكون للمشروع صفة الإستقلالية في الملكية و الإدارة و يقل عدد العمال فيه عن مئة عامل و يقل رأس المال عن مليون جنيه و تقل قيمة الأصول الثابتة به بدون الأراضي و المباني" .[88]

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية** : إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النوع من المؤسسات بعد إصدارها لقانون الأعمال الصغيرة سنة 1953 ، حيث تم تعريف هذه المؤسسات على أنها مؤسسات يتم إمتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط .[89]

- **تعريف الإقتصادي بولتون** : عرف المشروعات الصغيرة على أنها " الشركات التي لها نصيب صغير في السوق و هي تدار بطريقة شخصية من خلال مالكها أو مجموعة شركاء وهي لا تكون كبيرة الحجم بالشكل الذي يمكنها من إصدار سندات عامة في سوق المال أو تقديم ضمانات للبنوك ".[90]

- **تم تعريف المشروع الصغير كذلك على أنه** " ذاك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين و يدار من قبل المالكين و يخدم السوق المحلية ."[91]

---

[87] : أحمد رحموني ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري " ، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الجيزة ، مصر ، 2011 . الصفحات : 23 و 24 .

[88] : عامر خربوطلي ، مرجع سابق ، الصفحة : 51 .

[89] : محمد إبراهيم عبد اللاوي ، مرجع سابق ، الصفحة : 43 .

[90] : أيمن علي عمر ، " إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل بيئي مقارن – " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، الصفحة: 31.

[91] : ماجدة العطية ، " إدارة المشروعات الصغيرة " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الأردن ، 2012 ، الصفحة : 15 .

- **تعريف الجزائر** : بخصوص الجزائر فقد تم تعريف هذه المؤسسات من خلال القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمايلي :

*تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : حسب نص المادة الخامسة من القانون رقم 02/17 تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات التي :

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا .

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري .

-تستوفي معيار الإستقلالية أي لا يمتلك رأس مالها مقدار 25% فأكثر مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة .[92]

*تعريف المؤسسة المتوسطة :حسب المادة الثامنة من القانون رقم 02/17 تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها " مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا و رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (04) ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (01) دينار جزائري ". [93]

* تعريف المؤسسة الصغيرة : حسب نص المادة التاسعة من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها " مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة و أربعين (49) شخصا و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري " . [94]

[92] : ج ج د ش ، " القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، الجريدة الرسمية رقم 02 ، (بتاريخ 11 يناير 2017) ، المادة 05 .

[93] : ج ج د ش ، " القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، الجريدة الرسمية رقم 02 ، (بتاريخ 11 يناير 2017) ، المادة 08 .

[94] : ج ج د ش ، " القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، الجريدة الرسمية رقم 02 ، (بتاريخ 11 يناير 2017) ، المادة 09 .

* تعريف المؤسسة الصغيرة جدا : حسب نص المادة العاشرة من القانون 02/17 تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها " مؤسسة تشغل من شخص (01) واحد إلى تسعة (09) أشخاص و رقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري ". [95]

من خلال المفاهيم السابقة فإن المشَرِعْ الجزائري إرتكز في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ثلاث معايير هي عدد العمال ، رقم الأعمال و الحصيلة السنوية و الجدول رقم 02 أدناه يوضح ذلك ، لكن إذا حدث و صنفت المؤسسة في فئتين مختلفتين طبقا لعدد عمالها ورقم أعمالها أو حصيلتها السنوية فإنه يؤخذ بالتصنيف الذي يكون على أساس رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية طبقا لنص المادة الحادية عشر من القانون رقم 02/17 . [96]

الجدول رقم 02 : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تصنيف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	من 01 إلى 09 عمال	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250عامل	400 مليون إلى 04 مليار دج	من 200 مليون إلى 01مليار دج

المصدر : من إعداد الباحث .

2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهمة للغاية داخل النسيج الإقتصادي لأي دولة ، وذلك لما تتميز به من مميزات و سمات لا تمتلكها غيرها من المؤسسات حيث أنها تمثل مركزا للإبداع و الإبتكار ، كما أنها تعد منطلقا لتكوين المؤسسات الكبيرة على غرار مؤسسات واد السليكون في الولايات المتحدة الأمريكية : قوقل ، وايباي ، إنتل ، و آبل التي بدأت بأفكار مقاولين مبتكرين لتكبر و تتوسع لتصبح شركات متعددة الجنسيات وشركة فورد التي بدأ فيها فورد مؤسسها كميكانيكي في ورشة صغيرة ثم وصلت إلى ما وصلت إليه الآن كأكبر

[95] : ج ج د ش ، " القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، الجريدة الرسمية رقم 02 ، (بتاريخ 11 يناير 2017) ، المادة 10 .

[96] : ج ج د ش ، " القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، الجريدة الرسمية رقم 02 ، (بتاريخ 11 يناير 2017) ، المادة 11 .

شركات السيارات في العالم ، فالشركات الكبيرة لم تولد كبيرة وإنما كانت صغيرة ونمت و توسعت لتصبح على ما هي عليه اليوم ، إضافة إلى هذا فهذه المؤسسات تساهم مساهمة معتبرة في الإقتصاد حيث أنها تستقطب ما يعادل 53.7% من العاطلين في أمريكا كما أنها تشكل 99% من إجمالي عدد المؤسسات الإقتصادية الأمريكية مع أنها تستحوذ على نسبة 48% من الناتج الوطني الأمريكي ، أما عالميا فهي تغطي 65% من اليد العاملة و تساهم بنسبة 46.8% من إجمالي الناتج الداخلي العالمي أما مغاربيا فهي تمثل 92% من إجمالي عدد المؤسسات وتشارك بنسبة 37% من القيمة المضافة الإجمالية [97] ، و عليه و على ضوء ما ذكر سنحاول عرض أهمية هذه المؤسسات في النقاط التالية :

- **بالنسبة لصاحب المشروع** [98] : إن لإنشاء مشروع صغير أهمية بالغة بالنسبة لصاحب المشروع حيث سنعرض فيمايلي ما يمكن لصاحب المشروع تحقيقه من مشروعه :

* تحقيق الإستقلالية : إن من بين أهم ما يحققه صاحب المشروع الصغير هو تمتعه بالإستقلالية التامة و عدم خضوعه لأي كان ، حيث يكون هو المعطي للأوامر بدل تلقيها كما يستطيع تطبيق أفكاره دون قيود أو حواجز.

* تحقيق الثروة : بطبيعة الحال فإنشاء مشروع صغير سيكون من بين أهدافه الرئيسية تحقيق الربح المعتبر و هذا ما سيسمح بتحقيق الثروة التي لن تتحقق في حال العمل لدى الآخرين أو التوظيف لدى الحكومة .

* تحقيق الإستقرار الوظيفي : إن إنجاز مشروع خاص بك سيسمح لك بتوفير وظيفة مستقرة و مريحة خاصة في ظل شح الوظائف و صعوبة الحصول عليها ، هذه الصعوبة التي تعد من أهم المشاكل التي تعترض أفراد المجتمع فتوفير منصب عمل يعد مكسبا يضمن للفرد الإستقرار النفسي و المكانة الإجتماعية ، و ليس هذا فقط و إنما يتعدى الأمر لضمان وظائف حتى للغير و تحسين الوضعية الإجتماعية لأفراد العائلة و الأقارب .

* تحقيق الرضى النفسي : إن من بين ما يحققه الفرد من إنجاز مشروعه هو تحقيق الرضى النفسي ، حيث يحس بأنه قد قدم شيئا للمجتمع، إضافة إلى إثبات ذاته أمام أقرانه و أقاربه و هو ما يُكَوِّنْ لديه الشعور بالرضى و الإرتياح و القبول الإجتماعي .

---

[97] : عقون سعاد ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بومرداس " ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد الخامس عشرة ، جامعة الشلف ، الجزائر ، السداسي الثاني 2016 ، الصفحة : 266 .

[98] : عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ، " إدارة المشروعات الصغيرة " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2002 ، الصفحات : من 18 إلى 20 .

- **بالنسبة للإقتصاد الوطني :**

*زيادة الناتج القومي : تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسيلة مهمة في توسيع عملية الإنتاج من خلال قيامها بإنتاج بدائل الواردات لتوفير الحاجيات المحلية بالإعتماد على مواد أولية محلية إضافة إلى إنتاج الكثير من السلع و الخدمات التي لا تستطيع المؤسسات الكبيرة إنتاجها خاصة بسبب محدودية الطلب المحلي عليها ، و كذا إنتاج منتوجات تدخل في تصنيع سلع أخرى لصالح المؤسسات الكبيرة ، هذا كله سيزيد في معدل الإنتاج و بالتالي زيادة الناتج القومي ، دون أن ننسى السمة الجوهرية التي تميز هذه المؤسسات ألا و هي خلق منتوجات جديدة و تجديد المنتوجات القديمة و هو ما يسهم أيضا في زيادة الناتج القومي .[99]

*المساهمة في توظيف اليد العاملة : تعد هذه المؤسسات مهمة في إمتصاص البطالة و توفير فرص العمل و ذلك من خلال إستقطابها لليد العاملة غير المؤهلة أو ضعيفة التأهيل و التي تمثل حصة الأسد من مجموع العاطلين عن العمل كما أنها غير مطلوبة كثيرا من طرف المؤسسات الكبيرة التي تفضل الموظفين المؤهلين ، إضافة إلى أن هذه المؤسسات تستخدم أساليب و طرق إنتاج كثيفة العمل و بالتالي فتح المجال لتوظيف أكبر للأيدي العاملة ، دون أن ننسى بساطة الإنشاء خاصة من حيث الموارد المالية و بالتالي فتح الآفاق للشباب و المقاولين لتأسيس مؤسساتهم و تأمين منصب عمل لأنفسهم و لغيرهم ناهيك عن قدرة هذه المؤسسات على التمركز في المناطق النائية التي بها البطالة مستفحلة و هو ما سيؤدي إلى إمتصاص البطالة من منابعها .

إضافة إلى هذا فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بتدني تكلفة خلق فرصة عمل حيث أن إستثمار جزء بسيط من رأس المال يؤدي إلى خلق فرصة عمل جديدة و هو ما يعزز دور هذه المؤسسات في خلق فرص العمل عكس المؤسسات الكبيرة التي ترتفع فيها تكلفة خلق فرصة العمل الواحدة .[100]

*المساهمة في تغذية الصناعات الكبيرة ببعض إحتياجاتها : تعمل هذه المؤسسات على توفير بعض أو أغلب القطع و الأجزاء و كذا الخدمات للمؤسسات الكبيرة و هو ما يعزز التكامل مع هذه المؤسسات خاصة في إطار ما يعرف بالمناولة و هو ما يعود بالفائدة على الإقتصاد ككل .

---

[99] : نبيل جواد ، " إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " الجزائية للكتاب و للدراسات و النشر و المؤسسة الجامعية التوزيع مجد ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2006 ، الصفحات : 94 و 95 .

[100] : عزت خيرت يوسف ، " إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة (تصميم مشروعات التنمية – جدوى المشاريع –) " دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2018 ، الصفحة : 09 .

*إستغلال الموارد المحلية : تعد هذه المؤسسات كذلك وسيلة يتم من خلالها إستغلال الموارد المحلية من مواد أولية أو طاقات بشرية أو موارد مالية ، إضافة إلى دورها في المحافظة على الحرف التقليدية المحلية و تنميتها من خلال الإستثمار فيها على غرار الصناعات التقليدية و صناعة النسيج ، كما أن هذه المؤسسات تعمل على توفير الإحتياجات المحلية من سلع و خدمات بما يتلاءم مع الأذواق المحلية من حيث الجودة وكذلك من حيث السعر .

*تجنب التكاليف الإضافية و تبديد الموارد :تعمل المشروعات الصغيرة على تقليص الأخطاء الناتجة عن سوء توجيه الموارد الإنتاجية و سوء إختيار سلع الإنتاج ، فحجمها الصغير يجعلها تتحكم أكثر في التكاليف و تضع كل شيء في المكان و الوقت المناسبين و هو ما جعلها تتجنب تكاليف الهدر و سوء التوجيه .[101]

*تطوير القدرات و تشجيع الإبتكارات : تعد هذه المؤسسات حقلا خصبا لنمو المواهب فهي في الغالب توظف أفرادا عديمي التأهيل و تعمل على تنمية قدراتهم خاصة من خلال مزاولة النشاط و إعطائهم الحرية في العمل و كذا الإحتكاك مع ذوي الخبرات و المواهب ، كما أنها تعد مشتلة لأصحاب الأفكار و المواهب للإبداع و تجسيد مقترحاتهم على أرض الواقع من خلال إنشاء مؤسسات خاصة بهم تترجم أفكارهم و إبداعاتهم إلى منتوجات حقيقية تنافس في السوق ، فعلى سبيل المثال تساهم هذه المؤسسات بـ:80% من الإبداعات و الإبتكارات في السوق الأمريكية ، إضافة إلى أنها تمتلك السرعة في التطوير و التحديث عكس نظيراتها الكبيرة .

*الرفع من نسبة الصادرات : تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في تنمية الصادرات من عدة نواحي كونها أولا تساهم في إنتاج أجزاء و قطع تدخل في منتوجات أخرى للمؤسسات الكبيرة هذه الأخيرة التي تصّدر منتوجاتها النهائية و بالتالي سيكون لتلك المؤسسات الصغيرة اليد في عملية التصدير بطريقة غير مباشرة على غرار صناعة السيارات التي تشترك في إنتاجها عديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمؤسسات مناولة ،كما أنها تساهم في تنمية الصادرات من خلال إنتاجها لقطع و أجزاء لصالح مؤسسات كبيرة أجنبية تنشط في دول أخرى هذا ناهيك عن قيامها بإنتاج سلع نهائية تقوم هي بتصديرها للخارج و يساعدها في ذلك الجودة و التحكم في التكلفة و كذا إنتاجها السلع الجديدة المبتكرة بإعتبارها تعتمد بالدرجة الأولى على الإبداع و الإبتكار ، إضافة إلى أساليب

[101] : إسماعيل محمد الزيود ، مرجع سابق ، الصفحة : 66 .

الإنتاج المستخدمة التي ترتكز بالدرجة الأولى على عنصر العمل و هو ما يزيد في قدرتها على تقديم منتوجات بأقل الأثمان و التي تمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية بالإعتماد على تدنية السعر الذي يبقى وحده غير كافي .[102]

*إستقطاب المدخرات المحلية البسيطة : إن سهولة و بساطة إنشاء هذه المؤسسات خاصة ضآلة رأس المال المستخدم في هذا النوع من الإستثمار جعلها مكانا خصبا تُستثمر فيه المدخرات البسيطة حيث يستطيع أصحاب رؤوس الأموال الضئيلة تشغيل أموالهم من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة خاصة بهم يوظفون من خلالها أموالهم بدل إكتنازها بدون توظيف حيث يستفيد منها الإقتصاد و تعود بالفائدة عليهم و على غيرهم عكس المشروعات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة غير متاحة لمعظم الأفراد ، هذه الميزة أتاحت الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال البسيطة لتوظيف مدخراتهم و تنميتها .[103]

*تكوين الإطارات المحلية : إن من بين ما يحسب لهذه المؤسسات هو عملية التدريب و التكوين التي يتلقاها أفراد المجتمع المحلي من العاملين في المؤسسة سواءا من خلال ممارسة مهامهم و هو ما يؤدي إلى إكسابهم الخبرات و المعارف التي لم يكونوا على دراية بها أو من خلال دورات التكوين التي تنظمها هذه المؤسسات و التي بدورها تزيد من قدرات و كفاءة هؤلاء الأفراد ، فهذه المؤسسات توكل لعمالها مختلف المهام و العمليات و هو ما يكسبهم معارف مختلفة و متنوعة تؤهلهم لشغل العديد من الوظائف في مختلف المؤسسات و في شتى التخصصات .[104]

*توزيع الصناعات و تنويع الهيكل الإقتصادي : تتمركز شتى المشاريع في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة لكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نتيجة الخصائص التي تختص بها فإنها قادرة على أن تتوطن في المناطق المحلية النائية التي تعاني من نقص التنمية و ضعف الإستثمار و هذا ما يشكل أداة لتوزيع المشاريع الإستثمارية و الصناعية في كافة المناطق ، كما أن طبيعة نشاط هذه المؤسسات و إرتكازها على توليد الأفكار الجديدة و إقتناص الفرص جعلها تنشط في عديد القطاعات ذات الفرص السانحة و في الأسواق المحدودة التي لا تنشط فيها المؤسسات الكبيرة هذه الأسواق التي في العادة يُعتمد على الإستيراد لتوفير حاجياتها .[105]

---

[102] : علوني عمار ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات " ، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية : آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق أيام 03-04-2011/05/05 ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2011 ، الصفحة : 06 .

[103] : نبيل جواد ، مرجع سابق ، الصفحة : 82 .

[104] : رابح خوني و رقية حساني ، مرجع سابق ، الصفحة : 43 .

[105] : رابح خوني و رقية حساني ، نفس المرجع ، الصفحة : 50 .

*إستخدام التكنولوجيا البسيطة : تستخدم هذه المؤسسات في كثير من الأحيان أساليب إنتاج بسيطة و تكنولوجيا عادية تلائم طبيعة نشاطها ، حيث تستخدم تقنيات كثيفة العمل و هو ما يناسب كثيرا الدول النامية التي تفتقد في معظم الأحيان لرأس المال المطلوب في حال إستخدام التكنولوجيا المتطورة خاصة في بداية نشاطها و ما يتمخض عنها من تكاليف باهظة متعلقة بالتكوين و الصيانة والتجديد .[106]

*إستمرارية المنافسة : إن العدد الكبير لهذه المؤسسات و تشابه خصائصها و كذا محدودية السوق المحلي الذي تنشط فيه في غالب الأحيان جعلها لا تحتكر السوق و تسيطر عليه ، و بالتالي وجب على هذه المؤسسات للمحافظة على موقعها في السوق تطوير منتوجاتها و تحسين طرق إنتاجها و التحكم في التكلفة باستمرار ضمانا لحصتها السوقية في ظل المنافسة القوية من طرف مثيلاتها ، و بالتالي تستمر المنافسة بين هذه المؤسسات في حين تنسحب تلك المؤسسات التي لا تتحمل المنافسة و هو ما يعود بالفائدة على الإقتصاد .[107]

*القدرة على مقاومة الإظطرابات الإقتصادية : لهذه المؤسسات قدرة كبيرة على التكيف و التأقلم مع مختلف الظروف الإقتصادية خاصة تلك السلبية منها عكس المؤسسات الكبيرة وذلك بسبب قلة إنتاجها و تحكمها في التكلفة ، إضافة إلى طرق الإنتاج التي تستخدمها و التي تتميز بكثافة العمل مقارنة بالإعتماد على الطرق كثيفة رأس المال الذي يقل في فترات الأزمات و هو ما يؤثر على المؤسسات التي تعتمد على هذه الطرق عكس الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[108]

*خلق القيمة المضافة : للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة كبيرة لا يمكن تغاضيها في خلق القيمة المضافة في الإقتصاد[109] ، فخلق القيمة المضافة هو عملية تستهدف خلق كل شكل من أشكال الثروة (المال ، الإستقلالية ، السلطة ، تحقيق الذات) ليس فقط لأصحاب المصالح في المنظمة و إنما للمقاول نفسه و كذلك بالنسبة للمجتمع ككل ، و عليه فعملية خلق القيمة تعد حافزا يدفع المقاول للقيام بما يقوم به[110] .

---

[106] : رابح خوني و رقية حساني ، نفس المرجع ، الصفحة : 51 .

[107] : رابح خوني و رقية حساني ، نفس المرجع ، الصفحة : 51 .

[108] : رابح خوني و رقية حساني ، نفس المرجع ، الصفحات : 52 و 53 .

[109] : خثير محمد و زبير محمد ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 16 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، السداسي الأول 2017 ، الصفحة : 165 .

[110] : Frank janssen et Bernard surlemont , " L'entrepreneuriat " 2 édition , Revue et augmentée : petites entreprise et entrepreneuriat , Pays-Bas , juin 2016 , page : 34 .

*التوزيع العادل للدخول : إن العدد الكبير لهذه المؤسسات و تقاربها من حيث الحجم و كذا نسبة الموظفين الذين توظفهم و الظروف التنافسية التي تنشط فيها جعلها تساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول عكس نظيراتها الكبيرة و التي لا تعمل في نفس الظروف خاصة بالنسبة لقلة عددها .[111]

*تعبئة الموارد المحلية : للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور مهم في رصد الموارد المحلية و زيادة الإدخار و توجيهه نحو عملية الإستثمار بدل بقائه دون إستغلال خارج الدورة الإقتصادية و هو ما يلاحظ من خلال قيام مشاريع عائلية رأس مالها تشاركي بين أفراد العائلة و الأصدقاء [112]، كما أن قلة الموارد المالية المطلوبة لإنشاء مثل هذه المشاريع جعل منها قبلة لأصحاب رؤوس الأموال الضئيلة بغية إستثمارها في مشاريع صغيرة ، و عليه فإن طبيعة هذه المؤسسات تجبر الكثيرين ممن يكتسبون بعض الأموال على إقحامها في الإقتصاد بدل إكتنازها عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة مما يستبعد صغار المدخرين من المشاركة في عملية الإستثمار .

*المساهمة في تحقيق التوازن بين الريف و المدينة : إن هذه المؤسسات و بفعل الخصائص التي تميزها فإنها تتمركز في مختلف المناطق خاصة تلك الريفية المنعزلة منها في حين تتمركز المؤسسات الكبيرة في الغالب بالمدينة لتَوَفـُّر مختلف مستلزمات النشاط هذا ما يخلق نوع من التوازن بين الريف و المدينة .[113]

- **بالنسبة للمجتمع :**

*القضاء على المشاكل الإجتماعية : كما هو معلوم فهذه المؤسسات تساهم في خلق مناصب الشغل بل أن نسبة التوظيف فيها أعلى من المؤسسات الكبيرة و هذا نتيجة عددها ، هذا التوظيف الذي سيساهم في حل مشاكل العديد من الأُسَرْ كما أنه سيجنب أفراد المجتمع المحلي الآفات الإجتماعية التي قد تعصف بهم نتيجة الفراغ و ذلك من خلال توفير منصب عمل محترم يضمن لهم العيش الكريم ، كما أن توفير السلع و الخدمات للمجتمع المحلي سيفيد الفئات الإجتماعية المحلية المحرومة ، دون أن ننسى الدور الإجتماعي لهذه المؤسسات على المستوى المحلي خارج نشاطها الرئيسي و الذي بدوره سيحل بعض المشاكل خاصة الإجتماعية منها.[114]

*محاربة مظاهر البؤس و الحرمان و تنمية المناطق المحرومة من التنمية : كما أوردنا فلهذه المؤسسات القدرة على التغلغل في المناطق النائية و المحرومة و بالتالي تقضي على مظاهر البؤس و الحرمان في هذه المناطق من خلال

[111] : رابح خوني و رقية حساني ، مرجع سابق ، الصفحة : 54 .
[112] : رابح خوني و رقية حساني ، نفس المرجع ، الصفحة : 53 .
[113] : عامر خربوطلي ، مرجع سابق ، الصفحة : 59 .
[114] : رابح خوني و رقية حساني ، مرجع سابق ، الصفحة : 54 .

توظيف قاطنيها و تحريك عجلة التنمية فيها ، بالإضافة إلى هذا فهذه المؤسسات توظف ضعيفي المستوى و التأهيل و الذين ينتمون في غالب الأحيان لهذه المناطق .

*القضاء على النزوح الريفي : تعد هذه المؤسسات وسيلة ناجعة في تثبيت الأفراد في مناطهم الريفية حيث أن هذه الظاهرة سببها الرئيسي هو إنعدام الوظائف في المناطق الريفية ، و بإنشاء مؤسسات في هذه المناطق سيزول سبب الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل و بالتالي يتم تثبيت سكان الأرياف في مناطقهم .[115]

إنطلاقا مما سبق يمكننا القول أن هذه المؤسسات تساهم مساهمة فعالة لا يمكن تغاضيها كما أنها لاعب أساسي في الهيكل الإقتصادي و كذا دورها المهم في الجانب الإجتماعي وهو ما أكسبها هذه الأهمية .

3.2.خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتسم هذه المؤسسات بعديد الخصائص و السمات الشيء الذي جعلها تتميز عن المؤسسات الكبيرة و فيمايلي عرض لأهم هذه الخصائص .

* صغر الحجم : تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها سواءا من حيث عدد العمال فهي توظف عدد محدود من العمال يقل عن نظيراتها الكبيرة فبعضها يوظف حتى عامل واحد فقط ، كما أن رقم أعمالها و حصيلتها السنوية هي الأخرى محدودة إضافة إلى رأس مالها الذي يعد هو الآخر منخفض مقارنة بالشركات الكبيرة[116]، هذا الصغر أعطى لهذه المؤسسات القدرة على سرعة التكيف و مرونة التأقلم مع كل الظروف .[117]

*إستخدام طرق إنتاج كثيفة العمل : تنتج غالبية هذه المؤسسات منتوجات تتميز بكثافة عنصر العمل و قلة رأس المال فيها و هو ما جعلها من الآليات المهمة لإمتصاص البطالة كما أنها لا تحتاج إلى موارد مالية كبيرة نتيجة إعتمادها أكثر على العمل سواءا عند الإنشاء أو خلال فترة النشاط مقارنة بتلك المؤسسات التي تنتج سلعا كثيفة رأس المال .[118]

---

[115] : فايز جمعة صالح النجار و عبد الستار محمد العلي ، " الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة " ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2010 ، الصفحة : 50 .

[116] : بلال خلف السكارنة ،" المشاريع الصغيرة و الريادة " ، 2006 ، الصفحة 14 .

[117] : محمد إبراهيم عبد اللاوي ، مرجع سابق ، الصفحة : 64 .

[118] : محمد إبراهيم عبد اللاوي ، نفس المرجع ، الصفحة : 64 .

* محدودية النطاق الجغرافي : تنشط هذه المؤسسات في العادة في محيطها القريب و ذلك نتيجة ضآلة إنتاجها الذي يمكن تصريفه بسهولة في المحيط القريب للمؤسسة .[119]

* الإنتشار الجغرافي الواسع : نتيجة بساطة إنشائها و كذا المرونة التي تتسم بها فإن هذه المؤسسات تتميز بكونها واسعة الإنتشار حيث نكاد نجدها في كل مكان و قد ساعدها في ذلك أيضا عددها الكبير .[120]

* الإعتماد على التكنولوجيا البسيطة : تعتمد هذه المؤسسات في غالب الأحيان على وسائل عادية و آلات بسيطة تستطيع من خلالها ممارسة نشاطها .[121]

* القدرة على الإبتكار و التكيف : من الخصائص الجوهرية التي تتصف بها هذه المؤسسات هي أنها مولدة للأفكار الجديدة ففي اليابان 52% من الإبتكارات تحسب لهذه المؤسسات ، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع مختلف المتغيرات نتيجة المرونة التي تميزها وسرعة الإستجابة لحاجيات السوق و محيطها الخارجي ، كما أنها تتميز بالقدرة على الإمتداد و التمركز حتى في المناطق النائية المعزولة إضافة إلى قدرتها على الإستجابة لخصوصيات المناطق المحلية ، هذا كله مكنّها من أن تكون وسيلة مهمة في تنمية هذه المناطق التي تعاني من ضعف في التنمية[122] .

* الإرتباط المباشر مع المستهلك : في غالب الأحيان هذه المؤسسات تحتك مباشرة مع المستهلك كونها تقوم بعملية البيع بنفسها حيث أنها لا تكلف وسطاء متخصصين للقيام بعمليات التوزيع و البيع في غالب الأحيان .[123]

* سرعة إنتشار المعلومة : تتميز هذه المؤسسات أيضا بسرعة إنتشار المعلومة داخلها و هو ما أكسبها مرونة في التكيف مع مختلف الأوضاع .[124]

---

[119] : بلال خلف السكارنة ، مرجع سابق ، الصفحة 14 .

[120] : بيان حرب ، " دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية (التجربة السورية) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 22 ، العدد الثاني ، جامعة دمشق ، الجزائر ، 2006 ، الصفحة : 114 .

[121] : بلال خلف السكارنة ، مرجع سابق ، الصفحة 15 .

[122] : محمد إبراهيم عبد اللاوي ، مرجع سابق ، الصفحة : 65 .

[123] : الأخضر بن عمر و علي باللموشي ، " معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطويرها " ، الجزائر ، 2013 ، الصفحة : 06.

[124] :الأخضر بن عمر، علي باللموشي ، نفس المرجع ، الصفحة 06 .

*الجمع بين الملكية و الإدارة : تتميز هذه المؤسسات أيضا بأن الشخص الذي يملكها هو نفسه من يديرها حيث تعد هذه الميزة إحدى أهم الأسباب التي تدفع الكثيرين لإنشاء هذا النوع من المؤسسات و ذلك بغرض تحقيق الإستقلالية و التحرر من سلطة الآخرين و كذا القدرة على إتخاذ القرارات و التحكم ، إضافة إلى تحقيق الأرباح التي سيستفيد منها بالدرجة الأولى صاحب المؤسسة الذي يديرها و هو ما سيجعله لا يدخر جهدا في سبيل إنجاح مؤسسته و إستمراريتها .[125]

*العلاقات الشخصية بالعملاء : بحكم أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بقلة عمالها فإن ذلك سيؤدي إلى توطيد العلاقة مع العملاء خاصة بالنسبة لصاحب المؤسسة ، حيث أن تكوين علاقات شخصية سيؤدي في كثير من الأحيان إلى الخوض في الأمور الشخصية قبل التطرق إلى العمل و هو ما سيدعم تقوية العلاقات الشخصية و يكسب ولاء العملاء لهذه المؤسسة بسبب العلاقات الشخصية و الإرتباط المباشر مع العمال و صاحب المؤسسة في كثير من الأحيان ، حتى أن هؤلاء العملاء يمكن أن يستدرجوا زبائن آخرين للتعامل مع هذه المؤسسة دون مراعاة مسائل أخرى كالسعر و الجودة مع تغليب العلاقات الشخصية ، هذا كله ينعدم في المؤسسات الكبيرة و عليه وجب المحافظة على هذه العلاقات و التي تصب في صالح المؤسسة فإنعدام مثل هذه العلاقات قد يحرم المؤسسة من عديد الزبائن و العملاء .[126]

*الدراية التامة بالعملاء و السوق : تنشط هذه المؤسسات في غالب الأحيان في السوق المحلي الذي يتميز بصغر حجمه إضافة إلى المعرفة الشخصية للعملاء و هو ما يجعلها على دراية تامة بإحتياجات العملاء و أذواقهم بل حتى أنها تتوقع ميولهم و تفضيلاتهم و إتجاهات سلوكهم في المستقبل و بالتالي الإستجابة لرغباتهم ، لكن هذا لا يحدث في المؤسسات الكبيرة التي تحتاج لدراسات و أبحاث لتحديد سلوك المستهلك .[127]

*قوة العلاقة مع المجتمع : بما أن هذه المؤسسات تركز نشاطها في محيطها المحلي فهي في الغالب تستخدم اليد العاملة المحلية و كذا الموارد المحلية و تسوق أغلب منتوجاتها في السوق المحلية هذا كله سيتيح لها تكوين علاقات وطيدة مع المجتمع الذي تنشط فيه إضافة إلى علاقاتها مع عملائها ، هذا الإرتباط سيجعل من المجتمع و العملاء

[125] : د سمير العبادي و أ ميساء حبيب سليمان ، " المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي " ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015 ، الصفحة : 28 .

[126] : رابح خوني و رقية حساني ، مرجع سابق ، الصفحات: 41 و 42 .

[127] : رابح خوني و رقية حساني ، نفس المرجع ، الصفحات: 42 و 43 .

نقاط قوة في يد المؤسسة لا يكتفون بالولاء لها فحسب و إنما سيصل بهم الأمر إلى الوقوف معها في حال واجهت صعوبات و مشاكل .[128]

*إتباع إستراتيجية التركيز : إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتبع هذه الإستراتيجية التي تناسبها كثيرا حيث تقتضي التركيز على مناطق جغرافية محددة أو تركيز الإهتمام على منتوج واحد أو تصب كل الإهتمام على فئة محددة من المستهلكين .[129]

*مرونة الإدارة : ما يميز هذه المؤسسات كذلك هو إدارتها من طرف شخص واحد هو مالك المؤسسة ما يؤدي إلى سهولة إتخاذ القرارات و المرونة في مواكبة الأحداث و التغيرات و بالسرعة اللازمة ، حيث أن هذه المؤسسات يميزها الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء و العاملين ، كما أن إعتمادها على هيكل إداري بسيط و مركزية إتخاذ القرار و غياب اللوائح أكسبها تلك المرونة في الإدارة و التي تفتقدها المؤسسات الكبيرة المتميزة بتعدد مراكز إتخاذ القرار و الرسمية في العلاقات الوظيفية و إتباع التدرج الإداري فيها .[130]

*بساطة الإنشاء و سهولة إختيار النشاط : إن حجم هذه المؤسسات من حيث عدد العمال و رأس المال اللازم و كذا نوعية النشاط الممارس كلها أسباب سهلت من عملية إنشاء هذه المؤسسات ، كما أنها تعطي لصاحب المؤسسة الحرية في إختيار النشاط الذي سيزاوله و هذا حسب قدراته و ميولاته و كذا أفكاره و هو الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد هذه المؤسسات في العالم .[131]

*ضآلة رأس المال المستثمر : من بين أهم مميزات هذه المؤسسات هو قلة رأس المال المستثمر فيها و بالتالي كان هذا سببا في إنتشارها و زيادة عددها و كذا إهتمام الكثيرين بإنشاء مؤسسات خاصة بهم ، إضافة إلى هذا فمنتوجات هذه المؤسسات تتميز بكثافة العمل مقارنة بعنصر رأس المال و تستخدم تكنولوجيا بسيطة لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة و توظف يد عاملة بسيطة و محلية ذات أجور منخفضة ، ناهيك عن إستخدامها لمواد أولية

[128] : رابح خوني و رقية حساني ، نفس المرجع ، الصفحة : 43 .

[129] : سمير زهير الصوصي ، " بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة – نماذج يمكن الإقتداء بها في فلسطين – " ، منشورات وزارة الإقتصاد الفلسطيني ، فلسطين ، 2010 ، الصفحة : 08

[130] : رابح خوني و رقية حساني ، مرجع سابق ، الصفحة : 44 .

[131] : رابح خوني و رقية حساني ، مرجع سابق ، الصفحة : 45 .

محلية تتميز بكلفتها المتدنية هذا كله ساهم في تدنية رأس المال المستخدم في إنشاء هذا النوع من المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة .[132]

*المشاريع الصغيرة مشاريع محلية : إن ما يميز المشاريع الصغيرة هو كونها و في غالب الأحيان مشاريع تنشط محليا ، حيث نجد أنها ذات ملكية محلية تستخدم الموارد المحلية من مواد أولية و موارد بشرية ، كما أنها تنتج لتغطي السوق المحلية و بالتالي فهي مؤسسات محلية مئة بالمئة و هذا في غالب الأحيان .[133]

*سيطرتها المحدودة على السوق : المؤسسات الصغيرة هي مؤسسات تتميز بصغر حجمها كما ذكرنا لكنها أيضا تتميز بكونها لا تسيطر على القطاع الذي تمارس نشاطها فيه ، هذا القطاع الذي يضم عديد المنافسين الذين ينشطون في نفس الميدان .[134]

*الإعتماد على مصادر التمويل الذاتية : تعتمد هذه المؤسسات في معظم الأحيان على التمويل الذاتي سواءً لتمويل نشاطها أو بغية القيام بالتوسع و النمو ، وهذا ما جعلها تعاني من مشاكل تمويلية كبيرة خاصة بسبب الشروط التعجيزية التي تطلبها الجهات التمويلية (البنوك ، مؤسسات الإقراض ، ....) .[135]

[132] : أحمد رحموني ، " مرجع سابق ، الصفحات : 85 و 86

[133] : جهاد عبد الله عفانة و قاسم موسى أبو عيد ، " إدارة المشاريع الصغيرة " ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية ، عمان ، الأردن ، 2010 ، الصفحة : 13 .

[134] : جهاد عبد الله عفانة و قاسم موسى أبو عيد ، نفس المرجع ، الصفحة : 13 .

[135] : د مروة أحمد وَ نسيم برهم ، " الريادية و إدارة المشروعات الصغيرة " ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2008 ، الصفحة : 97 .

4.2.تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

صنفت هذه المؤسسات عدة تصنيفات يمكن أن نذكر البعض منها على النحو التالي :

- **حسب النشاط الذي تزاوله** [136]: تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط الذي تزاوله إلى ثلاث أنشطة هي :

* النشاطات الأولية : و يقصد بها تلك الأنشطة التي تزاول أعمالها في قطاع الزراعة و الإنتاج الحيواني .

* النشاطات التحويلية : و هي تلك الأنشطة التي تعمل على تحويل المواد الأولية إلى منتوجات و سلع قابلة للإستهلاك سواءا بصفة نهائية أو كسلع نصف مصنعة تستخدم لإنتاج مواد أخرى أي أنها تصبح ذات قيمة مضافة .

*النشاطات الخدماتية : و يقصد بها تلك الأنشطة التي لا تدخل في أي من النشاطين السابقين و هي تستهدف تقديم خدمات للغير من أفراد و مؤسسات كخدمات النقل ، التكوين ، التعليم ، و الخدمات المالية .

- **حسب القطاع الإقتصادي**[137] : قسمت هذه المؤسسات حسب القطاعات الإقتصادية إلى :

*مشاريع إنتاجية : هي تلك المشاريع التي تعتمد على تحويل المواد الأولية الخام إلى منتجات أخرى ذات قيمة مضافة سواءً كانت نهائية أو نصف مصنعة تستخدم لإنتاج سلع و منتوجات أخرى .

*مشاريع خدمية : هي مشاريع تقوم بتقديم خدمة للغير مقابل الحصول على أجر .

*مشاريع تجارية : هي مشاريع تقوم بشراء السلع و المنتوجات لتقوم ببيعها و يمكن أن تقوم بتغليفها أو تعبئتها بقصد الحصول على ربح نتيجة الفرق بين سعر البيع و سعر الشراء .

- **حسب الشكل القانوني للمؤسسة** : تصنف المؤسسات على هذا الأساس إلى شركات الأفراد و شركات الأموال و صنف ثالث مزيج بينهما يدعى شركات المساهمة ذات المسؤولية الوحيدة[138] :

شركات الأفراد : و يضم هذا الصنف مايلي :

---

[136] : سمير العبادي و ميساء حبيب سليمان ، مرجع سابق ، الصفحات : 30 و 31 .

[137] : سمير العبادي و ميساء حبيب سليمان ، نفس المرجع ، الصفحات :31 و32

[138] : محمد عبد حسين أبو سمرة ، " إدارة المشروعات " ، دار الراية ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010 ، الصفحة : 40 .

*منشآت فردية : تعود الملكية بالنسبة لهذا الصنف إلى فرد واحد يعد المسير و المالك في آن واحد و يتحمل المسؤولية لوحده في حالة الخسارة أو الإفلاس .[139]

*شركات الأشخاص : تعد إمتدادا للمنشآت الفردية غير أنها تجمع بين شخصين إلى عشرين شخصا يشتركون في الربح و الخسارة ، و يضم هذا الصنف من الشركات مايلي :

– شركات التضامن :هي نوع من شركات الأشخاص تضم شريكين أو أكثر حيث أنها تسمى بأسمائهم غير أن حصة الشريك فيها غير قابلة للإنتقال للغير حتى للورثة .[140]

– شركة التوصية البسيطة : عرفها المشرع المصري على أنها " الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين و متضامنين و بين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها و خارجين عن الإدارة و يسمون موصين" ، و تتكون شركة التوصية البسيطة من نوعين من الشركاء شركاء متضامنين و شركاء موصين .[141]

– شركة المحاصة : هي شركة تنعقد بين شخصين أو أكثر لاقتسام الأرباح و الخسائر الناشئة عن عمل تجاري واحد أو أكثر يقوم به أحد الشركاء باسمه الخاص ، و هي شركات تزول بزوال العمل التجاري المزمع القيام به .[142]

*شركات الأموال : و يضم هذا الصنف :

– شركة المساهمة : عرفتها المادة 292 من القانون التجاري على أنها " الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى حصص و هي مكونة من شركاء يتحملون الخسارة حسب نسب حصصهم .[143]

– شركة التوصية بالأسهم : هي إحدى شركات الأموال وهي تشبه شركة المساهمة من ناحية تكوين رأس المال الذي تقسمه إلى أسهم قابلة للتداول لكنها تختلف عنها من حيث أنها تتكون من نوعين من الشركاء شركاء متضامنين و شركاء موصين .[144]

---

[139] : عبد الغفور عبد السلام و آخرون ، " إدارة المشروعات الصغيرة " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2001 ، الصفحة : 23 .

[140] : عمار عمورة ، " الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري " ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000 ، الصفحة : 219 .

[141] : عمار عمورة ، نفس المرجع ، الصفحة : 249 .

[142] : عمار عمورة ، نفس المرجع ، الصفحة : 257 .

[143] : عمار عمورة ، نفس المرجع ، الصفحة : 263 .

*الشركة ذات الطبيعة المختلطة : يضم هذا الصنف نوع واحد يدعى :

– شركة ذات مسؤولية محدودة : هذا النوع يلائم كثيرا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تعرف هذه الشركة على أنها شركة تجارية تتكون من عدد من الشركاء لا يزيدون عن 20 شريكا يسأل فيها الشريك بقدر حصته كما أنها لا تستطيع إصدار الأسهم .[145]

5.2.دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات لها دورة حياة تتضمن عدة مراحل نوجزها فيمايلي :

*المرحلة التجريبية : تعد هذه المرحلة الأولى من حياة المؤسسة أين تدخل منتوجاتها السوق لأول مرة و تكون جديدة بالنسبة للمستهلك ، وتتميز هذه المرحلة بالنمو التدريجي في نشاط المؤسسة و في المبيعات و كذا الأرباح المحققة ، لكن بالنسبة للمؤسسة في هذه المرحلة فالأمر الأساسي هو التموقع و إيجاد مكان لها في سوق يتسم بدرجة عالية من المنافسة من قبل المؤسسات الأخرى ، كما أن هذه المرحلة تستلزم توفير تمويل طويل الأجل خاصة التمويل الذاتي في ظل صعوبة الحصول على التمويل الخارجي و هذا بغية مزاولة النشاط و إيجاد موقع في السوق في ظل إحجام البنوك عن منح القروض التي تكتنفها درجة مخاطرة عالية و عدم توفر الضمانات اللازمة للسداد .[146]

*مرحلة النمو السريع : تعد هذه المرحلة الثانية من حياة المؤسسة فبعد المرحلة التجريبية و تموقع المؤسسة من خلال إيجاد مكان لها في سوق يتسم بشدة المنافسة ، تأتي هذه المرحلة التي تتميز بالنمو المتسارع للمبيعات و تحقيق نسب عالية من الأرباح فهذه المرحلة هي مرحلة الإنطلاقة الحقيقية لنشاط المؤسسة التي تحتاج فيها هذه الأخيرة لمزيد من التمويل خاصة من المصادر الخارجية في ظل إتساع حجم نشاط المؤسسة .[147]

*مرحلة النضج : تصل المؤسسة في هذه المرحلة إلى ذروة نشاطها حيث تستقر نسب مبيعاتها العالية و كذا أرباحها المعتبرة ، ففي هذه المرحلة يجب التركيز على خلق منتوجات بديلة لتلك القديمة أو تطوير المنتوجات التي بلغت مرحلة النضج و هذا بالطبع في ظل المنافسة العالية و تحول منتوج المؤسسة من منتوج متميز إلى منتوج

[144] : عمار عمورة ، نفس المرجع ، الصفحة : 317 .
[145] : عمار عمورة ، نفس المرجع ، الصفحة : 325 .
[146] : رابح خوني و رقية حساني ، مرجع سابق ، الصفحة : 69 و 70 .
[147] : رابح خوني و رقية حساني ، نفس المرجع ، الصفحة : 70 .

عادي أو أقل من عادي ، و بالتالي على المؤسسة تطوير منتوجاتها حتى تحافظ على حصتها السوقية على الأقل و لا تخسرها لصالح المؤسسات الأخرى المنافسة فتدخل في مرحلة التقهقر و الإنحدار.[148]

*مرحلة الإنحدار : بعد بلوغ مرحلة النضج تتعرض المؤسسة لمنافسة شديدة من طرف المؤسسات الأخرى الناشطة في السوق نتيجة دخول منتجات أخرى ذات تنافسية تزيح منتوج المؤسسة الأولى ، و بالتالي تتنازل هذه الأخيرة عن حصتها السوقية لصالح المنافسين و هذا بعد أن تتقادم طرق و تقنيات إنتاجها (المؤسسة الأولى) في ظل تشبع السوق و تناقص الطلب و إنعدام الإبداع و هو ما يمنع طرح منتجات جديدة خلال هذه المرحلة و التي كانت ستعطي دفعة جديدة للمؤسسة و تحافظ على مكانتها ، وهنا بالذات تبدأ المؤسسة في التراجع و التقهقر فتفقد حصتها السوقية تدريجيا و تتناقص مبيعاتها و أرباحها و تدخل بذلك في مرحلة الإنحدار.[149]

6.2.معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [150] :

تكتنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عديد المعوقات و العقبات التي تحد من نشاطها و تضعف مردوديتها كما أن بعض هذه المعوقات يمكن حتى أن يوقفها نهائيا عن النشاط أو يمنع حتى إنشاءها بالنسبة للمؤسسات التي هي في طور الإنشاء و فيمايلي سنحاول عرض بعض هذه المعوقات .

***المعوقات التمويلية** : بطبيعة الحال فإن أي مشروع أو مبادرة يجب أن يرصد لها التمويل اللازم فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأخرى تحتاج للتمويل حتى تباشر نشاطها و تحقق أهدافها ، هذا الأخير الذي يعد من بين أهم المشاكل التي تؤرق هذه المؤسسات حسب دراسة لمنظمة التنمية و التعاون الإقتصادي سنة 2013 [151] ، لكن هذا التمويل يكون صعب المنال خاصة التمويل البنكي في ظل الشروط المجحفة و التعجيزية التي تفرضها البنوك ، هذه الشروط التي لا تتوفر في كثير من الأحيان لدى هذه المؤسسات ، إضافة إلى الضمانات المطلوبة و كذا تكلفة هذه القروض من حيث الفوائد دون أن ننسى البيروقراطية الإدارية في الحصول على القرض و ضعف المنظومة البنكية التي تعاني منها معظم الدول النامية ، و كذا الوازع الديني الذي يثني الكثير من المسلمين من اللجوء للقروض الربوية ناهيك عن غياب مؤسسات متخصصة تمنح قروضا لهذه المؤسسات ، هذا من جهة

[148] : رابح خوني و رقية حساني ، نفس المرجع ، الصفحات : 71 و 72 .

[149] : رابح خوني و رقية حساني ، نفس المرجع ، الصفحة : 72 .

[150] : سمير العبادي و ميساء حبيب سليمان ، نفس المرجع ، الصفحات :40 إلى 46 .

[151] : بوروبة كاتية ، " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر ، 2018/2017 ، الصفحة : 54 .

و من جهة أخرى فتنامي درجة المخاطرة التي تميز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأخرى تحول دون منحها قروضا من طرف البنوك .

***معوقات تسويقية** : تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عوائق تسويقية تحد من عملية تصريف منتوجاتها بالشكل اللائق حيث يوجد من هذه المعوقات ما هو خارج عن إرادة المؤسسة يخص البيئة الخارجية كسلوك المستهلك الذي يمتنع عن إقتناء منتوجاتها و يفضل منتوجات أخرى لسبب من الأسباب ، و كذا عدم قدرة المؤسسة على منافسة المنتوجات الأخرى خاصة الأجنبية في ظل ضعف حماية المنتوجات الوطنية ، إضافة إلى إنخفاض الطلب في السوق المحلية التي تُصَّرِفْ فيها منتوجاتها ، فكثير من المؤسسات ليس لديها أي مشكلة في عملية الإنتاج لكنها تجد صعوبة في تسويق منتوجاتها ، هذا من جهة و من جهة أخرى توجد معوقات تسويقية داخلية كان من الممكن التحكم فيها من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي يأتي في مقدمتها عدم الإهتمام بالجانب التسويقي المهم و توجيه كل الجهود و التركيز على عملية الإنتاج ، و هذا نتيجة عدم قيامها بدراسة السوق أو عدم إمتلاكها لموظفين متخصصين في هذا المجال ، إضافة إلى ضعف تنافسية منتوجاتها سواءا من حيث السعر أو الجودة و هو الشيء الذي يجعلها تفقد حيزا هاما من السوق لصالح مؤسسات إهتمت بالتسويق ما سيؤثر على نجاحها بل حتى على إستمراريتها .

***معوقات إقتصادية** : تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عديد العوائق الإقتصادية التي تتمثل خصوصا في المناخ الإقتصادي السائد خاصة فيما يتعلق بالإستثمار فمثلا في حالة الركود أو الإنكماش في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة فإن ذلك حتما سيعيق و يؤثر على نشاطها إضافة إلى أن الحكومات تولي جل إهتمامها للمؤسسات الكبيرة و لا ترافق المؤسسات الصغيرة في أوقات الأزمات مما يؤثر على نشاط هذه المؤسسات حتى أن بعضها يتوقف عن النشاط مؤقتا لتفادي الخسارة .

إضافة إلى هذا تعاني هذه المؤسسات كذلك من نقص في الأيدي العاملة المؤهلة و التي تتوجه إلى المؤسسات الكبيرة نتيجة الإمتيازات و الأجور المغرية و كذا فرص الترقية المتوفرة و ضمان التقاعد نظرا لأن عمر هذه المؤسسات يكون طويلا إن لم نقل غير محدود مقارنة بالمؤسسات الصغيرة إضافة إلى المعوقات الضريبية التي تستنزف الأرباح خاصة في ظل عدم منح الإمتيازات الضريبية لهذه المؤسسات . [152]

[152] : رابح خوني و رقية حساني ، " مرجع سابق ، الصفحات : 75 و 78 .

***معوقات إدارية** : المشروعات الصغيرة و المتوسطة حقل خصب ينشط فيه المقاولون الذين يتميزون بالمهارة و القدرات التي تؤهلهم لإنجاح مشاريعهم ، لكن رغم ذلك فالكثير من المؤسسات تعاني من الإدارة العشوائية كون أن من يدير المؤسسة هو مالكها وبالتالي فإن أغلبيتهم لا يحوزون على المؤهلات و الخبرة اللازمة للإدارة الرشيدة لمشاريعهم كما أن أغلبهم يتخذون قرارات إرتجالية دون أدنى دراسة أو إستشارة إضافة إلى أن جل هذه المؤسسات يفتقر لتنظيم إداري محكم تسير وفقه هذه المؤسسات .

هذا من جهة و من جهة أخرى فهذه المؤسسات تعاني كذلك من إجراءات إدارية جد معقدة خاصة عند مرحلة الإنشاء أين يستوجب تقديم عديد الوثائق التي تطول فترة الحصول عليها مع إرتفاع تكلفتها ، و هذا دون أن ننسى المشكل العويص الذي يعرقل نشاط هذه المؤسسات و المتمثل في العقار الصناعي الذي كان في الكثير من الأحيان سببا في تخلي الكثيرين عن فكرة إنشاء هذه المؤسسات .[153]

إضافة إلى هذا فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني كثيرا عند عملية التصدير خاصة في الدول النامية على غرار الجزائر من تعقيد الإجراءات الإدارية و الجمركية حيث أن هذا أثنى هذه المؤسسات في كثير من الحالات عن التوجه نحو التصدير[154]، هذا الأخير الذي يتطلب السرعة خاصة تلك المنتوجات القابلة للتلف و التي منها المنتوجات الفلاحية .

***معوقات فنية** : تعد عملية إختيار المشروع الذي سيتم الإنطلاق في تجسيده من طرف أصحاب المؤسسات عملية في غاية الأهمية و تعد حجر الأساس الذي سيتحدد من خلاله مستقبل المؤسسة ، وعليه فإن الإختيار غير المدروس القائم على العشوائية سيؤدي إلى فشل المشروع و موت المؤسسة ، إضافة إلى صعوبة الحصول على المكان المناسب لمزاولة النشاط و كذا مدى توفر المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج خاصة بالنسبة للمشاريع الصناعية التي تعتمد على مواد أولية مستوردة ، و هذا دون أن ننسى متطلبات عملية الإنتاج الأساسية من الطاقة و الماء و الإتصالات و غيرها حسب حاجة هذه المؤسسات ، إضافة إلى هذا فالكثير من هذه المؤسسات تعاني من تدني مستوى الجودة خاصة بسبب إستعمالها لآلات بسيطة غير متطورة في ظل عدم القدرة على تجديدها نتيجة إرتفاع تكلفتها .

---

[153] : أحمد رحموني ، " مرجع سابق ، الصفحات : 72 و 73 و 77 و 79 .

[154] : حنان جودي ، " إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية و الإندماج في الإقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة دكتوراه علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2017/2016 ، الصفحة : 23 .

من جهة أخرى فإن هذه المؤسسات تفتقر لليد العاملة المؤهلة و المدربة القادرة على إستخدام الطرق الحديثة في الإنتاج و التكنولوجيا المتطورة .[155]

***معوقات تنظيمية و تشريعية** : تصطدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول النامية بالعامل التشريعي و التنظيمي كعامل مثبط لنشاطها أو في بعض الأحيان يمكن أن يمنع حتى إنشاءها ، هذا من جهة و من جهة أخرى فالعامل التشريعي يرافق المؤسسة من مرحلة الإنشاء حتى البدء في عملية الإنتاج فالتشريعات و التنظيمات هي الإطار الذي يؤطر هذه المؤسسات و يضع لها الإجراءات اللازمة التي إن كانت معقدة فستؤثر على المؤسسة و تكون في بعض الأحيان غير منطقية لمؤسسات صغيرة ناشئة خاصة من حيث الحصول على التراخيص و الخضوع لعدة هيئات رقابية (الضمان الإجتماعي ، الضرائب ، مفتشية العمل ، الجمارك ، الصحة و البيئة) ، كما أن بعض الحكومات تنتهج سياسات في صالح المؤسسات الكبيرة دون مراعاة خصوصية المؤسسات الصغيرة و هذا ما حرم الكثير منها من الإنطلاق في النشاط كما دفع أخرى إلى التخلي عن النشاط و حتم على الكثير منها التوجه إلى القطاع غير الرسمي ، هذا من جهة و من جهة أخرى فهذه المؤسسات تعاني كذلك من إنعدام إطار قانوني خاص بها يراعي خصوصياتها و بالتالي يميزها عن غيرها و يمنحها الأفضلية و السهولة للنهوض بها .[156]

***معوقات أخرى** : توجد معوقات أخرى تقف حجر عثرة أمام هذه المؤسسات نذكر منها :

– إنعدام ثقافة إنشاء الأعمال و المشاريع الصغيرة خاصة في الدول النامية و العربية بالخصوص و إنحصارها عند عائلات محدودة .[157]

– عدم توفر المعلومات و صعوبة الحصول عليها : تعاني هذه المؤسسات خاصة في الدول النامية من مشكل عويص يتمثل في عدم توفر المعلومات اللازمة و كذا صعوبة الحصول عليها ، حيث أن هذا سيصعب من عملية

[155] : دعلي الخضر و د بيان حرب ، " إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، جامعة دمشق كلية الإقتصاد ، دمشق ، سوريا ، 2006/2005 ، الصفحة : 154 .

[156] : د محمد هيكل ، " مهارات إدارة المشروعات الصغيرة " مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2003 ، الصفحة : 221 .

[157] : دعلي الخضر و د بيان حرب ، مرجع سابق ، الصفحة : 155 .

إتخاذ القرار المناسب و في الوقت المناسب ،كما أن هذا سينفر المستثمرين من مباشرة نشاطهم في بيئة مجهولة المعالم و يجعلهم غير قادرين على الإطلاع على ما يهمهم .[158]

– إنعدام العلامة التجارية : تعاني الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إن لم نقل كلها من إنعدام العلامة التجارية الخاصة بها [159] ، و هو ما يجعلها في غالب الأحيان تلجأ لعلامات تجارية لمؤسسات أخرى حيث أن هذا سيحرمها من عديد المزايا كالتميز و إكتساب الزبائن الأوفياء ،كما أنها من خلال نشاطها سترفع من قيمة هذا الإسم التجاري و الذي ليس ملكا لها و هو ما يعود بالفائدة على المؤسسة صاحبة الإسم ،كما أنه في حالة قيام هذه الأخيرة بمنع إستخدام إسمها التجاري فإن ذلك سيؤثر على نشاط المؤسسة المستعيرة للإسم التجاري و ربما سيدفع بها للتوقف عن النشاط ، هذا من جهة و من جهة أخرى فإذا كان هذا الإسم سيئ السمعة فسيؤثر سلبا على المؤسسة حتى و إن كانت منتوجاتها ذات جودة .

– تعاني هذه المؤسسات كذلك من نقص في الأيدي العاملة خاصة منها المؤهلة و ذلك نتيجة هروب أصحاب المؤهلات العالية إلى المؤسسات الكبيرة التي تقدم الأجور العالية و الإمتيازات المتعددة المغرية في حين لا تستطيع المؤسسات الصغيرة توفيرها و عليه تقع الكثير منها في هذا المشكل فتضطر إلى الإعتماد على يد عاملة ناقصة التأهيل .[160]

الخلاصة : بعد الخوض في الفصل الأول قمنا بعرض مختلف المفاهيم للمقاولاتية و المقاول و كذا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث توصلنا إلى أنه لا يوجد تعريف موحد لها و قد عرفها كل حسب ميوله و وجهة نظره و كذا خصائص و مميزات إقتصاد بلاده بالنسبة للمؤسسات ، أما بخصوص الأهمية فإن كلا منها مهم خاصة بالنسبة للإقتصاد هذه الأهمية إكتسبتها كل من المقاولاتية و المقاول و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة الخصائص التي تختص بها حيث أن هذا مكنها من لعب دور هام في عملية التنمية لكن هذا لن يتأتى إلا من خلال توفير الظروف اللازمة و تهيئة الأرضية المناسبة و إزالة العوائق التي تعترض النشاط المقاولاتي و نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد كذلك كلا من المقاولاتية و المؤسسات

[158] : : مروة أحمد وَ نسيم برهم ، مرجع سابق ، الصفحة : 103 .

[159] : فريد النجار ، " الصناعات و المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم – مدخل رواد الأعمال – " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2007 ، الصفحة : 255 .

[160] : مروة أحمد و نسيم برهم ، "مرجع سابق ، الصفحة : 105 .

الصغيرة و المتوسطة لها خصائص توافق البيئة المحلية و بالتالي يمكن أن تكون أداة أكثر من غيرها في تحقيق التنمية المحلية .

الفصل الثاني :

التنمية المحلية .

تمهيد : سنعالج من خلال هذا الفصل التنمية المحلية حيث سنقدم في النقطة الأولى تحليلا لمختلف النظريات و النماذج التي تناولت النمو و التنمية كل حسب توجهه إنطلاقا من الكلاسيك و مرورا بالنيوكلاسيك و وصولا إلى ما بعد الكلاسيكيون الجدد ، و في النقطة الثانية سنخوض في ماهية التنمية بالتطرق لمفهومها و كذا خصائصها و أشكالها و الأبعاد التي تشملها التنمية و كذا أركانها التي تقوم عليها ، بالإضافة إلى عرض للشروط الواجبة لتحقيقها و الجوانب التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية التنمية و في الأخير سنذكر بعض العوائق التي تعيق قيام التنمية و تحدياتها ، أما في النقطة الثالثة فسنتعرض للتنمية المحلية من خلال مفهومها و نماذجها ثم نخوض في أهمية المشاركة كإحدى أهم دعائم التنمية المحلية التي تقوم عليها و في الأخير سنذكر أهداف التنمية المحلية و أهم الفاعلين فيها .

1. نظريات التنمية و النمو :

وضع عديد الباحثين و المفكرين الإقتصاديين تصوراتهم و رؤاهم حول عمليات النمو و التنمية من خلال عرضهم عدة نظريات ترسم الطريق لتحقيق التنمية المنشودة و هو ما إستدعى منا محاولة عرض بعض هذه التصورات فيمايلي :

1.1. التحليل الكلاسيكي :

1.1.1. تصور آدم سميث : تعد أفكار آدم سميث التي وضعها في كتابه المشهور ثروة الأمم سنة 1776 من أولى التصورات في الميدان الإقتصادي التي تفسر النمو الإقتصادي ، حيث يرى هذا الإقتصادي أن الهدف من الإقتصاد هو جمع الثروة من خلال عملية الإنتاج التي تقتضي :

*تقسيم العمل و التخصص : يرى آدم سميث أن تقسيم العمل يعد عاملا مهما لزيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى جمع الثروة ، و ذلك أن عملية تقسيم العمل تجعل من العامل يتحكم أكثر في عمله و يتخصص فيه و هو ما يزيد من براعته و تحكمه في عمله ، كما أن هذه العملية تجعله يطور نفسه لينجز هذا العمل في وقت وجيز وبكيفية جيدة ، إضافة إلى تفاديه للعناد و تضييع الوقت جراء الإنتقال من عمل لآخر في ظل عدم تقسيم العمل ، فهذا التقسيم سيزيد في كمية الإنتاج و بالجودة اللازمة .[161]

[161] : آدم سميث ، ترجمة حسني زينة ، " ثروة الأمم 1 " الطبعة الأولى، بغداد ، أربيل ، بيروت ، 2007 ، الصفحات : من 11 إلى 22 .

*تراكم رأس المال : تكلم آدم سميث كثيرا عن رأس المال و الذي إعتبره شرطا أساسيا و ضروريا لزيادة الإنتاج و إنتاجية العمال سواءا من خلال زيادة عددهم أو من خلال تحسين الآلات و المعدات المستخدمة و التي ستؤدي إلى مزيد من التخصص و تقسيم للعمل ، إضافة إلى حسن إستخدام رأس المال الذي يجب أن يخصص جزء منه للإستهلاك و جزء لإعادة إستثماره في عمليات الإنتاج ، و بهذا يتم بعث الإنتاج من جديد مع زيادته عن الفترة السابقة و بالتالي تتحقق الزيادة في الإنتاج سنة بعد أخرى [162]، فحسب سميث الإقتصاد القومي يحتاج إلى التراكم الرأسمالي و ذلك لتحقيق مزيد من التقسيم في العمل ، لكن هذا التقسيم و كذا التخصص في العمل يجد حجم السوق الضيق (طلب غير كافي) عائقا أمامه كونه لا يسمح بتصريف الإنتاج الكبير ، هذا العائق يمكن تجاوزه حسب سميث من خلال الزيادة في الدخل التي ستؤدي إلى الزيادة في الإستهلاك و بالتالي توسيع السوق بالإضافة إلى عمليات التصدير و التي ستؤدي هي الأخرى إلى توسيع حجم السوق ، فالتنمية بمفهومها الكلاسيكي عندما تبدأ تصبح متجددة ذاتيا في ظل التراكم الرأسمالي و توفر السوق اللذان سيؤديان إلى مزيد من التقسيم في العمل و التخصص ، و الذي بدوره سيؤدي إلى الزيادة في الدخل ما سيدفع بتوسيع حجم السوق و زيادة الإدخار و الإستثمار و هو ما سيؤدي إلى مزيد من التقسيم في العمل و هكذا تتجدد عملية التنمية بإستمرار . [163]

2.1.1.تصور مالتوس : من خلال كتابه مبادئ الإقتصاد السياسي عرض "توماس مالتوس" تصوره القائم على أن مشكلة النمو تكمن في التزايد المتسارع في عدد السكان الذي لا يوافقه نفس التزايد في الإنتاج لتوفير حاجيات السكان ، و يرى مالتوس أنه يجب التركيز على القطاع الصناعي لتحقيق النمو كونه قطاع يتمتع بالزيادة في الغلة عكس القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي الزراعية ، كما أن الطلب الفعال يعد هو الآخر عامل مهم في عملية النمو و عليه نادى بضرورة الإلتزام بحجم الإدخار الأمثل و الذي لا يكون على حساب الإستهلاك الذي يعتبر محفزا للإستثمار . [164]

[162] : آدم سميث ، ترجمة حسني زينة ، " ثروة الأمم 2 " الطبعة الأولى، بغداد ، أربيل ، بيروت ، 2007 ، الصفحات : من 489 إلى 492 .

[163] : محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي ، " التنمية الإقتصادية – مفهومها نظرياتها سياساتها " الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 الصفحات : 69 إلى 71 .

[164] : بن قبيلة زين الدين ، " أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2016/2015 ، الصفحات : 76 و 77 .

3.1.1.تصور دفيد ريكاردو : بيَّن "دفيد ريكاردو" أنه مع التزايد المستمر لعدد السكان سيكون هناك صعوبة في توفير حاجياتهم الأساسية من الغذاء ، وبالتالي ستتوقف عمليات التنمية مما يؤدي إلى حالة من الركود الإقتصادي ، فحسب ريكاردو توجد ثلاث جماعات إقتصادية هم ملاك الأراضي ، العمال و أصحاب رؤوس الأموال حيث يعد أصحاب رؤوس الأموال من المشرفين على عمليات التنمية و ذلك من خلال قيامهم بالإدخار من أرباحهم ، أما العمال فلا يملكون أي وسيلة من وسائل الإنتاج و التي يوفرها الرأسماليون فالعمال لا يملكون إلا قوة عملهم التي تعتمد على الأجور هذه الأخيرة التي إن زادت عن المستوى الطبيعي تنخفض معدلات الوفيات نتيجة تحسن مستوى الغذاء و الصحة حسب ريكاردو ، و عندما يحدث العكس تتزايد معدلات الوفيات و بالتالي يتناقص عدد السكان ، أما الجماعة الثالثة و المتمثلة في ملاك الأراضي فهم يحصلون على الريع من الرأسماليين مقابل إيجار أراضيهم لتستخدم في عمليات الإنتاج .

– بالنسبة لريكاردو فعملية التنمية تبدأ عندما يتم تحقيق الربح الذي يدفع الرأسماليين إلى الإدخار في حين يستهلك ملاك الأراضي و العمال كل دخولهم ، بينما يستخدم الرأسماليين مدخراتهم في الإستثمار من خلال زيادة أعداد العاملين و كذا شراء المعدات و الآلات اللازمة حيث سيدفع ذلك إلى الرفع من الأجور التي ستؤدي إلى خفض معدلات الوفيات و بالتالي إرتفاع في عدد طالبي العمل مما سيدفع نحو الإنخفاض في الأجور مرة أخرى ، هذا الإنخفاض سيؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الربح للرأسماليين في ظل توفر الموارد الطبيعية و هو ما من شأنه الرفع من معدل التراكم الرأسمالي الذي سيؤدي إلى مزيد من الإستثمار و بالتالي الزيادة في الإنتاج وتحقيق النمو و هنا تصبح هذه العملية متجددة ذاتيا ، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن إنخفاض الوفيات سيؤدي إلى التزايد في عدد السكان و بالتالي يتحتم زراعة المزيد من الأراضي و الأقل جودة لسد هذا الطلب على الغذاء ، وهو ما سيرافقه إرتفاع ريع ملاك الأراضي الأقل جودة التي تتميز بإنخفاض إنتاجها أي إنخفاض في معدلات أرباح الرأسماليين و أجور العمال ، لكن رغم هذا يبقى الرأسماليون يتابعون عمليات التراكم الرأسمالي طالما توجد أرباح ، هذه العملية لن تستمر عندما لا تغطي قيمة الإنتاج الربح المرغوب و هو ما سيوقف عمليات التراكم الرأسمالي ، حيث سيمس هذا حتى الأراضي ذات الجودة و هنا تسود حالة من الركود الإقتصادي تنعدم فيها الأرباح و تنزل الأجور عن المستوى الطبيعي بينما تكون ريوع إيجار الأراضي مرتفعة ، غير أن الحل لهذه المشكلة و لو مؤقتا يكمن في إحداث التقدم في المجال الزراعي الذي سيحول دون إستخدام تلك الأراضي الأقل جودة ، فهذا التقدم لن يكون بالسرعة اللازمة للحيلولة دون حصول الركود ، و هو الأمر الذي إستدعى من ريكاردو تقديم حل آخر

يؤجل على الأقل عملية الركود يكمن في عمليات التجارة الخارجية أين تقوم الدول المتقدمة بإستيراد غذائها من الدول النامية و بأسعار رخيصة في ظل مواردها المحدودة . [165]

من خلال هذا العرض فإن الكلاسيك و رغم تقديمهم لهذه التحاليل إلا أنهم أهملوا جانبا مهما هو التقدم التكنولوجي الذي ساد العالم أواخر القرن الثامن عشرة و أوائل القرن التاسع عشرة ، هذا التقدم الذي بمقدوره التغلب على تناقص الغلة التي إعتمد عليها الكلاسيك كثيرا في تحليلهم ، كما أن نظرة مالتوس عن السكان لم تتحقق حيث كانت معدلات المواليد في تناقص حتى مع تزايد معدلات الدخول و هو ما أدى إلى تقييد معدل نمو السكان ، و بالتالي إرتفاع نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة و هو ما جعل نظرة الكلاسيك للتنمية غير مُفَسِرة في الدول المتقدمة . [166]

2.1. التحليل النيوكلاسيكي :

1.2.1 رؤية الكلاسيكيون الجدد للتنمية :

إختلف الكلاسيكيون الجدد عن الكلاسيكيين التقليديين فيما يخص عملية التراكم الرأسمالي حيث إعتبر التقليديون عملية الإستثمار مرتبطة بالجزء الكبير من الربح الذي يدّخره الرأسمالون و يوجهونه لعمليات الإنتاج فالإستثمار حسبهم مرتبط فقط بالرأسماليين ، لكن النيوكلاسيك بينوا أنه ليس بالضرورة أن يكون المدّخر هو المستثمر فمن يريد الإستثمار يمكن أن يحصل على رأس المال عن طريق الإقتراض كما أن المدخرين يمكن أن يقتنوا سندات بدلا من شراء الأصول ، فسوق المال هنا هو المكان الذي يجمع بين المستثمرين و المدخرين و سعر الفائدة هو الضابط الرئيسي لهذه العلاقة و هو ما إعتبره الكلاسيكيون الجدد معيارا أساسيا في تحديد و توجيه الإستثمار، حيث أن المستثمرين يقارنون بين معدل الفائدة المتعلق برأس المال المقترَض و العائد من الإستثمار.

إن زيادة حجم رأس المال في المجتمع و الذي ينتج عن المشاريع الإستثمارية يؤدي إلى الرفع من الإنتاجية و هو ما يساهم في زيادة الدخل القومي ، و الذي سيكون سببا في زيادة عرض رؤوس الأموال الإستثمارية التي سيقل الطلب عليها في ظل غياب التقدم التكنولوجي و كذا قلة فرص الإستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع التي تم الإستثمار فيها في السابق مع إرتفاع معدلات الربح للمشروعات ذات العوائد المنخفضة ، ففي هذه

[165] : محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، الصفحات : 71 إلى 75 .

[166] : محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي ، نفس المرجع ، الصفحات : 76 إلى 77 .

المرحلة يتضاءل حجم الإستثمار إلى أن ينعدم عندما ينخفض معدل الفائدة إلى أدنى مستوى فيُحْجِم المدخرون عن الإدخار و هو ما يولد حالة من الركود أو السكون و التي تعد في نظر النيوكلاسيك غير مقبولة في ظل وجود عاملين مهمين هما التقدم التكنولوجي و مرونة الطلب على الأرصدة الإستثمارية ، فالعامل الأول يؤدي إلى توليد مشروعات إستثمارية ذات عوائد مرتفعة في حين أن العامل الثاني و حتى في ظل الإنخفاض الضئيل لمعدل الفائدة سيكون هناك تباطؤ في النمو بغض النظر عن وجود فرص إستثمارية (الإقبال على الإدخار من العادات المتجدرة في الدول المتقدمة) ، كما أضاف النيوكلاسيك خاصية أخرى تختص بها التنمية حسبهم و هي أن النمو ذات طبيعة تدريجية يستفيد منها جميع الناس ، كما أن مارشال قدم فكرة أخرى مفادها أن زيادة الأرباح في صناعة ما سيترتب عليها إنتعاش في الصناعات الأخرى ذات الصلة و هو ما يعرف بالوفورات الخارجية إضافة إلى أن العلاقة المتشابكة بين الوحدات الصغيرة ستساهم في نقل النمو بين هذه الوحدات مما يساهم في نمو الإقتصاد . [167]

2.2.1.تحليل شومبيتر :

يرتكز تحليل شومبيتر على عنصرين أساسيين هما الفرد المقاول و الإئتمان المصرفي هذا الأخير الذي يوفر للمنظمات الإمكانيات المادية التي تحتاجها عملية الإبتكار و التجديد و الإختراع . [168]

خالف جوزيف شومبيتر تصور النيوكلاسيك فيما يخص تدرج عملية التنمية هذا التدرج الذي يخص حسبه فقط عمليات النمو التي لا ينجر عنها رفع مستوى المعيشة ، في حين تأتي التغيرات التي تحقق رفع مستويات المعيشة بصورة تدفقات مفاجئة هذه التدفقات التي تكون نتيجة حدوث فرص إستثمارية جديدة و كبيرة .

تحدث التنمية الإقتصادية حسب شومبيتر و في غالب الأحيان في شكل قفزات و تدفقات غير منتظمة حيث أنه لم يتفق مع الكلاسيكيين الجدد فيما يخص التراكم الرأسمالي الذي إعتبره من أسباب التنمية ، فالنمو يتغلغل في الإقتصاد بطريقة غير منتظمة و يكون نتيجة قرارات كبيرة ترتكز على جانب من المخاطرة و عدم التأكد خاصة تلك الإستثمارات الضخمة التي تؤثر في الإقتصاد و تدفعه للأمام ، و من يقوم بالإستثمار هنا و في ظل ظروف المخاطرة و عدم اليقين ليسوا أشخاصا عاديين و إنما هم أشخاص يتصفون بصفات خاصة يعرفون بالمقاولين يمتلكون حافزا قويا لزيادة مستوى الدخل كما لديهم أهدافا و رغبة في المنافسة و في خلق الجديد ، هذه المحفزات

[167] : محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي ، نفس المرجع ، الصفحات : 77 إلى 83 .

[168] : سهيلة فريد النباتي ، " التنمية الإقتصادية دراسات و مفهوم شامل " ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015 ، الصفحة : 17 .

القوية و أخرى هي التي جعلت هؤلاء الأشخاص حسب شومبيتر يُقْدِمُون على الإستثمار عكس الأشخاص العاديين ، و بالتالي إعتبر شومبيتر المقاولاتية مفتاح عملية التنمية فالمقاول هو الشخص الذي يزود الإقتصاد بالإبتكارات التي تأخذ عدة صور(إستخدام طرق جديدة في الإنتاج ، فتح أسواق جديدة أو خلق سلع جديدة) كما أن هذا المقاول يعد أكثر أهمية بالنسبة لعملية التنمية من الرأسمالي أو المدّخر و الذين قلل شومبيتر من أهميتهم ، فالمقاول يمكن أن يحصل على رؤوس الأموال التي يمول بها إبتكاراته من البنوك التي مهمتها توفير ذلك ، ففي حالة الركود الإقتصادي و إنعدام الإستثمار يقوم بعض المقاولين بإكتشاف الفرص الجديدة الموجودة في البيئة لينشئوا مشاريع جديدة تمول عن طريق الإقتراض من البنوك حيث تستخدم رؤوس الأموال المقترضة في رصد عوامل الإنتاج اللازمة و نقلها من الصناعات الإستهلاكية إلى إستثماراتهم الجديدة و هذا ما سيؤثر على إنتاج السلع الإستهلاكية مما يسبب إرتفاع في سعر هذه السلع و بالتالي يقل الإستهلاك و يرتفع الإدخار ، مع هذا كله ترتفع دخول المقاولين جراء إستثماراتهم الجديدة و ترتفع معها الأسعار في كامل الإقتصاد ، أمام هذه الحالة من إرتفاع الأسعار يتحفز المستثمر العادي للإستثمار و توسيع المشروعات القائمة في ظل أساليب الإنتاج الموجودة ، و بعد فترة ليست بطويلة من ظهور السلع المنتجة بواسطة المقاولين الآوائل نتيجة نشاطهم الإستثماري تتولد آثار هامة في النشاط الإقتصادي سماها شومبيتر بعملية الهدم الخلاق أين تبدأ منتجات و أساليب إنتاجية جديدة تزيح المنتجات و الأساليب القائمة و التي تجبر أصحابها على إجراء التعديلات اللازمة و بتكاليف مرتفعة أو الخروج من العملية الإنتاجية كليا ، كما يصاحب هذه الفترة كذلك تسديد المقاولين الآوائل لقروضهم المتحصل عليها من البنوك و ذلك من أرباحهم المحققة نتيجة إبتكاراتهم الجديدة .

نتيجة كل هذا و في ظل الإنكماش الذي يصاحب عملية تسديد القروض يصل النشاط الإستثماري إلى ذروته و مع تزايد حالة عدم التأكد التي ترافق عملية الهدم الخلاق تتوقف الأنشطة الإستثمارية للمقاولين و في ظل تزايد عمليات السداد للقروض ينهار البرنامج القائم على الأساليب القديمة و الذي بني على تزايد الأسعار و بالتالي يتناقص الإستثمار بمعدل كبير في ظل تناقص معدل التضخم حيث يستمر هذا التناقص الذي يؤدي إلى مرحلة كساد لا تدوم طويلا حسب شومبيتر ليعود الإقتصاد تلقائيا إلى وضع التوظيف الكامل و يصبح جاهزا لعملية التجديد و الإبتكار كما في المرة الأولى .

أكد شومبيتر في طرحه على الدور الأساسي الذي يلعبه المقاول في عملية التنمية التي تتطلب تغيرات إقتصادية أساسية تستوجب و جود أشخاص يقودون هذه العملية حيث تكون البيئة الرأسمالية أرضا خصبة لوجود هؤلاء الأشخاص .[169]

3.1.نظريات المراحل الخطية .

1.3.1. مراحل النمو عند روستو :

لم يكن روستو الوحيد الذي عرض النمو في شكل مراحل متتالية بل سبقه في هذا الطرح عديد المفكرين و الإقتصاديين و قد أبرز روستو خمس مراحل للنمو هي مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيؤ للإنطلاق ، مرحلة الإنطلاق ، مرحلة النضج و مرحلة الإستهلاك المرتفع [170] ،و فيمايلي سنتناول كل مرحلة بالتفصيل.

*مرحلة المجتمع التقليدي : أطلق على هذه المرحلة مرحلة المجتمع التقليدي كونها مرحلة يستخدم فيها وسائل تقليدية في الإنتاج الذي يعد محدودا ، لكن يمكن أن تتخلله بعض التطورات و الزيادات الضئيلة و كذا بعض الإبتكارات القليلة في ميدان الصناعة و الزراعة و كذا الري حتى أن الأمر يمكن أن يصل إلى إكتشاف محاصيل جديدة ، ما يميز المجتمع التقليدي أيضا هو أن إنتاج الفرد داخل المجتمع له سقف لا يمكن تجاوزه و هذا نتيجة إنعدام التكنولوجيا أو سوء إستخدامها .

إن المجتمع التقليدي حسب روستو مجتمع زراعي بالدرجة الأولى يسوده بناء إجتماعي تكتنفه العلاقات القبلية و العائلية و يسيطر عليه سياسيا ملاك الأراضي .[171]

*مرحلة التهيؤ للإنطلاق : تعد هذه المرحلة الثانية في مراحل النمو و هي مرحلة إنتقالية تحضيرية للإنطلاق في عمليات النمو الحقيقي ، حيث أن الإنتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يتطلب وقتا و قد مرت دول أوربا الغربية بهذه المرحلة نهاية القرن السابع عشر و بداية القرن العشرين حينها بدأت هذه الدول بإستخدام مختلف التقنيات و العلوم الحديثة في عمليات الإنتاج في قطاعي الزراعة و الصناعة ، و قد كانت إنجلترا السباقة التي مرت بهذه المرحلة في الربع الأخير من القرن السابع عشرة ساعدها في ذلك مختلف الظروف من موقع جغرافي و موارد

---

[169] : مدحت محمد العقاد و آخرون ،"مقدمة في التنمية و التخطيط " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1983 ، الصفحات : من61 إلى 63 .

[170] : w.w Rostow , " The stages of economic growth " , Murray printing company massachuretts , USA , 1962 , page : 04 .

[171] : w.w Rostow , " The stages of economic growth " , Murray printing company massachuretts , USA , 1962 , page : 125 .

طبيعية و كذا الإستقرار السياسي ، لكن في حالة الدول المتخلفة اليوم يمكن لها أن تستعين بالخبرات الأجنبية من الدول المتقدمة للسير قدما في عملية النمو ، ما يميز هذه المرحلة أيضا هو إزدهار التجارة الخارجية و كذا تصدير الموارد الطبيعية الخام ما يدفع بتطوير وسائل و أساليب النقل لتخفيض كلفة التصدير ، إضافة إلى تطور البنوك و المؤسسات المالية و بروز بعض المشروعات الصناعية التحويلية التي تستخدم الوسائل الحديثة في الإنتاج .

بالنسبة لروستو فالتطور الإقتصادي في هذه المرحلة يحقق الربح و الرفاهية و يساهم في تحسين ظروف المجتمع كما يتطور التعليم و يتحفز الأفراد للإدخار من أجل الإستثمار و تحقيق الربح .[172]

*مرحلة الإنطلاق الفعلي[173] : تعد هذه المرحلة من مراحل النمو مهمة للغاية حيث تعتبر نقطة الإقلاع الحقيقية لعملية التنمية ، ففيها يبدأ الناتج المتوسط للفرد بالإرتفاع ترافقه تطورات و تعديلات جذرية في أساليب و طرق الإنتاج ،كما أن هذه المرحلة تتسم بالجدية و الإدارة القوية التي تتخللها عمليات التجديد و الإبتكار ، و في هذه المرحلة بالذات يتم تسجيل نمو متواصل ليصبح هو الوضع الطبيعي للإقتصاد .

إن مرحلة الإنطلاق هذه مرت بها عدة دول و في فترات مختلفة (حيث إجتازتها بريطانيا في الفترة من 1783 إلى 1802 و الولايات المتحدة الأمريكية من 1843 إلى 1860 و ألمانيا من 1850 إلى 1873 و اليابان من 1878 إلى 1900 و كندا من 1896 إلى 1914[174]) ، و قد ساعدت بعض التكنولوجيا الموجودة آنذاك و التي أستخدمت في القطاع الصناعي و الزراعي تلك الدول التي كانت سباقة في إجتياز هذه المرحلة على غرار بريطانيا ، أما بالنسبة للفترة اللازمة لهذه المرحلة فتعد فترة عقد أو عقدين كافية لضمان نمو متواصل و منتظم ، و في هذه المرحلة أيضا يتم التركيز على الإستثمار الصناعي ذات المردود السريع أو تلك القطاعات التي يكون فيها الربح مضمون هذا الربح الذي سيُستخدم في إنشاء مشاريع جديدة .

لبلوغ هذه المرحلة إشترط روستو توفر ثلاث شروط هي :

- يجب أن لا يقل معدل التوظيف المنتج عن 10 بالمئة من الدخل القومي .

---

[172] : w.w Rostow , "The stages of economic growth "Murray printing company massachuretts , USA , 1962 , page : 126.

[173] : w.w Rostow , " The stages of economic growth " Murray printing company massachuretts , USA , 1962 , pages : 126 à 128 .

[174] : مدحت محمد العقاد و آخرون ، مرجع سابق ، الصفحة : 67 .

– ضرورة وجود تطور كبير في قطاع أو أكثر (قطاع زراعي أو صناعي) حيث يدفع هذا التطور إلى تطوير القطاعات الأخرى .

– توفر الظروف الإجتماعية و السياسية المواتية للتطور و التي تضمن على الخصوص توفير رؤوس الأموال اللازمة للنمو سواءا من الداخل أو الخارج .

*مرحلة النضج : بعد مرور فترة طويلة تقضيها الدول في مرحلة الإنطلاق و التي قد تصل إلى 60 سنة ، حيث تتسم هذه الفترة بتسجيل نمو متلاحق و متواصل و لمدة طويلة رغم ما يتخلله من إظطرابات و يعم الإقتصاد بكل أوجهه إستخدام التكنولوجيا و تطور في أساليب و طرق الإنتاج و ترتفع معدلات الإستثمار التي قد تصل إلى 20 بالمئة من الدخل القومي و هو ما يخلق ناتجا يفوق الزيادة في عدد السكان ، كما تزدهر و تنمو الصناعات الحديثة و تتقهقر الصناعات القديمة و يأخذ الإقتصاد مكانا رائدا على المستوى الدولي ، كما تسمح هذه المرحلة للإقتصاد بالتعمق أكثر في إستخدام تكنولوجيا أكثر تعقيدا و دقة من تلك التي كانت تستخدم في مرحلة الإنطلاق ، وقد إستشهد روستو في هذا البناء على تجارب دول مرت بهذه المراحل كبريطانيا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية أين كان الإهتمام خلال هذه المرحلة ينصب على صناعة الفحم و الحديد و كذا الصناعات الهندسية الثقيلة ثم إنتقل هذا الإهتمام خلال مرحلة النضج إلى صناعة المعدات و الأدوات و بدأ الإهتمام أكثر بالكيمياء و الإلكترونيك ، فهذه المرحلة تعطي الإقتصاد القدرة على التقدم أبعد من صناعاته الأصلية التي إنطلق منها في البداية كما تمكنه من الإستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج و تتيح له المفاضلة في الإنتاج .[175]

*مرحلة الإستهلاك الجماعي الواسع : تعد هذه المرحلة الأخيرة من مراحل النمو التي وضعها روستو و تتميز ببلوغ الإقتصاد مرحلة إنتاج السلع الإستهلاكية المعمرة (البيوت ، السيارات و غيرها) بكميات كبيرة و بجودة رفيعة حيث يذهب المجتمع إلى الإستهلاك و بالحجم الكبير ، و هنا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي بلغت هذه المرحلة و قطعت أشواطا فيها ، فبلوغ هذه المرحلة لا يمكن إلا بعد النضج الكافي و الذي يتأتى من خلاله حدوث عدة تغيرات منها :

[175] : w.w Rostow , " The stages of economic growth " Murray printing company massachuretts , USA , 1962 , page : 128 .

– إرتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع إستمراره مما يعطي للكثيرين منهم القدرة على الإستهلاك و تجاوز توفير الحاجيات الأساسية من المأكل و الملبس و المسكن .

– التغيير في تركيبة القوى العاملة و التي تتناقص في قطاع الزراعة و تتحول إلى قطاعي الصناعة و الخدمات و كذا حدوث تناقص في عدد سكان الأرياف مع تزايد في عدد سكان المدن أي تزايد حجم الأعمال التي تتطلب مهارات و تأهيل خاص .[176]

2.3.1. نموذج هارود و دومار[177] :

يَعْتبر هذا النموذج الإدخار و رأس المال من مرتكزات عملية النمو الإقتصادي حيث أن الإدخار ضروري سواءا لتجديد ما تلف من آلات و مباني وتجهيزات جراء عمليات الإنتاج أو لتوسيع المشاريع أو لإنشاء مشاريع جديدة ، فحسب هارود و دومار فإن معدل النمو يتحدد من خلال الإرتباط بين معدل الإدخار القومي و معامل رأس المال و ذلك أنه كلما زاد معدل الإدخار و الإستثمار زاد الدخل القومي و هو ما سيتجلى من خلال المعادلات التالية :

- الإدخار (S) : هو نسبة (s) من الدخل القومي Y أي : $S = sY$ .....(1)
- الإستثمار (I) : هو التغير في رأس المال ΔK أي : $I = \Delta K$ .....(2)
- الرصيد الكلي لرأس المال K مرتبط بالدخل القومي الإجمالي (الناتج) (Y) و معامل رأس المال $V=K/Y$ أي $k=\Delta K/\Delta Y$ .....(3)
- الإدخار الإجمالي(S) يكون مساويا للإستثمار القومي (I) أي $S = I$ .....(4)

حسب المعادلة (2) $I = \Delta K$ و المعادلة (3) $\Delta k = V * \Delta Y$ فإن: $I = \Delta k = V * \Delta Y$ .....(5)

من خلال المعادلات : (5) و (4) و(1) نجد أن :$S = sY = I = \Delta K = V * \Delta Y$ أي : $S = V * \Delta Y$ .....(7)

بقسمة المعادلة (7) على V وY نجد أن :$S/V = \Delta Y/Y$ و عليه فمعدل النمو الإقتصادي يساوي معدل الإدخار القومي / معامل رأس المال .

---

[176] : د مدحت محمد العقاد و آخرون ، مرجع سابق ، الصفحات : 68 و 69 .

[177] : ميشيل تودارو ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود ، " التنمية الإقتصادية " دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2006 ، الصفحات : 126 إلى 128 .

4.1. نماذج التغيير الهيكلي :

تهدف هذه النماذج إلى نقل الإقتصاديات المتخلفة من حالة التركيز على الزراعة و القطاعات الأولية إلى التنويع في الإقتصاد من خلال التوسع في قطاعي الصناعة و الخدمات و من أشهر هذه النماذج مايلي :

*نظرية التنمية لآرثر لويس : يرتكز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للإقتصاد الأولي الذي يُنْتِج لحد

الكفاف ، و حسب هذا النموذج فالإقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين قطاع زراعي تقليدي و آخر صناعي حديث حيث يعاني الأول من فائض في العمالة و الذي يرى من خلاله لويس إمكانية سحب هذا الفائض دون أن يؤثر على القطاع الزراعي فهذه العملية ستؤدي إلى الرفع من إنتاجية هذا القطاع و هذا مع تحويل فائض العمالة تدريجيا إلى القطاع الصناعي الحديث و الذي يتوسع من خلال زيادة الإستثمار جراء تراكم رؤوس الأموال و إعادة إستثمارها .

إن الإرتفاع في الأجور في القطاع الصناعي رغم ثباته سيكون سببا جوهريا في إنتقال الفائض في العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي و في هذا الصدد يشترط لويس نسبة تقدر بـ : 30 % فارق بين الأجر في القطاع الزراعي و في القطاع الصناعي حتى يحدث هذا الإستقطاب و هو ما سيؤدي إلى إرتفاع في الإنتاج الصناعي دون الإضرار بالقطاع الزراعي و بالتالي يزيد نصيب الفرد من الدخل نتيجة إرتفاع الإنتاجية الحدية للقطاع الزراعي و هنا سيحدث التحول الإقتصادي من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث ما سيؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال و إعادة إستثمارها و هو ما سيوسع من النشاط الإقتصادي الحديث مع مزيد من الإستقطاب لليد العاملة و إنتقال الفائض من العمالة و كذا زيادة إرتفاع نصيب الفرد من الدخل .[178]

*نقد هذه النظرية : يفترض لويس إنتقال اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي الحديث و يتزايد هذا الإنتقال نتيجة التوسع في الإستثمار من خلال إستثمار رؤوس الأموال المتراكمة من قبل الرأسماليين ، لكن إذا تم إعادة إستثمار هذه الأرباح في إقتناء الآلات و الأجهزة الحديثة كثيفة رأس المال التي لا تعتمد على الكثير من عنصر العمل فإن هذا لن يؤدي إلى إستقطاب مزيد من فائض العمالة هذا إن إستثمر الرأسماليين أرباحهم و لم يهربوها للخارج ،كما أن هذا سيؤدي إلى ثبات الأجور رغم زيادة الدخل الذي لن ينعكس على المجتمع من خلال زيادة التوظيف و رفع الأجور و بالتالي لن يكون هناك تحسن في ظروف المجتمع (النمو المضاد للتنمية) .

[178] : ميشيل تودارو ، ترجمة أ د محمود حسن حسني و محمود حامد محمود ، مرجع سابق، الصفحات : 131 إلى 136 .

– إن فرضية لويس بوجود فائض في القطاع الزراعي بينما لا يحدث ذلك في القطاع الصناعي هي فرضية منافية للواقع حسب العديد من الباحثين فالدول المتخلفة بها توظيف كامل في القطاع الزراعي بينما تعاني من بطالة مقنعة في القطاع الصناعي الحضري .

– يفترض لويس كذلك بقاء الأجور ثابتة في القطاع الصناعي بالتزامن مع إستمرار الفائض في العمالة في القطاع الزراعي لكن الملاحظ أن الأجور في إرتفاع مستمر في المناطق الحضرية في كل الدول حتى وإن كانت هناك بطالة مقنعة في القطاعات الأخرى .[179]

5.1.نظريات أخرى للتنمية .

1.5.1. نظرية الدفعة القوية [180] :

يرى عديد الإقتصاديين أن عملية التنمية هي عبارة عن سلسلة من الدفعات القوية المتقطعة لذا أوصوا بضرورة القيام بدفعات قوية من خلال القيام بإستثمارات ضخمة تتغلب على الركود الإقتصادي ، هذه الإستثمارات التي يجب أن يكون لها حدود دنيا لا تقل عنها حتى تتحقق التنمية و تتخطى كل الحواجز و المعوقات في المجتمعات المتخلفة ، وذلك أن الدفعات الإستثمارية الصغيرة لن تتعدى عوامل التخلف و في هذا الصدد شبه أنصار هذا الطرح الإقتصاد بالطائرة و التي يلزمها دفعة قوية من أجل التغلب على عوامل الجاذبية للتحليق في الجو و هو ما ينطبق على عمليات التنمية ، فحتى تكون هناك تنمية حقيقية يجب بذل جهد لا يقل عن مستوى معين و ضخ حجم كبير من الإستثمارات التي تمس على الخصوص الطرق و المواصلات و وسائل النقل هذه المشاريع يجب أن تنجز دفعة واحدة دون تجزئتها ، فقيام المشاريع الصناعية يستلزم مثل هذه الإستثمارات إضافة إلى القيام بإستثمارات في صناعات تكون متشابكة و متكاملة مع بعضها البعض و التي من خلالها يتم توفير عناصر و مستلزمات الإنتاج لكل الصناعات و بتكاليف منخفضة .

إن الإستثمار الواسع يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و معه يتزايد الإدخار القومي الذي بدوره يساهم في زيادة حجم الإستثمار و بالتالي إعتماد الإقتصاد على الموارد المحلية ، فالفكرة التي أتى بها روزنشتين رودان و هو إقتصادي من شرق أوربا عن الدفعة القوية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية لتصنيع دول شرق و جنوب أوربا

[179] : ميشيل تودارو ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود ، مرجع سابق ، الصفحات : 136 و 137 .

[180] : إيمان عطية عاطف و محمد عبد العزيز عجمية ، " التنمية الإقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية " ،كلية التجارة بالإسكندرية ، مصر ، 2000 ، الصفحات : من 116 إلى 120 .

تقضي برفضه الأسلوب التدريجي للتنمية الذي يرتكز على الإستثمار التدريجي الذي لا يؤدي إلى توسيع السوق و خلق طلب جديد عكس الإستثمار دفعة واحدة الذي يرفع حجم الطلب من خلال الدخول التي يتحصل عليها العمال ، كما أكد روزنشتين على أن التصنيع هو السبيل لإخراج الدول المتخلفة من التخلف إلى التقدم مع توظيف القوى العاملة المعطلة في القطاع الزراعي التقليدي ، و ذلك من خلال القيام بدفعة قوية في المجال الصناعي تستهدف توجيه حجم كبير من الإستثمارات للصناعات الإستهلاكية الخفيفة المترابطة مع بعضها البعض مع إستهداف جذب رؤوس الأموال الأجنبية و إستيراد السلع الإنتاجية المتوفرة في الدول المتقدمة ، هذا الدور تقوم به الدولة من خلال القيام بالتخطيط و إقامة برامج إستثمارية و توفير المناخ الإستثماري المحفز خاصة و أن الدول المتخلفة المعنية أكثر بالتنمية تتميز ببيئة لا تحفز على الإستثمار الخاص الذي يمكن أن يأتي بأساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة ، إضافة إلى ضرورة توفير الموارد التمويلية اللازمة و ضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية .

2.5.1. نظرية النمو المتوازن :

قام راغنار نيركسه بتطوير نظرية الدفعة القوية في شكلها الحديث و التي سماها بإستراتيجية النمو المتوازن ، فبالنسبة له حجم السوق الضيق يخلق حلقة مفرغة لا يمكن تخطيها إلا من خلال توسيع حجم السوق الذي يتأتى من خلال إنشاء صناعات إستهلاكية واسعة متوازنة فيما بينها ،كما يجب تحقيق نوع من التوازن بين القطاع الصناعي و الزراعي حتى لا يكون هذا الأخير حاجزا أمام تطور الصناعة .

إن إستراتيجية النمو تقتضي إنتاج السلع الإستهلاكية الضرورية لإشباع حاجات السوق المحلية و ليس بغرض التصدير خاصة في المراحل الأولى أين تكون السلع و الخدمات المنتجة غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية للبلدان المصدر إليها .

لتوفير الموارد التمويلية اللازمة لهذه العملية الإستثمارية كبيرة الحجم يقترح نيركسه الإعتماد بالدرجة الأولى على الموارد المحلية التي يتم الحصول عليها من مداخيل الإنتاج الزراعي و ذلك لإنعدام الثقة في الموارد الأجنبية ، إضافة إلى الإعتماد على الموارد التي تجنى من تصدير المواد الأولية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة . [181]

[181] : إيمان عطية عاطف و محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق ، الصفحات : 121 و 122 .

*نقد النظرية [182]: يرى ألبرت هيرشمان صاحب نظرية النمو غير المتوازن أن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سيؤدي إلى نمو قطاع صناعي حديث على حساب القطاع الزراعي التقليدي ، هذا سيؤدي إلى ظهور إقتصاد ثنائي كما حدث في عهد الإستعمار بالنسبة للدول المتخلفة حيث أن هذه الإزدواجية خلفت آثارا سلبية على إقتصاديات هذه الدول ، لكن أنصار نظرية النمو المتوازن أكدوا على ضرورة تنمية القطاع الصناعي جنبا إلى جنب مع القطاع الزراعي .

– يرتكز أيضا بعض الناقدين في نقدهم على أن عملية النمو المتوازن تقتضي توفير موارد مالية ضخمة غير متوفرة لدى الدول الباحثة عن التنمية كما أن هذه الدول أيضا تعاني من مشكلة وجود قوى عاملة زائدة في القطاع الزراعي تتميز بضعف إنتاجيتها ، و بالتالي فعملية التنمية تقتضي إحداث تغيير جذري في هيكل الأيدي العاملة و ذلك من خلال تخفيض عددها و كذا الرفع من إنتاجيتها و هو ما يتطلب تنمية زراعية ضخمة هي الأخرى من خلال القيام بدفعة قوية في هذا القطاع حتى لا يعرقل نمو القطاع الصناعي الذي يستدعي هو الآخر دفعة قوية لتحقيق النمو ، هذا كله يستدعي توفير موارد مالية هائلة لا تستطيع الدول المتخلفة توفيرها الأمر الذي سيجعل تنفيذ هذه النظرية مستحيلا .

– تم إنتقاد هذه النظرية أيضا كونها تركز على الإستثمار لإنتاج السلع الإستهلاكية الخفيفة و تؤخر إنتاج السلع الإنتاجية و هو ما سيزيد من معدل الإستهلاك على المدى الطويل و بالتالي ينتج قصور في تنمية المدخرات ، هذا من شأنه إبطاء عمليات التنمية لضعف الموارد اللازمة نتيجة ضعف الإدخار .

– إن إستراتيجية النمو المتوازن سوف تشجع على التضخم كونها تقتضي رصد موارد مالية ضخمة و هو ما ليس متاحا لكثير من الدول التي قد تلجأ إلى التمويل التضخمي على غرار ما فعلته دول أمريكا اللاتينية دون العمل على تعبئة موارد مالية حقيقية .

[182] : إيمان عطية عاطف و محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق ، الصفحات : 122 إلى 123 .

3.5.1 نظرية النمو غير المتوازن [183] :

تنسب نظرية النمو غير المتوازن للإقتصادي "هيرشمان" رغم أن "بيرو" قدم هو الآخر صيغة للنمو غير المتوازن فيما يعرف بمراكز النمو حيث إقترح بيرو على الدول المتخلفة التركيز في عملية التنمية على المناطق التي تتميز بمزايا نسبية سواءً من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي هذه المناطق فيما بعد ستجذب باقي المناطق لتحقيق التنمية لتعم كامل البلاد .

بالنسبة لهرشمان فقد إنطلق من النقد الموجه لنظرية النمو المتوازن حيث إقترح على الدول المتخلفة إنتهاج إستراتيجية النمو غير المتوازن رغم أنه إتفق مع أصحاب نظرية النمو المتوازن في أن الدول المتخلفة تعاني من ضعف في الإستثمار الفردي نتيجة شح في رؤوس الأموال ، كما أنه هو الآخر يرى بضرورة التكامل بين الإستثمارات مقارنة بالدول المتقدمة مع تأكيده على ضرورة وجود دفعة قوية في عمليات التنمية و التي تتركز في الصناعات الإستراتيجية ذات الأثر على تحفيز باقي الإستثمارات بدل تشتيتها على عدة جهات تتفاوت في الأهمية ، هذا من جهة و من جهة أخرى رفض هيرشمان إعطاء التنمية الريفية الأولوية و ذلك للإقتصاد في حجم الإنفاق الإستثماري فهو يفضل أن ينطلق التصنيع من المدن الكبرى التي ستجذب معها بالضرورة الإستثمار في باقي الصناعات نتيجة التكامل بين الإستثمارات .

نادى هيرشمان بضرورة الإعتماد على إستراتيجية النمو غير المتوازن لأنها تلائم طبيعة البلدان المتخلفة خاصة من حيث عدم توفر الموارد المالية اللازمة و التي تحول دون إتخاذ قرار الإستثمار ، هذه الإستراتيجية التي يجب أن يتسم فيها الإقتصاد دائما بحالة من الضغوط و اللاإستقرار و إختلال التوازن فعمليات التنمية هي سلسلة من الخطوات المتتالية التي تقود الإقتصاد إلى حالة من عدم التوازن حيث أن كل خطوة للتنمية تُحدث عدم توازن تتبعها خطوة تنمية أخرى لتصحيح عدم التوازن الأول و تُحدث هي الأخرى حالة من عدم التوازن الذي يجب تصحيحه بخطوة تنمية جديدة و هكذا كل خطوة هي نتيجة عدم توازن و تكون سببا في إحداث عدم توازن .

إن مشكلة هذه النظرية تتجلى في صعوبة تحديد الإستثمارات الواجب إعطاؤها الأولوية للإنطلاق في عملية التنمية حيث يرى هيرشمان أن الإستثمار يجب أن يكون في النشاط الذي ينتج أكبر قدر من الترابطات الخلفية و الأمامية والتي تعبر عن علاقات التكامل بين العمليات الإنتاجية ، فمثلا ثلاث مشروعات يتخصص الأول في

[183] : إيمان عطية عاطف و محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق ، الصفحات : من 124 إلى 127 .

إنتاج مواد أولية يستخدمها مشروع ثاني في إنتاج سلع وسيطية هذه الأخيرة يستخدمها مشروع ثالث في إنتاج سلعة نهائية ، فعلاقة المشروع الثاني بالأول هي علاقة ترابط خلفي و علاقة الثاني بالثالث هي ترابط أمامي ، وعليه و في حالة الإستثمار في المشروع الثاني فقط فإن هذا الإستثمار سيخلق عدم توازن و ذلك من حيث طلبه على المواد الأولية و عرضه للسلع الوسيطية التي أنتجها ، فعدم التوازن هذا سيؤدي إلى إنشاء المشروع الأول لإنتاج المواد الأولية و كذا إنشاء المشروع الثالث لإستخدام تلك السلع الوسيطية التي أُنتجِت و بالتالي يتم القضاء على اللاتوازن الذي أحدثه المشروع الثاني لكن في نفس الوقت يتم إحداث لاتوازن جديد و هكذا ، و إذا لم يكن بالمقدور إعطاء الأولوية في الإستثمار لمثل هذه المشاريع (المشروع الثاني) فيجب التركيز على إنشاء مشاريع ذات الترابطات الخلفية على الأقل لأن لها القدرة أكبر على توليد فرص الإستثمار و تحريك عملية التنمية، كما يجب إعطاء الأولوية للمشاريع التي تنتج بدائل للواردات بدل الإهتمام بالصناعات التصديرية.

من بين أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه الإستراتيجية هو إعتمادها على الإستثمارات الفردية و كذا إتخاذها لإختلال التوازن كمحرك للنمو و ذلك كونه محفز للمقاولين على إتخاذ قرارات الإستثمار أي أن عمليات التنمية حسب هذه الإستراتيجية ليست وليدة تخطيط شامل يجمع و يعبئ الموارد الإستثمارية الكلية ليوجهها لمختلف أوجه الإستثمار رغم أن هناك إجماع على أن التخطيط الشامل مهم للتنمية الإقتصادية في ظل محدودية الموارد و بالتالي يستدعي ذلك تعبئة و تظافر كل الجهود لإنجاح عملية التنمية دون إهمال الدور المهم للإستثمارات الفردية .

4.5.1. نموذج سولو [184] :

يعد هذا النموذج إمتداد لنموذج هارود و دومار حيث أن كلا النموذجين يركزان على الإدخار و الإستثمار في عملية التراكم الرأسمالي لتحقيق النمو الإقتصادي بالمجتمع ، و قد عمل سولو على تطوير نموذج هارود و دومار من خلال إضافة عنصر آخر من عناصر الإنتاج هو عنصر العمل و كذا إضافة متغير مستقل ثالث هو المستوى الفني أو التكنولوجي و الذي يؤثر في النمو على المدى الطويل رفقة التراكم الرأسمالي على عكس نموذج هارود و دومار الذي بني على فرضية ثبات غلة الحجم بينما بنى سولو نموذجه على أساس تناقص غلة الحجم كل على حدى بالنسبة لعنصري رأس المال و العمل في الأجل القصير و ثباتها للعنصرين معا في الأجل الطويل .

[184] : علي عبد الوهاب نجا و آخرون ، " التنمية الإقتصادية النظرية و التطبيق – النظريات – الإستراتيجيات – التمويل " الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2010 ، الصفحات : من 145 إلى 148 .

إستخدم سولو في تحليل نموذجه دالة مكونة من ثلاث متغيرات تتناسب طردا مع الناتج المحلي الإجمالي ، هذه المتغيرات هي عنصر العمل غير الماهر ، عنصر رأس المال (بشري و مادي) و التقدم التكنولوجي و الذي يعتبر ثابتا في الأجل القصير فالنمو في الناتج المحلي يكون مصدره إما حدوث زيادة في كمية أو نوعية العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم و إما حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي و إما تدخل أكثر من عامل من العوامل السابقة .

تبعا لهذا النموذج فإن الإدخار المحلي و الإستثمار سيؤديان إلى زيادة التراكم الرأسمالي و هو ما سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي و الذي يتحقق بصورة أفضل عندما يتزايد تدفق رؤوس الأموال و الإستثمارات الخارجية عكس الإقتصاديات التي ترتكز على المدخرات المحلية فقط فمثلا دول جنوب شرق آسيا التي هيأت الظروف المحلية لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إستطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بمعضم الدول النامية الأخرى .

2.ماهية التنمية :

1.2 مفهوم التنمية :

تعد التنمية ظاهرة إجتماعية ظهرت منذ القدم لكن لم يتم الإهتمام بها إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث تعتبر فترة الستينات الفترة التي تنامى خلالها الإهتمام بالتنمية ، و ذلك لعدة أسباب نذكر منها التغيرات الإقتصادية التي واكبت إستقلال دول إفريقيا و أسيا أين بدأت هذه الدول تهتم بتحسين ظروف مواطنيها التي كانت متدهورة في ظل الإستعمار و كذا النمو الديمغرافي السريع و الذي إستدعى توفير الغذاء و الخدمات الصحية و التعليم و البنية الأساسية ، هذا الإهتمام جعل مفهوم التنمية من أهم المفاهيم خلال تلك الفترة و ذلك لإرتباطه بعدة أبعاد و مستويات ، حيث أن هذا المفهوم أستخدم للدلالة على عملية التغيير الجذرية للمجتمع و ذلك بهدف إعطاء المجتمع القدرة على التطور و التحسين المتواصل الذي يواكب الحاجات المتزايدة للأفراد بهدف تحقيق حياة أفضل من كل النواحي ، على ضوء هذا سنحاول عرض مختلف مفاهيم التنمية فيمايلي:

- التنمية لغة معناها النماء و الزيادة المتدرجة فيقال نما الشيء أي إزداد و كثر و يقال نما الزرع و نما الولد و نما المال و يقال نما الخضاب في اليد أو الشعر أي إزداد حمرة و سوادا [185]، هذا في اللغة العربية أما في اللغة الإنجليزية فالكلمة (developement) تعني التغيير الجذري للنظام القائم و إستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة و قدرة على تحقيق الأهداف و ذلك وفق رؤية المخطط الإقتصادي (الخارجي غالبا) و ليس وفق رؤية جماهير الشعب و ثقافتها و مصالحها الوطنية بالضرورة .[186]

- أما التنمية إصطلاحا فقد تم تناولها من عدة جوانب و من عدة مفكرين سنحاول عرض البعض منها فيمايلي :

*عرف ماير التنمية على أنها " تعني إرتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بإنخفاض مستوى الفقر و عدم المساواة ."[187]

---

[185] : مجمع اللغة العربية للإدارة العامة للمعجمات و التراث ،"المعجم الوسيط" مكتبة الشريعة و العربية ، الطبعة الرابعة ، مصر ، 2004 ، الصفحة : 296 .

[186] : جمال رضا حلاوة وَ علي محمود موسى صالح ،"مدخل إلى علم التنمية" ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية الأولى ، الإصدار الأول ، عمان ، 2009 ، الصفحة : 23 .

[187] : إسماعيل شعباني ، " مقدمة في إقتصاد التنمية " ، دار هومة ، الجزائر ، 1997 ، الصفحة : 51 .

*عرفها هوبهاوس (Hobhouse) : على أنها " مفهوم شامل و معقد حيث يشتمل على زيادة الإنتاج بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة و العدالة في التوزيع و وفرة في الخدمات لكل مواطن ، كما تعني أيضا دعم العلاقات الإنسانية بإعتبار أن التنمية هي تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة لنشر روح التعاون بين الجميع في العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد كما أنها حركة إدارية تعتمد على مزيد من الخبرة و التجربة و المعرفة و المهارة على أسس علمية ليعم الرخاء و الرفاهية للشعوب ."[188]

*عرفت التنمية كذلك على أنها " العملية الهادفة ، إلى إحداث تحولات هيكلية إقتصادية و إجتماعية عن طريق المشاركة الشعبية لغالبية المواطنين ، و ذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأغلبية و القضاء على ظواهر التخلف و إحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل ."[189]

*عرفتها الأمم المتحدة على أنها " عملية إقتصادية و إجتماعية و ثقافية تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم و الأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة و الهادفة في التنمية و التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها . "[190]

*عرفها محمود الكروي على أنها "هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع و تتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغييرات البنائية و الوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع و تعتمد هذه العملية على التحكم في حجم و نوعية الموارد المادية و البشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى إستغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعة و ذلك بهدف تحقيق الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع ." [191]

*عرفها الدكتور عبد المنعم شوقي بأنها " العملية التي تبذل بقصد و وفق سياسة عامة لإحداث تطور و تنظيم إجتماعي و إقتصادي للناس و بيئاتهم سواءا كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالإعتماد على

[188] : كمال التابعي ، " تغريب العالم الثالث – دراسة نقدية في علم إجتماع التنمية – " ، القاهرة ، مصر ، يناير 1991 ، الصفحة : 17 .

[189] : أحمد شريفي ، " دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر، 2009/ 2010 ، الصفحة :02 .

[190] : منظمة الأمم المتحدة ، " الإعلان العالمي للحق في التنمية " ، القرار رقم 55-02 ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 04 ديسمبر 1986 ، الصفحة : 03

[191] : طلعت مصطفى السروجي و أخرون ، " التنمية الإجتماعية المثال و الواقع " ، الناشر ، جامعة حلوان ، مصر ، 2001 ، الصفحة : 16 .

المجهودات الحكومية و الأهلية المنسقة ، على أن يكتسب كل منهما قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات ."[192]

*عرفها محمد توفيق الصادق على أنها " عملية مجتمعية تراكمية ، تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الإدارية ، الإنسان هدفها النهائي و وسيلتها الرئسية ....."[193]

*عرف الدكتور صلاح العبد التنمية على أنها " عملية تعبئة و تنظيم جهود أفراد المجتمع و جماعاته و توجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ، و رفع مستوى أبنائه إجتماعيا وإقتصاديا و صحيا و ثقافيا و مقابلة إحتياجاتهم بالإنتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية و البشرية و الفنية و المالية المتاحة . "[194]

*عرفت التنمية كذلك على أنها " العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة و في فترات زمنية معينة ، و تخضع للإدارة البشرية و تحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة و التقدم كما أنها تتطلب حكما تسير وفقه نحو الأفضل . "[195]

*عرفت التنمية أيضا على أنها " العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي و الحكومة بتحسين الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمم و الإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن . "[196]

*من خلال هذه التعاريف يمكن أن نضع هذا التعريف الجامع و الذي يعرف التنمية على أنها عملية التغيير الهيكلية في كل المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية و التي هدفها تحسين ظروف حياة البشر و الرفع من الدخل الفردي و تحقيق العدالة في توزيع الدخل ،كما أنها العملية التي توحد جهود الأفراد و الحكومة لحل مشاكل الناس و تحسين أحوالهم الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية .

---

[192] : إبراهيم العسل " التنمية في الإسلام مفاهيم ، مناهج و تطبيقات" ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1996 ، الصفحة :60 .

[193] : إبراهيم العسل ، نفس المرجع ، الصفحة : 60

[194] : أحمد جابر بدران ، " التنمية الإقتصادية و التنمية المستدامة " ، الناشر ، القاهرة ، مصر، 2014 ، الصفحة : 07 .

[195] : أحمد جابر بدران ، نفس المرجع ، الصفحة : 07

[196] : مدحت أبو نصر و ياسين مدحت محمد ، " التنمية المستدامة – مفهومها ، أبعادها ، مؤشراتها – " المجموعة العربية للتدريب و النشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2017 ، الصفحة : 68 .

2.2.أشكال و خصائص التنمية :

1.2.2.أشكال التنمية :

إتسع مفهوم التنمية ليشمل عدة قطاعات و مجالات مستهدفا بذلك تحسين ظروف البشر في كل مجالات الحياة و فيمايلي سنتناول مختلف أشكال التنمية .

- التنمية المحلية :

* عرفها الميثاق الإفريقي على أنها " تعبئة الموارد البشرية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية و الموارد الطبيعية المحلية و الوطنية و العالمية لتحسين و تحويل سبل العيش و المجتمعات المحلية و الأراضي على المستوى المحلي ."[197]

* عرفها كذلك المشرع الفرنسي على أنها " تحريك موارد المجال الترابي من أجل تنمية الأنشطة الإنتاجية و تجسيد الحياة الإجتماعية ."[198]

- التنمية البشرية : " هي عملية توسيع الخيارات ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها إقتصادي و بعضها إجتماعي و بعضها سياسي و بعضها ثقافي و بما أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان و التنمية الإنسانية عملية و محصلة في الوقت ذاته ، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات و تركز على النتائج التي تم تعزيزها " ،[199] و عليه فالتنمية البشرية تعني إتاحة خيارات متعددة و فرص شتى للإنسان في جميع المجالات لإعطاء الإنسان القدرة على المفاضلة من أجل حياة كريمة .

- التنمية المستدامة : أستخدم هذا المصطلح أول مرة سنة 1987 في تقرير لجنة برونتلاند[200] ، وقد عرفت

---

[197] : الإتحاد الإفريقي ، " الميثاق الإفريقي لقيم و مبادئ اللامركزية و الحكم المحلي و التنمية المحلية " ، إعتمدته الدورة العادية الثالثة و العشرين لمؤتمر الإتحاد الإفريقي ، ملابو ، غينيا الإستوائية ، 27 يونيو 2014 ، الصفحة : 03 .

[198] :بوشعاب سعادو ، "الصفقات العمومية كرافعة للتنمية " ، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، 2017 ، الصفحة : 67 .

[199] : الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، " تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، عمان ، الأردن ، 2002 ، الصفحة :13.

[200] : بن طاهر حسين ، " التنمية المحلية و التنمية المستدامة " ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة بسكرة ، العدد الرابع و العشرين ، مارس 2012 ، الصفحة :454 .

على أنها " التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم من خلال تقديم حياة آمنة و مستديمة و الحد من تلاشي الموارد الطبيعية و تدهور البيئة و الخلل الثقافي و الإستقرار الإجتماعي "[201]

- التنمية السياسية : عرفها أحمد وهبان على أنها " عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة و تحقيق التكامل و الإستقرار داخل ربوع المجتمع ، و زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية و تدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها و سياساتها على سائر إقليم الدولة و رفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الإقتصادية المتاحة ، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني فيما يتصل بإعتلائها و ممارستها و تداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية و التنفيذية ، بحيث تكون كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين ."[202]

- التنمية الإقتصادية : عرفت على أنها : " ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان بإعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم و تستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان .[203]

و في تعريف آخر عرفها س. واجل (S . Wagel) على أنها " تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية و الأحوال المرغوب فيها و التي يمكن تحقيقها و أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الإقتصادية و تكوين رأس المال ، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الإقتصاد بينما تتطلب التنمية إستغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع ." [204]

- التنمية الإجتماعية : " هي تنمية علاقات الإنسان المتبادلة و تحسين مستوى التعليم و الثقافة و الوعي و السياسة و الصحة لديه و إتاحة فرص الحرية و المشاركة له "،[205] هذا من جهة و من جهة أخرى فالتنمية الإجتماعية تهدف إلى نقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم من خلال توليد الرغبة في التغيير و إيجاد

---

[201] : جامعة الملك عبد العزيز ،"التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول " ، الإصدار 11 ، جدة ، السعودية ، 1427 هجري ، الصفحة : 40 .

[202] : عائشة عباش ، " إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي – تونس نموذجا – " ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ألمانيا ،2017 ، الصفحات : 19 و 20 .

[203] : عبد الرحمن سانية و عبد اللطيف مصيطفى ،" دراسات في التنمية الإقتصادية " ، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2014 ، الصفحة : 22 .

[204] : النور سليمان آدم و محمد حمد محمود ، " الإنتشار المصرفي و دوره في التنمية الإقتصادية – دراسة ميدانية على البنك الزراعي السوداني بولاية جنوب دارفور 2007 إلى 2012 – " مجلة العلوم و التقانة في العلوم الإقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 01 ، السودان ، 2014 ، الصفحة : 86 .

[205] : مدحت أبو نصر و ياسمين مدحت محمد ، مرجع سابق ، الصفحة : 94 .

أدوار جديدة لأفراد المجتمع و كذا رفع المستوى التعليمي و الإجتماعي لهؤلاء الأفراد إضافة إلى حث الأفراد على القيام بواجباتهم من خلال نشر القيم الإيجابية كالتعاون و المؤازرة .[206]

2.2.2 خصائص التنمية :

تتميز التنمية بعدة خصائص و مميزات سنحاول فيمايلي عرض البعض منها [207]:

*التنمية عملية مستمرة و متجددة تساير إحتياجات أفراد المجتمع و تتطور لسد هذه الإحتياجات .

*التنمية عملية منتظمة تسير وفق خطط موضوعة مسبقا تقتضي وضع الأهداف و توفير الموارد و الطاقات .

*التنمية عملية شاملة تهدف إلى إجراء تغييرات جذرية تمس جميع المجالات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية .

*التنمية عملية ذاتية تركز على إستغلال الموارد الذاتية و المحلية دون الحاجة للخارج إلا في بعض الحالات الضرورية.

*التنمية تتميز بتحقيق تطور و تحسن مستمر و متزايد خلال فترات طويلة .

*التنمية وسيلة و أداة لتحسين قدرات المجتمع الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و بشكل تصاعدي .

*من خصائص التنمية كذلك الزيادة في متوسط إنتاجية الفرد و بالتالي إرتفاع في متوسط الدخل الحقيقي للفرد .

---

[206] : مدحت أبو نصر و ياسمين مدحت محمد ، مرجع سابق ، الصفحة : 95 .

[207] :عماد محمد العاني و محمد معتوق عبود ، " آلية رسم السياسات الإقتصادية للحكومات المحلية (مفاهيم ، مداخل ، تطبيقات) " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع و دار الإعصار العلمي لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015 ، الصفحات : 16 و 17 .

3.2.أبعاد و أركان التنمية :

1.3.2. أبعاد التنمية : التنمية مفهوم متعدد الأبعاد يشمل جميع أبعاد الوحدة الإقليمية سواءا إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو إدارية [208] ، و تتمثل هذه الأبعاد فيمايلي :

- **البعد الإقتصادي** : نتيجة الأوضاع التي خلفتها الحرب العالمية الثانية إنصب كل الإهتمام على معالجة التخلف الذي كان سائدا أنذاك من خلال الإهتمام بالتنمية ، ففي هذه المرحلة بالذات كانت عمليات التنمية تعني تحقيق معدلات إيجابية من النمو أي أن التنمية كانت تعني النمو و بالتالي إقتصرت على البعد الإقتصادي ممثلا في النمو الذي يمثل جوهر هذا البعد و هذا حتى سنوات الستينات . [209]

إضافة إلى هذا يعد البعد الإقتصادي للتنمية ضروري لقيامها و من عناصر نجاحها فعملية التنمية تعني الحاجة للعناصر الإقتصادية كالموارد الطبيعية و المؤسسات و المواصلات و النظام المصرفي و رؤوس الأموال و الأسواق و الإدخار و الإستثمار و غيرها من العناصر الإقتصادية الأخرى ، هذا من جهة و من جهة أخرى فهذا البعد و رغم أنه مهم و أساسي لكنه غير كافي وحده لذا لابد من أبعاد أخرى تساهم مجتمعة في تحقيق و إنجاح عملية التنمية . [210]

- **البعد الإداري** : بطبيعة الحال فإن عملية التنمية لا تتحقق إلا من خلال العمل الإداري ممثلا في عمليات التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة و التنسيق ، فيتم وضع الخطة التي تعد الإطار المرسوم الذي يجب السير و التقدم وفقا له مع توفير كل الموارد و المستلزمات و هذا بطبيعة الحال في ظل توفير التنظيم المناسب الذي يحدد الأدوار و الوظائف و يقسم المسؤوليات ، وهذا دون أن ننسى التوجيه و الرقابة التي تعد من مقومات عملية التنمية فهي التي تسمح و تساعد على بلوغ الأهداف المسطرة من خلال ضمان تتبع الخطط المرسومة و تطبيقها و تصحيحها إن إقتضى الأمر ذلك ، كما أن العملية الإدارية تعد المشرف الرئيسي على التنمية و هذا

---

[208] : Ministère de L'industrie de Petite et Moyenne Entreprise et de la promotion de L'investissement , " Développement Local Concepts, Stratégies et Benchmarking " , rapport n°01, Alger , Algérie , Septembre 2011 , p : 07.

[209] : Jean Ronald Legouté , " Définir le développement : historique et dimensions d'un concept plurivoque " , cahier de recherche , vol n° 01 , numéro 01 , Université du Québec à Montréal , Canada février 2001 , p : 13 -17 .

[210] : كمال التابعي ، مرجع سابق ، الصفحات 52 و 53 .

ينطبق حتى على كبريات الشركات التي إهتمت هي الأخرى بهذا الجانب من خلال العمل على تطوير و تحسين أسلوب الإدارة و التنظيم بغية تحقيق الأهداف و حل المشاكل .[211]

- **البعد الإجتماعي و الثقافي** : يقصد بهذا البعد الإطار الذي تحدث فيه التنمية أين تؤثر و تتأثر ، فبعدما كانت التنمية مقتصرة على البعد الإقتصادي ممثلا في النمو قبل الستينات هذا النمو و الذي رغم أنه كان يتحقق بمعدلات إيجابية إلا أن ذلك لم ينعكس على حياة الناس ، هذا ما أدى إلى وضع تصور آخر للتنمية إستجابة لتطلعات البشر ، هذا التصور الذي حاول التوفيق بين النمو و الرفاه الإجتماعي الذي يستهدف تحسين التغذية و السكن و الصحة و التعليم و كذا التوظيف حسب ما نادى به Robert S. McNamara [*] في خطابه السنوي أمام مجلس البنك العالمي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى و تعزيزا لهذا البعد تم وضع إستراتيجية قادها البنك العالمي و منظمة العمل الدولية تهتم بالجانب الإجتماعي في عمليات التنمية أي إعطاء التنمية بعدا إجتماعيا [212]، بالإضافة إلى هذا فالتنمية تتطلب بعض العناصر الإجتماعية و الثقافية التي تساهم في تحقيقها و إنجاحها كالقيم و الإتجاهات التي توجه سلوك الإنسان إضافة إلى التعليم الذي يعد متغيرا هاما في التنمية ففي تصريح للمدير السابق لليونيسكو "رنيه ماهو" الذي أكد فيه أن " التنمية تتحقق عندما يصبح العلم جزءا من الحضارة يعني أن التنمية تكون حيثما يحترم العلم أي أن التنمية هي العلم حينما يصبح ثقافة " [213]، ففي دراسة قام بها "وينسون" تبين أن التعليم يعد عاملا مسؤولا عن زيادة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت مساهمته توازي ضعف مساهمة رأس المال ، كما أن دراسة أخرى قام بها "بياتيه" أكد من خلالها أن إستثمار 9000 دولار في الجامعة يولد ناتجا من الخدمات قدره مليون دولار بينما لو أستثمر المبلغ الأول في مشروع ما سيولد 24000 دولار ، و عليه فالإستثمار في البشر من خلال التعليم أكثر مردودية من الإستثمارات الأخرى فالتنمية الحديثة تعتمد على التنمية البشرية التي تستهدف الإستثمار في رأس المال البشري بالدرجة الأولى هذا الأخير الذي يعد حلقة مهمة في عملية التنمية ، فالتعليم هو الذي ينمي قدرات البشر و مواهبهم بالدرجة الأولى و هو ما ينعكس على التنمية ، كما أن للأسرة و التنمية الإجتماعية دور فعال هي

---

[211] : كمال التابعي ، نفس المرجع ، الصفحات 59 إلى 62 .

* Robert S. McNamara, président du groupe de la Banque Mondiale, Washinton , Discours, 25 septembre 1972.

[212] : Jean Ronald Legouté, op, cit, p : 17 -21.

[213] : عثمان محمد غنيم ، " التنمية المكانية – دراسة في المفهوم و المضمون و النظريات " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017 ، الصفحة :51 .

الأخرى قد يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام فالأسرة هي المدرسة الأولى للفرد التي تكونه و تغرس فيه مختلف القيم و السمات التي ستوجه سلوكه في المستقبل فإن كانت إيجابية ستساهم مساهمة إيجابية في التنمية و العكس صحيح .[214]

- **البعد السياسي** : عندما نتكلم عن الشق السياسي فنحن أمام نقطتين أساسيتين الأولى داخلية وتعني أن النظام السياسي هو المسؤول عن وضع خطط التنمية في البلد و كذا هو من يوفر الإستقرار اللازم في المجتمع و يضمن مشاركة الأفراد في عمليات التنمية و في مختلف مراحلها ، كما أن هذا النظام هو نفسه الذي سيوفر الإطار القانوني و التشريعي الذي يضبط هذه التنمية و يكون إما عاملا مسهلا و معززا لها أو عاملا كابح يعرقل سيرها ، أما النقطة الثانية فهي خارجية و التي تترجم في صورة العلاقات التي ينسجها النظام السياسي مع غيره من الأنظمة التي ستؤثر تأثيرا كبيرا سواءا من خلال نقل التكنولوجيا و إكتساب الخبرات أو من حيث جلب رؤوس الأموال و المشاريع الإستثمارية خاصة في شكل إستثمارات مباشرة و التي كثيرا ما كانت سببا في تقدم الكثير من الدول .[215]

2.3.2 أركان عملية التنمية [216] : يرى الكثير من الإقتصاديين أن التنمية تسعي لتحقيق ثلاث إنجازات أساسية و جوهرية تُكَوِنْ في مجموعها أركانا للتنمية فهذه الإنجازات تعد رغبة الجميع و في كل الأوقات و التي نذكرها في مايلي:

*توفير متطلبات الحياة الأساسية : إن توفير الحاجيات الأساسية من مأكل و مشرب و صحة و أمن يعد من الضروريات التي يجب على التنمية أن توفرها ، فهذه المتطلبات هي الشروط الدنيا للحياة و في حال غيابها تصبح الحياة صعبة و مستحيلة فنقص أحد هذه العناصر يعني بروز مظهر من مظاهر التخلف الذي يعد مناقضا للتنمية التي من أهدافها القضاء عليه .

*تحقيق الذات و تقديرها : ويعني أن الإنسان لا يكون أداة في غيره يُستخدم لخدمة الآخرين و قضاء مصالحهم ، وإنما يجب أن يكون له كيان يُحترم و مكانة و كرامة حيث يقدره المجتمع و الدولة على السواء و يحترمه الجميع

[214] : كمال التابعي ، مرجع سابق ، الصفحات 59 إلى 62 .
[215] : كمال التابعي ، نفس المرجع ، الصفحات 56 و 57 .
[216] : عبد الرحمن سانية و عبد اللطيف مصيطفى ، مرجع سابق ، الصفحة : 34 و 35 .

كإنسان ، و هذا بطبيعة الحال حسب خصوصية كل مجتمع فالتنمية الحقيقية هي التي تعمل على تحقيق الكرامة للإنسان و تقدر إنسانيته .

*توسيع مجال الحرية و الإختيار : يقصد بهذا أن التنمية يجب أن تقضي على مظاهر الإستعباد و تحرر الإنسان من قهر الظروف المحيطة به إضافة إلى القضاء على أسباب خضوع الإنسان للإنسان خاصة في مجال العمل ، و كذلك العادات و التقاليد التي تكبح تقدم الإنسان و تطوره و هذا كله من أجل تحقيق الرفاهية و الحياة الكريمة ، كما أن التنمية تعطي الفرد القدرة على الإختيار و توسيع مجال المفاضلة لديه فلا يكون مقيدا أو محروما من الإختيار و هذا كله يهدف إلى توفير ظروف العيش الكريم للإنسان .

4.2. الشروط الواجبة لتحقيق التنمية و متطلباتها :

1.4.2. الشروط الواجبة لتحقيق التنمية :

عملية التنمية تقتضي توفر بعض الشروط التي يراها المهتمين ضرورية تساعد على قيام التنمية نذكر منها [217] :

*عملية التنمية تقتضي تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي للسلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة لكن هذا يبقى غير كافي رغم أنه مهم ، وذلك بإعتبار أن تحقيق النمو في الناتج لا يحقق وحده الرفاهية الإجتماعية .

*العمل على رفع الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية خاصة القطاع الإنتاجي و ذلك من خلال التحكم الأمثل في مدخلات عملية الإنتاج من موارد طبيعية و بشرية و مواد أولية لازمة للإنتاج .

*ضرورة تدخل الدولة كموجه للإقتصاد من خلال وضع الميكانيزمات الضرورية التي تؤدي إلى توزيع أمثل للموارد خاصة نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة .

*ضرورة تنشيط عملية الإبتكار و الإبداع و خلق الجديد و ذلك بالإعتماد على الذات و تطوير ما هو محلي بدل الإعتماد على الخارج من خلال الإهتمام بمراكز البحث و المخابر و الجامعات .

*التحكم في مصادر الموارد الطبيعية خاصة المحلية و فك السيطرة الأجنبية عليها و التي تجعلها تخدم إقتصاديات هذه الدول على حساب الإقتصادات المحلية .

---

[217] : عادل خليفة ، " إقتصاديات الدول العربية و تحديات التنمية – رؤية جديدة – " ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 1996 ، الصفحات : 143 و 144 .

*توفير النسيج المؤسسي الداعم لعملية التنمية على غرار المؤسسات المالية و النقدية و التي تلعب دورا محوريا في جلب الموارد المالية خاصة المحلية التي تسهم في دعم العملية الإنتاجية .

*تغيير نمط الإستهلاك العشوائي للأفراد و القائم على التبذير و زيادة التبعية و التحول إلى الرشادة في الإستهلاك.

2.4.2. متطلبات التنمية :

إن القيام بعملية التنمية يحتاج إلى توفر جملة من المتطلبات نذكر أهمها فيمايلي [218]:

- **الموارد الطبيعية** : و يقصد بها مجمل المواد الأولية اللازمة للنشاطات الإنتاجية و التي تعتبر ضرورية و أساسية في عملية التنمية ، فكلما كانت هذه الموارد متوفرة في منطقة ما مع الإستغلال الأمثل و الرشيد لها كان ذلك عاملا دافعا نحو تحقيق التنمية لكنه ليس كافيا لوحده ، بينما في حالة عدم توفر هذه الموارد محليا فإن ذلك يتطلب إستيرادها و بالتالي مزيدا من ضياعٍ للوقت و المال و الجهد .

- **الموارد البشرية** : تعد الموارد البشرية بكل تخصصاتها سواء المؤهلة أو غير المؤهلة حلقة أساسية لا يمكن الإستغناء عنها في عملية التنمية ، فالمورد البشري هو نقطة الإرتكاز فبه تتم عملية التنمية و من أجله و يعتبر عنصر أساسي في عملية الإنتاج التي تعد جوهر عملية التنمية .

- **مشاركة المجتمع** : كي يتم تحقيق التنمية لابد من وجود مجتمع إيجابي محفز بإعتباره الراعي و الوعاء الذي ستدور فيه عملية التنمية ، فرغم توفر كل متطلبات التنمية و في ظل وجود مجتمع سلبي تسوده ثقافة جامدة تكبح التطور و غير محفزة فإن ذلك سيؤدي إلى فشل التنمية ، و عليه لابد من تنشئة مجتمع واعي يضطلع فيه كل فرد منه بمسؤولياته و واجباته و ذلك من خلال قيام الأسرة و مؤسسات التربية و التعليم و الجامعة بدورها في غرس ثقافة خلاقة تدعم النجاح و لا تقف حاجزا أمام التطور و الإرتقاء .

- **التمويل** : بطبيعة الحال فعملية التنمية تحتاج إلى التمويل اللازم و ذلك لتوفير ما يلزم حتى يتسنى إنتاج السلع و الخدمات ، و عليه يجب تحقيق تراكم لرأس المال و ذلك لتوفير رؤوس الأموال اللازمة للإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية ، هذا من جهة و من جهة أخرى فتوفير التمويل لعملية التنمية يقتضي وجود معدل مناسب من الإدخارات الحقيقية التي لا يكفي توفيرها فقط و إنما يجب توجيهها نحو

[218] : عثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ، الصفحات : 55 إلى 57 .

الإستثمار لا إلى الإستهلاك وحده ، كما أن هذا يقتضي أيضا وجود أجهزة تمويل قادرة على التحفيز للإدخار و لها القدرة على تعبئته [219].

5.2.الجوانب التي يجب مراعاتها للقيام بعملية التنمية و عناصرها :

1.5.2. الجوانب التي يجب مراعاتها للقيام بعملية التنمية [220] :

قدم دولكو (Dolco) عدة جوانب رأى أنه لابد من مراعاتها للقيام بعملية التنمية و من بين هذه الجوانب مايلي :

– حتى يقوم الفرد ببذل الجهد و تقديم ما يجب من تضحيات و حتى يكون جديا في العمل الذي يقوم به يجب أن يتيقن أن كل هذا لن يذهب سدى و إنما سيُحْدث المرغوب فيه و سيؤدي إلى التغيير المنشود .

– الإنسان بطبعه إجتماعي فإحتكاكه بالآخرين و مشاركته لهم ستؤدي به إلى إكتشاف معارف و حقائق لم يكن على دراية بها ، هذه المعارف الجديدة ستجعله يَقبل التغيير و يشارك في إحداثه ، لكن هذا لن يتأتى إلا من خلال إختيار الطرق المناسبة للإتصال خاصة مع ذوي المعارف و التجارب المختلفة .

– الأفراد يمكن أن يحركهم الفقر و الإحتياج و كذا بحثهم عن حلول للمشكلات ، لكن رغم هذا يجب الإهتمام بأولئك الشباب الذين لا تحركهم سوى الرغبة في العمل من أجل تحقيق التقدم لأنفسهم و لغيرهم و هذا لن يتأتى إلاّ إذا كان العمل الذي يقومون به يحقق الفائدة المرجوة .

– لضمان مشاركة الجميع و كذا بذلهم كل الجهود لتحقيق الأهداف يجب أن يكونوا على علم مسبق بالمشكلة مع ضرورة إطلاعهم على الأهداف المرغوب الوصول إليها .

– إن الدراية بالمشكلة و الأهداف ليس كافيا لوحده حيث يجب كذلك تعويد الأفراد على ضرورة العمل الجماعي و الذي يتسم بالتنظيم و التخطيط الصحيح .

---

[219] : بشار يزيد الوليد ، " التخطيط و التطوير الإقتصادي – دراسة التطورات الإقتصادية في الدول العربية – " ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008 ، الصفحة : 115 .

[220] : أحمد مصطفى خاطر ، " تنمية المجتمعات المحلية " ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزاريطة ، الإسكندرية ، مصر ، 1999، الصفحات :50 و 51 .

هذا من جهة و من جهة أخرى فجاك روثمان (Jack Rotman) يرى من خلال نموذجه "الممارسة " الذي أتى به أن التغيير في المجتمع يستلزم التوسع في إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في وضع الأهداف و العمل لتحقيقها ، فالتنمية هنا هي منهج و أسلوب يقتضي تعويد الأفراد و كذا تدريبهم على أخذ المشاكل التي تكتنف حياتهم بالحل .

2.5.2.عناصر التنمية [221]: و يقصد بها تلك العناصر اللازمة لقيام عملية التنمية و نذكر منها :

- الإستعداد النفسي : و يعني أن يكون للمجتمع بجميع مكوناته أفرادا و جماعات و كذا بجميع مؤسساته و هياكله القابلية على تبني مشروع التنمية و الذي يرتكز أساسا على عملية إنتاج السلع و الخدمات ، فعملية الإنتاج هذه هي التي تؤدي إلى خلق الثروة و بالتالي تحقيق التنمية التي تعود بالرفاه على كافة أفراد المجتمع عكس التوجه للوظائف الحكومية التي لن تغير في الأمر شيئا .

- توفير عمليات التدريب و الإهتمام بالتعليم : حيث أن هذا سيؤدي إلى تنمية مهارات الأفراد و ترقية قدراتهم للمساهمة في عملية الإنتاج مساهمة فعالة .

- تنشئة أفراد المجتمع على الفكر العلمي و غرس المهارات التكنولوجية و الإقتصادية الحديثة و التي سَتُكَوِنُ الشباب خاصة ذوي الرصيد المعرفي و العلمي هذا التكوين الذي سيدفع بهم ليساهموا مساهمة إيجابية في تنمية مجتمعاتهم و أوطانهم .

- الإهتمام بالتعليم في مختلف مراحله و ذلك بوضع قاعدة تكون في المستقبل حقلا خصبا لإنتاج الأفكار العلمية البناءة و الطرق الحديثة المبتكرة في الإنتاج و بالتالي تكوين أفراد مبدعين يرتكزون على العلم في نشاطهم .

- ضمان المشاركة الواسعة : إن نجاح التنمية مرهون بمشاركة الجميع وذلك من خلال تعبئة كافة شرائح المجتمع ليساهموا فيها مساهمة بناءة و في مختلف مراحلها .

- إقحام عنصر الشباب : يعد الشباب منبعا للحيوية و النشاط و بالتالي فإن إقحامهم في ميدان التنمية

[221] : إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، مرجع سابق ، الصفحات : 23 و24 و 25 .

سيعطي الإضافة المرجوة ،كما أنه سوف يكسب هذه الفئة الخبرة اللازمة للمضي قدما في المساهمة في عملية التنمية خاصة بالنسبة لإنشاء المؤسسات و التي ستنمو مع مرور الوقت لتصبح هي الأخرى كبيرة فالمؤسسات التي نراها اليوم عملاقة كانت بالأمس صغيرة في يد شباب مبدعين .

6.2 عوائق و تحديات التنمية :

1.6.2 عوائق التنمية : تعترض عملية التنمية عديد العوائق و التي سنعرضها فيمايلي :

- **العوامل الديمغرافية** :تعتبر هذه العوامل من أبرز التحديات التي تواجه عملية التنمية حيث أن نمو السكان المتسارع و الذي يميز معظم الدول المتخلفة يقف حاجزا يلغي ذلك التأثير الذي يمكن أن تسببه الزيادة في الإنتاج و الدخل فهذه الزيادة لا يظهر تأثيرها بتحسين المستوى المعيشي للأفراد إلا إذا كانت بمعدلات تفوق معدل زيادة السكان و بالتالي فإن زيادة هذا الأخير سوف تحتم تحقيق زيادة أكبر في الإنتاج و الدخل ليظهر أثرها على المجتمع .[222]

- **العوائق الإجتماعية** : كما هو معلوم فالمجتمع هو المعني بالدرجة الأولى بعملية التنمية كما أن أفراده هم حلقة أساسية في هذه العملية و عليه يجب توفر بعض القيم و العادات التي تساعد في إنجاح التنمية ، حيث أن لبعض العادات الإجتماعية تأثير سلبي عليها كالتمسك بكل ما هو قديم و نبذ الجديد و كذا رفض التغيير إضافة إلى هذا فإن أغلبية المؤسسات تكون عائلية و لا تخرج عن نطاق العائلة و هذا ما سيحرم أصحاب الأعمال من الإستفادة من الشراكة و من رؤوس الأموال الإضافية من جراء فتح رأس المال لتوسيع مشاريعهم و تطويرها و كذا من تبادل الخبرات و المعارف ،كما أن لضعف مستوى التعليم و إستفحال الأمية و كذا إنعدام الصلة بين البحث العلمي و مجال الإنتاج و نقص التدريب و كذا تدهور المستوى الصحي و المعيشي للأفراد تأثير يحد من إنجاح عملية التنمية .[223]

- **العوائق السياسية** : يعد النظام السياسي من العوامل المؤثرة على التنمية ، ففي ظل نظام سياسي غير

[222] : أحمد مصطفى خاطر ، مرجع سابق ، الصفحة :52 .

[223] : قنادزة جميلة ،" الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الإقتصادية في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،2017 / 2018 ، الصفحة : 77 .

قادر على ضمان الإستقرار و الأمن في البلاد فإن ذلك سينفر المستثمرين المحليين و خاصة الأجانب و بالتالي خسارة مساهماتهم في عملية التنمية من خلال فقدان إستثماراتهم[224] ، فالنظام السياسي ممثلا بصفة خاصة في الحكومة له الدور الكبير في إدارة عملية التنمية التي لا تتحقق إلا في ظل حكومة مستقلة في قراراتها تراعي المصلحة الوطنية واعية بكل متطلبات التنمية على غرار تجربة دول جنوب شرق آسيا و أندونيسيا التي قطعت أشواطا مهمة على طريق التنمية من خلال الإجراءات و السياسات الرشيدة لأنظمتها السياسية .[225]

2.6.2.تحديات التنمية :لتحقيق التنمية الحقيقية يجب تجاوز عدة تحديات نذكر منها :

- **تكوين رأس المال** [226] : كما هو معلوم فرأس المال ضروري و يعد من العوامل الأساسية المحددة للنمو الإقتصادي ، حيث أنه لا يعني فقط عملية الإدخار و إنما القيام بالإستثمار فكلا من الإدخار و الإستثمار يعد تحدي خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف في الدخل القومي و بالتالي ضعف في الإدخار و هو ما سيؤدي بالضرورة إلى ضعف في الإستثمار ، و هنا ستكون الدولة أمام تحدي تعبئة المدخرات المحلية و تعميمها بكل الوسائل و الأدوات ليتم إستخدامها في عملية الإستثمار ، هذا الأخير الذي لن يكون بمقدوره تحقيق النمو السريع نتيجة ضعف الطلب و تدني القدرة الشرائية في هذه الدول و هو ما سيؤدي إلى تفضيل أصحاب الأعمال التجارة بدل إنشاء مشاريع الصناعة .

إن عملية تعبئة المدخرات تكون على عاتق الدولة التي يجب أن تضع برنامجا يتم إتباعه على مراحل من أجل تكوين رأس المال الذي سيستخدم في عمليات الإستثمار ، لكن في الدول النامية و المعنية بالدرجة الأولى بالتنمية معدل الإدخار لا يتعدى 5% حسب خبراء الأمم المتحدة بينما يجب أن لا ينزل هذا المعدل عن 15% في الحالات العادية و عن 20% في الدول الأكثر نمو سكاني للحفاظ على الوضعية الحالية على الأقل و هذا حسب ما أدلت به وكالة التخطيط الهندية .

إن إنخفاض معدل الإدخار في الدول النامية نتيجة إنخفاض الدخل القومي و كذا إنعدام الرغبة في الإدخار جعل هذه الدول تفكر في طرق أخرى لزيادة الإدخار منها فرض الإدخار الإجباري من خلال الزيادة في الضرائب

---

[224] : قنادزة جميلة ، نفس المرجع ، الصفحة : 78 .

[225] : علام عثمان ، " تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2013 / 2014 ، الصفحات : 75 و 76 .

[226] : حسين عمر ، " التنمية و التخطيط الإقتصادي " ، دار الشروق ، جدة ، السعودية ، 1994 ، الصفحات : من 48 إلى 55 .

أو خلق ضرائب جديدة إضافة إلى الحصول على رأس المال الأجنبي و كذا إتباع طريقة التضخم لتمويل المشروعات الإنتاجية رغم ما عليها من سلبيات .

- **العامل التكنولوجي:** يعد التقدم التكنولوجي من أساسيات عملية التنمية حيث أن الدول النامية تعاني من تدني المستوى التكنولوجي مقارنة بالدول المتقدمة ، فرغم أن التكنولوجيا إنتقلت إلى الدول النامية إلا أنها لم تمس إلا قطاعات محدودة ، هذه التكنولوجيا التي تتطور ببطء شديد في الدول النامية عكس نظيراتها المتقدمة و هو ما زاد في إتساع الهوة في مستويي التكنولوجيا بين الجانبين ، و عليه كان لزاما بذل جهود معتبرة للرفع من مستوى التكنولوجيا خاصة تلك المستخدمة في ميادين الإنتاج و الزراعة ، إضافة إلى أن نقص رؤوس الأموال يعد هو الآخر عائقا أمام تحسين الأساليب الفنية ، فرأس المال و التكنولوجيا عاملان مهمان و وثيقا الصلة بعملية التنمية .[227]

- **الفساد الإداري** : يعد الفساد بكل صوره خاصة الإداري منه من مثبطات عملية التنمية و من التحديات التي تقف حاجزا أمام تحقيق تنمية حقيقية ، حيث أن الفساد يؤدي إلى الإستنزاف المتنامي لموارد التنمية التي هي في الأصل نادرة ، فمثلا التهرب الضريبي سيحرم الدولة من إيرادات هامة كان من الممكن أن تُستخدم في تمويل عمليات التنمية ، كما أن الفساد يساعد على تقلد موظفين غير أكفاء لمناصب هامة تتحكم في إدارة التنمية وذلك عن طريق وسائل غير مشروعة كالرشوة و المحاباة و غيرها .[228]

[227] : حسين عمر ، نفس المرجع ، الصفحات : من 55 إلى 57 .

[228] : صلاح الدين فهمي محمود ،"الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية"، الرياض ، السعودية ، 1994 ، الصفحات : من 88 إلى 98.

3. التنمية المحلية :

1.3 مفهوم التنمية المحلية :

ظهر مفهوم التنمية المحلية أول مرة سنة 1948في مؤتمر كامبردج و فيمايلي أهم التعاريف لهذا المصطلح.

- تعريف إعتمدته الإدارة البريطانية للمستعمرات في مؤتمر كامبريدج للإدارة الإفريقية سنة 1948 و الذي ينص على أن تنمية المجتمع المحلي هي " حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانبه و بمبادأة منه إن أمكن ، أما إذا تبين أن المجتمع المحلي يفتقد هذه المبادأة التلقائية فهنا يمكن إستخدام أساليب فنية لإستثارة الأهالي لضمان إستجابتهم بحماس لهذه الحركة ، وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى حياة المجتمع المحلي ، كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية ."[229]

- عرفتها منظمة الأمم المتحدة سنة 1956 على أنها " عملية بواسطتها يتم تعبئة جهود المواطنين بجانب الجهود الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمع و ربط المستوى المحلي بالمستوى القومي و مساعدة المواطنين على المساهمة في تقدم الأمة " .[230]

- عرفت منظمة الأمم المتحدة التنمية المحلية مرة ثانية سنة 1963 على أنها " مجموعة المداخل و الأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل ، و التي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية و بين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة إستثارة المبادأة و القيادة في المجتمع المحلي بإعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير ."[231]

- عرف تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 التنمية المحلية على أنها " إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية للسكان المقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية و الجغرافية أو الثقافية ، إنه مسلسل تشاركي و ديناميكي للتنمية الإجتماعية و الإقتصادية الجماعية ، يعتمد على تعبئة و مسؤولية تجمع سكاني محلي منظم و مدعم من خلال عمليات منسقة ، و يندرج إنجاز التنمية المحلية ضمن

---

[229] : أحمد بعلبكي ، " التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية – مفاهيم و تجارب – ، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا ،الأمم المتحدة ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1998 ، الصفحة : 20 .

[230] : أحمد مصطفى خاطر ، مرجع سابق ، الصفحة :52 .

[231] : أحمد شريفي ، مرجع سابق، الصفحة : 10 .

منطق عمل ينطلق مما هو محلي مرتكز على الإمكانيات الداخلية لمجال معين و مدمج لفاعلين قطاعيين و محليين في إعداد برامج و مخططات التنمية المحلية ." [232]

- في تعريف آخر للتنمية المحلية عرفت على أنها " تعبئة الموارد البشرية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية و الموارد الطبيعية المحلية و الوطنية و العالمية لتحسين و تحويل سبل العيش و المجتمعات المحلية و الأراضي على المستوى المحلي ." [233]

- عرف ميراي روس التنمية المحلية على أنها " عملية يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته و أهدافه و ترتيب هذه الحاجات و الأهداف وفقا لأولوياتها مع إبداء الثقة و الرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات و الأهداف و القيام بالعمل إزاءها ، و من خلال ذلك يمكن أن تنمو و تمتد روح التعاون و التضامن في المجتمع ." [234]

- عرفت هيئة التعاون الدولية للولايات المتحدة الأمريكية التنمية المحلية على أنها " عملية للعمل الإجتماعي تساعد الناس في المجتمع المحلي على تنظيم أنفسهم للتخطيط و التنفيذ ، و تحديد حاجاتهم و مشاكلهم العامة و الفردية ، كما تمكن الفرد و الجماعة من التخطيط لمقابلة حاجاتهم و إنجاز هذه الخطط بأقصى درجة بالإعتماد على موارد المجتمع المحلي ، و زيادة هذه الموارد إذا لزم الأمر من خلال الخدمات و المساعدات المادية التي يحصلون عليها من الهيئات الحكومية و الأهلية من خارج المجتمع المحلي . " [235]

- تعريف الدكتور أحمد رشيد : " التنمية المحلية هي دور السياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود و مرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول ." [236]

- عرفت التنمية المحلية أيضا على أنها " ليست النمو و إنما هي الحركية الثقافية و الإقتصادية و الإجتماعية

---

[232] : أحمد شريفي ، مرجع سابق ، الصفحة :11 .

[233] : الإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق ، الصفحة : 03 .

[234] : Murray Ross , "Community organization theory and principles ", harper and brothers , new yourk , USA , 1955 , page : 39.

[235] : كمال التابعي ، مرجع سابق ، الصفحة : 24 .

[236] : جميل أحمد الجويد ، " دور القيادة في التنمية المحلية و أثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية الفترة من 2005 إلى 2011 " ، أطروحة دكتوراه علوم سياسية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر، 2011/2010 ، الصفحة : 27 .

و التي تؤدي إلى زيادة الرفاهية للمجتمع حيث يجب أن تبدأ من المستوى المحلي لتنتقل إلى مستوى أعلى ، كما يجب أن تثمن موارد الإقليم من أجل قاطني هذا الإقليم و بواسطتهم و يجب أن تكون شاملة و متعددة الأبعاد ." [237]

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها لا تقتصر على النمو بل هي عملية تعبئة الموارد المحلية البشرية و المادية من أجل تحسين ظروف الحياة محليا في كل الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و كذا تحقيق العدالة في توزيع الدخل بما يحقق الرفاهية لكامل أفراد المجتمع المحلي .

2.3. نماذج التنمية المحلية [238] :

تكلم المهتمون بالتنمية عن وجود ثلاث نماذج للتنمية المحلية هي:

- **النموذج التكاملي** : يقصد بهذا النموذج مجموعة البرامج التي تكون على المستوى الوطني و التي تخص مختلف القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية كما أنها تمس مختلف المناطق الجغرافية في البلاد ، فهذا النموذج يحقق التوازن على المستويين القطاعي و الجغرافي حيث أنه العملية التي تعمل على إيجاد توافق و تناسب بين الجهود الحكومية على المستوى القومي و الجهود الشعبية المحلية ، و لتحقيق أفضل النتائج وفق هذا النموذج يتم إنشاء وحدات إدارية جديدة تخضع لسلطة مركزية غير تلك القائمة تشرف هذه الأخيرة على الهيئات المستحدثة و التي تعنى بالجانب التنموي على المستوى المحلي ، مع ضرورة التركيز على عمليات الإتصال بين هذه الوحدات المحلية و الهيئة المركزية حيث أن هذا الإتصال يعد شرطا أساسيا من شروط نجاح هذا النموذج إضافة إلى التسلسل الإداري و التنظيمي لإدارة التنمية و الذي يضمن قدرا من اللامركزية في إتخاذ القرارات و تنفيذ البرامج الوطنية فالهيكل المحلي هو الأدرى بما يدور في بيئته المحلية .

- **النموذج التكييفي** : يشترك هذا النموذج مع الأول في كون أن كلاهما مصدره المستوى المركزي غير أن هذا النموذج هدفه الأول هو تنمية المجتمع المحلي من خلال تحريك و تعبئة الجهود الذاتية و كذا التركيز على مختلف التنظيمات الشعبية ، كما أنه لا يتطلب إنشاء وحدات إدارية محلية جديدة كما هو الحال في النموذج

[237] : Rinda Herrick Andriamitaha et Malalatiana Ramarohetra et Ny Hasina Ramahenina , " Développement local et représentation " , reveu Seradika N° 00 , Université d'Antananarivo , Madagascar , avril 2012 , page : 19 .

[238] : أحمد مصطفى خاطر ، مرجع سابق ، الصفحات : 26 و 27 .

التكاملي بل يعتمد على الهياكل القائمة و التي تلحق بجهاز إداري قائم ، وقد يتم الإعتماد على هذا النموذج في ظل ضعف القدرات و ندرة الموارد خاصة بالنسبة للدول النامية التي تبنته عقب الإستقلال .

- **نموذج المشروع** : يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين في كونه يطبق على منطقة محدودة من البلاد لكنه متعدد القطاعات كالنموذج التكاملي ، وقد يرى الكثير من المهتمين أن هذا النموذج يكون عادة بمثابة نموذج تجريبي يُخْتَبَر مدى نجاحه في منطقة محدودة ليطبق على المستوى الوطني .

3.3. أهمية المشاركة في التنمية المحلية :

تعد مشاركة المجتمع في مشروع التنمية عملية لا مفر منها لكن هذا لا يتأتى إلا من خلال وضع أجهزة تشجع هذه المشاركة التي بدورها تضمن أن تبقى عملية التنمية في خدمة أفراد المجتمع و لا تحيد عن هذه المهمة النبيلة التي تعد جوهر عملية التنمية و غاية وجودها و تقطع كل التجاذبات و الصراعات التي تمزق عملية التنمية و تكون سبب فشلها [239] .

1.3.3.مفهوم المشاركة : إن المشاركة من الظواهر الإنسانية التي إرتبط وجودها بالإنسان و تفاعله مع أفراد مجتمعه ، لكن درجة المشاركة تختلف من فرد لآخر حسب درجة وعيه و كذا الظروف المحيطة به و البيئة التي نشأ فيها ، و على هذا الأساس تم تناول المشاركة بالتعريف من عدة أوجه نذكر منها :

* المشاركة هي " إسهام الأهالي تطوعا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو غير ذلك " .[240]

* عرفها معجم العلوم الإجتماعية على أنها " تفاعل الفرد عقليا و إنفعاليا في مواقف الجماعة بطريقة تشجيعية على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة و المشاركة في تحمل المسؤولية .[241]

* عرفت أيضا على أنها " الوسيلة التي يتمكن بها سكان المجتمع من غير الموظفين المعينين في الحكومة أو مؤسسات أخرى من التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات و البرامج المؤثرة في حياتهم ." [242]

---

[239] : نادر فرجاني ، " من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر – عرض تجربة الصين التنموية – " مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، يناير 1987 ، الصفحات : 316 و 317 .

[240] : الفرقة الرابعة سكشن 11 ، " التغيرات المجتمعية المؤثرة على مشاركة الشباب في برامج التنمية المحلية " ، جامعة حلوان ، مصر ، 2010/2009 ، الصفحة : 29 .

[241] : الفرقة الرابعة سكشن 11 ، نفس المرجع ، الصفحة : 30 .

[242] : الفرقة الرابعة سكشن 11 ، نفس المرجع ، الصفحة : 40 .

*عرف تقرير الأمم المتحدة المشاركة على أنها " خلق فرص تمكن جميع أعضاء المجتمع و المجتمع الأكبر من المشاركة الفاعلة و التأثير على العملية التنموية ليشاركوا بعدالة و إنصاف في ثمار التنمية ." [243]

على هذا الأساس فالمشاركة هي عملية تظافر جهود أفراد المجتمع من أجل تحقيق أهداف الجماعة و التي تصب في مصلحة المجتمع ككل و تحقق تطلعاته .

2.3.3.أهداف المشاركة :تعد المشاركة هدفا و ذلك أنها مبتغى يسعى الجميع لتحقيقه و تعميمه في المجتمع ، و وسيلة تسعى الحكومات و السلطات من خلالها إلى تحقيق بعض الأهداف لعل أهمها :

*التحكم في التكلفة : تعمل المشاركة على تظافر الجهود و كذا نشر روح التعاون و التآزر إضافة إلى قدرتها على عقلنة القرارات و كذا تنظيم العمل و ترتيب الأولويات حسب متطلبات الأفراد ، هذا من شأنه أن يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للموارد و بالتالي الحد من التكلفة .[244]

*ضمان التأييد السياسي و الشعبي : إن المشاركة هي مساهمة الأهالي و الأفراد في عملية التنمية من خلال إشراكهم في وضع الخطط و تنفيذها و بالتالي يكونون جنبا إلى جنب مع الحكومة و السلطات و هذا ما يكسب هذه الأخيرة التأييد السياسي و الشعبي ،كما أن هذا الإحتكاك و التقارب سيزيد من ثقة الأهالي و أفراد المجتمع في القادة المحليين إضافة إلى هذا فالمشاركة تعد كذلك وسيلة لتجنيد موارد المجتمع المحلي كاملة سواءا المادية أو البشرية لتحقيق التنمية المحلية .[245]

*تنمية و زيادة المشاريع الإنتاجية : إن غياب المشاركة يزيد من المطالب الشعبية لتحقيق حاجياتهم المادية و الإستهلاكية لكن تبني المشاركة سيخفف الضغوط الشعبية مما يتيح التوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات الأثر المتوسط و الطويل الأجل على أفراد المجتمع . [246]

*تساعد المشاركة على المعرفة الحقيقية لحياة الأفراد و من ثمة جوانب القصور فيها و بالتالي توجيه الجهود و القدرات المادية و البشرية للقضاء على هذا القصور و تداركه بصفة سريعة و فعالة .[247]

---

[243] : قباني عاشور ، " دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية " مجلة جيل لدراسات السياسية و العلاقات الدولية ، العدد 11 ، الجزائر ، أكتوبر 2017 ، الصفحة : 76.

[244] : قباني عاشور ، نفس المرجع ، الصفحة : 78 .

[245] : أحمد مصطفى خاطر ، مرجع سابق ، الصفحة : 131 .

[246] : قباني عاشور ، مرجع سابق ، الصفحات : 78 و 79 .

3.3.3.أهمية المشاركة في إنجاح التنمية المحلية : تعتبر عملية مشاركة أفراد المجتمع في التنمية ضرورية و أساسية و ركيزة من الركائز التي يعول عليها لإنجاح التنمية المحلية و ذلك من خلال إشراكهم و إستشارتهم في رسم الخطط و وضعها حيز التنفيذ و كذا تصحيحها و مراقبتها بعد ذلك ، فأفراد المجتمع هم المعنيون بالتنمية و بالتالي يجب الأخذ بآرائهم في الأمور التي تخصهم ،كما أن هذا الإشراك سيؤدي إلى إنصهار جهودهم في عملية التنمية و سيعملون على إنجاحها بكل الوسائل و يتحملون مسؤولية تنفيذها بينما سيحدث العكس في حال تم إستبعادهم و التخلي عن مشاركتهم بل سيصل الأمر بهم إلى رفض كل مبادرة لتحقيق التنمية و يصبح هؤلاء الأفراد عائقا أمام تنمية منطقتهم بدل أن يكونوا داعمين لها .[248]

4.3. أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها مايلي [249] :

*إنتشار المشاريع و البرامج التنموية في مختلف أنحاء البلاد من خلال العمل على تحقيق تنمية محلية في مختلف أقاليم البلاد ، هذه الأقاليم التي يبذل كل منها جهده الخاص لتنمية منطقته و بالتالي تتحقق التنمية في كامل البلاد بدل أن تتمركز في مناطق معينة كالعواصم و المدن الكبرى .

*إن إنتشار التنمية في الأقاليم المحلية للدولة من شأنه أن يساهم في توزيع متوازن نوعا ما للسكان و يحد من التمركز السكاني الكثيف في مناطق دون الأخرى و كذا يمنع النزوح الريفي إلى المدينة و الذي يكون في الغالب للبحث عن العمل ، هذا العمل الذي ستوفره التنمية المحلية في الريف و بالتالي لا تكون هناك حاجة لهذا النزوح .

*إن التنمية المحلية تعزز التعاون و المشاركة بين الأفراد و السلطات المحلية و هو ما يجعل أفراد المجتمع أشخاصا فاعلين في بيئتهم المحلية .

*التنمية المحلية تساهم في تعجيل تحقيق التنمية الشاملة من خلال مشاركة المواطن ، هذه المشاركة التي ستدفعه إلى العمل على حماية و إنجاح المشاريع التنموية التي كان هذا المواطن مساهما في التخطيط لها و تنفيذها .

---

[247] : قباني عاشور ، نفس المرجع ، الصفحات : 79 .

[248] : الفرقة الرابعة سكشن 11 ، مرجع سابق ، الصفحات : 42 و 43 .

[249] : الأستاذ أيمن عودة المعاني ، " الإدارة المحلية " دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010 ، الصفحة : 139 .

*تنشيط الصناعات و النشاطات الإقتصادية في الأقاليم المحلية من خلال توفير المناخ المناسب الذي يساهم في تنمية تلك الأقاليم و يتيح فرص العمل فيها .

*الرفع من القدرات المالية للجماعات المحلية من خلال الأنشطة المستحدثة و هذا ما سيسمح لهذه الجماعات من أداء واجباتها على ما يرام و ينعش ميزانيتها للتكفل بحاجياتها .

5.3. الفاعلين في التنمية المحلية :

يتعدد المتدخلون في عملية التنمية المحلية كل حسب موقعه و إسهاماته و فيمايلي سنحاول عرض بعض الفاعلين الذين يكون لهم تأثير على تنمية المناطق المحلية .

1.5.3. المجتمع المدني[250] : على إعتبار مؤسسات المجتمع المدني متواجدة على أرض الواقع و هي ناشطة محليا و لها علاقات مع أفراد المجتمع المحلي، فإن هذا يمكن أن يؤدي بها إلى لعب دور مهم كباقي الفاعلين في التنمية المحلية و تكون شريك فعال و أساسي لا يمكن إهمال دوره في تحقيق التنمية المنشودة على المستوى المحلي ، و المجتمع المدني حسب تعريف مركز دراسات الوحدة العربية لسنة 1992 هو " مجموع المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة ، وذلك لتحقيق أغراض متعددة منها الأغراض السياسية كالمشاركة في صنع القرار و منها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها و منها أغراض ثقافية كما إتحادات الكتاب و المثقفين و الجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق إتجاهات أعضاء كل جماعة " ، و عليه يمكن القول أن المجتمع المدني هو عبارة عن هيئات مستقلة تنشط في مختلف الميادين لها أهداف مختلفة تعمل على تحقيقها مع إضافة أن هذه الهيئات هدفها ليس تحقيق الربح .

يتميز المجتمع المدني بعدة خصائص و مميزات يمكن أن نذكر منها مايلي :

* المرونة : من خصائص المجتمع المدني هو قدرة هيئاته على التكيف و التأقلم مع مختلف البيئات و مواكبة مختلف التطورات ، فهذه الخاصية جعلت المجتمع المدني أكثر فاعلية و قدرة على تحقيق أهدافه و مواصلة مسيرته ، حيث أن له القدرة على التكيف مع مختلف الأجيال و قابلية تعديل وظائفه متى تطلب الأمر ذلك و حسب ما تقتضيه طبيعة نشاطه .

[250] : مجدوب عبد المؤمن و هماش لمين ، " الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر " ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد 08 ، جامعة باتنة 01 ، الجزائر ، جانفي 2016 ، الصفحات : من 118 إلى 122 .

* الإستقلالية : مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات مستقلة ليست تابعة للدولة أو أي جهة كانت .

أما بخصوص دور هذه المؤسسات في التنمية المحلية فيمكن أن يتجلى من خلال :

* المساهمة الإجتماعية : تعمل مؤسسات المجتمع المدني في الجانب الإجتماعي على محاربة الفقر و الأمية و كذا محاربة الأمراض و التكفل بمختلف الفئات المحرومة و يمكن فيمايلي ذكر بعض الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات .

– العمل على ترقية الخدمات الصحية خاصة من خلال أنشطتها الخاصة كتقديم الإستشارات الطبية و كذا الأدوية أو من خلال نقل الإنشغالات خاصة من مواطني المناطق المحرومة إلى السلطات ، إضافة إلى تنظيم حملات التبرع بالدم و كذا التحسيس و التوعية بخطورة بعض الأمراض خاصة المعدية منها .

– المساهمة في عمليات التدريب و التأهيل و كذا محو الأمية و تحسيس الأفراد و العائلات بضرورة الإنخراط في مؤسسات التكوين و محاربة ظاهرة التسرب المدرسي خاصة في سن مبكرة .

* المساهمة الإقتصادية : للمجتمع المدني دور هام في الجانب الإقتصادي حيث أنه يشارك في صنع السياسات الإقتصادية سواء محليا أو وطنيا من خلال الإستشارات التي يقدمها للحكومة[251] ، كما له دور في تجنيد أفراد المجتمع لدعم هذه السياسات و المشاركة في العملية الإقتصادية ، هذا من جهة و من جهة أخرى و بحكم علاقته و قربه من أفراد المجتمع فإن هذا سيسهل من عمليات نقله لإنشغالاتهم و أفكارهم إلى السلطات خاصة في شقها الإقتصادي إضافة إلى توفيره و في كثير من الأحيان للدعم لبعض الأفراد حاملي المشاريع لإنشاء مؤسساتهم و المساهمة في الإقتصاد .

* المساهمة السياسية : لمؤسسات المجتمع المدني دور بارز في المجال السياسي خاصة من حيث العمل على تنمية الثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع و غرس قيم حب الوطن و تقديم التضحيات ، و كذا الإنخراط في عملية المشاركة التي تستهدف بناء الوطن و كذا المساهمة في ترقية الوعي السياسي لدى المواطنين و الدفع بهم إلى المشاركة في القرارات التي تسير حياتهم اليومية و مناطقهم التي يعيشون فيها .

[251] : عادل إنزارن ، " التنمية المحلية في الجزائر : دراسة في الفواعل و المحددات " ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، عدد 16 ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر، جوان 2017 . الصفحة :378.

* المساهمة البيئية : في وقت باتت فيه البيئة التي نعيش فيها مهددة برز الدور البيئي للمجتمع المدني ، حيث تعمل مؤسساته على ترقية البيئة و المحافظة عليها و ذلك من خلال تنظيم مختلف الحملات التي تكون في صالح التحسين و التوعية التي تستهدف البيئة ، إضافة إلى تنظيم مختلف الحملات التي تكون في صالح البيئة كحملات التشجير و تنظيف الغابات و المدن و الشواطئ دون أن ننسى نشاطها في الإبلاغ عن مختلف الأفعال و الأعمال التي تضر بالبيئة .

* المساهمة الثقافية : لمؤسسات المجتمع المدني دور ثقافي يبرز خاصة من خلال نشاط تلك المنظمات التي تنشط في ميدان الثقافة ، و ذلك سواءا من خلال الفعاليات الثقافية التي تنظمها أو حملات التوعية و التحسين التي تركز على غرس القيم الثقافية المثلى بين أفراد المجتمع كالمطالعة و حماية التراث بالإضافة إلى محاربة تلك القيم الثقافية السلبية و اللاأخلاقية الدخيلة على المجتمع .

2.5.3.القطاع الخاص : يعد القطاع الخاص كذلك من الفاعلين في التنمية المحلية نتيجة عدم قدرة الدولة و قطاعها العام على تحقيق التنمية المحلية بمفردها ، و بالتالي كان لزاما عليها الإعتماد على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا الجانب .[252]

عرف القطاع الخاص على أنه " قطاع في الإقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، و فيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة "[253] ، كما عرف على أنه " ذلك الجزء من الإقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة و يدار وفقا لإعتبارات الربحية المالية " [254].

للقطاع الخاص دور في تحقيق التنمية المحلية من خلال[255] :

– توفير الموارد المالية غير المتاحة في المناطق المحلية و كذا الخبرة و معرفته للسكان المحليين .

– مساهمته في وضع الخطط و البرامج التي تستهدف تحقيق التنمية المحلية .

[252] : مجدوب عبد المؤمن و هماش لمين ، نفس المرجع ، الصفحة : 123 .

[253] : شريط عابد و بن الحاج جلول ياسين ، " دور القطاع الخاص في دعم التنمية الإقتصادية المحلية – دراسة حالة الجزائر – " ، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ، الجزائر ، 2016 ، الصفحة : 240 .

[254] : شريط عابد و بن الحاج جلول ياسين ، نفس المرجع ، الصفحة : 240 .

[255] : شريط عابد و بن الحاج جلول ياسين ، نفس المرجع ، الصفحة : 243 .

– قدرته على التكيف مع متطلبات المناطق المحلية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة ، حيث أنه و في كثير من الأحيان يكون أصحاب هذه المؤسسات من السكان المحليين و هم أدرى بحال منطقتهم و يعرفون خباياها و الفرص الإستثمارية الموجودة فيها و التي يمكن إستغلالها .

– قيام القطاع الخاص بخلق فرص عمل للسكان المحليين و هو ما سيساهم في تحسين وضعهم .

يمكن كذلك للقطاع الخاص خاصة من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن يقوم بـ:[256]

– المساهمة في تعبئة الموارد المحلية لصالح الجماعات المحلية من خلال دفع الضرائب التي تعد رافدا أساسيا من روافد المالية المحلية و هو ما سيتيح إقامة برامج تنموية لصالح هذه المناطق وكذا سيدفع بتحسين الخدمة العمومية .

– تحسين الخدمات على المستوى المحلي : إن نشاط القطاع الخاص (خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) سيصب في تحسين الخدمات ، حيث أن تواجد مؤسسات القطاع الخاص سيساهم في تعزيز الحركية الإقتصادية داخل هذه الأقاليم من نقل و تجارة إلى غير ذلك من الأنشطة ، فحسب دراسة بريطانية تبين أن المناطق المحلية التي تحتوي على مؤسسات صغيرة تابعة للقطاع الخاص تجد بها الصيدلية و المتجر و مختلف المرافق في حين أن هذه المرافق غير موجودة في باقي المناطق المحلية و التي ليس بها مؤسسات .

3.5.3. الدولة كفاعل في التنمية المحلية :لا تزال الدولة تلعب دورا لا يمكن التنازل عليه في عملية التنمية المحلية و هذا في الدول النامية و المتقدمة على السواء و ذلك من خلال ممارستها لمهامها المختلفة بإعتبارها تملك كل الآليات و الوسائل للقيام بذلك ، حيث أن البنك الدولي سنة 1997 حصر دور الدولة في هذا المجال في بعض النقاط نذكر منها دورها في تحسين خدمات الصحة و التعليم و مرافقة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و دعم عمليات التوظيف بالإضافة إلى القضاء على مختلف أوجه البؤس و الحرمان بين أفراد المجتمع[257] ، هذا من جهة و من جهة أخرى فالدولة بمؤسساتها المختلفة هي واضعة السياسات و الإصلاحات و كذا إستراتيجية التنمية اللازمة و هي التي تعمل على إزالة كافة القيود التي تعرقل عملية التقدم[258] ، كما أن الدولة لها القدرة على توجيه عملية التنمية لمنطقة دون الأخرى أو لنشاط معين دون سواه عن طريق عدة آليات كمنح الإمتيازات و كذا وضع

[256] : علوني عمار ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية – مقاربة نظرية – " مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد الرابع عشرة ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر ، ديسمبر 2013 ، الصفحة : 344 .

[257] : هوشات رؤوف ، " حوكمة التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية بومرداس– " أطروحة دكتوراه العلوم السياسية ، جامعة باتنة 01 ، الجزائر ، 2018/2017 ، الصفحة : 70 .

[258] : خالد مالك و آخرون ، " نهضة الجنوب " ، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،كندا ، 2014 ، الصفحة : 68

العراقيل و الحواجز للتحكم في توجيه عملية التنمية ، كما يمكن لها أن تنشئ مؤسسات إجتماعية و إقتصادية تساهم بها في تحقيق التنمية على المستوى المحلي .

بالنسبة للجزائر فإن الدولة متواجدة على المستوى المحلي من خلالها جماعاتها المحلية المتمثلة في البلدية والولاية حيث تعتبر المخططات البلدية للتنمية PCD و البرامج القطاعية غير المركزة PSD و كذا إعانات صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية إحدى أهم آليات هذه الهيئات في تحقيق التنمية المحلية ، و ذلك أن هذه الجماعات هي من يقترح هذه البرامج بناءا على الحاجات المحلية و هي من يشرف على هذه العمليات و هي من يقوم بالتنفيذ[259] ، هذا ناهيك عن أدوار أخرى لا تقل أهمية عن سابقها و التي تتمثل على الخصوص في :

*بالنسبة للولاية[260] : تساهم الولاية في التنمية المحلية من خلال المهام التي أوكلت إليها بموجب قانون الولاية على الخصوص فيمايلي :

- المساهمة في برامج ترقية التشغيل خاصة بالنسبة لفئة الشباب .

- إعادة تأهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاط و تحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها .

- تسهيل عملية إستفادة المتعاملين من العقار الصناعي و تشجيع الإستثمار في الولاية .

- ترقية الإبداع في الولاية من خلال توطيد العلاقة بين المتعاملين الإقتصاديين و مؤسسات التكوين و البحث العلمي و الإدارة المحلية .

- حماية و توسيع و ترقية الأراضي الفلاحية .

- تهيئة الطرق و المسالك و صيانتها .

- تشجيع التنمية الريفية خاصة بالنسبة لعملية الربط بالكهرباء و فك العزلة .

- مساعدة الأشخاص المحرومين و المحتاجين و التكفل بالمسنين و المتشردين .

---

[259] : بلحاجي أمينة ، " المواطنة و دورها في التنمية المحلية " ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، contact@politics-dz.com ، أطلع عليه يوم 2020/10/31 على الساعة 21 سا و 22 دقيقة .

[260] : ج ج د ش ،" القانون رقم 07/12 المؤرخ في 2012/02/21 المتضمن قانون الولاية " ، الجريدة الرسمية رقم 12 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 فبراير 2012) ، من المادة 80 إلى المادة 101 .

– حماية التراث الثقافي و الفني و التاريخي و ترقيته .

– حماية القدرات السياحية و ترقيتها و تشجيع الإستثمار فيها .

– المساهمة في برامج السكن و ترقيتها .

* بالنسبة للبلدية [261]: كذلك منح قانون البلدية عديد المهام للبلدية بإعتبارها الجماعة الإقليمية اللامركزية القاعدية في الجزائر نذكر منها :

– دعم و تحفيز و تنمية النشاطات الإقتصادية على مستوى البلدية لا سيما تلك التدابير التي تشجع الإستثمار و ترقيه ، كما أن المجلس الشعبي البلدي يحافظ على الأراضي الفلاحية و المساحات الخضراء و كذا حماية البيئة .

– تقوم البلدية كذلك بتهيئة الهياكل و التجهيزات الخاصة بالسكان و صيانتها (شبكات الماء الصالح للشرب ، شبكات الصرف الصحي ...) .

– إنجاز مؤسسات التعليم الإبتدائي و المطاعم المدرسية مع ضمان نقل التلاميذ .

– المساهمة في إنجاز بعض الهياكل كالحدائق و رياض الأطفال و المراكز الرياضية و الثقافية الجوارية .

– التكفل بالفئات المحرومة و المعوزة و الحماية الإجتماعية لهذه الفئات .

– جمع النفايات و نقلها و معالجتها و كذا مكافحة الأمراض خاصة تلك المعدية منها .

– ترميم و صيانة الطرق البلدية و وضع إشارات المرور .

الخلاصة : كغالبية المصطلحات تقريبا لا يوجد إجماع على تعريف واحد سواءا للتنمية أو التنمية المحلية حيث تطرق إليها كل باحث حسب توجهه و حسب البيئة التي عاش فيها ، هذا من جهة و من جهة أخرى إستطعنا من خلال هذا الفصل تحديد أشكال التنمية التي مست كل جوانب حياة الإنسان فهدفها الرئيسي تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، لكن هذه التنمية لن تحقق أهدافها إلا في ظل توفر بعض الشروط خاصة تحقيق نمو في الناتج

[261] : ج ج د ش ، " القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتضمن قانون البلدية " ، الجريدة الرسمية رقم 37 ، الجزائر ، (بتاريخ 03 يوليو 2011) ، من المادة 107 إلى المادة 124 .

المحلي الإجمالي للسلع و الخدمات لفترة زمنية معينة كما أنها تستدعي توفر بعض المتطلبات خاصة الموارد البشرية و الطبيعية و مشاركة أفراد المجتمع و توفر التمويل اللازم ، في المقابل يوجد بعض العوائق التي تحد من تحقيق هذه التنمية لعل أهمها زيادة عدد السكان التي تستدعي زيادة أكبر في الإنتاج و الدخل حتى يعود أثرها على السكان ، كما قمنا كذلك بإبراز أهمية مشاركة أفراد المجتمع في تحقيق التنمية المحلية أين يتبنى هؤلاء الأفراد عملية التنمية و يكونوا داعمين لها بدل أن يقفوا ضدها ، بالإضافة إلى أفراد المجتمع يوجد متدخلين آخرين يعدون كفاعلين أساسيين لا يمكن تغاضي دورهم في هذا المجال كالمجتمع المدني بمختلف تنظيماته و القطاع الخاص من خلال إستثماراته و كذا دور الدولة من خلال سياساتها و خططها و قوانينها و كذا مشاريعها مختلفة الصيغ التي تساهم بها في تحقيق التنمية المحلية .

الفصل الثالث : إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية في الجزائر.

تمهيد : سنعرض في هذا الفصل في البداية بعض الأرقام عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالإعتماد على النشرة رقم 35 الصادرة عن وزارة الصناعة و المناجم في نوفمبر 2019 ، حيث سنتناول تعداد هذه المؤسسات و كذا توزيعها حسب الحجم و قطاع النشاط و توزيعها الجغرافي حسب المناطق ، كما سنقوم بالتطرق للتطور التدريجي الذي طرأ عليها بمقارنة سنة 2019 بسنة 2018 خاصة من حيث عملية التوظيف و كذا المؤسسات التي تخلت عن النشاط ، وفي الأخير سنعرض التعداد الإجمالي للمشاريع و حجم الإستثمار فيها بالإضافة إلى الخوض في مختلف آليات تمويلها ، أما في النقطة الثانية فسنعالج العلاقة بين المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية حيث سنقوم في البداية بمقارنة المشاريع المقاولاتية بالمشاريع الصغيرة ثم سنتناول أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ، و بعدها سنشخص واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال عرض بعض الآليات المهمة و المعتمدة لتحقيق التنمية المحلية و كذا سنذكر صلاحيات الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية في الجزائر مع إبراز بعض الآليات و التدابير للنهوض بها وطنيا ، و في الأخير سنعرض بعض الأرقام ذات العلاقة بالتنمية المحلية في الجزائر .

1. قراءة في أرقام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

سنحاول في هذه النقطة عرض بعض الأرقام التي تخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إستنادا إلى نشرة المعلومات الإحصائية رقم 35 للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي صدرت في نوفمبر 2019 عن وزارة الصناعة و المناجم .

1.1.توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1.1.1.أرقام عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حلقة أساسية لتحقيق الثروة من خلال تلبية الحاجات الإقتصادية و الإجتماعية و تحقيق النمو الإقتصادي و التنمية الإقليمية و إمتصاص البطالة لذا نجد دولا عديدة توليها كل الإهتمام فترى تعدادها يتطور كل سنة ، حيث بلغ تعدادها في الجزائر حتى 01 سبتمبر 2019 حوالي : 1171945 مؤسسة معضمها في قطاع الخدمات و الحرف و قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري و توظف حوالي 2818736 عامل ، أما بالنسبة للمؤسسات الصناعية فقد قدرت نسبتها 8.71% و هو توزيع غير متجانس بالنسبة لقطاع النشاط ، بالإضافة إلى هذا نجد عديد المؤسسات تتخلى عن النشاط سنويا أين قدرت

بـ: 8195 مؤسسة كما أن كثافة هذه المؤسسات قدرت بـ: 28 مؤسسة لكل 1000 ساكن ، هذا كله سنلخصه في الجدول الموالي .

الجدول رقم 03: أرقام حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى 2019/06/30 .

التعداد الإجمالي للمؤسسات	المؤسسات العمومية	المؤسسات الصناعية	مؤسسات تخلت عن النشاط	المؤسسات المنشأة	التوظيف	الكثافة (عدد المؤسسات لكل 1000 ساكن)
1171945	244	102055	8195	31194	2818736	28

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35, Alger , Algérie , novembre 2019, p 06 .

من خلال الجدول السابق فإن المؤسسات المنشأة في السداسي الأول من سنة 2019 قد قدرت بـ:31194 مؤسسة في حين تخلت 8195 مؤسسة عن النشاط أي ما يمثل 26.27 % من المؤسسات المنشأة و هي نسبة معتبرة تعكس الصعوبة التي تجدها هذه المؤسسات للإستمرارية في النشاط لسبب أو لآخر ، كما أن التعداد الإجمالي لهذه المؤسسات بلغ 1171945 مؤسسة توظف 2818736 عامل أي بمعدل 2.4 عامل لكل مؤسسة و هو ما يعني كذلك أن أغلب هذه المؤسسات توظف أقل من ثلاثة (03) عمال أي أن جلها مؤسسات متناهية الصغر ، أما بخصوص كثافة هذه المؤسسات فإن المتوسط الدولي يقدر بـ: 45 مؤسسة لكل 1000 ساكن في حين تقدر في الجزائر بـ: 28 مؤسسة لكل 1000 ساكن و هي أقل من المعدل الدولي و هو ما يعني أن الجزائر تعاني من نقص في عدد المؤسسات مقارنة بعدد السكان على الأقل قياسا بالمعدل الدولي .

2.1.1.تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الجدول رقم 04: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

طبيعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسات	النسبة %
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة		
1.ذات الشخصية الإعتبارية	659573	56.28
2.ذات الشخصية الطبيعية	512128	43.70
1.2.منها المهن الحرة	243759	20.80
2.2.منها النشاطات الحرفية	268369	22.90
المجموع الفرعي 01	1 171 701	99.98
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية		
ذات الشخصية الإعتبارية	244	0.02
المجموع الفرعي 02	244	0.02
المجموع	1 171 945	100

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35, Alger , Algérie , novembre 2019, p 07.

حسب الجدول أعلاه قدر العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ:1171945 مؤسسة منها حوالي 659573 مؤسسة ذات شخصية إعتبارية بنسبة تقدر بـ: 56.28 % و 512128 مؤسسة ذات شخصية طبيعية أي ما نسبته 43.70% و هو ما يوضحه الشكل رقم 01 أدناه ، أما بالنسبة للمؤسسات ذات الشخصية الطبيعية فمنها 243759 مهن حرة ما يمثل 20.80% و 268369 نشاط حرفي ما نسبته 22.90% هذا كله يتعلق بالمؤسسات الخاصة أما المؤسسات العمومية فعددها يقدر بـ: 244 مؤسسة ذات شخصية إعتبارية ما يمثل 0.02% ، و عليه و من خلال هذه الأرقام و المبينة في الجدول نجد أن المؤسسات الخاصة يغلب عليها الطابع الإعتباري بفارق بسيط عن نظيراتها ذات الطابع الطبيعي هذه الأخيرة التي تتوزع على المهن الحرة و النشاطات الحرفية و بفارق بسيط بينهما ،في حين نجد المؤسسات العمومية لا تمثل إلا نسبة قليلة من العدد الإجمالي لهذه المؤسسات و هو دليل على أن الدولة تميل إلى إنشاء المؤسسات الكبيرة أكثر من غيرها .

الشكل رقم 01 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشخصية .

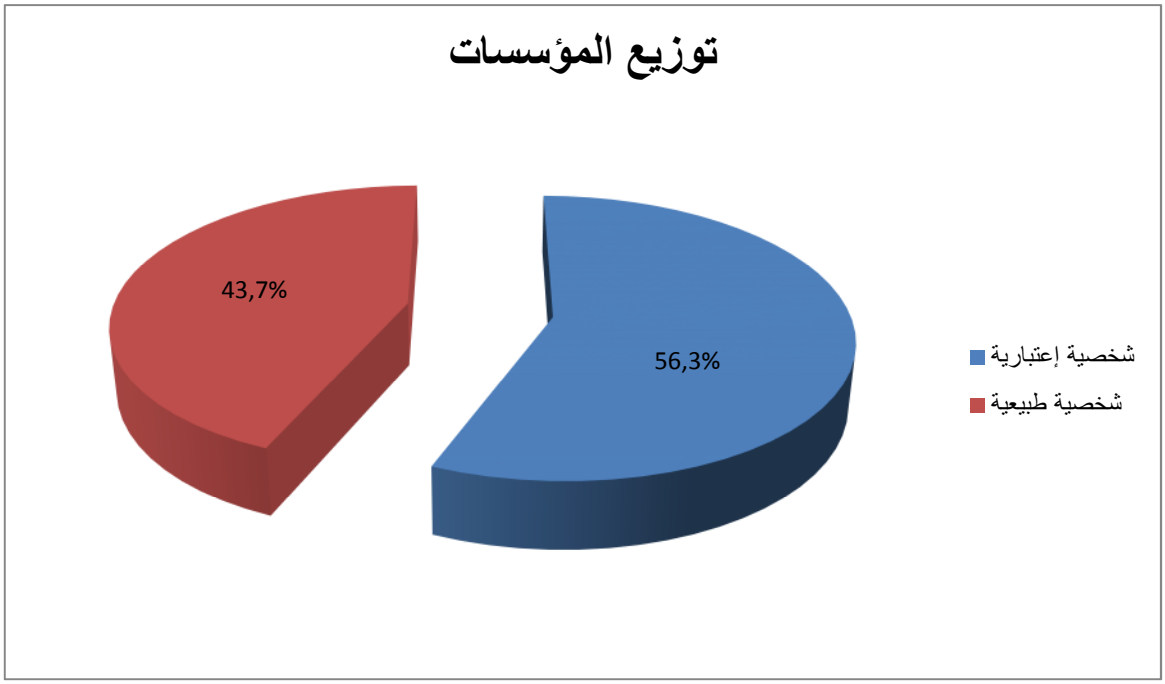

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 04 .

3.1.1.توزيع المؤسسات حسب الحجم :

الجدول رقم 05 : توزيع المؤسسات حسب الحجم .

حجم المؤسسة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة %
مؤسسات صغيرة جدا (أقل من 10 عمال)	1136787	97
مؤسسات صغيرة (من 10 إلى 49 عامل)	30471	2.6
المؤسسات المتوسطة (من 50 إلى 249 عامل)	4688	0.4
المجموع	1171945	100

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie , novembre 2019, p 11.

وفقا للجدول رقم 05 فإن التعداد الإجمالي للمؤسسات في الجزائر يتوزع حسب الحجم إلى مؤسسات صغيرة جدا (مؤسسات متناهية الصغر) و التي توظف أقل من 10 عمال و هي تمثل الحصة الأكبر بـ:1136787 مؤسسة ما نسبته 97% من التعداد الإجمالي للمؤسسات ، و تليها المؤسسات الصغيرة بـ: 30471 مؤسسة

أي 2.6% ثم المؤسسات المتوسطة بما يساوي 4688 مؤسسة ما يعادل 0.4%من إجمالي المؤسسات و هو ما يبينه الشكل رقم 02 ، هذه الأرقام تعكس أن نسيج المؤسسات الصغيرة في الجزائر يغلب عليه المؤسسات الصغيرة جدا و هي مؤسسات توظف أقل من 10 عمال و هو ما يعكس كذلك نسبة التوظيف المتدنية و التي كانت بمعدل أقل من 03 عمال للمؤسسة حسب ما ذكر سابقا أي أن جل هذه المؤسسات توظف عامل واحد فقط في حين نجد المؤسسات المتوسطة و المؤسسات الصغيرة لا تمثل مجتمعة إلا 03% من العدد الإجمالي و هي نسبة متدنية تدل على اللاتوازن الذي يحكم توزيع هذه المؤسسات حسب الحجم .

الشكل رقم 02: توزيع المؤسسات حسب الحجم .

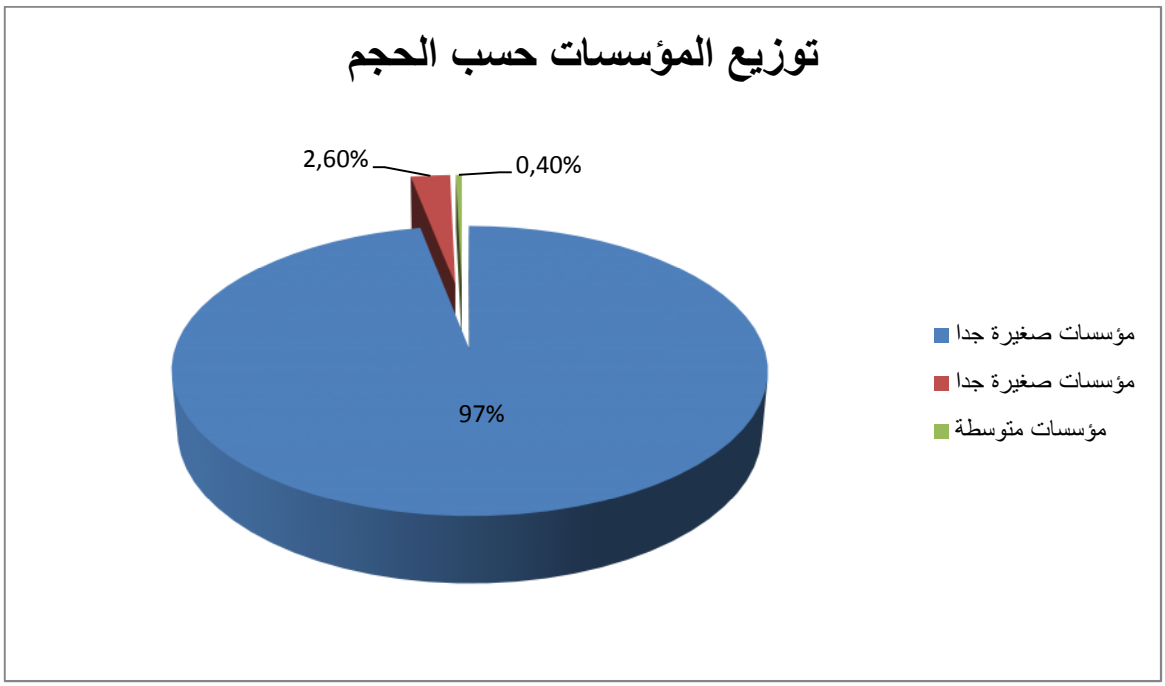

المصدر : من إعداد الباحث حسب معطيات الجدول رقم 05 .

4.1.1.التوزيع حسب قطاع النشاط :

1.4.1.1.المؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية :

الجدول رقم 06: التوزيع حسب قطاع النشاط .

قطاع النشاط	م ص م خاصة	م ص م عمومية	المجموع	النسبة%
فلاحة	7275	93	7368	1.12
محروقات ، طاقة ، مناجم ، خدمات مرتبطة	3032	30	3035	0.46
بناء ، أشغال عمومية و الري	188275	15	188290	28.54
صناعات تحويلية	102055	73	102128	15.48
خدمات	358936	60	358996	54.41
المجموع	659573	244	659817	100

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie , novembre 2019, p 09.

إنطلاقا من الجدول رقم 06 فإن المؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية الخاصة و العامة تمثل ما نسبته 56.30% من التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، حيث يمثل منها قطاع الخدمات حصة الأسد بـ : 358996 مؤسسة بنسبة تقدر بـ: 54.41% ثم يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بـ:188275 مؤسسة ما يعادل 15.84% ، ثم قطاع الفلاحة و بعده قطاع المحروقات و الطاقة و المناجم بـ:7275 مؤسسة و 3032 مؤسسة على التوالي بنسبة تقدر بـ: 1.12% و 0.46% على الترتيب لكل منهما و هذا ما يبينه الشكل رقم 03 أدناه ، و عليه و من خلال هذه الأرقام نجد قطاع الخدمات يمثل أكثر من نصف المؤسسات و هذا بسبب توجه أصحاب المشاريع لهذا القطاع الذي يعد سهل النشاط و لا تكتنفه مخاطرة كبيرة و لا يتطلب تعداد يد عاملة كبير ، إضافة إلى هذا فأغلب مؤسساته فردية كما أنه قطاع لا يتطلب التكنولوجيا و رؤوس الأموال الكبيرة و إجراءات مزاولة النشاط فيه أقل تعقيدا من غيره و الربح فيه مضمون ، هذا من جهة و من جهة أخرى فقطاع البناء الذي كان في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ:28.54% ما هو إلا نتاج للمشاريع الإنشائية التي تمول من طرف الدولة و تمنح لهاته المؤسسات لإنجازها و بالتالي زاد الإقبال على هذا القطاع في حين نجد قطاع الفلاحة يمثل نسبة ضئيلة لا تتعدى 1.2% رغم الإمكانيات المتوفرة خاصة من حيث

الأراضي الفلاحية و فاتورة الإستراد الباهضة التي تتكبدها الدولة جراء إستيراد الغذاء إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب .

الشكل رقم 03 : التوزيع حسب قطاع النشاط للمؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية .

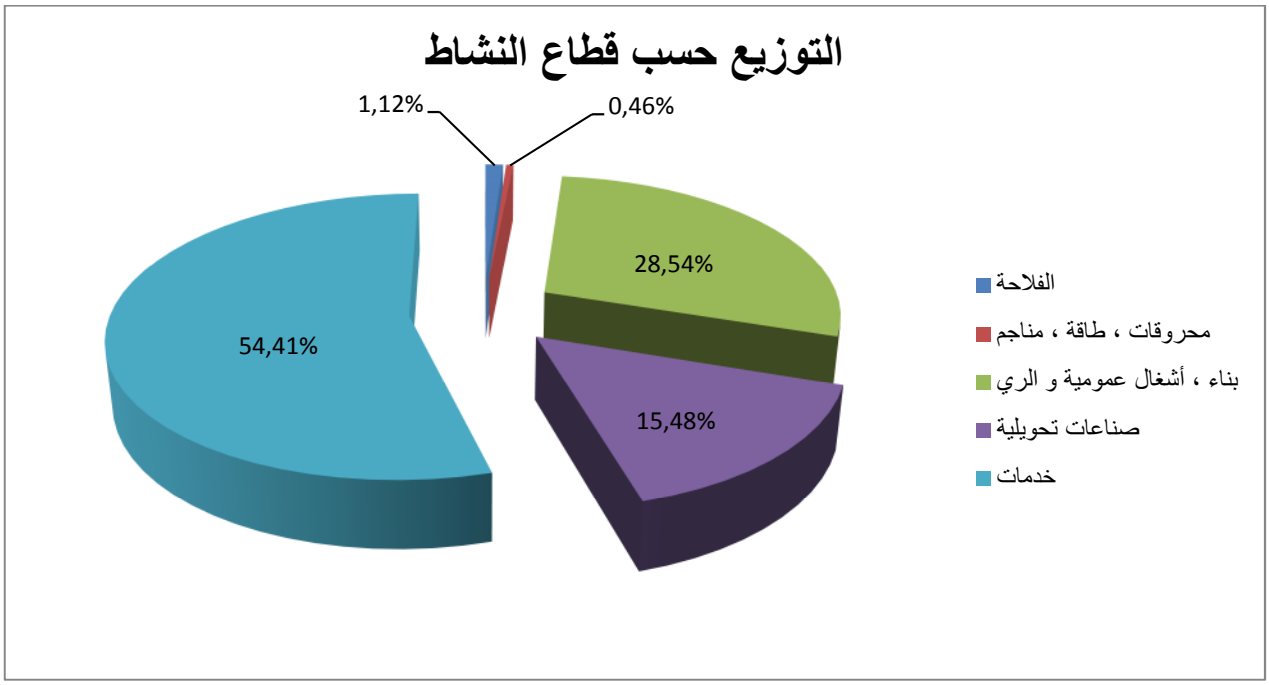

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات الجدول رقم 06 .

2.4.1.1. المؤسسات ذات الشخصية الطبيعية :

إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019 بلغ عدد المؤسسات ذات الشخصية الطبيعية 512128 مؤسسة منها 243759 مؤسسة تنشط في المهن الحرة و 268369 مؤسسة نشاطات حرفية ما يمثل 20.80% و 22.90% على التوالي [262].

[262] : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie ,novembre 2019, p 09 .

- **مؤسسات المهن الحرة :**

الجدول رقم 07 : توزيع مؤسسات المهن الحرة .

	الفلاحة	العدالة	الصحة	المجموع
عدد المؤسسات إلى غاية 2019/06/30	166 860	26 485	50 414	243 759
النسبة%	68.4	10.9	20.70	243759

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie , novembre 2019, p 11.

بالنسبة للمهن الحرة فهي تتمثل على الخصوص في قطاع العدالة (الموثقين و المحامين و المحضرين القضائيين) و في قطاع الصحة (الأطباء) و في قطاع الفلاحة (الفلاحين) ، و حسب الجدول رقم 07 فإن العدد الإجمالي للمؤسسات الناشطة في المهن الحرة قدر بـ: 243759 مؤسسة موزعة على ثلاث قطاعات يتقدمها قطاع الفلاحة بـ: 166860 مؤسسة و يليه قطاع الصحة بـ: 50414 مؤسسة ثم قطاع العدالة بـ: 26485 مؤسسة بنسب تقدر بـ: 68.4% و 20.70% و 10.90% على التوالي و هو ما يبينه الشكل الموالي و يعطينا أكثر توضيح لهذه الأرقام .

الشكل رقم 04 : توزيع مؤسسات المهن الحرة .

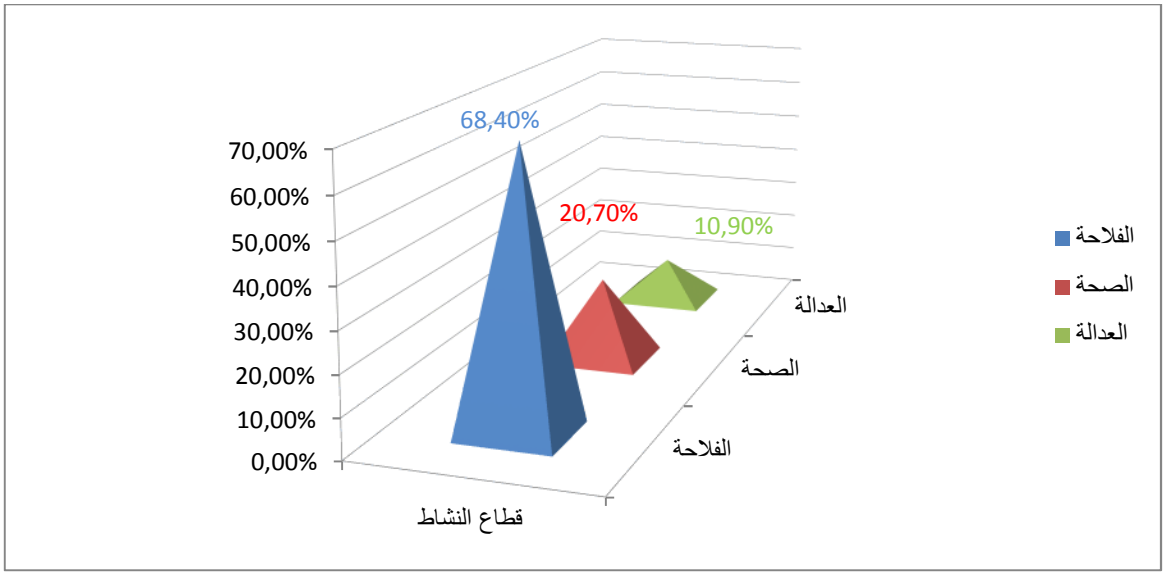

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 07 .

- **المؤسسات ذات النشاط الحرفي :**

خلال السداسي الأول من سنة 2019 تم تسجيل 26875 مؤسسة على مستوى صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) و بالتالي وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية 2019/06/30 حوالي 268369 مؤسسة .[263]

5.1.1.التوزيع حسب المناطق للمؤسسات الخاصة ذات الشخصية الإعتبارية :

الجدول رقم 08 : توزيع المؤسسات الخاصة ذات الشخصية الإعتبارية حسب المناطق الجغرافية .

المنطقة	عدد المؤسسات خلال السداسي الأول من سنة 2019	النسبة %
الشمال	459146	70
الهضاب	144836	22
الجنوب	55591	08
المجموع	659573	100

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie ,novembre 2019, p 11.

إنطلاقا من الجدول رقم 08 فإن المؤسسات الخاصة ذات الشخصية الإعتبارية تتوزع توزيعا غير متوازن حيث أن الأغلبية تتمركز في الشمال بنسبة تقدر بـ: 70% ما يعادل 459146 مؤسسة ثم الهضاب بـ: 144836 مؤسسة بنسبة تقدر بـ: 22% و أخيرا الجنوب بحوالي 55591 مؤسسة أي ما نسبته 08% ليبلغ المجموع الكلي لهذه المؤسسات 659573 مؤسسة و هو ما يوضحه الشكل الموالي ، أما بخصوص هذا التوزيع غير المتوازن فمرده إلى توفر مختلف جواذب الإستثمار في المناطق الشمالية من بنى تحتية و كذا توفر الطلب (عدد سكان معتبر) و كذا القرب من الموانئ و المطارات في حال الرغبة في التصدير إضافة إلى توفر اليد العاملة المؤهلة.

[263] :Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie ,novembre 2019, p 10 .

الشكل رقم 05 : توزيع المؤسسات حسب المناطق .

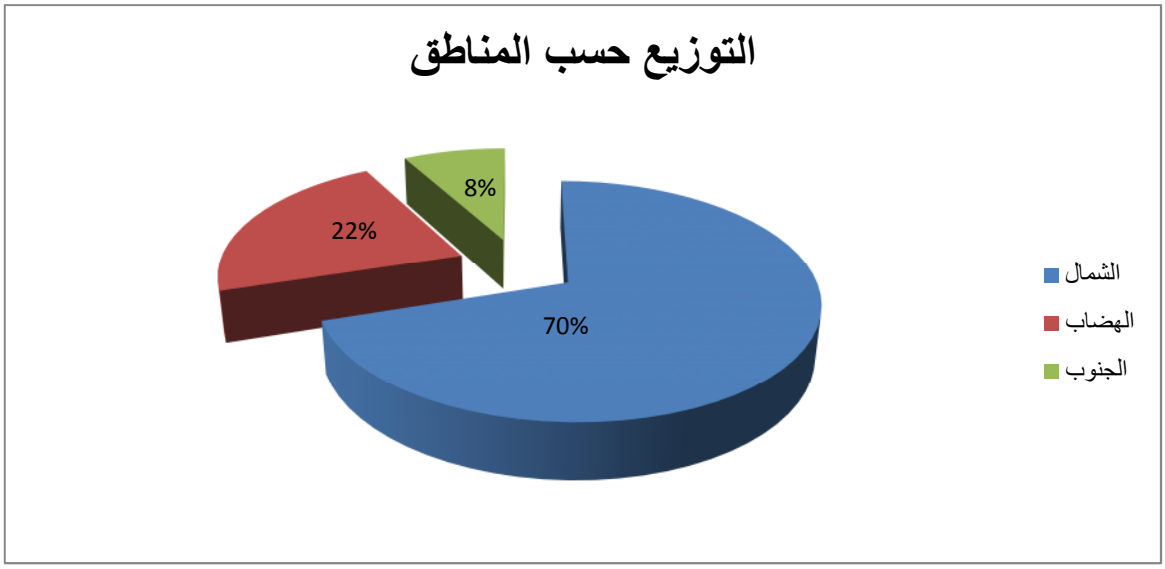

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 08 .

6.1.1.كثافة المؤسسات حسب المناطق .

الجدول رقم 09 :كثافة المؤسسات حسب المناطق .

المنطقة	عدد المؤسسات حتى2019/06/30	تعداد السكان جانفي 2018	الكثافة (لكل 1000 ساكن)
الشمال	817806	26097450	31
الهضاب	257558	12091877	21
الجنوب	96581	4010673	24
المجموع	1171945	42200000	28

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie , novembre 2019, p 12.

حسب الجدول رقم 09 فإن الكثافة العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تقدر بـ:28 مؤسسة لكل 1000 ساكن و هذا حسب تقدير الديوان الوطني للإحصاء لعدد السكان إلى غاية جانفي 2018 في حين تقدر الكثافة الدولية بـ: 45 مؤسسة لكل 1000 ساكن حسب ما ذكرنا سابقا ، أما وطنيا فكثافة

المؤسسات تختلف من منطقة لأخرى حيث تقدر في الشمال بـ:31 و هي الأعلى وطنيا نتيجة تمركز جل المؤسسات في الشمال في حين تقدر في الجنوب بـ:24 و هذا رغم قلة المؤسسات مقارنة بالهضاب إلا أن كثافة الجنوب أعلى من كثافة الهضاب التي تقدر بـ: 21 و هذا راجع لقلة عدد السكان في الجنوب مقارنة بالهضاب .

2.1.تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

1.2.1.التطور في التعداد الإجمالي:

الجدول رقم 10: التطور في عدد المؤسسات .

	السداسي الأول من 2019	السداسي الأول من 2018	التطور %
العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1171945	1093170	07.2
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة الإعتبارية	659573	628219	05

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie , novembre 2019, p 13.

بالنظر للإحصائيات المدرجة ضمن الجدول رقم 10 و المتعلقة بالعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد أن هناك نمو قدره 7.2 % في عدد المؤسسات في السداسي الأول من سنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 أي بزيادة قدرها 78775 مؤسسة ، أما بخصوص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ذات الشخصية الإعتبارية فتقدر الزيادة فيها بنسبة تقدر بـ: 05 % و هذا ما يمثله الشكل رقم 06 أدناه .

الشكل رقم 06 : تطور عدد المؤسسات .

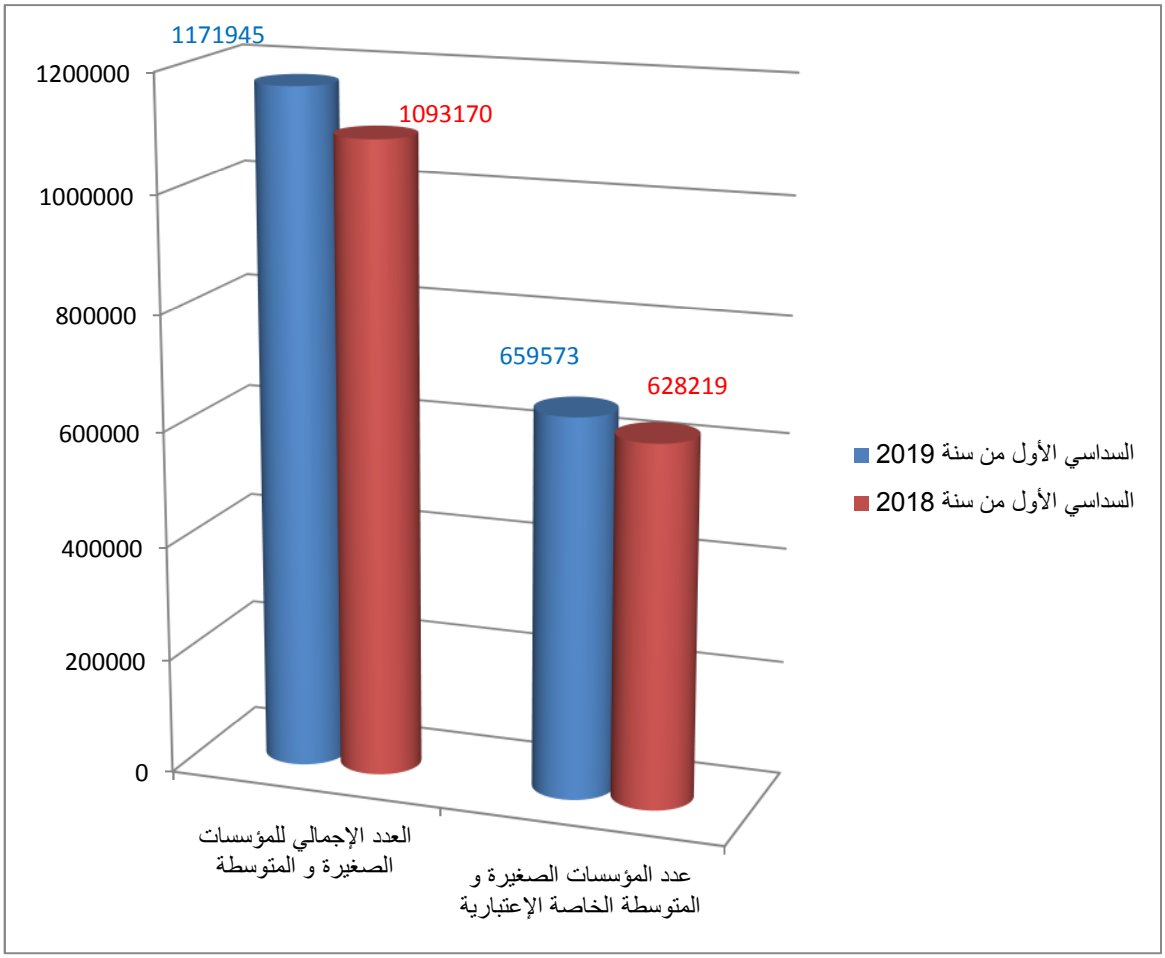

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 10 .

2.2.1.التطور حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم 11:التطور حسب قطاع النشاط .

قطاع النشاط	السداسي الأول من سنة 2018	النسبة%	السداسي الأول من سنة 2019	النسبة%	التطور%
الفلاحة	6973	0.64	7368	0.63	5.66
محروقات،طاقة،مناجم وخدمات مرتبطة بها	2938	0.27	3035	0.26	3.30
بناء،أشغال عمومية و الري	182501	16.69	188290	16.06	3.17
صناعة تحويلية	97803	8.95	102128	8.71	4.42
الخدمات بما فيها المهن الحرة	561461	51.36	602755	51.43	7.35
الحرف	241494	22.09	268369	22.9	11.13
المجموع	1093170	100	1171945	100	7.21

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie ,novembre 2019, p 13.

حسب معطيات الجدول السابق فإن التغير حسب قطاع النشاط و ذلك بمقارنة السداسي الأول من سنة 2018 و نفس الفترة من سنة 2019 فقد تم تسجيل نمو إجمالي في عدد المؤسسات يقدر بـ: 7.21% موزع على مختلف الأنشطة ، حيث سجل القطاع الحرفي أعلى زيادة بنسبة قدرت بـ:11.13% ثم تلاها قطاع الخدمات بما فيها المهن الحرة بنسبة قدرت بـ:7.35% ثم قطاع الفلاحة و كذا الصناعات التحويلية بنسب قدرت بـ: 5.66% و 4.42% على التوالي ليليها قطاع المحروقات و الطاقة و المناجم و الخدمات المرتبطة بها بنسبة نمو قدرت بـ : 3.30% و أخيرا قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بنسبة 3.17% ، و رغم هذا النمو إلا أن قطاع الخدمات يبقى يمثل أكبر عدد من المؤسسات متبوعا بالنشاط الحرفي و هذا ما يمكن أن نلاحظه بوضوح من خلال الشكل رقم 07 التالي .

الشكل رقم 07 : التطور في عدد المؤسسات حسب النشاط .

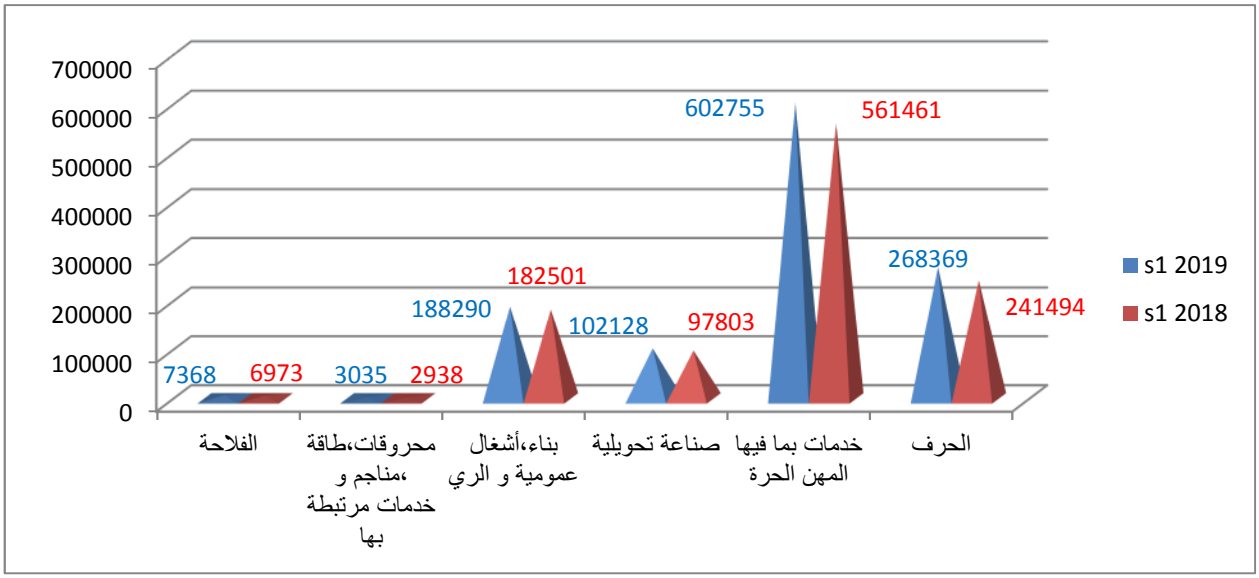

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 11 .

3.2.1.التطور في عملية التوظيف حسب طبيعة المؤسسة :

الجدول رقم 12: التطور في عملية التوظيف حسب طبيعة المؤسسة .

	السداسي الأول من سنة 2019		السداسي الأول من سنة 2018		التطور%
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة					
الأجراء	1626080	57.69	1575003	58.54	3.24
المُسْتَخْدِمِينْ	1171701	41.57	1093170	40.63	7.18
المجموع الفرعي	2797781	99.26	2668173	99.18	4.86
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية					
الأجراء	20955	0.74	22073	0.82	5.07-
المجموع	2818736	100	2690246	100	4.78

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie , novembre 2019, p 14.

من خلال الجدول رقم 12 نجد أن المؤسسات الصغيرة و التي عددها 1171945 مؤسسة توظف حوالي 2818736 موظف يتوزعون على المؤسسات الخاصة بنسبة تقدر بـ: 99.26 % و المؤسسات العمومية بنسبة تقدر بـ: 0.74 % ،كما نلاحظ وجود تطور بالزيادة بالنسبة للتوظيف فيما يخص المؤسسات الخاصة بنسبة تقدر بـ:4.86 % خلال السداسي الأول من سنة 2019 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2018 ، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية فيوجد تناقص في عدد الموظفين قدر بـ: 5.07 % في الفترة نفسها و هو ما سنحاول إيضاحه من خلال الشكل رقم 08 ،كما نجد أيضا العدد الإجمالي لموظفي المؤسسات الخاصة موزع على الأجراء بـ: 1626080 موظف خلال سنة 2019 و المُسْتَخْدَمِينْ بـ: 1171701 صاحب مؤسسة حيث نجد أن الرقمين متقاربين ما يدل أن هذه المؤسسات توظف أقل من موظفين كمعدل أي 1.38 موظف لهذه المؤسسات أي أن كل صاحب عمل يوظف 1.38 موظف كمعدل و هو ما يعكس نسبة التوظيف الضئيلة لهذه المؤسسات فأغلبها مؤسسات بشخص واحد (صاحب العمل فقط) هذا المعدل المنخفض لا يمكن التعويل عليه لإمتصاص البطالة في الجزائر .

الشكل رقم 08 : التطور في عملية التوظيف للمؤسسات .

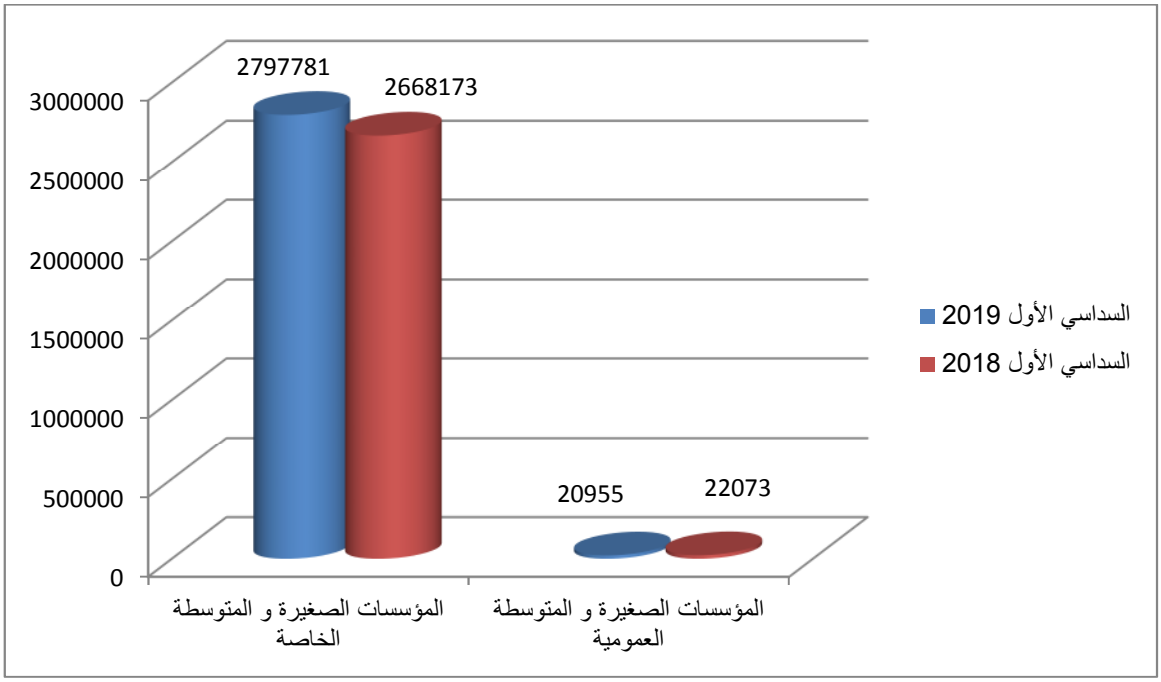

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 12 .

4.2.1.التطور في تعداد المؤسسات الخاصة :

الجدول رقم 13: التطور في تعداد المؤسسات الخاصة .

عدد المؤسسات	2018	حركية المؤسسات إلى غاية 01 سبتمبر 2019				السداسي الأول من 2019
		الإنشاء	إعادة النشاط	التخلي عن النشاط	النمو	
ذات الشخصية الإعتبارية	643493	14128	3707	1755	16088	659573
ذات الشخصية الطبيعية	498409	17066	3393	6440	14019	512128
مجموع المؤسسات الخاصة	1141602	31194	7100	8195	30099	1171701

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Alger , Algérie ,novembre 2019, p 14.

حسب الجدول رقم 13 قدر عدد المؤسسات الخاصة في الجزائر سنة 2018 بـ: 1141602 مؤسسة في حين تم إنشاء سنة 2019 حتى 01 سبتمبر 31194 مؤسسة بينما تم إعادة بعث النشاط من جديد لـ : 7100 مؤسسة و تخلت عن النشاط 8195 مؤسسة ليتم تسجيل نمو في عددها خلال سنة 2019 قدر بـ: 30099 مؤسسة ، أما بخصوص ما يمكن أن نقرأه من الجدول فهو وجود عدد معتبر من المؤسسات التي تتخلى عن النشاط سنويا و التي قدرت خلال الفترة المعنية بنسبة تقدر بـ : 26.24 % من عدد المؤسسات المنشأة و هو ما يستدعي البحث في أسباب ذلك حتى يتم على الأقل تقليص العدد ، هذا من جهة و من جهة أخرى فالجدولين رقم 14 و رقم 15 الموالين و المتعلقين بالمؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية و الطبيعية على التوالي يفصلان في أنشطة تلك المؤسسات التي تخلت عن النشاط .

الجدول رقم 14: المؤسسات المتخلية عن النشاط ذات الشخصية الإعتبارية حسب القطاع .

قطاع النشاط	S1 2018	S1 2019	التطور(العدد)
فلاحة	41	17	24-
محروقات ، طاقة ، مناجم و الخدمات المرتبطة بها	8	8	00
بناء ، أشغال عمومية و الري	1009	474	535-
صناعة تحويلية	423	235	188-
خدمات	1940	1021	919-
المجموع	3421	1755	1666-

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35, Alger , Algérie ,novembre 2019, p 15.

من خلال معطيات الجدول رقم 14 و بالنسبة للمؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية و المتخلية عن النشاط فيعد قطاع الخدمات القطاع الذي سجل أكبر نسبة من المؤسسات التي تخلت عن النشاط كونه يمثل النسبة الأعلى من عدد المؤسسات حيث سجل 1940 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2018 و1021 مؤسسة خلال نفس الفترة من سنة 2019 و هو ما يدل على تناقص في عدد المؤسسات التي تخلت عن النشاط قدره 919 مؤسسة ، ثم يأتي قطاع البناء في المرتبة الثانية من حيث المؤسسات المتخلية عن النشاط و يليها قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع الفلاحة و أخيرا قطاع المناجم و المحروقات و الطاقة ، و الملاحظ أيضا هو تسجيل تناقص في عدد المؤسسات التي تخلت عن النشاط بالنسبة لكل القطاعات بمقارنة سنة 2018 و سنة 2019 ما عدا قطاع المناجم الذي سجل نفس عدد المؤسسات المتخلية عن النشاط و الذي قدر بـ:08 مؤسسات بالنسبة لسنتي 2018 و 2019 و حتى تتضح الرؤية أكثر فالشكل رقم 09 أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم 09: توزيع المؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية المتخلية عن النشاط حسب القطاع .

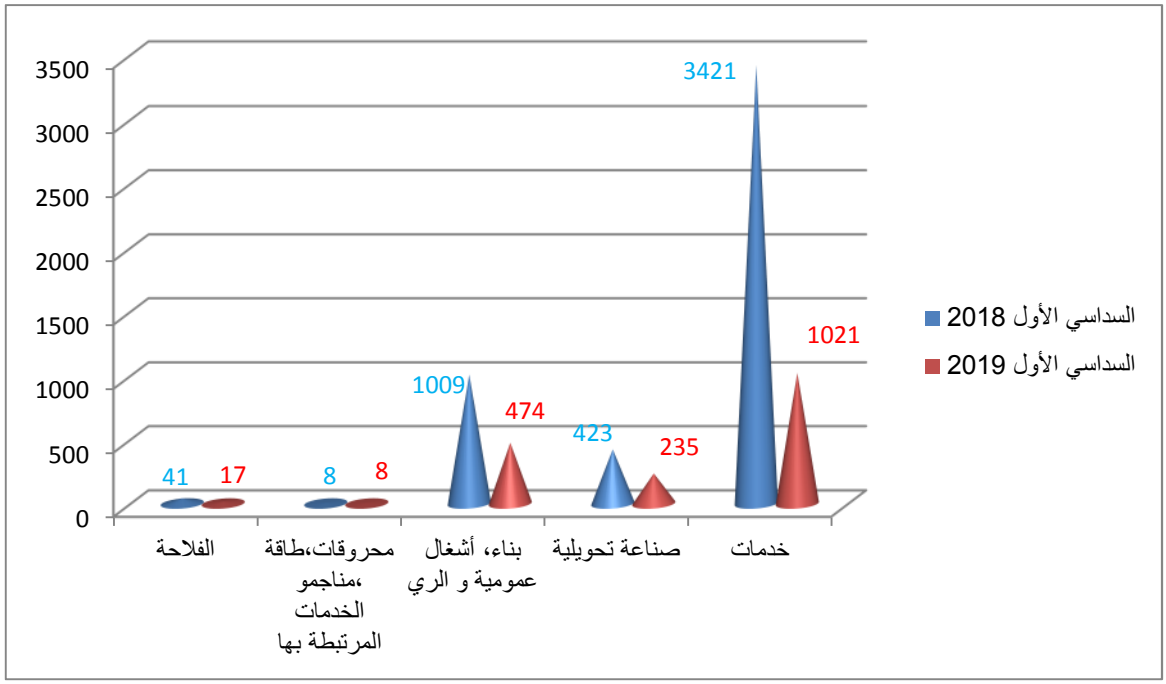

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 14 .

الجدول رقم 15: توزيع المؤسسات المتخلية عن النشاط ذات الشخصية الطبيعية حسب القطاع .

	الصحة	العدالة	الفلاحة	الحرف	المجموع
عدد المؤسسات التي تخلت عن النشاط	608	299	1889	3644	6440
النسبة %	9.44	4.64	23.33	56.58	100

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35, Alger , Algérie ,novembre 2019, p 16.

من خلال أرقام الجدول السابق نلاحظ أن النشاط الحرفي سجل أكبر نسبة من المؤسسات التي تخلت عن النشاط بـ:3644 مؤسسة ثم تلاه قطاع الفلاحة بـ:1889 مؤسسة و بعده قطاع الصحة فالعدالة بـ: 608 و 299 مؤسسة على الترتيب و هو ما يمثله الشكل رقم 10 الموالي.

الشكل رقم 10: توزيع المؤسسات المتخلية عن النشاط ذات الشخصية الطبيعية حسب القطاع .

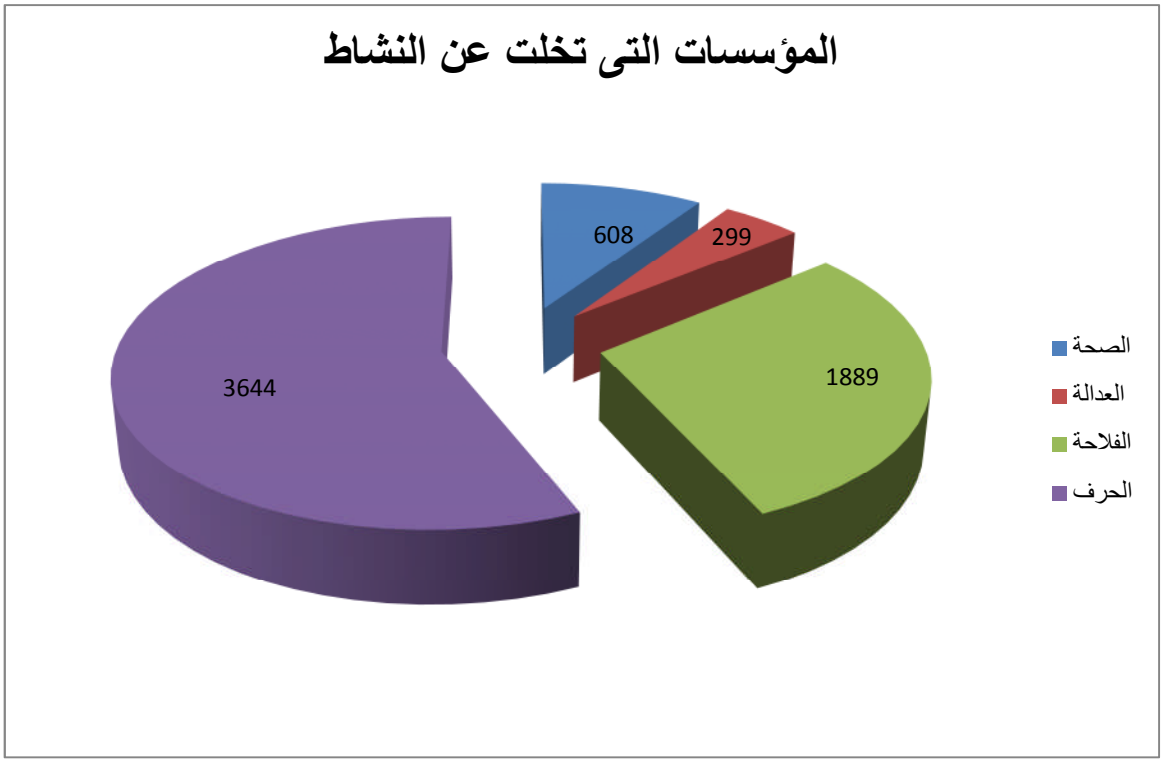

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 15 .

3.1.أرقام دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1.3.1.برامج الإستثمار المصرح بها ضمن ANDI .

الجدول رقم 16: الحالة الإجمالية لمشاريع الإستثمار خلال السداسي الأول من سنة 2018 و 2019 .

	النشاط	بناء،الأشغال العمومية و الري	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة	المجموع
المشاريع المصرح بها	S_1 2018	408	1179	162	113	63	102	2027
	S_1 2019	499	922	147	102	50	85	1765
	النسبة% $S_1$2019	26.01	52.24	8.33	5.78	2.83	4.82	100.00
	التغير %	1.11-	27.87	10.20	10.78	26.00	20.00	14.84
المبالغ بالمليون دج	S_1 2018	53566	481294	203686	51224	38441	19904	848114
	S_1 2019	41254	329110	27985	89291	21087	21563	530291
	النسبة% $S_1$2019	7.78	62.06	5.28	16.84	3.98	4.07	100.00
التوظيف	S_1 2018	5175	46636	10427	6244	3015	2399	73836
	S_1 2019	4496	32644	3236	5143	1642	1623	48784
	النسبة% $S_1$2019	9.22	66.92	6.63	10.54	3.37	3.33	100

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35, Alger , Algérie ,novembre 2019, p 17.

إعتمادا على معطيات الجدول رقم 16 نجد أن عدد المشاريع تناقص في السداسي الأول من سنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 ما عدا قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري الذي عرف زيادة في عدد

المشاريع ، أما بالنسبة للعدد الإجمالي للمشاريع فقد عرف هو الآخر تناقصا لينزل من 2027 مشروع في 2018 إلى 1765 مشروع في 2019 مثل منها قطاع الصناعة حصة الأسد بحوالي 922 مشروع ، كما أن قيمة الإستثمار الإجمالية هي الأخرى نحت نفس المنحى حيث تناقصت فبعدما كانت خلال السداسي الأول من سنة 2018 حوالي 848114 مليون دينار جزائري أصبحت خلال نفس الفترة من سنة 2019 حوالي 530291 مليون دينار كانت فيها نسبة قطاع الصناعة هي الأعلى بنسبة قدرت سنة 2019 بـ: 62.06 % ، و نفس الشيء ينطبق على عملية التوظيف التي تناقصت هي الأخرى من 73836 موظف إلى 48784 موظف خلال نفس الفترة وقد سجل قطاع الصناعة أعلى نسبة توظيف قدرت بـ: 66.92 % سنة 2019 و هو الأمر الذي سيتضح من خلال الأشكال رقم 11و 12 و 13، أما بالنسبة لهذا التراجع فنرى أن السبب الرئيسي لذلك هو الوضع السياسي الذي ساد الجزائر بداية 2019 و الذي أدى إلى إزدياد مخاوف المستثمرين من الإقدام على الإستثمار في ظل الوضع غير المستقر حيث أن البلاد لم تسجل أي إستثمار أجنبي خلال تلك الفترة و هذا بطبيعة الحال بالنسبة للمشاريع المسجلة ضمن ANDI .[264]

الشكل رقم 11 :حالة تعداد المشاريع حسب قطاع النشاط .

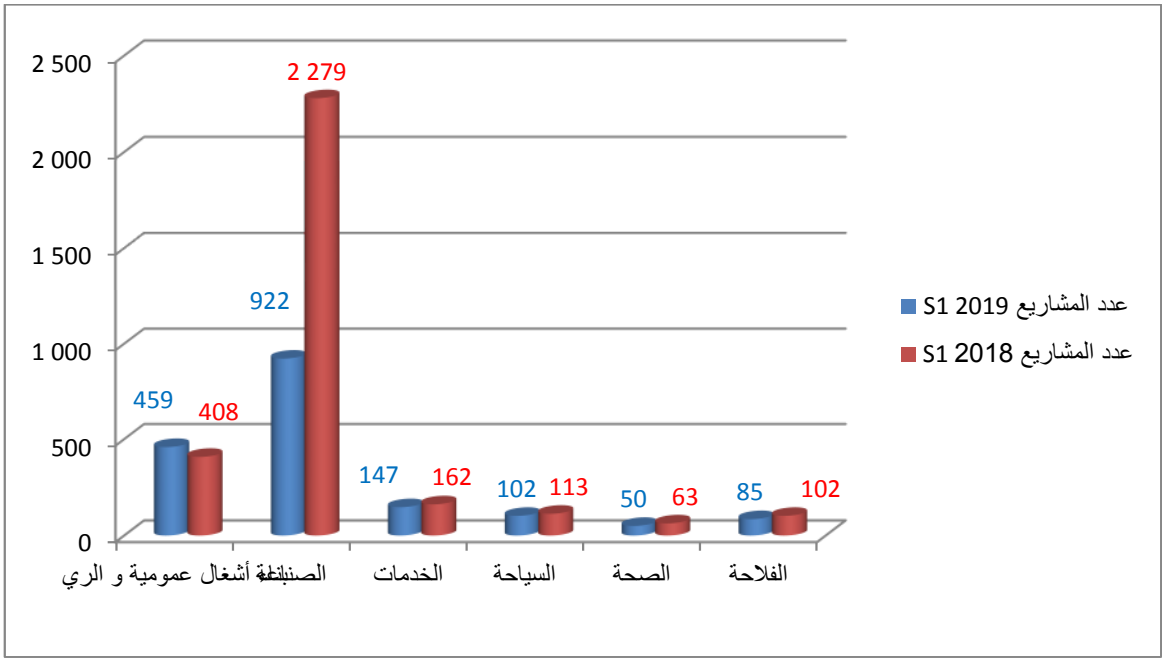

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 16 .

[264] : Ministère de l'Industrie et des Mines , " bulletin d'information statistique de la PME n °35 ", Alger , Algérie, novembre 2019, page : 18 .

الشكل رقم 12: حالة قيمة الإستثمارات حسب قطاع النشاط .

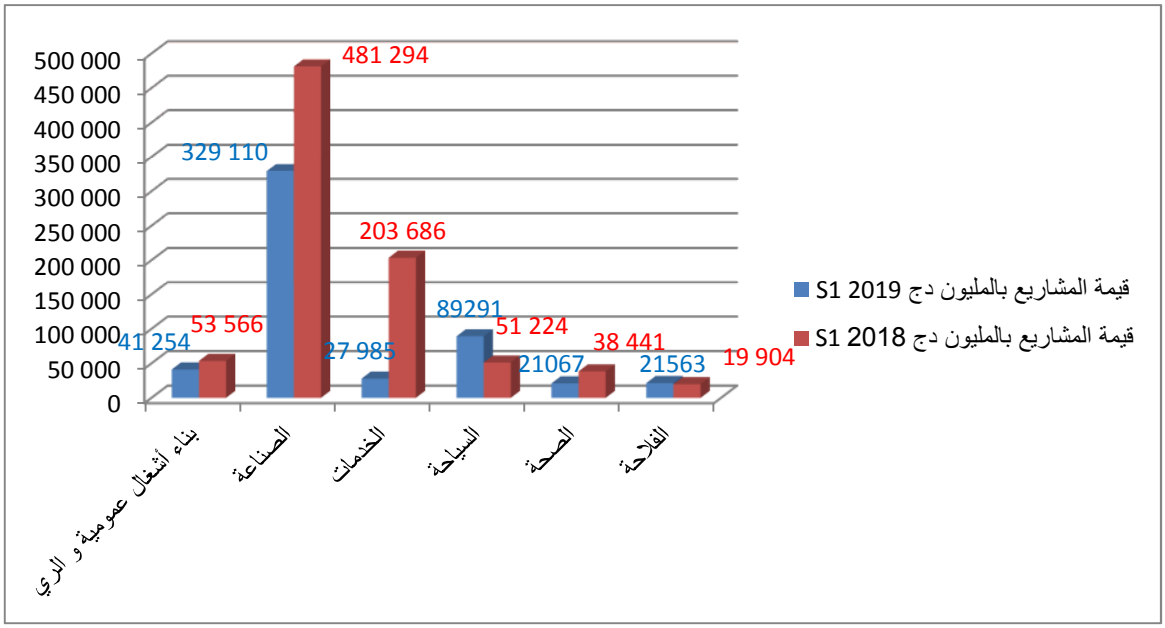

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 16 .

الشكل رقم 13: حالة تعداد الموظفين حسب قطاع النشاط .

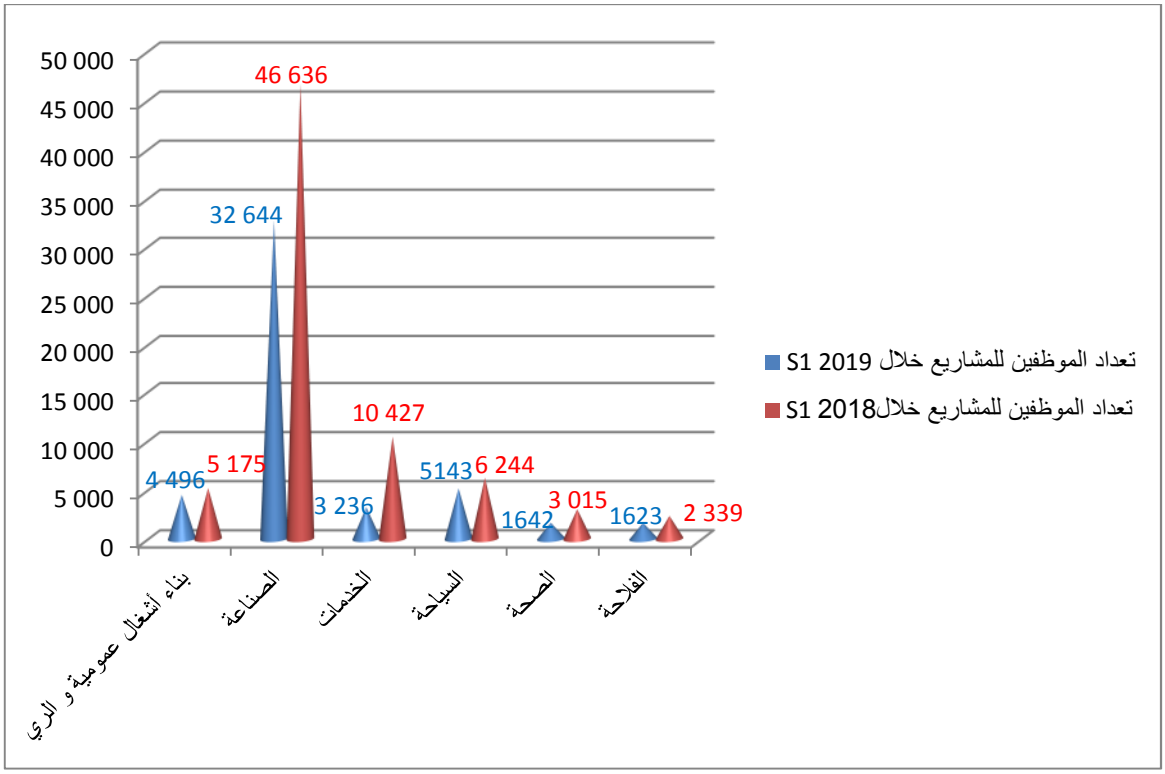

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 16 .

2.3.1.توزيع الإستثمارات حسب حجم المؤسسة :

الجدول رقم 17 : توزيع الإستثمارات حسب حجم المؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2019 .

تعداد الموظفين	المشاريع المصرح بها خلال السداسي الأول 2019		المبالغ		التوظيف	
	العدد	%	بالمليون دج	%	العدد	%
من 0 إلى 9	726	40.54	38176	7.16	3027	6.14
من 10 إلى 49	793	44.28	216336	40.57	16663	33.79
من 50 إلى 249	257	14.35	248261	46.56	24827	50.35
أكثر من 249	15	0.84	30422	5.71	4793	9.72
المجموع	1791	100	533195	100	49310	100

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35, Alger , Algérie ,novembre 2019, p 18.

من خلال الجدول رقم 17 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة (التي توظف من 10 إلى 49 موظف) تمثل حصة الأسد من المشاريع المصرح بها بنسبة تقدر بـ: 44.28 % ثم المؤسسات المتناهية الصغر (التي توظف أقل من 10 موظفين) بنسبة تقدر بـ: 40.54 % ثم المؤسسات المتوسطة (التي توظف من 49 إلى 249 موظف) وبعدها الكبيرة (التي توظف أكثر من 249 موظف) بنسب : 14.35 % و 0.84 % على الترتيب ، في حين كانت أعلى قيمة للإستثمارات للمؤسسات المتوسطة بـ: 248261 مليون دج ما نسبته 46.56 % بتعداد موظفين قدر بـ: 24827 موظف نسبته 50.35 % ثم المؤسسات الصغيرة بقيمة إستثمارات تقدر بـ:216336 مليون دج ما يمثل 40.57 % بعدد موظفين قدره : 16663 موظف أي 33.17 % و قد سجلت المؤسسات الكبيرة أدنى قيمة للإستثمارت بحوالي : 30422 مليون دج وظفت من خلالها 4793 موظف ما نسبته 9.72 % من إجمالي الموظفين .

4.1.إحصائيات هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1.4.1.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

الجدول رقم 18 : حالة المشاريع الممونة من طرف ANSEJ حسب النشاط إلى غاية 2019/06/30 .

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	التوظيف	متوسط التوظيف	متوسط تكلفة التوظيف دج	مبلغ الإستثمار دج	التكلفة المتوسطة للمؤسسة المصغرة
الفلاحة	57183	15	135222	2	1565056	211629975913	3700925
الحرف	42998	11	126245	3	875597	110539774148	2570812
البناء،الأشغال العمومية و الري	34282	09	99590	3	1325426	131999167477	3850393
الري	556	0.14	2049	4	1606441	3291597454	5920139
الصناعة	26740	07	77133	3	1630165	125739489992	4702300
الصيانة	10271	03	23663	2	11180139	27925617407	2718880
الصيد	1131	0.30	5549	5	1351506	749950851	6630865
المهن الحرة	11356	03	25485	2	1174361	29928593125	2635487
الخدمات	108003	28	251301	2	1396713	350995401235	3249867
نقل بالتبريد	13385	3.50	24132	2	1399269	33767158812	2522761
نقل البضائع	56530	14.80	96237	2	1512486	145557153559	2574866
نقل المسافرين	18992	05	43691	2	1068234	46672214955	2457467
المجموع	381427	100	910297	2	1346314	1225545651925	3213054

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35, Alger , Algérie ,novembre 2019, p 24.

يخص هذا الجدول توزيع المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حيث نجد أن الوكالة قامت بتمويل 381427 مشروع بمبلغ قدره 1225545651925 دج تم على إثرها تشغيل ما يعادل 910297 عامل في حين قدرت تكلفة إنشاء وظيفة واحدة بـ: 1346314 دج للوظيفة ، هذه الأرقام موزعة على مختلف النشاطات يتصدرها قطاع الخدمات كالعادة بـ: 108003 مشروع كما تصدر هذا القطاع أيضا تعداد الموظفين و قيمة الإستثمارات و هو ما يفسر زيادة الإقبال على قطاع الخدمات دون إحتساب قطاع النقل الذي تم تعداده لوحده ، ما يلاحظ أيضا على هذه الأرقام هو أن متوسط التوظيف لم يتجاوز 03 موظفين ما عدا قطاعي الري و الصيد اللذان كان المتوسط فيهما 04 و 05 موظفين على التوالي و هو ما يعكس ضعف التوظيف في هذه المشاريع التي تتكون في الغالب من موظفين (02) أو ثلاثة (03) ، و الملاحظ أيضا أن النشاط الحرفي سجلت به أقل تكلفة متوسطة لإنشاء وظيفة واحدة كما أن أدنى تكلفة لإنشاء مؤسسة مصغرة تم تسجيلها في قطاع نقل المسافرين ، و بما أننا نتحدث عن التوظيف فالشكل رقم 14 يبين تعداد التوظيف حسب كل نشاط .

الشكل رقم 14: تعداد التوظيف حسب النشاط .

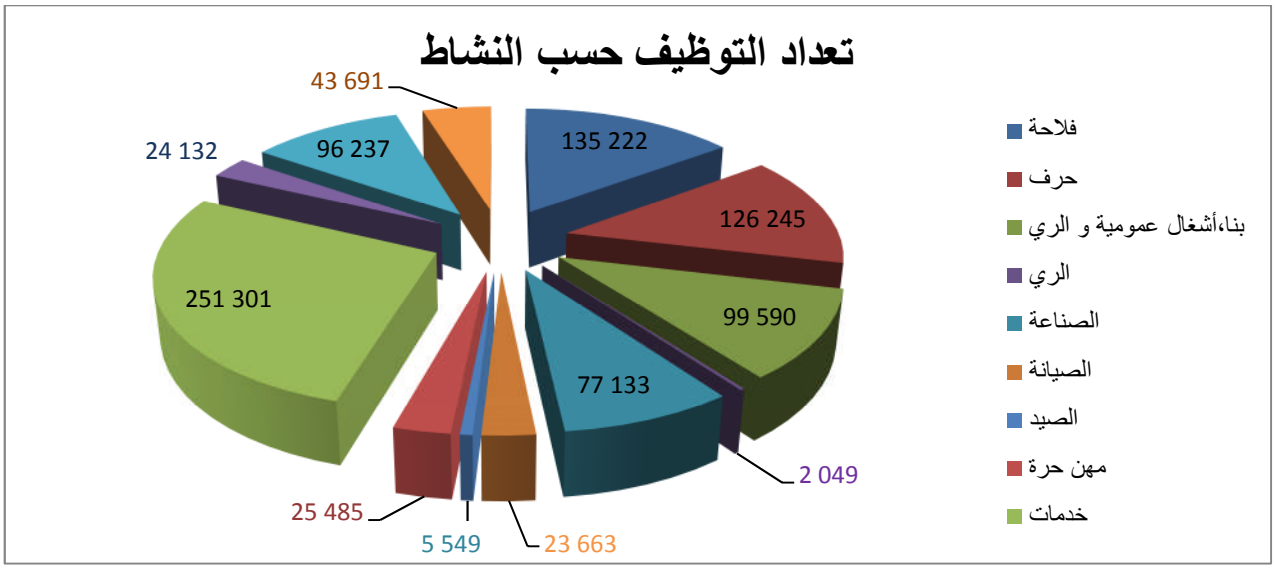

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 18 .

2.4.1.الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC .

الجدول رقم 19: حالة المشاريع الممونة من طرف CNAC حسب النشاط إلى غاية 2019/06/30 .

	سنة 2019			الإجمالي إلى غاية 2019/06/30		
قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	التوظيف	قيمة التمويل بالمليون دج	عدد المشاريع الممولة	التوظيف	قيمة التمويل بالمليون دج
الفلاحة	999	2258	4897.11	21858	52536	88886.39
الحرف	400	1025	1763.44	13721	35893	44341.83
البناء،الاشغال العمومية	68	204	412.33	8433	27003	34031.76
الري	05	09	34.50	341	1159	2402.34
الصناعة	176	528	1172.87	11524	33510	52779.95
الصيانة	20	46	100.38	873	2112	2608.74
الصيد	12	35	78.95	475	1704	3267.15
المهن الحرة	68	154	397.63	1123	2435	4635.65
الخدمات	200	477	989.41	31090	65850	110990.61

نقل البضائع	00	00	00	45848	69666	118383.90
نقل المسافرين	22	44	59.45	12214	18530	28910.45
المجموع	1970	4780	9906.04	147500	310398	491238.78

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35, Alger , Algérie ,novembre 2019, p 26.

بالنسبة للجدول أعلاه نجد أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مَوَّلَ حتى 2019/06/30 حوالي 147500 مشروع وظفت 310398 موظف و قد قدرت قيمة الإستثمارات فيها بـ:491238.38 مليون دج ، و قد نال منها نشاط نقل البضائع حصة الأسد بـ:118383.90 مليون دج موزعة على 45848 مشروع تم توظيف على إثرها 69666 موظف ، أما بخصوص سنة 2019 وحدها فقد تصدرت الفلاحة عدد المشاريع بـ: 999 مشروع بقيمة 4897.11 مليون دج وظفت 2258 موظف و تلاها قطاع الحرف بـ:400 مشروع بقيمة إستثمارات قدرت بـ : 1763.44 مليون دج وظفت 1025 موظف في حين لم يتم تمويل أي مشروع في نشاط نقل البضائع خلال سنة 2019 .

3.4.1.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

- **القروض الممنوحة حسب النشاط:**

الجدول رقم 20 : حالة المشاريع الممونة من طرف ANGEM حسب النشاط إلى غاية 2019/06/30

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبلغ الممنوح دج	النسبة%
الفلاحة	122052	8063294457.370	13.73
الصناعات الصغيرة جدا	350484	17274833907.880	39.42
البناء و الأشغال العمومية	76782	6406748306.420	8.64
الخدمات	178426	16287151951.720	20.07
الحرف	156549	8859459123.410	17.61
التجارة	4011	995353071.950	0.45
الصيد	844	108934313.790	0.09
المجموع	889148	57995775132.54	100.00

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35, Alger , Algérie ,novembre 2019, p 27.

بعد قراءة الجدول رقم 20 نجد أن قطاع الصناعات الصغيرة جدا يتصدر عدد القروض الممنوحة بـ: 350484 قرض و كذا قيمتها بنسبة تقدر بـ: 39.42 % من العدد الإجمالي للقروض و قد تحصل هذا القطاع رفقة نشاطات الحرف و الخدمات و الفلاحة على أغلبية القروض الممنوحة بما يقارب 91 % من القيمة الإجمالية للقروض حسب ما يوضحه الشكل رقم 15 أدناه .

الشكل رقم 15:نسبة القروض الممنوحة من طرف ANGEM .

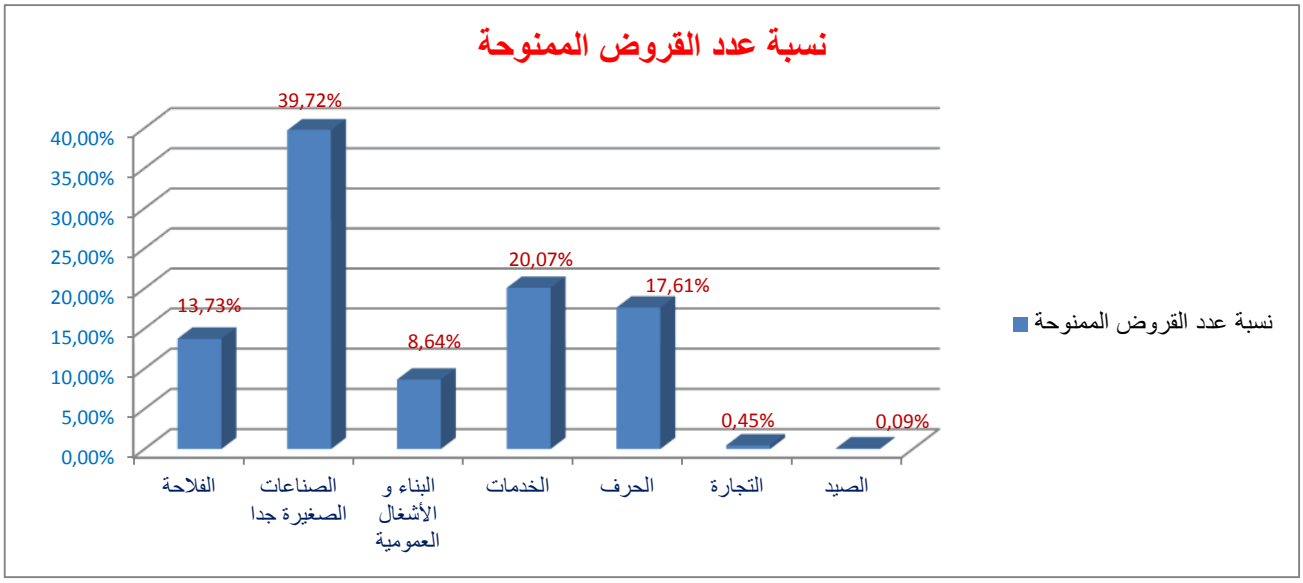

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 20 .

- **القروض الممنوحة حسب نمط التمويل :**

الجدول رقم 21:عدد القروض حسب نمط التمويل .

نمط التمويل	عدد القروض	النسبة %	الوظائف المنشأة
تمويل شراء المواد الأولية	804254	90.45	1188651
تمويل ثلاثي (البنك،المستفيد،ANGEM)	84894	9.55	128544
المجموع	889148	100	1317195

المصدر : Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35, Alger , Algérie ,novembre 2019, p 27.

بالنسب لنمط التمويل فالوكالة تمنح نمطين من القروض الأول يخص تمويل إقتناء المواد الأولية و يكون تمويله من طرف الوكالة حيث تم بموجب هذه الصيغة منح 804254 قرض تمثل حوالي 90.45 % من عدد القروض الممنوحة خلفت ما يقدر بـ: 118865 وظيفة أما النمط الثاني من التمويل والذي يعرف بالتمويل الثلاثي و الذي يكون مصدره الوكالة و المستفيد و البنك فقد حاز على 84894 قرض ما نسبته 9.55 % وظف

على إثرها 128544 موظف أي بمجموع إجمالي من الموظفين قدر بـ: 1317195 موظف إثر منح 889148 قرض وهذا كله إلى غاية 2019/06/30 و هو ما يوضحه أكثر الشكل رقم 16 .

الشكل رقم 16: عدد القروض الممنوحة حسب نمط التمويل .

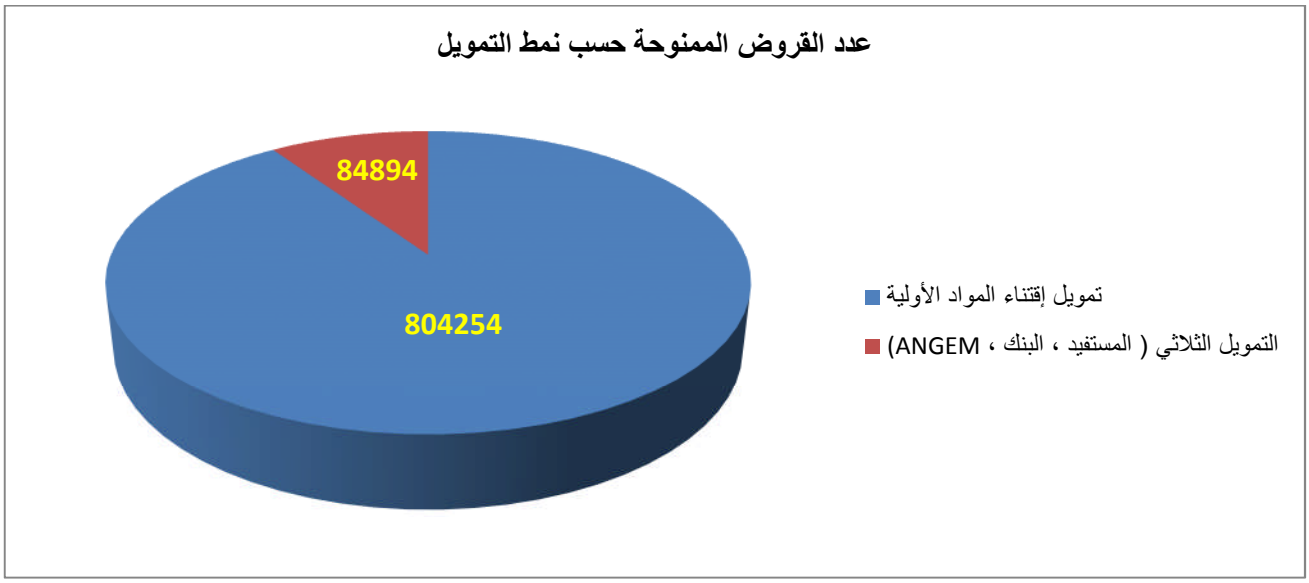

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 21 .

2.العلاقة بين المقاولاتية و المشاريع الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية :

1.2.مقارنة بين المشاريع المقاولاتية و المشاريع الصغيرة[265] :

تتشابه المشاريع المقاولاتية مع غيرها من المشاريع الصغيرة في كثير من المواضع حيث أن كل المشاريع المقاولاتية تبدأ دائما صغيرة ثم تتطور و تنمو لتصبح كبيرة لكن هذا لا يعني أن المشاريع الصغيرة هي نفسها المشاريع المقاولاتية فكل مشروع مقاولاتي هو مشروع صغير خاصة عند البداية في غالب الأحيان لكن ليس كل مشروع صغير بمشروع مقاولاتي ، فرغم وجود بعض أوجه الشبه بينهما إلا أن مواضع الإختلاف كثيرة تتجلى على الخصوص في :

- الهدف : تختلف المشاريع المقاولاتية عن المشاريع الصغيرة من حيث الهدف وذلك أن الغرض و الغاية من إنشاء المشاريع الصغيرة هو تحقيق عائد لصاحبها يسد إحتياجاته في هذه الحياة دون أن يكون له رغبة في تحقيق أهداف أخرى بعيدة المدى كتطوير مشروعه ليصبح كبيرا و متميزا ، عكس المشاريع المقاولاتية و التي و إن بدأت صغيرة إلا أن طموحها كبير فهي لن تتوقف عند حد معين بل لها أهداف و غايات كبيرة تريد الوصول إليها خاصة فيما يتعلق بتوسيع النشاط و زيادة الحجم و من ثمة تحقيق أرباح معتبرة و تحقيق الثروة فطموح المقاول لا يتوقف عند حد المشروع الصغير .

- المنتجات : إن ما تنتجه المشاريع الصغيرة و المتوسطة يكون في الغالب شيئا عاديا ليس متميزا كما أن القيمة المضافة لمنتوجات هذه المشاريع منخفضة غير قابلة للتغيير و الزيادة ، في حين نجد المشاريع المقاولاتية رغم أنها تبدأ صغيرة إلا أن منتجاتها تكون غير عادية متميزة ذات قيمة مضافة عالية فهي مشاريع تبدأ صغيرة لكنها سرعان ما تنمو و تتطور لتصبح كبيرة من خلال الإبداع و التطلع للتوسع و النمو .

- الإبداع : إن ما يميز المشاريع المقاولاتية هو إهتمامها بالتجديد و الإبتكار و الأفكار الجديدة حيث يعد الإتيان بالجديد من شروط قيام المقاولاتية في حين نجد المشاريع الصغيرة العادية لا تتمتع بمثل هذه السمات ، فالإبداع في المشاريع سواءا في الإدارة أو التسويق أو المنتوج كلها ستساهم في تطوير المؤسسة و تنميتها كما سترفع من القيمة المضافة لمنتجاتها و تؤدي بالمؤسسة المقاولاتية إلى تحقيق طموحاتها .

- درجة المخاطرة : إن المشاريع الصغيرة العادية في معظم الأحيان لا تتحمل مخاطرة كبيرة حيث أن مالكها

[265] : إبراهيم بدران وَ د مصطفى الشيخ ، مرجع سابق ، الصفحات : 269 و 270 و 271 و 280 .

لا يخرج عن المألوف و بالتالي تكون المغامرة في هذه المشاريع شبه منعدمة و هو ما يجعل العائد محدود ، لكن بالنسبة للمشاريع المقاولاتية فإن ما يميزها هو درجة المخاطرة التي تكون في كثير من الأحيان مرتفعة ، فالمخاطرة ملازمة لمثل هذه المشاريع حتى أن المقاول يجب أن يقبل بالمخاطرة التي تعد من سماته الأساسية ، كما أن درجة المخاطرة الكبيرة تعني تحقيق ربح أكبر فالمشاريع ذات المخاطرة الكبيرة هي التي تولد الأرباح المعتبرة .

- العوائد المتوقعة : تكتفي المشاريع الصغيرة العادية بالعوائد المتواضعة لكن بالنسبة لتلك المشاريع المقاولاتية فالعوائد المرجوة تتعدى و بكثير ما يحققه مشروع صغير عادي لأن المشروع المقاولاتي سمته الأساسية هي النمو و التوسع بإستمرار حيث ينتقل من وضعية لأخرى دائما و بإستمرار كما أن إقتناصه الفرص غير المكتشفة و تجديده المستمر و إعتماده على الإبداع جعل منه مصدرا مدرا للأرباح أكثر من غيره .

- نسبة التوظيف : توظف المشاريع الصغيرة عددا محدودا من الأيدي العاملة و تكتفي بهذا العدد تقريبا فترة طويلة في أغلب الأحيان عكس المشاريع المقاولاتية فرغم أنها تبدأ بعدد محدود من الأيدي العاملة هي الأخرى إلا أن هذا العدد مرشح للإرتفاع بإستمرار في ظل التوسع الذي يعرفه هذا النوع من المشاريع التي تعد وسيلة هامة في إمتصاص الأيدي العاملة العاطلة و القضاء على البطالة التي تعد مشكلة عويصة يصعب حلها لأغلب المجتمعات و الدول .

- قابلية النمو : بما أن المشاريع المقاولاتية ذات أهداف غير محددة و ترتكز على الإبتكار في نشاطها و بالتالي فإنها قابلة للنمو، إضافة إلى شخصية المقاول و طموحه هو الآخر و الذي يدفع بهذه المشاريع لتتطور و تنمو عكس المشاريع الصغيرة العادية التي تكتفي بما هو موجود و لا تصبوا للتطور و النمو .[266]

[266] : فايز جمعة صالح النجار و أد عبد الستار محمد العلي ، مرجع سابق ، الصفحة : 44 .

2.2.أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية :

أشار " M. Marchesnay "إلى وجود علاقة بين التنمية المحلية و المؤسسات الصغيرة حيث أفاد إلى أن بروز المؤسسات الصغيرة رافقه الإهتمام بالتنمية المحلية[267] ، و في هذا الإطار تكلمت الكثير من الدراسات عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي لما تتميز به هذه المؤسسات خاصة من حيث قدرتها على التغلغل في المناطق النائية المعزولة التي لا يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تصل إليها و كذا المرونة التي تتميز بها و التي تتيح لها التكيف مع مختلف الوضعيات و تسمح لها بالتأقلم مع كل الظروف ، إضافة إلى كثرة إنتشارها و هو ما جعلها تساهم في تحقيق التنمية المحلية و ذلك من حيث قدرتها على:

- **توظيف اليد العاملة المحلية** :كما ذكرنا سابقا فلهذه المؤسسات دور مهم في توظيف اليد العاملة وذلك لما لها من خصائص خاصة قدرتها على إتاحة فرص توظيف للأفراد عديمي المستوى و هو الأمر الذي يلائم كثيرا المناطق المحلية النائية التي تقل فيها الكفاءات [268] ، بالإضافة إلى أنها تعد أداة لإدماج المقبلين على العمل لأول مرة [269] ،كما أن إستخدام هذه المؤسسات لطرق إنتاج كثيفة العمل جعلها أداة مهمة لإستقطاب عدد أكبر من الأيدي العاملة العاطلة المتواجدة على المستوى المحلي في تلك المناطق النائية التي تعاني من تدني مستويات التنمية [270] ، إضافة إلى هذا فإن ما يميز هذه المؤسسات كذلك هو إعتمادها على الإبداع الذي جعلها أكثر مساهمة في توظيف الأيدي العاملة ، ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن المؤسسات المبدعة تخلق مناصب شغل أكثر من غيرها وذلك أن تعداد العمال لديها يتطور بإستمرار ما دامت تعتمد على الإبداع الذي سيؤدي إلى خلق أنشطة جديدة و تحسين طرق الإنتاج و هو ما سيساهم في زيادة الإنتاج و تحسينه و بالتالي زيادة أعداد العاملين ، فالمؤسسات التي لا تبدع لن تبقى في مكانها و إنما ستتقهقر و تضعف و ربما تموت[271] ،كما أن خصوصية هذه المؤسسات في كون العمل لديها قليل التخصص سيعطي

---

[267] : علوني عمار ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية : حالة ولاية سطيف " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر ، 2010 ، الصفحة : 296 .

[268] : رقراقي أمينة ، " كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر مثال ولاية سعيدة – " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2017/2016 ، الصفحات : 34 و 35 .

[269] : بلعميري عسري ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية المستدامة " ، أطروحة دكتوراه في الحقوق ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، 2020/2019 ، الصفحة : 171 .

[270] : سامية عزيز ، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة – " أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 ، الصفحات : 147 و 148 .

[271] : علوني عمار ، مرجع سابق (أطروحة دكتوراه) ، الصفحة : 82 .

مرونة أكبر في التوظيف لديها أي أن منصب العمل في هذه المؤسسات لا يتطلب تخصص أكبر فالعامل الواحد يستطيع القيام بمختلف الوظائف و بالتالي فإن هذا يجعل التوظيف لديها يلائم الأفراد الذين ينتمون للبيئة المحلية لهذه المؤسسة و هو ما سيساهم في تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة .[272]

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد آلية فعالة في توفير مناصب الشغل من شأنها تخفيف الضغط على الحكومة من حيث توفير مناصب للعاطلين خاصة في ظل تشبع الإدارات العمومية بالموظفين الذين أصبحوا في الكثير من الأحيان زائدين عن الحاجة الحقيقية لهذه الإدارات خاصة في الدول النامية و العربية على الخصوص [273] ، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن زيادة توظيف الأفراد لها أثر إيجابي على التنمية المحلية من خلال الدُخُولْ التي يتحصلون عليها و التي سيوجه جزء منها للطلب على السلع الإستهلاكية خاصة على المستوى المحلي و بالتالي تنشيط الإقتصاد المحلي ، كما أن الجزء المتبقي من هذه الدُخُولْ سيوجه للإدخار و بالتالي للإستثمار خاصة على المستوى المحلي .[274]

- **توفير الحاجات المحلية الأساسية** : حتى يصل التأثير الإيجابي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بصفة مباشرة إلى أفراد المجتمع المحلي يجب عليها البدء بإنتاج الحاجيات المحلية الأساسية و توفيرها للسكان المحليين أفضل من الإنتاج لتلبية رغبات المستهلكين غير المحليين ، و بعد تلبية الرغبات المحلية خاصة الأساسية منها يمكن الإنتقال لإنتاج منتوجات تستهدف باقي المستهلكين و حتى التصدير [275]، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عندما تنتج لتلبية رغبات مستهلكين من مناطق بعيدة فهي تخلق مناصب شغل مباشرة على المستوى المحلي فقط أما إذا أنتجت منتجات توجه لتلبية الرغبات المحلية فهي بذلك ستخلق مناصب شغل مباشرة و أخرى غير مباشرة على المستوى المحلي جراء العمليات التي تتبع الإنتاج المحلي من توزيع و تخزين و كذا تجارة الجملة و التجزئة إضافة إلى مختلف الأنشطة ذات الإرتباط بهذه المؤسسات كالنقل و الإطعام و غيرها و هذا كله سيصب في تنمية المنطقة المحلية ، إضافة إلى هذا فالإنتاج الموجه لسد الحاجات المحلية من شأنه توفير السلع و الخدمات للمناطق النائية التي

---

[272] : سامية عزيز ، مرجع سابق ، الصفحة : 78 .

[273] : فارس طارق ، " دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية – دراسة حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة سطيف 01 ، الجزائر ، 2014/2013 ، الصفحة : 78 .

[274] : شريف غياط و محي الدين مكاحلية ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لتفعيل التنمية المحلية ولاية تبسة (نموذجا) " ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات ، العدد السابع و الثلاثون (01) ، الضفة الغربية ، فلسطين ، تشرين أول 2015 ، الصفحة : 208 .

[275] : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وَ منظمة العمل الدولية ، " نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد و العشرين " مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، الطبعة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، الصفحات : 12وَ13 .

تنشط فيها هذه المؤسسات خاصة و أن هذه المناطق تعاني أصلا من نقص حاد في الخدمات و السلع [276] ، هذا من جهة و من جهة أخرى فهذه المنتجات يجب أن توجه على الخصوص لذوي العوز و أصحاب الحاجة لتوسيع الخيارات أمامهم و بأسعار معقولة و هو ما سيساهم أكثر في تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية خاصة للفئات الهشة و هنا يجب على هذه المؤسسات أن تركز على نوعية المنتجات المراد إنتاجها و كذا المستهلك المحلي المستهدف .[277]

- **إستغلال الموارد المحلية** : إن أي منطقة صغيرة في هذا العالم لها مواردها الخاصة بها و التي تكون في الغالب محدودة غير مستغلة إما نتيجة عدم إكتشافها أو إهمالها لقلتها خاصة ، لكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باعتبارها تتميز بعدد من الخصائص كالمرونة و قابلية الإنتشار فهي قادرة على التواجد في كل المناطق تقريبا خاصة تلك النائية منها و التي تحوز على موارد محلية محدودة لا يمكن للمؤسسات الكبيرة إستغلالها و هو الأمر الذي أعطى الفرصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإستغلال هذه الموارد التي لا تقتصر على الموارد الطبيعية فحسب و إنما تشمل المنتوجات نصف المصنعة و المنتوجات الفلاحية و كذا الصناعات التقليدية .[278]

– إن إستغلال الموارد المحلية من قبل هذه المؤسسات يدفع في غالب الأحيان إلى إقامة هذه المؤسسات على مستوى هذه المناطق و التي تعاني من نقص في التنمية و بالتالي ستساهم في تنمية هذه المناطق خاصة من حيث تشغيل الأيدي العاملة بصفة مباشرة و يمكن أن يصل الأمر إلى خلق مناصب عمل غير مباشرة و كذا تحريك الأنشطة المرافقة للنشاط الرئيسي كالنقل و التوزيع و غيرها ، إضافة إلى أن هذه العملية ستؤدي إلى تثبيت السكان في مناطقهم النائية بإقامة المؤسسات في تلك المناطق لتستغل الموارد المحلية .[279]

هذا من جهة و من جهة أخرى فهذه المؤسسات لها دور كذلك في المحافظة على هذه الموارد خاصة و أن لها القدرة على الإستخدام الأمثل لهذه الموارد و ذلك لإنخفاض نسبة الهدر لديها و كذا الإستخدام الرشيد و العقلاني للموارد المحلية .[280]

---

[276] : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وَ منظمة العمل الدولية ، نفس المرجع ، الصفحة : 38 .

[277] : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وَ منظمة العمل الدولية ، نفس المرجع ، الصفحات : 11وَ12 .

[278] : سمير العبادي و ميساء حبيب سليمان ، مرجع سابق ، الصفحات : 37 و 38 .

[279] : علوني عمار ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية " ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، العدد 10 ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر، 2010 ، الصفحة : 170 .

[280] : محمد باطويح ، " التنمية المحلية المستدامة و المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 141، الكويت ، 2018 ، الصفحة : 19

- **خلق و إستغلال الفرص المحلية** : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولادة لفرص العمل المحلية و مع الوقت تنشأ فرص عمل غير مباشرة و هذا ما سيؤدي إلى إرتفاع المداخيل المحلية و هو ما سيزيد الطلب على مختلف السلع و الخدمات و بالتالي سيؤدي هذا إلى زيادة الإستثمار و ظهور أسواق محلية تصرف فيها السلع و الخدمات كما أن رجال الأعمال أو المقاولين المحليين و في غالب الأحيان و نتيجة علاقاتهم الوطيدة بالبيئة المحلية التي يعيشون فيها يتوجهون إلى إنشاء فرص عمل مستوحات من البيئة المحلية و تطلعات و توجهات المجتمع المحلي و بالتالي فإن هذا سيساهم في تنمية المجتمع المحلي. [281]
- **المحافظة على البيئة المحلية** : إن إهتمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعملية الإنتاج لا يعني إهمال الجانب البيئي على المستوى المحلي فأي عملية إنتاج عليها ألا تلحق الضرر بالبيئة المحلية حيث يجب الموازنة بين عملية الإنتاج و بين المحافظة على البيئة[282] ، و بالتالي فهذه المؤسسات تلعب دورا هاما في المجال البيئي لا يقل أهمية عن دورها الإقتصادي و الإجتماعي ، فهي تعمل على نشر ثقافة المحافظة على البيئة بين أفراد المجتمع من خلال الحملات التطوعية التي تنظمها و تشارك فيها و التي تستهدف حماية البيئة كحملات التشجير و التنظيف وكذا برامج التدريب و التكوين التي تستهدف العمال في جانب المحافظة على البيئة [283] ، فالإهتمام بالبيئة أصبح حتمية لابد منها لكل المؤسسات خاصة تلك الصغيرة و المتوسطة منها فمستهلك اليوم لا يكتفي بإقتناء المنتوج نتيجة سعره و جودته وإنما تعدى الأمر ذلك إلى مراعات إن كان هذا المنتوج لا يتسبب بأضرار للبيئة و أن المؤسسة المنتجة له تهتم بالبيئة ، هذا كله حتم على هذه المؤسسات ضرورة الإهتمام بالبيئة لضمان إستمراريتها ، إضافة إلى هذا فعديد الأسواق العالمية تشترط على المؤسسات المنتجة إحترام المعايير الدولية فيما يخص البيئة و الذي يتوج بالحصول على شهادة الإيزو المتعلقة بالبيئة للسماح لمنتوجاتها بالولوج للأسواق الدولية [284].

– إن خصائص المشاريع الصغيرة و المتوسطة سمحت لها بالتوجه لقطاعات ذات علاقة بالجانب البيئي خاصة تلك التي تستهدف تدوير النفايات و كذا معالجة المياه المستعملة و إسترداد المواد ، كما أن هذه المؤسسات لها القدرة على تقديم الإبتكارات التي تكون حلولا لكثير من المشاكل التي تضر بالبيئة كإنتاج الألواح الشمسية

[281] : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وَ منظمة العمل الدولية ، مرجع سابق ، الصفحة : 07 .

[282] : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وَ منظمة العمل الدولية ، مرجع سابق ، الصفحة :13 .

[283] : بوشيخي عائشة وَ عيسى نبوية ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة " ، الملتقى الوطني : إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أيام 07/06 ديسمبر 2017 ، بجامعة الوادي ، الجزائر ، 2017 ، الصفحة : 14 .

[284] : العايب برنيس شريفة ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر " ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية ، العدد 04 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2013 ، الصفحة : 186 .

و طواحين الهواء التي تولد الطاقة الكهربائية و غيرها من المنتوجات التي تسهم في ترشيد إستهلاك الطاقة و المحافظة على البيئة من خلال إستخدام الطاقة النظيفة [285].

- **الدور الإجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : رغم أن الهدف الأساسي لهذه المؤسسات هو تحقيق الربح و الإستمرارية إلا أن لها دور إجتماعي يتمثل على الخصوص في مسؤوليتها الإحتماعية إتجاه المجتمع ، هذه الأخيرة التي عرفها البنك الدولي على أنها " تعهدات منظمات الأعمال للمساهمة في تنمية إقتصادية مستدامة لتحسين مستوى المعيشة بما يجعلها جيدة للتنمية و ذلك من خلال العمل مع العاملين في تلك المنظمات و عوائلهم و المجتمع المحلي و المجتمع الوطني ككل " ، فالمسؤولية الإجتماعية تعني إلتفات المؤسسة إلى أبناء المجتمع و المساهمة في رفع مستوى الحياة لديهم مما يدفع بتحقيق أهداف المشروع مستقبلا .

إن المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة تشمل على الخصوص تقديم رواتب ترضي العمال و توفير ظروف عمل مناسبة و كذا تقديم التكوين و التدريب للعمال ، أما بالنسبة للمجتمع فتشمل المساهمة في دعم البنى التحتية و المشاركة في مختلف الأنشطة الإجتماعية ، إضافة إلى المحافظة على البيئة و الإستخدام الأمثل للموارد هذا كله يعد مساهمة لهذه المؤسسات في تنمية المناطق المحلية التي تنشط فيها و يرفع مستوى رفاهية أفراد تلك المناطق [286].

[285] : اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ، " رصد الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر في المنطقة العربية : المشاريع الصغيرة المتوسطة " ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2013 ، الصفحات :43 إلى 44 .

[286] : مصطفى يوسف كافي ، " بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2014 ، الصفحات :من 543 إلى 563 .

3.واقع التنمية المحلية في الجزائر :

سنحاول من خلال هذه النقطة عرض لواقع التنمية المحلية في الجزائر و ذلك بتحليل دور الدولة و مختلف هيئاتها في تحقيق التنمية المحلية إضافة إلى عرض بعض الأرقام ذات الصلة بمؤشرات التنمية المحلية .

1.3. دور الدولة في تحقيق التنمية المحلية :

تستخدم الدولة عدة وسائل و آليات للمساهمة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي تتجلى على الخصوص فيمايلي :

1.1.3 التجهيزات العمومية غير الممركزة : و تضم المخططات البلدية للتنمية و التي تمول من طرف الدولة من خلال إعتمادات تخصصها ضمن ميزانيتها العامة [287] و تضم البرامج القطاعية غير الممركزة حيث أن كلا البرنامجين يندرجان ضمن نفقات التجهيز العمومية غير الممركزة و التي تكون موجهة للجماعات الإقليمية لتنجزها و تسيرها (البلدية و الولاية) [288] .

- **المخططات البلدية للتنمية (PCD)** : هي برامج تجهيز ممولة من الميزانية العامة للدولة و تتمحور حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية على المستوى المحلي و التي منها الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب و كذا شبكات التطهير و مد الطرق بغرض فك العزلة عن المناطق النائية ، و هذا بطبيعة الحال يتم إعداده من طرف المصالح الولائية المختصة بالتنسيق مع المصالح التقنية المحلية المعنية و التي هي أدرى بالوضع المحلي و متواجدة بالميدان مع إعطاء الأولوية للمناطق المحرومة [289] ، أما بخصوص المعايير المتبعة لتخصيص الموارد لصالح هذه البرامج فترتكز على عدة نقاط منها نسبة التوصيل بالماء الصالح للشرب و نسبة التوصيل بشبكات التطهير إضافة إلى حالة الطرق و طولها و نسبة العجز في الإنارة العمومية و عدد و حالة قاعات التعليم الإبتدائي و قاعات العلاج و نسبة الإستغلال و القدرات الإستعابية و عدد الأسواق الجوارية وكذا حالة و عدد مكاتب البريد [290].

---

[287] : ج ج د ش ، " المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 9 غشت 1973 يتعلق بشروط تسيير و تنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية " ، الجريدة الرسمية رقم 67 ، الجزائر ، (بتاريخ 22 رجب 1993) المادة 01 .

[288] : ج ج د ش ، " المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز " ، الجريدة الرسمية رقم 51 ، (بتاريخ 21 ربيع الأول 1419) ، المادة 04 .

[289] : ج ج د ش ، المرسوم التنفيذي رقم 98-227 ، نفس المرجع ، المادة 21 .

[290] : ج ج د ش ، " القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02- 2013 " يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية ، الجريدة الرسمية رقم 40 ، الجزائر ، (بتاريخ 4 غشت 2013) ، المواد من 4 إلى 10 .

لإعطاء هذه البرامج التنظيم اللازم تم ضبطها في مدونة تتضمن مختلف القطاعات و الأبواب و المواد التي يمكن أن تقيد فيها هذه البرامج ذات الإتصال المباشر بحياة الأفراد على المستوى المحلي كالصحة و المياه الصالحة للشرب و شبكات التطهير و الطرق و التعليم و غيرها من القطاعات ذات العلاقة بتحسين حياة المواطن المحلي[291] ، أما بخصوص القيمة المالية و كذا عدد المشاريع المسجلة في إطار هذه البرامج فالجدول رقم 22 يبين ذلك بالنسبة لولاية سيدي بلعباس المعنية بالدراسة التطبيقية و هذا لسنة 2018 في ظل عدم توفر الإحصائيات على المستوى الوطني .

جدول رقم 22: مخططات التنمية البلدية على مستوى ولاية سيدي بلعباس لسنة 2018 .

رقم الباب	تسمية الباب	عدد المشاريع	القيمة
391	التزويد بالمياه الصالحة للشرب	37	89326000.00دج
392	التطهير	48	215667000.00دج
591	الطرقات و المسالك	04	33270000.00دج
593	البريد و المواصلات	01	13810000.00دج
691	التربية و التكوين	29	693547000.00دج
793	التهيئة الحضرية	119	883686000.00دج
794	الصحة و النظافة	03	4640000.00دج
795	الثقافة و التسلية	03	3555000.00دج
797	الرياضة	28	183210000.00دج
796	الشباب	03	9600000.00دج
891	المباني البلدية	14	104100000.00دج
المجموع		289	2234411000.00دج

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على المعطيات المتحصل عليها من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية سيدي بلعباس بتاريخ 28 مارس 2019 .

[291] :وزارة المالية ، " مقرر رقم 1419المؤرخ في 24 فيفري 2021 يتضمن تعديل و تحيين ملحق القرار رقم 522 المؤرخ في 17 جانفي 2021 المتضمن تعديل مدونة الإستثمارات العمومية للدولة " ، الجزائر، 2021 ، الصفحات : من 01 إلى 03 .

من خلال أرقام الجدول نجد أن التهيئة الحضرية نالت حصة الأسد من المشاريع بـ: 119 مشروع بلغت قيمتها أكثر من 88 مليار دينار جزائري تلتها من حيث القيمة المشاريع المتعلقة بالتربية و التكوين بأكثر من 69 مليار دينار ثم مشاريع التطهير بأكثر من 21 مليار دينار أما المشاريع المتعلقة بالتسلية و الثقافة فقد حازت على أكثر من 355 مليون دينار كأدنى قيمة في حين بلغ المجموع الكلي لقيمة المشاريع على مستوى ولاية سيدي بلعباس سنة 2018 أكثر من 223.44 مليار دج بـ : 289 مشروع مست مختلف الجوانب التي تستهدف تحسين ظروف حياة الأفراد على غرار التزويد بالمياه الصالحة للشرب و التطهير و التهيئة الحضرية و الطرقات .

- **البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD)**: تعد البرامج القطاعية غير الممركزة من النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة و التي تكون عن طريق مقررات من الوالي و هذا بالإعتماد على مقررات البرامج التي يعدها و يبلغها الوزير المكلف بالمالية أي مقررات البرامج التي تحدد المبلغ المالي المرصود لكل مشروع و كذا تسميته [292] ، و تستهدف هذه البرامج تحسين ظروف الحياة بالمناطق المحلية (على مستوى الولاية) حيث تندرج ضمن هذه المشاريع تلك العمليات التي تخرج عن نطاق البلديات و تكتسي طابع ولائي أو تتطلب إعتمادات مالية معتبرة وذات تعقيد أكبر ، و من بين هذه المشاريع العمليات المتعلقة بصيانة الطرقات البلدية و الولائية و كذا العمليات التي تمس البنايات الإدارية و التي تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية للمواطن على المستوى المحلي ، كما أن هذا النمط من البرامج يضم أيضا تلك العمليات التابعة لقطاع التربية كإنجاز المؤسسات التعليمية من مدارس و متوسطات و ثانويات وكذا البرامج التابعة لقطاع التكوين بمختلف الأنماط من خلال عمليات الإنجاز و التهيئة و التوسعة أما في قطاع الصحة الذي يعد هو كذلك من القطاعات المهمة ضمن عملية التنمية على المستوى المحلي و يعد مؤشرا حقيقيا يعكس حقيقة التنمية فيندرج ضمن هذه المشاريع و يضم العمليات المتعلقة بالبناءات الجديدة و عمليات التهيئة و التوسعة و التجهيز و التصليحات الكبرى [293].

[292] : ج ج د ش ، " المرسوم التنفيذي رقم 98-227 " مرجع سابق ، المادة 04 .

[293] : Direction Générale du Budget , nomeclature des investissements publics de L'état, 31/12/2011 .

2.1.3.صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية [294] : تعد البرامج الممولة عن طريق صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية إحدى أهم الآليات التي تتيح للدولة التدخل على المستوى المحلي لتحسين مستوى حياة الأفراد في تلك المناطق خاصة النائية منها .

صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري له الشخصية المعنوية و يتمتع بالإستقلال المالي و هو تابع لوزارة الداخلية مقره الجزائر العاصمة ، مهمته الأساسية إرساء التضامن بين الجماعات المحلية (البلديات و الولايات) عن طريق تعبئة الموارد و إعادة توزيعها ، كما يضمن الموارد الجبائية الناقصة عن القيمة المقدرة أي أنه يوفر للجماعات المحلية ناقص القيمة الجبائية و في هذا الإطار للصندوق عدة مهام تتمثل فيمايلي :

– ضمان تكافل الجماعات المحلية في الجانب المالي .

– القيام بمنح المخصصات المالية المرصودة من طرف الدولة لصالح الجماعات المحلية .

– ضمان تغطية النفقات الإجبارية عن طريق التخصيص الإجمالي للتسيير .

– مساعدة الجماعات المحلية عن طريق منح إعانات مالية لمجابهة الكوارث و الحالات الطارئة و الوضعيات المالية الصعبة .

– المساهمة في إنجاز مشاريع التجهيز و الإستثمار أو ترقية المرافق العامة المحلية لصالح الجماعات المحلية عن طريق تقديم إعانات محلية .

– تمويل عمليات تكوين الموظفين و المنتخبين المحليين للجماعات المحلية .

إضافة إلى هذا فالصندوق يغطي جانبين : جانب الضمان و جانب التضامن بين الجماعات المحلية ففي جانب التضامن يشمل نشاط الصندوق قسم التسيير وكذا قسم التجهيز و الإستثمار ، ففي مجال التسيير يتضمن هذا التخصيص: منحة معادلة التوزيع بالتساوي ، تخصيص الخدمة العمومية ، الإعانات الإستثنائية و إعانات التكوين و الدراسات و البحوث ، أما في مجال التجهيز و الإستثمار فإن الإعانات الممنوحة للجماعات المحلية تخصص

[294] : ج ج د ش ، " مرسوم تنفيذي رقم 14- 116 مؤرخ في 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية و يحدد مهامه و تنظيمه و سيره " ، الجريدة الرسمية رقم 19 ، الجزائر ، (بتاريخ 02 أفريل 2014) ، المواد :من المادة 01 إلى المادة 11 .

لتطوير المناطق الواجب ترقتها خاصة من حيث المرافق العمومية ، كما يمكن أن تشمل هذه الإعانات مساهمات الصندوق في المشاريع المنتجة للمداخيل لفائدة الجماعات المحلية أما في جانب الضمان فإن الصندوق يعوض الجماعات المحلية بمبلغ ناقص القيمة في الموارد الجبائية بالنسبة لمبلغ التقديرات التي تم تقديرها عند إعداد الميزانية.

- **عمليات الصندوق بالنسبة للتجهيز و الإستثمار** : تشمل العمليات الممولة في إطار إعانات مشاريع التجهيز و الإستثمار مايلي[295] :

* البنايات و التجهيزات الإدارية : تشمل مقرات البلديات و ملحقاتها و كذا عمليات تجهيزها و بعض البنايات الإدارية الأخرى .

*الشبكات : و تشمل مختلف الشبكات من ماء صالح للشرب و شبكات تطهير و شبكات الكهرباء و حتى شبكات التكنولوجيات الجديدة .

*الطرق : يمول الصندوق في هذا الجانب إنجاز الطرق البلدية و المسالك التي تستهدف فك العزلة و إزالة الرمال و أشغال الطرق الأخرى .

*التهيئة و التجهيزات الحضرية :و التي تشمل الإنارة العمومية و إشارات الطرق ، الساحات العمومية ، المساحات الخضراء ، رفع النفايات المنزلية ، العتاد و الآلات و أشغال التهيئة و التجهيزات الأخرى .

*المنشآت الإقتصادية : و التي تندرج ضمنها الأسواق البلدية ، المذابح البلدية ، مواقف السيارات ، المحاشر البلدية ، محطات المسافرين و المنشآت الإقتصادية الأخرى .

*المنشآت الجوارية : و التي تشمل الملاعب ، المسابح الجوارية ، الفضاءات الترفيهية و الثقافية ، ساحات اللعب ، دور الحضانة و حدائق الأطفال ، المساجد و المدارس القرآنية (التهيئة) ، المقابر ، المفارغ العمومية و منشآت جوارية أخرى .

*الدراسات و برامج الإعلام الآلي : و التي تستهدف تحسين الخدمة العمومية من دراسات المشاريع و بعض الدراسات الأخرى و برامج الإعلام الآلي للتسيير .

[295] :ج ج د ش ، " قرار مؤرخ في 09 ديسمبر 2014 المحدد لمدونة العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز و الإستثمار لصندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية " ، الجريدة الرسمية رقم 03 ، الجزائر ، (بتاريخ 27 يناير 2015) ، الصفحات : 21 وَ 22 .

- **مساهمات صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية[296] :**

سنحاول من خلال هذه النقطة عرض بعض الإحصائيات المتعلقة بمساهمة الصندوق في التنمية المحلية على المستوى الوطني .

*منحة معادلة التوزيع بالتساوي : خصص الصندوق خلال سنة 2015 على المستوى الوطني إعتماد مالي يقدر بـ: 82 مليار دج منها 72 % لفائدة 1442 بلدية و 10 مليار دج لفائدة 36 ولاية ، حيث أن هذه المنحة تخصص لتغطية النفقات الإجبارية للجماعات المحلية كالأجور و غيرها .

*تخصيص الخدمة العمومية : تم رصد تخصيص قدره 06 مليار دج لجميع الولايات للتكفل بنفقات صيانة و كراء حافلات نقل التلاميذ على مستوى البلديات ، و توجه هذه الإعانات بغرض التكفل بالنفقات الإجبارية للمرافق العامة لتحسين الخدمة العمومية للمواطن .

*الإعانات الإستثنائية لفائدة البلديات : يتم تخصيص هذه الإعانة لفائدة البلديات العاجزة و ذلك لإعادة التوازن لميزانياتها فالعجز الذي يسجل في ميزانيات البلديات سوف يؤثر على الدور التنموي لها على المستوى المحلي و هو ما يستدعي تدخل الصندوق لإعادة التوازن من خلال هذه الإعانة ، لكن إبتداءً من سنة 2011 لم تسجل البلديات أي عجز حتى سنة 2015 و هو الأمر الذي أثنى الصندوق من تقديم هذه الإعانة خلال هذه السنوات وهذا حسب ما يبينه الجدول الموالي .

الجدول رقم 23 : قيمة عجز البلديات المسجل خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2015 (مليون دج) .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	من 2011 إلى 2015
مبلغ العجز	1184	1150	1162	1126	1128	1127	1138	919	791	417	14	00

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على موقع وزارة الداخلية (www.interieur.gov.dz) .

من خلال الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه نجد أن أكبر قيمة للعجز سجلت سنة 2000 و قد كانت قيمة العجز متذبذبة تنخفض سنة و ترتفع في السنة التي بعدها إلى غاية سنة 2007 أين بدأت مجددا في الإنخفاض إلّا أنها إنعدمت سنة 2011 و بقيت كذلك حتى سنة 2015 .

[296] : وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، " برنامج دعم الجماعات المحلية " ، الموقع www.interieur.gov.dz ، أطلع عليه يوم 2021/07/16 على الساعة : 18 و 50 د .

*تخصيص صيانة و حراسة المدارس الإبتدائية : في إطار قانون المالية لسنة 2015 تم تخصيص 15.25 مليار دج للتكفل بنفقات الصيانة في المدارس الإبتدائية و تشمل هذه العمليات التهيئة لوضع هذه المنشآت في أحسن الظروف لإستقبال التلاميذ و تحسين ظروف تمدرسهم و كذا التكفل بنفقات الحراسة و تأمين المدارس .

*التكفل بالزيادات في أجور مستخدمي الجماعات المحلية :خصص الصندوق في إطار التكفل بأجور مستخدمي الجماعات المحلية تخصيص قدره : 65.97 مليار دج لفائدة 28500 موظف منها 58.02 مليار دج لفائدة مستخدمي البلديات و 1.95 مليار دج لفائدة الميزانيات اللامركزية للولايات ، و يأتي هذا في إطار تحسين ظروف هذه الفئة من الموظفين و ضمان حصولهم على أجورهم في الوقت اللازم .

*تخصيص تعويض نقص القيمة الجبائية : تم تخصيص مبلغ لتعويض إلغاء الدفع الجزافي و كذا تخفيض نسبة الرسم على النشاط المهني (تعويض ناقص القيمة الجبائية) حتى يتسنى للبلديات المحافظة على موارد ميزانياتها دون حدوث خلل ، و قد قدر مبلغ هذا التخصيص سنة 2014 بـ: 94.8 مليار دج منها 57.16 مليار دج لفائدة البلديات ، 1.10 مليار دج لفائدة الولايات و 6.7 مليار دج لفائدة صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية .

*الإعانات المالية للتجهيز لفائدة البلديات : مول الصندوق في إطار إعانات التجهيز عديد المشاريع على المستوى المحلي و التي تهدف إلى تحسين ظروف قاطني تلك المناطق و قد شملت المشاريع التالية :

– إنجاز ملحقات إدارية بلدية : بغية تحسين الخدمة العمومية و تقريب الإدارة من المواطن تم وضع برنامج لإنجاز 1200 ملحقة في المناطق الريفية و الحضرية بقيمة 9.4 مليار دج لفائدة 776 بلدية .

– تعزيز الحظائر البلدية بالعتاد المتنقل : حيث تم تخصيص مبلغ 40.16 مليار دج لتعزيز الحظائر البلدية بالعتاد المتنقل و يهدف هذا البرنامج إلى إقتناء 8691 وحدة من مختلف الأصناف و تشمل حافلات النقل المدرسي ، شاحنات ، مفرغة قنوات ، الشاحنات بصهريج و القلاب الآلي ، ..... و هذا ما من شأنه دعم البلديات لأداء دورها على المستوى المحلي .

– إنجاز و تجهيز المكتبات و قاعات المطالعة في البلديات : في هذا الإطار تم وضع برنامج لإنجاز1176 مكتبة و قاعة مطالعة لفائدة 1115 بلدية بمبلغ 14.71 مليار دج ، كما تم تخصيص مبلغ 3.5 مليار دج لتجهيز هذه المنشآت (عصرنة الإعلام الآلي ، و أجهزة الإسقاط و الأجهزة السمعية البصرية ، .....)

- إنشاء حضانات في البلديات : تم وضع برنامج لإنجاز 487 حضانة بمبلغ 5.4 مليار دج .

2.3. صلاحيات الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية :

تتولى الجماعات المحلية صلاحيات متعددة في مجال إختصاصها على المستوى المحلي ، حيث مست هذه الصلاحيات عديد القطاعات و التي من شأنها تحسين ظروف قاطني هذه المناطق ، هذه المهام و الصلاحيات نوجزها فيمايلي :

- **مجال الشباب و الرياضة** : تقوم الجماعات المحلية و في إطار التشريع المعمول به بعدة مهام و عمليات خاصة تلك المتعلقة بتشجيع الأنشطة الرياضية و كذا إنشاء المراكز و تقديم الخدمات التي من شأنها المساهمة في ترقية الشبيبة و تنشئتها تنشئة سليمة تجنبها العادات السلبية و تغرس فيها كل القيم الإيجابية التي تدعم عملية التنمية مستقبلا ، كما أن هذه الجماعات منوطة أيضا بتدعيم تبادل الخبرات بين شباب البلديات و هو ما من شأنه أن يساهم في إستفادة الشباب من بعضهم و إكسابهم مختلف الخبرات ، كما أن إنشاء مختلف المراكز و المرافق التي تتكفل بالشباب سيوظف بعض العاطلين و يكون مصدرا لبعض المداخيل للبلدية و الولاية و هو ما سيساهم في زيادة الموارد المالية لهذه الهيئات[297] .

- **مجال السياحة** : من صلاحيات البلدية و الولاية كذلك الإهتمام بالجانب السياحي و في هذا الإطار فهي مخولة للقيام بكل عمل من شأنه ترقية السياحة و تطويرها محليا و بهذا الخصوص تقوم الجماعات المحلية بتخصيص الأراضي و تهيئة الأماكن الموجهة للتوسع السياحي و كذا إنشاء الهياكل السياحية من فنادق و مطاعم و حظائر تسلية ... إلخ ، كما تشجع كل المبادرات التي من شأنها ترقية السياحة المحلية ، و بالتالي ستتمكن هذه الجماعات من خلق مصادر جديدة للموارد المحلية يمكن أن تساهم في زيادة المداخيل نتيجة الخدمات السياحية التي تقدمها كما أن هذا القطاع يمكن أن يساهم في تنشيط قطاعات أخرى ذات علاقة بالنشاط السياحي (النقل ، الإطعام ، الصناعة التقليدية ... إلخ) إضافة إلى خلق مناصب شغل على مستوى المرافق المنشأة . [298]

---

[297] : ج ج د ش ، "المرسوم رقم 81-371 المحدد لصلاحيات البلدية و الولاية و إختصاصاتهما في قطاعي الشبيبة و الرياضة " ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1854 إلى 1857 .

[298] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-372 المحدد لصلاحيات البلدية و الولاية و إختصاصاتهما في القطاع السياحي ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ في 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1857 إلى 1860 .

- **مجال الفلاحة** : للجماعات المحلية صلاحيات واسعة في مجال الفلاحة و بهذا الخصوص فهي تقوم بكل عمل يساهم في إستصلاح الأراضي الفلاحية و كذا الإستغلال التام لها و بالتالي العمل على توسيع الوعاء الفلاحي و الإستغلال الكامل له ، إضافة إلى هذا فالبلدية و الولاية تشجعان إنشاء التعاونيات في الريف مع تسهيل الإجراءات الإدارية الكفيلة بإنشائها ، كما يمكن للبلدية إنجاز هياكل التخزين و بعض الوحدات الصغيرة لتحويل المنتجات إضافة إلى توفير العتاد و البذور للفلاحين و تدعيم إنشاء مؤسسات متخصصة في تقديم الخدمات الفلاحية و التعاونيات المختصة لاسيما في مجال كراء العتاد للفلاحين و توزيع البذور هذا كله سيدعم النشاط الفلاحي محليا و يخلق عديد مناصب الشغل في المناطق المحلية التي تتلاءم طبيعتها مع هذا النشاط كما أنه سيوفر للبلدية موارد مالية إضافية من خلال بعض المؤسسات التي تنشئها و بالتالي إستغلال تلك الموارد في تحقيق التنمية المحلية[299] .

- **مجال الصحة** : تُعْنَى الجماعات المحلية بمجال الصحة على المستوى المحلي حيث تقوم بكل عمل يستهدف الحفاظ على صحة الأفراد و كذا تحسينها ، و بهذا الخصوص فهي تعمل على إنجاز و تجهيز قاعات العلاج و كذا عيادات التوليد و وحدات حماية الأمومة و الطفولة ، أما في مجال الوقاية فتشرف كل من البلدية و الولاية على عمليات التلقيح و مكافحة الأمراض المتنقلة و المعدية ، و كذا القيام بحملات التوعية ، إضافة إلى تقديمها لمختلف التسهيلات لنشاط العيادات الطبية الخاصة و عيادات جراحة الأسنان و الصيدليات ، حيث أن إهتمام الجماعات المحلية بميدان الصحة سيساهم حتما في عملية التنمية المحلية و الإرتقاء بالصحة المحلية التي تعد مؤشرا مهما في عملية التنمية[300] .

- **مجال النقل** : تقوم الجماعات المحلية بكل عمل من شأنه المساهمة في ترقية النقل على المستوى المحلي و بهذا الخصوص يمكنها إنشاء مؤسسات لنقل المسافرين و البضائع وكذا إنشاء محطات الصيانة و محطات النقل البري ، وهذا ما من شأنه خلق عديد مناصب الشغل كما أنه سيساهم في بعث نشاطات إقتصادية أخرى على إعتبار النقل مهم لجميع الأنشطة .[301]

---

[299] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-373 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاعي الفلاحة و الثورة الزراعية ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1860 إلى 1863 .

[300] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-374 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع الصحة ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1863 إلى 1866 .

[301] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-375 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاعي النقل و الصيد البحري ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1866 إلى 1869 .

- **مجال التكوين المهني** : للبلدية و الولاية صلاحيات في مجال التكوين المهني حيث يمكنها القيام بأي عملية تستهدف تشجيع التكوين و تحسين المستوى المهني للأفراد ، كما أنها تسهر على توافق أعمال التمهين مع الإحتياجات المحلية و هو أمر مهم يدعم النهوض بالأنشطة المحلية و بالتالي المساهمة في التنمية المحلية .[302]

- **مجال التربية** : من صلاحيات الجماعات المحلية كذلك مجال التربية ، و بهذا الخصوص فهي تقوم بأي عمل يساهم في تطوير المنظومة التربوية على المستوى المحلي لا سيما صيانة الأقسام و المدارس و توفير التدفئة و الكهرباء و الهاتف و التزويد بالماء .[303]

- **مجال الصناعة** : تقوم الجماعات المحلية في مجال الصناعة بكل عملية تهدف إلى وضع شبكة صناعية على المستوى المحلي لا سيما في ميدان الصناعات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بغية القضاء على الهجرة الريفية و المساهمة في توفير الإحتياجات المحلية عن طريق الإنتاج المحلي ، إضافة إلى هذا فيمكن للجماعات المحلية إقامة مؤسسات لتوفير الإحتياجات المحلية و تعمد إلى تشجيع إنشاء تعاونيات الإنتاج الحرفي . [304]

- **مجال المياه** : تمتلك البلدية و الولاية كل الصلاحية للقيام بأي نشاط أو عمل من شأنه أن يساهم في توفير الماء للسكان و الفلاحة و كذا الصناعة ، و في هذا الإطار تقوم بحفر الآبار و كذا جلب مياه الينابيع أو أي مصدر آخر كما تقوم بمعالجة المياه المستعملة و إنشاء محطات التنقية ، إضافة إلى هذا فالجماعات المحلية يمكنها إنشاء أي مؤسسة تختص في إنجاز المنشآت المائية[305] ، حيث أن هذا من شأنه توفير الماء خاصة للسكان و هو الأمر الذي سيدفع نحو تحسين مستوى الحياة في هذا الجانب على المستوى المحلي .

- **مجال التخطيط و التهيئة العمرانية** : باعتبار البلدية و الولاية هيئتان قاعديتان على المستوى المحلي فهي تساهم في إعداد المخطط الوطني للتنمية و في هذا الشأن تقوم بتحديد إحتياجات السكان الأساسية ، كما أنها تعطي حوصلة عن المقدرات المحلية البشرية و المادية المتوفرة و تبادر بإقتراح المشاريع الواجب إنجازها في كل

---

[302] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-376 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاعي العمل و التكوين المهني ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1869 إلى 1871 .

[303] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-377 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع التربية ، الجريدة الرسمية رقم 52 ،الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1872 إلى 1875 .

[304] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-378 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاعي الصناعة و الطاقة ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1875 إلى 1878 .

[305] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-379 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع المياه ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1879 إلى 1882 .

قطاع مع تقييم المشاريع و تقديم الإقتراحات اللازمة المتعلقة بموارد تمويلها ، إضافة إلى هذا يُعْهَدْ للجماعات المحلية إعداد المخطط المحلي للتنمية و الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية .[306]

- **المجال الإجتماعي** : للجماعات المحلية صلاحية حماية المواطنين العاجزين أو الذين يستدعي سنهم عناية خاصة و العمل على ترقيتهم إجتماعيا ، و بهذا الخصوص تقوم بإحصائهم و تقدم لهم كل التسهيلات الإدارية كما أن الولاية تتولى إنجاز المراكز الطبية و مراكز التعليم الخاصة بالمعوقين و كذا مراكز المعوقين و المراكز الخاصة بالأطفال المسعفين و مراكز الشبيبة المعرضة للخطر الأخلاقي[307] .

- **مجال الثقافة** : تقوم البلدية و الولاية و في إطار الصلاحيات الممنوحة لهما بكل إجراء من شأنه المحافظة على التراث الثقافي و التاريخي و المساهمة في تطويره و بهذا الخصوص تعهد إلى الجماعات المحلية العمليات المتعلقة بإنجاز و تجهيز المؤسسات الثقافية كالمكتبات و المتاحف و النوادي الثقافية و غيرها ، كما تعمل على تشجيع إنشاء وحدات لطبع الكتب و توزيعها ، و تعمل هذه الهيئات على تشجع عملية المطالعة العمومية و تنظم الفعاليات الثقافية وبالتالي المساهمة في خلق عديد مناصب الشغل إضافة إلى المساهمة في الرفع من موارد الجماعات المحلية نتيجة تقديم خدمات في هذا الجانب .[308]

- **مجال التجارة** : كون مجال التجارة مهم بالنسبة للمواطنين تم منح الجماعات المحلية صلاحيات واسعة في هذا المجال ، حيث يمكنها القيام بأي عمل من شأنه تنظيم الأعمال التجارية إضافة إلى توفير إحتياجات السكان و حماية قدرتهم الشرائية و بهذا الخصوص تتولى هذه الجماعات عملية عقلنة إنشاء الأعمال التي تتطابق مع الإحتياجات المحلية و تنظيم الأسواق ، إضافة إلى قيامها بإنجاز و تسيير الأسواق و تنظيم الأسواق المتنقلة و إنشاء المراكز التجارية و مؤسسات التوزيع و هياكل التخزين[309] .

- **مجال البريد و المواصلات** : إن الجماعات المحلية و في إطار المهام الموكلة إليها تقوم بكل عمل من

---

[306] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-380 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع التخطيط و التهيئة العمرانية ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1882 إلى 1884 .

[307] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-381 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في ميدان الحماية و الترقية الإجتماعية لبعض فئات المواطنين ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1884 إلى 1888 .

[308] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-382 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع الثقافة ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1889 إلى 1892 .

[309] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-383 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع التجارة ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1892 إلى 1894 .

شأنه تطوير قطاع البريد و المواصلات على المستوى المحلي و بهذا الخصوص تنجز وكالات البريد و تجهزها و تنشئ الشبكات الهاتفية للمواصلات[310] .

- **مجال المنشآت القاعدية الأساسية** : إن من صلاحيات البلدية و الولاية كذلك القيام بكل عملية تهدف إلى تطوير شبكة الطرق و مختلف سبل المواصلات ، و بهذا فمهمتها فك العزلة عن كل مناطقها المحلية و كذا ترقية شبكات الطرق ذات الأهمية الإقتصادية و السياحية و ذلك لإتاحة إستغلال كامل الطاقات المحلية ، و في هذا الإطار فهي تشق الطرق و تعمل على صيانتها كما يمكنها إنشاء مؤسسة عمومية لإنجاز الطرق و صيانتها وتتولى وضع الإشارات الخاصة بالطرق[311] .

- **مجال الغابات و إستصلاح الأراضي** : تخول الجماعات المحلية صلاحية إتخاذ كل إجراء أو القيام بكل عمل يستهدف حماية الثروة الغابية و حماية الأراضي و إستصلاحها و حماية الطبيعة لتكون وسيلة للترفيه و هذا بطبيعة الحال على المستوى المحلي و بهذا الخصوص فهي تقوم بتوسيع المساحات الخضراء داخل المراكز الحضرية و تحمي الغابات من الحرائق و الأمراض و كل أسباب الإتلاف ، كما أنها تحمي الحيوانات و تنشط جمعيات الصيد و تراقبها و تعمل على تهيئة الغابات لتكون مكانا ملائما لترفيه المواطنين المحليين أما في مجال إستصلاح الأراضي فتقوم بكل الأعمال التي تدعم إستصلاح الأراضي ومكافحة الإنجراف و التصحر[312] .

---

[310] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-384 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع البريد و المواصلات ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1894 إلى 1896 .

[311] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-385 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع المنشآت القاعدية الأساسية "، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1896 إلى 1898 .

[312] : ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-387 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع الغابات و إستصلاح الأراضي ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ،(بتاريخ 29 ديسمبر 1981) ، الصفحات : من 1900 إلى 1902 .

3.3.تدابير مقترحة للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر [313] : عرضت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار في تقرير لها سنة 2011 مجموعة من التدابير و الإقتراحات ترى بأنها يمكن أن تساهم في النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر من أهمها مايلي :

* إنشاء مرصد للتنمية المحلية : تم إقتراح إنشاء مرصد للتنمية المحلية مهمته الأساسية هي رصد و مراقبة و تطوير الأدوات و الوسائل التي تساعد على إتخاذ القرار ، كما يكون قاعدة بيانات للمشاريع العمومية و وسيلة للتحكم و متابعة مؤشرات و أرقام أداء و جودة الخدمة العمومية مقارنة بالأهداف المسطرة لكل إقليم و منطقة من الوطن كما يقوم بتقييم مؤشرات التنمية الإقتصادية و البشرية للبلدية .

* تأسيس منتدى حول التنمية المحلية و ترقية الإستثمار: يجمع هذا المنتدى الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية من مواطنين و سلطات محلية و متعاملين إقتصاديين و كذا الجمعيات ، و يتم عقده عبر الولايات غرضه الأساسي جمع كل الفاعلين لطرح الأفكار و الإقتراحات .

* إنشاء مجالس إستشارية إقتصادية و إجتماعية جهوية : هذه المجالس تضم شخصيات و كفاءات محلية تمتلك الخبرة و المهارة ، و هو فضاء للتشاور يعزز العلاقة بين الفاعلين في التنمية المحلية و السلطات المحلية و يدعم الحكم الرشيد على المستوى المحلي .

* إنشاء بنك وثائقي خاص بالتنمية المحلية : هذا البنك يستهدف جمع و تكوين رصيد وثائقي خاص بالتنمية المحلية من خلال إستغلال الدراسات و الملتقيات و الندوات خاصة تلك المؤطرة من طرف الهيئات العمومية المختصة .

* تسهيل عملية إنشاء جمعيات الأعمال المحلية : و تكون هذه الجمعيات ممثلا حقيقيا لرجال الأعمال المحليين حيث أنهم يستطيعون من خلالها إبداء آرائهم و عرض أفكارهم للجهات المعنية ، كما أنها تعد شريكا حقيقيا للسلطات للدفاع عن مصالح أصحاب الأعمال على المستوى المحلي .

[313] : Ministère de L'industrie de Petite et Moyenne Entreprise et de la promontion de L'investissement , " Développement Local Concepts , Stratégies et Benchmarking " , rapport n°01, Alger , Algérie , Septembre 2011 , page : 06-26 .

* العمل على تعزيز الإتصال بين المواطنين و السلطات المحلية : يتجلى ذلك من خلال تعزيز إستخدام المجتمع المحلي للرقمنة و وسائل التواصل الإجتماعي مما يسمح بتوثيق العلاقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية و يتيح كذلك للأفراد إيصال أفكارهم و إقتراحاتهم للجهات المعنية .

* التوفيق بين السياسات الوطنية و المحلية : يعني هذا أن السياسات القطاعية و الوطنية التي تستهدف تنمية المناطق المحلية يجب أن تتضمن إشراك السلطات المحلية و المنتخبين المحليين و المجتمع حتى يكون هناك إنسجام في وضع الخطط و تلقى توجهات الحكومة كل الدعم محليا .

* حتمية تعزيز العلاقة بين مختلف القطاعات : بما أن التنمية تشمل مختلف القطاعات و الميادين فإنه يجب إشراك هذه القطاعات جميعا في عملية التنمية ، و كذا تعزيز العلاقة بينها من خلال وضع قنوات الإتصال و تكثيف تبادل المعلومات و الأفكار و التنسيق في إتخاذ القرارات و وضع الخطط .

* إنشاء هيئات محلية مختصة في التنمية : تعنى هذه الهيئات بالتنمية على المستوى المحلي حيث أن تواجدها المحلي سيجعلها تركز كامل جهودها في منطقتها ،كما سيتيح لها الإطلاع المباشر على خبايا الوضع المحلي و هو ما سيعطيها القدرة على التدخل الفعال لحل المشاكل و إقتراح الحلول المناسبة .

* تخصيص يوم وطني للتنمية المحلية : هذه العملية رغم رمزيتها إلا أنها ستسمح أولا بلفت الأنظار و التنويه بأهمية التنمية المحلية كحاجة وطنية ، كما أنها ستتيح جمع مختلف الفاعلين و المعنيين بالتنمية المحلية مما سيجعلها فضاءً لتبادل الآراء و الأفكار و عرض مختلف التجارب الناجحة ، إضافة إلى هذا فسيكون هذا اليوم مساحة للتشاور و الحوار و بالتالي سيستفيد الجميع مما سيصب في صالح التنمية المحلية .

* تنظيم زيارات إلى البلدان الرائدة في مجال التنمية المحلية : إن تنظيم مثل هذه الزيارات إلى المناطق المحلية في البلدان الناجحة في هذا الميدان سيعطي الفرصة لنقل تلك الخبرات و التجارب إلى مناطقنا المحلية ، كما أنه سيؤدي إلى الإطلاع المباشر و الوقوف على أسباب النجاح الحقيقية ، و بالتالي سَيُمَكِنْ من الإستفادة من تلك التجارب و تطبيقها في مناطقنا المحلية .

* تكوين و رسكلة السلطات المحلية : يجب تكوين و رسكلة السلطات المحلية و التي تشرف على الولاية و البلدية حتى تضطلع بدورها على المستوى المحلي و تكون قادرة على الوفاء بإلتزاماتها و القيام بواجباتها محليا ، كما يجب وضع برامج تدريب تستجيب لمتطلبات القيادة الحكيمة للجماعات المحلية .

* إنشاء معهد وطني للتنمية المحلية : يكون هذا المعهد بمثابة مركز للتدريب و التكوين في مجال التنمية المحلية ، كما يكون مسؤولا عن توفير المعلومات و المعرفة اللازمة من خلال قيامه بدراسات و بحوث تطبيقية و نقل تجارب و خبرات واقعية تخص التنمية المحلية .

* منح صلاحيات أوسع للسلطات المحلية : إن منح صلاحيات أوسع للسلطات المحلية من شأنه أن يعطي دفعا للتنمية المحلية ، خاصة فيما يتعلق بمنح العقار الصناعي لإقامة المشاريع و كذا تقديم الدعم من ميزانية البلدية لتهيئة مناطق إقامة المشروعات .

* ضرورة تطوير الإدارة الإلكترونية : تهدف هذه العملية بالأساس إلى تقريب الإدارة من المواطن من خلال سهولة الوصول إلى الوثائق و حتى إستخراجها دون الحاجة إلى التوجه للإدارة ، و هو ما من شأنه تقديم خدمات ذات جودة مع ربح الوقت و الجهد و تدنية التكلفة و تخفيف العناء عن الموظف و المواطن على السواء ، كما أن للإدارة الإلكترونية إنعكاسا إيجابيا حتى على المستثمرين من خلال إستخراجهم للوثائق الضرورية و الإطلاع على كامل المعلومات إلكترونيا خاصة تلك المتعلقة بالإستثمار .

*القيام بتحقيقات و إستجوابات دورية لمعرفة درجة رضى المواطن : إن القيام بهذه التحقيقات سيسمح بمعرفة مدى رضى المواطن على مختلف البرامج التي لها تأثير على الحياة الإجتماعية و الإقتصادية للمواطن ، كما أن مثل هذا التحقيق أيضا سيتيح للمواطن طرح إنشغالاته و إقتراحاته التي تصب في تحقيق التنمية المحلية في المنطقة التي يعيش فيها ، هذا من جهة و من جهة أخرى سيعطي للقائمين فرصة الوقوف على المعالم الحقيقية و الواقعية للتنمية المحلية .

* إنشاء مكاتب شعبية للمعلومات على مستوى البلديات : تختص هذه المكاتب بتوفير المعلومات حول التنمية المحلية و تكون في متناول المواطنين ، و هي بذلك وسيلة لإطلاع أفراد المجتمع المحلي على ما يجري في منطقتهم خاصة فيما يتعلق بالتنمية المحلية و هو ما يضمن توطيد العلاقة بين المواطن و البلدية .

* تقديم الدعم و مرافقة الشباب حاملي المشاريع و تشجيع حاملي الأفكار و هو ما يتجلى خاصة من خلال مهام حاضنات الأعمال .

* إنشاء مراكز محلية على مستوى الولايات تعنى بالمشاريع المحلية الجديدة : و تكون مهمة هذه المراكز جذب المستثمرين المحليين و توجيههم و مرافقتهم و كذا توطيد العلاقة بين حاضنات الأعمال و رجال الأعمال .

* الترويج للمنتجات المحلية و تطويرها : و يكون هذا عن طريق تظافر جهود جميع المعنيين حيث يعد تطوير المنتجات المحلية أحد الإبتكارات التي يجب التركيز عليها ، حيث أن هذه المنتجات تعتمد على موارد محلية من مواد أولية و يد عاملة محلية و حتى رؤوس أموال محلية و بالتالي سيسهم ذلك في تنمية المناطق المحلية .

* توفير العقار الصناعي : إن مشكلة العقار في الجزائر تعد مشكلا عويصا يحول دون إنطلاق الكثير من المشاريع ، و بالتالي يجب إيجاد حلول خاصة و عاجلة من خلال تهيئة و تأهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاط وإنشاء مناطق صناعية جديدة تتوفر على جميع متطلبات الإنطلاق في الإستثمار .

* تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الأسواق : يقصد بهذا على الخصوص منح الأولوية لهذه المؤسسات في الحصول على الصفقات و العقود العامة مع الحكومة من أجل إعطائها الفرصة لتنمية قدراتها و إكتساب الخبرة لكن هذا لا يكون على حساب الجودة في تلك الصفقات .

* تعزيز المناطق المحلية بأنشطة الطاقة و النقل و النفايات : تعد هذه الأنشطة أساسية للمناطق المحلية كونها تعد أداة مهمة في خلق عديد فرص العمل كما أنها وسيلة مهمة في المحافظة على البيئة (الطاقة النظيفة و النفايات) .

* إنشاء مراكز لدراسات التمويل و التنمية المحلية : و يخضع هذا المركز لوزارة الداخلية مهمته الأساسية هي إجراء البحوث و الدراسات على الأقطاب الإقتصادية و تسهيل الحصول على التمويل و كذا تطوير آليات الحصول عليه لتمويل التنمية المحلية من خلال التشاور مع مختلف الأطراف المعنية و كذا تقديم التمويل لكل المشاريع ذات الجدوى على المستوى المحلي بعد الدراسة .

* القيام بدراسة معمقة حول تأثير الضرائب على التنمية المحلية : هذه الدراسة ستتيح القيام بالإصلاحات الضرورية لإدارة الضرائب و النظام الضريبي في الجزائر و التي تعد عملية تعزيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هدفها الرئيسي إضافة إلى تحسين علاقة هذه الإدارة مع دافعي الضرائب .

* تعزيز التمويل الأصغر : وذلك من خلال توفير بيئة قانونية و تنظيمية ملائمة تساهم في إستفادة أكبر لحاملي الأفكار الصغيرة ذات الجدوى الإقتصادية ، كما يجب إنشاء مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر تمنح قروضا للمقاولين الصغار الذين لا يستطيعون الوصول إلى مؤسسات التمويل التقليدية .

4.3.أرقام حول التنمية المحلية بالجزائر: سنحاول فيما يلي عرض بعض المؤشرات ذات علاقة بالتنمية المحلية في الجزائر و المتعلقة بسنة 2017 .

***مؤشرات عامة** : قدر معدل نمو الناتج الداخلي الخام لسنوات 2015 و 2016 و 2017 بـ: 3.7% و 3.2% و 1.4% على التوالي في حين قدر عدد السكان بـ: 41721000 نسمة حتى 2017/07/01 ،كما قدر عدد الولادات الحية بـ: 1060 مولود منها 190 وفاة بعد الولادة و 870 ولادة طبيعية [314].

***السكن** :

الجدول رقم 24: السكنات المستلمة خارج البناء الذاتي .

السنوات	2015	2016	2017
السكنات المستلمة	310267 وحدة	314927 وحدة	300806 وحدة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات لـ:حلوان نريمان ، " الجزائر بالأرقام " ، الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرة 2018 رقم 48 ، الجزائر ، 2018 ، الصفحة :10 .

من خلال أرقام الجدول نجد أن عدد السكنات المستلمة إرتفع سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ثم إنخفض ليسجل أدنى مستوى له سنة 2017 ، هذه السكنات من شأنها تخفيف الغبن على المواطنين خاصة في ظل صعوبة إنجاز سكن خاص بالمال الشخصي لكثير من الأفراد .

***التوظيف** : تم خلال سنة 2016 توظيف 488165 عامل في كل القطاعات من بين 1037095 طلب عمل أما بخصوص نسبة البطالة فقد قدرت حتى سبتمبر 2017 حوالي 11.7%[315] .

***الحماية الإجتماعية** : قدر عدد المؤمنين إجتماعيا التابعين لصندوق CNAS حوالي 12.316.693 مؤمن منهم 5.874.042 أجير و 1.806.124 مؤمن تابعين لصندوق CASNOS و 3.159.952

[314] : حلوان نريمان ، " الجزائر بالأرقام " ، الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرة 2018 رقم 48 ، الجزائر ، 2018 ، الصفحات : من 04 و 06 .

[315] : حلوان نريمان ، نفس المرجع ، الصفحات : 11 و 13 .

متقاعد ، هذه الأرقام تعد أقل من نصف سكان الجزائر و هذا ما يعني أن أكثر من نصف السكان بدون تأمين إجتماعي [316].

***الصحة** : قدر عدد الأطباء سنة 2017 حوالي 78838 طبيب و 14263 جراح أسنان و 12337 صيدلي و 127623 شبه طبي [317]، أما بخصوص التغطية الصحية فالجدول الموالي يبين ذلك .

الجدول رقم 25: التغطية الصحة .

الإطار الصحي	طبيب واحد	صيدلي واحد	جراح أسنان واحد
عدد السكان(نسمة)	529	3382	2925

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات لـ:حلوان نريمان ، " الجزائر بالأرقام " ، الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرة 2018 رقم 48 ، الجزائر ، ، 2018 ، الصفحة : 21 .

حسب ما ورد في الجدول فإن كل طبيب يتكفل بـ: 529 نسمة و هو يعد الأفضل بالنسبة للتغطية الصحية مقارنة بجراحي الأسنان أين يتكفل كل واحد منهم بـ: 2925 نسمة و كذا الصيادلة حيث يتكفل كل صيدلي بـ: 3382 نسمة .

[316] : حلوان نريمان ، نفس المرجع ، الصفحة : 19 .

[317] : حلوان نريمان ، نفس المرجع ، الصفحة : 21 .

– **الهياكل الصحية** : تمتلك الجزائر عدة هياكل صحية تتوزع عبر التراب الوطني والجدول الموالي يبين ذلك .

الجدول رقم 26: تعداد الهياكل الصحية .

الهياكل الصحية	مؤسسة إستشفائية عمومية	مؤسسة إستشفائية	مركز إستشفائي جامعي	مؤسسة إستشفائية جامعية	مؤسسة إستشفائية متخصصة
العدد	205	09	15	1	77
عدد الأَسِّرَة	40322	1354	12799	869	11818

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات لـ:حلوان نريمان ، " الجزائر بالأرقام " ، الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرة 2018 رقم 48 ، الجزائر ، 2018 ، الصفحة : 22.

إنطلاقا من معطيات الجدول نجد أن المراكز الإستشفائية الجامعية و التي توفر خدمات صحية أكثر من الهياكل الأخرى ليست متواجدة في كامل الولايات و هو ما يعد نقصا يستدعي تنقل بعض سكان الولايات إلى ولايات أخرى لتلقي العلاج في بعض التخصصات ، كما أن الهياكل الأخرى لا تغطي كامل التراب الوطني إضافة إلى نقص في عدد الأسِّرة حيث نجد العدد الإجمالي لها يعادل 67162 سرير إستشفائي أي أن كل سرير يقابل 621.19 نسمة و هو عدد كبير يعكس الضعف المسجل في عدد الهياكل الصحية ، أما بخصوص الهياكل الصحية خارج المستشفيات فالجدول الموالي يبين عددها .

الجدول رقم 27: الهياكل الصحية خارج المستشفيات .

الهياكل	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	عيادات متعددة الخدمات	قاعات العلاج	دور الولادة	الصيدليات
العدد	273	1695	5957	49	11385 منها 10516 خاصة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات لـ:حلوان نريمان ، " الجزائر بالأرقام " ، الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرة 2018 رقم 48 ، الجزائر ، 2018 ، الصفحة : 22 .

إنطلاقا من الأرقام المدونة في الجدول فإن عدد قاعات العلاج يقدر بـ: 5957 قاعة و هي متواجدة بكامل البلديات حيث أنها تقدم الخدمات الصحية الأولية في حين أن العيادات متعددة الخدمات و التي تقدر بـ: 1695 عيادة فلا تتواجد في جميع البلديات و هي تقدم خدمات صحية أحسن من قاعات العلاج لكن تبقى هي الأخرى لا ترقى لإحتياجات المرضى ، أما دُورْ الولادة المتخصصة و التي قدر عددها بـ: 49 دار فتوجد تقريبا في مقار الولايات فقط و هو ما يعكس النقص المسجل في الخدمات المقدمة في هذا الجانب.

***التعليم** : قدر عدد التلاميذ المتمدرسين في الإبتدائي و المتوسط في الموسم الدراسي 2018/2017 حوالي 7.185.107 تلميذ يؤطرهم 177939 أستاذ إبتدائي و 156182 أستاذ متوسط أما بخصوص عدد المدارس فقد قدر بـ: 18856 مدرسة إبتدائية و5455 متوسطة في حين قدر عدد تلاميذ الثانوي بـ:1.227.055 تلميذ يؤطرهم 101388 أستاذ في 2392 ثانوية [318].

***التعليم العالي** : بلغ عدد الطلبة حوالي 1.447.064 طالب يؤطرهم 59113 أستاذ أما الهياكل الجامعية فالجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم 28: الهياكل الجامعية .

الهياكل الجامعية	الجامعات	المراكز الجامعية	المدارس الوطنية	المدارس التحضيرية	المدارس العليا للأساتذة
عددها	50	13	31	01	11

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات لـ:حلوان نريمان ، " الجزائر بالأرقام " ، الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرة 2018 رقم 48 ، الجزائر ، 2018 ، الصفحة : 26.

من خلال أرقام الجدول فإن ولايات الوطن تقريبا كلها بها مؤسسات جامعية سواءً جامعة أو مركز جامعي حيث قدر عددها مجتمعة 63 مؤسسة ، أما المدارس الوطنية و التي تقدم تكوينا أكثر تخصصا من الجامعة فنجدها موجودة في بعض الولايات حيث قدر عددها بـ: 31 مدرسة و تأتي هذه الهياكل كلها لضمان تكوين للأفراد حتى يساهموا في عملية التنمية في الوطن و كذا تقريب هذه المؤسسات حتى تكون في متناول الجميع .

[318] : حلوان نريمان ، نفس المرجع ، الصفحات : 24 و 25 .

***التكوين المهني** : يقدر عدد أماكن التكوين المتوفرة بـ: 300070 مكان و قد قدر عدد المكونين سنة 2017 بحوالي 17609 أستاذ تكوين مهني بهياكل تكوين مهني قدرها 978 منشأة (مراكز تكوين مهني ، معاهد متخصصة و معاهد تكوين مهني) أما الملحقات فقد قدرت بـ: 207 ملحقة مركز و معهد [319].

***المياه** : تتعدد مصادر المياه في الجزائر فمنها ما مصدره مياه الأمطار و منها المياه السطحية من مياه الينابيع و الوديان و السدود و منها ما هو جوفي فحسب إحصائيات سنة 2011 المتوفرة لدينا قدر التزويد الإجمالي بالمياه العذبة حوالي 6756 مليون م^3 منها 6227 مليون م^3 توفرها المصالح العمومية للمياه تنال منها الأسر2115 مليون م^3 حيث تقدر نسبة تزويد التجمعات السكنية من طرف المصالح العمومية للمياه بـ: 96.5% [320].

***التطهير** : قدرت نسبة السكان الموصولون بشبكة جمع المياه القذرة بـ: 87% بينما قدرت نسبة الموصولون بشبكة معالجة المياه القذرة بـ : 61% ، أما بخصوص محطات المعالجة فقد قدرت بـ: 138 محطة بقدرة تصفية حقيقية تقدر بـ : 781000م^3 يوميا [321].

الأراضي الزراعية : بإعتبار الأراضي الزراعية حلقة مهمة في إنتاج الغذاء للسكان إرتأينا التذكير بالمساحة المستغلة للزراعة و التي قدرت بـ:43.771.775 هكتار أي 18.37% من مساحة الأراضي الإجمالية و هو ما يبينه الشكل الموالي ، أما بخصوص إنتاج المحاصيل الكبرى فقد قدر الإنتاج في الموسم الفلاحي 2017/2016 بالنسبة للقمح الصلب 19.909.000 قنطار، القمح اللين 4.455.000 قنطار ، الشعير 9.697.000 قنطار [322].

[319] : حلوان نريمان ، نفس المرجع ، الصفحات : 27 و 28 .
[320] : حلوان نريمان ، نفس المرجع ، الصفحة : 29 .
[321] : حلوان نريمان ، نفس المرجع ، الصفحة : 30 .
[322] : حلوان نريمان ، نفس المرجع ، الصفحات : 33 و 34 .

الشكل رقم 17: توزيع المساحة الإجمالية للأراضي في الجزائر.

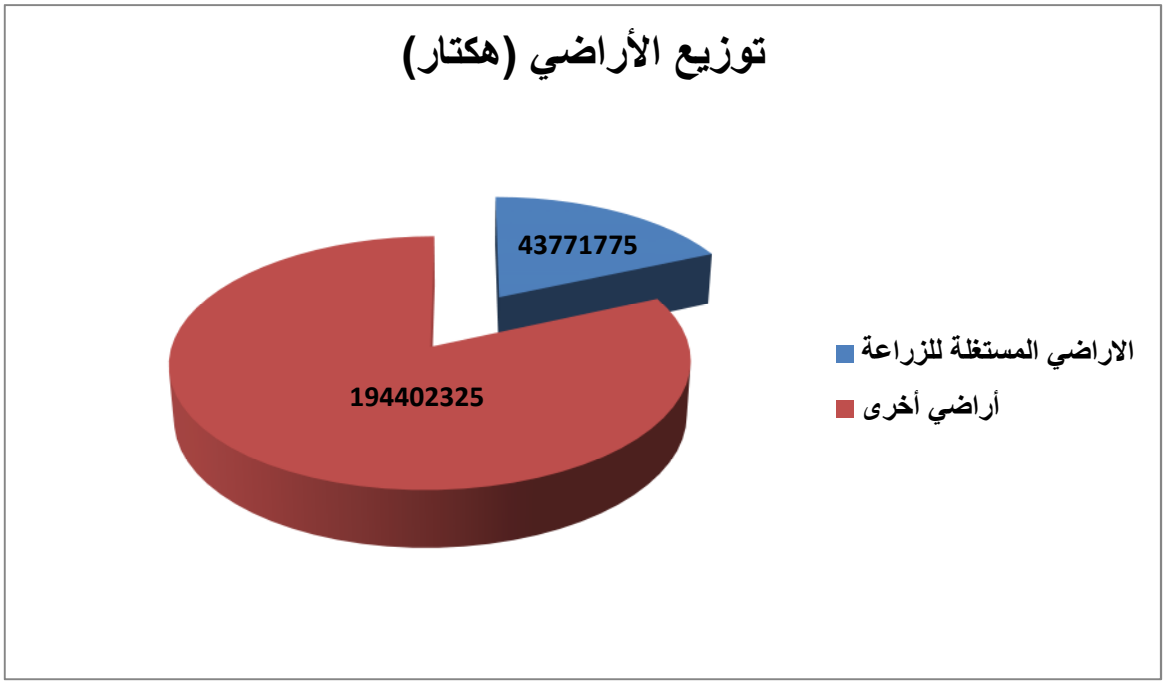

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات لـ:حلوان نريمان ، " الجزائر بالأرقام " ، الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرة 2018 رقم 48 ، الجزائر ، 2018 ، الصفحة : 33 .

الخلاصة : من خلال عرضنا لهذا الفصل إستنتجنا أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تنشط في قطاع الخدمات كما أن معضمها ينتمي إلى المؤسسات الصغيرة جدا بنسبة تقدر بـ: 97% و معدل توظيف أقل من ثلاثة عمال بما في ذلك صاحب المؤسسة و هو ما يعكس نسبة التوظيف الإجمالية المتدنية لهذه المؤسسات ، إضافة إلى هذا فهذه المؤسسات تتوزع جغرافيا توزيعا غير متجانس حيث تتمركز في الشمال بنسبة كبيرة و تقل في الجنوب كما أن نسبة كبيرة منها تتخلى عن النشاط سنويا و هو ما يعكس الصعوبات التي تتلقاها هذه المؤسسات و قد قدرت نسبة المؤسسات المتخلية عن النشاط حوالي 24% من تعداد المؤسسات المنشأة سنويا ، أما بخصوص عملية التمويل التي تعد مهمة لهذه المؤسسات فإن التمويل عن طريق وكالة ANSEJ يتصدر مختلف صيغ التمويل ثم يأتي ثانيا التمويل عن طريق وكالة ANGEM ليأتي في الأخير التمويل عن طريق صندوق CNAC وذلك من حيث حجم التمويل ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فلهذه المؤسسات دور مهم في تحقيق التنمية المحلية خاصة من حيث التوظيف و إستغلال الموارد المحلية و توفير الحاجيات الأساسية للسكان المحليين أما بالنسبة للجزائر فإن لديها وسائل مهمة تعتمد عليها كذلك لدعم التنمية المحلية على غرار التجهيزات العمومية غير الممركزة (PCD , PSD) و كذا إعانات صندوق الضمان و التضامن للجماعات

المحلية هذا ناهيك عن الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية (البلدية و الولاية) من خلال مختلف الصلاحيات التي مكنتها من المشاركة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر .

القسم الثاني : الدراسة التطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة بولاية سيدي بلعباس

الفصل الرابع : خصائص العينة و أداة الدراسة .

تمهيد : سنحاول في هذا الفصل في البداية تقديم ولاية سيدي بلعباس من حيث البنى التحتية المتوفرة و التي لها علاقة بالتنمية المحلية على مستوى الولاية ثم نعرض الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية و التي تعد مجالا مهما لإطلاق مشاريع إستثمارية و إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و في الأخير سنعرض بعض الأرقام عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الولاية أما في النقطة الثانية فأعطينا بعض المعلومات الأولية التي تتعلق بالدراسة التطبيقية من حيث نموذج الدراسة و العينة و عملية جمع البيانات و الأدوات المستخدمة و كذا صدق الأداة و في الأخير قدمنا تحليلا وصفيا للعينة محل الدراسة .

1.تقديم ولاية سيدي بلعباس :

1.1.المعلومات الأولية عن الولاية :

***النشأة** : أُسْتُحْدِثَتْ ولاية سيدي بلعباس إثر التقسيم الإداري لسنة 1974 بموجب الأمر رقم 69/74 المؤرخ في 02 جويلية 1974 [323] ، وتضم ولاية سيدي بلعباس15 دائرة [324] و 52 بلدية[325] ، و الولاية تحمل الرقم 22 في ترقيم ولايات الجزائر .

***الموقع** [326]: ولاية سيدي بلعباس ولاية غربية ذات موقع إستراتيجي تقع في شمال غرب الجزائر و هي تشغل 15% من مساحته ، يحدها شمالا ولاية وهران و من الشمال الغربي ولاية عين تموشنت و من الغرب ولاية تلمسان و من الشرق ولاية معسكر و ولاية سعيدة و من الجنوب ولايتي النعامة و البيض و من الجنوب الشرقي ولاية سعيدة ، و هي بهذا الموقع تتوسط الولايات الغربية و تعد همزة وصل بينها .

***المساحة و التضاريس**[327]: تبلغ مساحة الولاية 9150.63 كم^2 ، منها المناطق الجبلية و التي تشغل مساحة 2250.37 كم^2 ما يمثل 24.59 % من المساحة الإجمالية وتتمثل في جبال تسالة و بن شقران في الشمال بمساحة 864.20 كم^2 و كذا جبال الضاية بالوسط بمساحة 1386.16 كم^2 ، و مناطق سهبية رعوية تقع في

---

[323] : ج ج د ش ، " الأمر رقم 69/74 المؤرخ في 20 يوليو 1974 يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات " ، الجريدة الرسمية رقم 55 ، الجزائر ، (بتاريخ 09 يوليو 1974) ، المادة : 04 .

[324] : ج ج د ش ، " المرسوم التنفيذي رقم 306/91 المؤرخ في 24 أوت 1991 المحدد لقائمة البلديات التي تتبع لكل رئيس دائرة " ، الجريدة الرسمية رقم 41 ، الجزائر ، (بتاريخ 04 سبتمبر 1991) ، الصفحات : 1588 و 1589 .

[325] : ج ج د ش ، " القانون رقم 84/09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد " ، الجريدة الرسمية رقم 06 ، الجزائر ،(بتاريخ 07 فيفري 1984) ، المادة : 26 .

[326] : الموقع الإلكتروني الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم : 2021/07/23 .

327 : ANDI , " willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , pages : 07 et 08 .

الجنوب إرتفاعها يتراوح بين 1000 و 1400م و تشغل مساحات واسعة تقدر بـ: 3660.82 كم^2 أي ما يعادل 40% من المساحة الإجمالية للولاية ، أما السهول فتقدر مساحتها بـ: 3239.44 كم^2 أي 35.40% من المساحة الإجمالية و تشمل سهل سيدي بلعباس في الشمال بمساحة 2102.35 كم^2 بإرتفاع يتراوح بين 400 و 800م و السهول المرتفعة بتلاغ التي مساحتها 1136.59 كم^2 ذات إرتفاع يتراوح بين 400 و 1000م .

***السكان** [328]: يقدر عدد سكان الولاية بحوالي 681190 نسمة يتمركزون خصوصا في الجهة الشمالية الغربية بكثافة متوسطة تقدر بـ: 72 ساكن/كم^2 .

***المناخ** [329]: يتميز مناخ الولاية بصيف حار و جاف و شتاء بارد ممطر خاصة جنوب الولاية الذي يتميز بسقوط الثلوج و موجات الصقيع .

2.1. البنية التحتية القاعدية :

***شبكة الطرق**[330] : نتيجة الموقع الإستراتيجي الذي تحتله الولاية بتوسطها الإقليم الشمالي الغربي فإن ذلك أعطاها ميزة وجود عدة طرق رئيسية خاصة الطريق الوطني رقم 13 الذي يقطع الولاية من الشمال إلى الجنوب من وهران مرورا بسيدي بلعباس بإتجاه رأس الماء ، و الطريق الوطني رقم 07 الذي يقطع الولاية من الغرب إلى الشرق من تلمسان إتجاه معسكر مرورا بسيدي بلعباس ، و هذا بالإضافة إلى الطرق الوطنية الأخرى حيث يبلغ طولها الإجمالي حوالي 663.27 كم كما تتوفر الولاية على طرق ولائية بطول 614004 كم و طرق بلدية بطول قدره 297860 كم و كذا المسالك الترابية التي يبلغ طولها 144800 كم ، أما بالنسبة للسكك الحديدية فيبلغ طولها 199 كم بأربع محطات هذا كله يوضحه الشكل رقم 18 الموالي .

---

[328] : الموقع الإلكتروني الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم : 2021/07/23 ، الساعة 22:00 .

[329] : الموقع الإلكتروني الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم : 2021/07/23 الساعة : 22:00 .

330 : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , pages : 08 et 09.

الشكل رقم 18 : شبكة الطرق بولاية سيدي بلعباس .

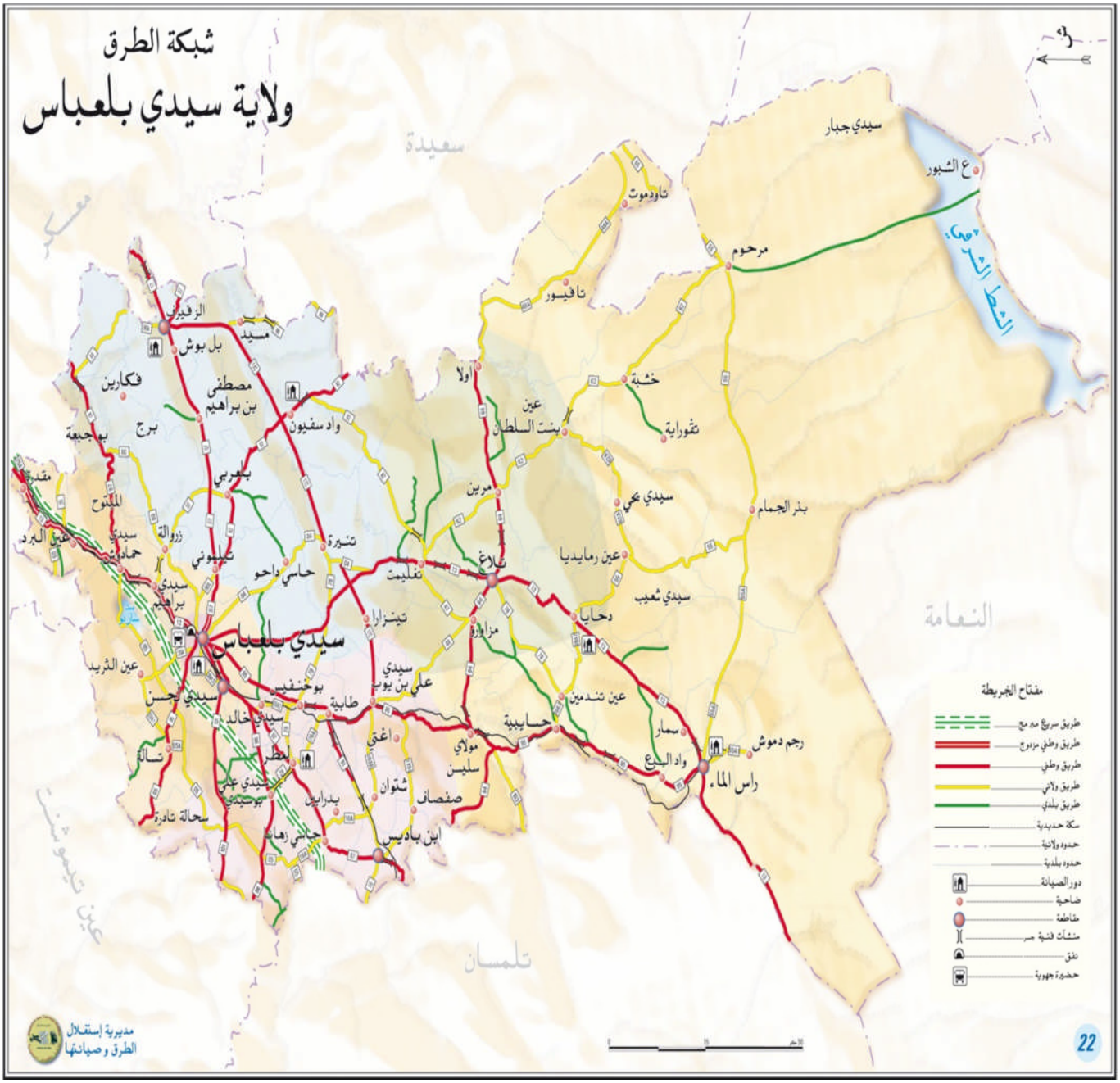

المصدر :موقع وزارة الأشغال العمومية : http://www.mtp.gov.dz/?page_id=1147 أطلع عليه يوم 2021/07/16 على الساعة : 10:00 .

***شبكة الكهرباء و الغاز**[331]: وصلت ولاية سيدي بلعباس مرحلة متقدمة في عملية الربط بالشبكة الكهربائية على مستوى الولاية رغم المساحة الشاسعة التي تميزها ، و قد وصلت نسبة الربط بحوالي 98% إجمالا و هي

331 : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , page : 10.

نفس النسبة المحققة بالنسبة للمناطق الحضرية و على مستوى المناطق الريفية أي 98% لكل منها هذه النسبة التي تعد جيدة جدا ستساهم في تحقيق التنمية المحلية ، أما بالنسبة لشبكة الغاز فقد وصلت نسبة الربط بها إلى 61% على مستوى الولاية أي ما يعادل 86560 بيت تم ربطها بالغاز .

***التموين بالمياه الصالحة للشرب و التطهير**[332] : يبلغ طول شبكة المياه الصالحة للشرب على مستوى الولاية حوالي 1221735 م بنسبة توصيل قدرها 98% ، أما بالنسبة لشبكة التطهير فطولها 509906 م أي ما يعادل 95.48 % و هي نسب تعد معتبرة تساهم في تحسين ظروف حياة قاطنة الولاية ، بالإضافة إلى هذا فالولاية تتوفر على خمسة محطات لمعالجة المياه المستعملة بقدرة معالجة قدرها 291000 م^3 تحوز منها محطة سيدي بلعباس على حصة الأسد بحوالي 220000 م^3 أي ما يعادل 75.6% من قدرة المعالجة الإجمالية للولاية .

***السياحة** [333]: تتميز الولاية عامة و مدينة سيدي بلعباس على الخصوص بطابعها المعماري الذي يعد في حد ذاته إرثا يمكن الإستثمار فيه لتنشيط السياحة الحضرية على غرار قصر لومي و قصر نابوليون و مقر البلدية و كذا القبة السماوية ، إضافة إلى هذا فالولاية تتميز كذلك بأماكن طبيعية هامة يعول عليها في المجال السياحي نذكر منها :

– جبال الولاية و التي يعد جبل تسالة من أهمها يقصده سكان الولاية نتيجة المناخ الملائم و المنظر الجميل يرتفع عن سطح البحر بحوالي1061 م .

- بحيرة سيدي محمد بن علي: تقع هذه البحيرة ببلدية عين تريد التي تقع شمال مقر الولاية و تبعد بـ: 1.7 كلم مساحتها تبلغ 76 هكتار منها 40 هكتار مساحة مائية ، تتميز بجو لطيف و مناظر خلابة يقصدها العديد من الزوار خلال العطل و نهاية الأسبوع ، كما أن البحيرة بها غطاء نباتي متنوع و تقصدها عديد الطيور المهاجرة و تعيش بها أسماك متنوعة هذا كله جعلها من بين أهم الأماكن السياحية بالولاية التي يمكن إستغلالها .

[332] : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , page : 11.

[333] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/07/27 على الساعة 22:30.

– ولاية سيدي بلعباس تتميز بمساحة غابية معتبرة يمكن إستغلالها لترقية القطاع السياحي بالولاية حيث توجد بالولاية عدة غابات ترفيه كغابة تنيرة و غابة بوحريز و موكسي و غابة الضاية ، إضافة إلى غابات جنوب الولاية كغابة تفسور و منطقة السهوب .

أما بالنسبة لقدرات إيواء الفنادق بالولاية فيوجد بالولاية 13 فندق منها واحد عمومي و الباقي خاصة أغلبها متواجدة بمدينة سيدي بلعباس بطاقة قدرها 926 سرير ، و من أهم فنادق الولاية فندق إدن ذو الأربعة نجوم و فندقي بني تالة و متروبول ذات النجمتين و الفندق العمومي المكرة ذات النجمة الواحدة و هو تابع لبلدية سيدي بلعباس .

بالإضافة إلى هذا تنشط بالولاية 29 وكالة سياحة و أسفار و هي مهمة في تنشيط السياحة ، هذه الوكالات تعمل على تقديم عديد الخدمات منها تنظيم الرحلات السياحية الداخلية و الخارجية ، حجز الفنادق و التذاكر و تنظيم الحج و العمرة ...إلخ

***التربية** [334]: تتوفر ولاية سيدي بلعباس على عدد معتبر من مؤسسات التعليم للتكفل بتمدرس التلاميذ حيث قدر عدد مؤسسات التعليم بـ : 402 مؤسسة موزعة على الأطوار الثلاثة من التعليم حيث يبلغ عدد المدارس الإبتدائية حوالي 273 مدرسة و توجد بها 92 متوسطة و كذا 37 ثانوية منتشرة في أنحاء الولاية .

***الغابات** : تمتلك ولاية سيدي بلعباس مساحة معتبرة من الغابات التي تغطي على الخصوص المناطق الوسطى من الولاية و تمتد من الغرب إلى الشرق و تبلغ مساحتها 203724 هكتار أي ما يعادل 22.26% من المساحة الإجمالية للولاية و تعد هذه الغابات ثروة حقيقية للولاية إن تم إستغلالها و المحافظة عليها ، و في هذا الشأن تعد دائرة مرين الأولى من حيث المساحة الغابية التي قدرت بـ: 33.63% من المساحة الإجمالية لغابات الولاية و تأتي دائرة تلاغ في المركز الثاني حيث تمثل غاباتها حوالي 11.94 % ثم دائرة مولاي سليسن في المركز الثالث من حيث المساحة الغابية و تقدر المساحة الغابية للدوائر الثلاث بنسبة قدرها 56.64% من المساحة الغابية للولاية [335] ، أما فيما يخص نوعية الغطاء النباتي فهو موزع كالآتي[336] :

– الصنوبر الحلبي : يمثل ما نسبته 30,84% من المساحة الإجمالية .

[334] : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , page : 12.

[335] : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , page : 11.

[336] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/07/25 على الساعة 23:00

- الكاليتوس : يشغل مساحة ضئيلة نسبتها 0,50% من المساحة الإجمالية للغابات .

- البلوط الأخضر: نسبة تقدر بـ: 0,40 % من مساحة الغابة الإجمالية .

- الأدغال : تستحوذ الأدخال على حصة الأسد بنسبة قدرها 68.26% من المساحة الإجمالية .

بالنسبة للمشاريع التي تستهدف قطاع الغابات فإنه و خلال سنة 2017 تم فتح 20 كم من المسالك الغابية و تم تشجير 1300 هكتار و صيانة 1500 من المساحات التي تم تشجيرها كما تم الإنطلاق في عملية تشجير مست 600 هكتار و تهيئة خطوط النار بمساحة 200 هكتار .

***التكوين المهني** [337]: يعد التكوين المهني إحدى أهم الآليات التي تُكَّوِنْ الأفراد و تكسبهم مختلف المعارف ليتسنى لهم مزاولة مختلف الأنشطة خاصة الحرفية منها ، لهذا إهتمت الدولة بهذا الجانب فعملت على توفير مختلف الهياكل و كذا الموارد البشرية و المالية ، و في هذا الإطار تحوز ولاية سيدي بلعباس على 28 مؤسسة تكوين مهني منتشرة عبر تراب الولاية منها معهدين و 11 مركز تكوين مهني و 05 ملحقات تكوين مهني بالإضافة إلى 11 مؤسسة تكوين مهني خاصة ، هذه المؤسسات توفر 5750 مكان لمتربصي التكوين المهني يؤطرهم 412 أستاذ تكوين مهني من مختلف التخصصات .

***الصحة**[338] : تتوفر ولاية سيدي بلعباس على عدة هياكل صحية منها :

- مركز إستشفائي جامعي .

- مؤسستين عموميتين إستشفائيتين متخصصتين متواجدتين ببلدية سيدي بلعباس .

- ثلاث مؤسسات عمومية إستشفائية أخرى متواجدة بكل من تلاغ ، سفيزف و إبن باديس .

- سبعة مؤسسات عمومية للصحة الجوارية متواجدة بكل من (تلاغ ، مرحوم ، تنيرة ، لمطار ، سيدي بلعباس ، عين البرد ، سفيزف) .

- إحدى عشرة عيادة ولادة .

[337] : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , page : 12.

[338] : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , page : 12.

- إثنان و ستون عيادة متعددة الخدمات .

- إثنان و ثمانون قاعة علاج .

- واحد و أربعون وحدة كشف و متابعة .

- أربعة عشر مصلحة إستعجالات .

- أربعة و عشرون مخبر تحاليل طبية .

- إضافة إلى هذا يوجد كذلك مستشفيين مختلطين (مدني عسكري) هما المستشفى المختلط برأس الماء[339] و المستشفى المختلط بالطابية[340].

توفر هذه الهياكل 1646 سرير إضافة إلى 44 سرير تابعة للقطاع الخاص و يؤطرها 310 إستشفائي جامعي ، 353 أخصائي في الصحة العمومية ، 643 طبيب عام ، 114 جراح أسنان ، 48 صيدلي ، 227 قابلة ، 2238 شبه طبي ، 88 مدلك ، 259 مخبري ، 197 مشغل أشعة و 75 نفساني ، إضافة إلى هذا يوجد كذلك بالولاية قطاع خاص مهم بهياكل تضم مؤسستين إستشفائيتين جراحيتين بطاقة 44 سرير ، 03 مراكز لتصفية الكلى ، 59 عيادة شبه طبية ، مركز واحد (01) للتشخيص الطبي ، (01) مركز للأشعة ، 07 عيادات في الإستكشاف بالأشعة ، 10 مخابر للتحاليل الطبية ، إضافة إلى 05 مؤسسات توزيع المواد الصيدلانية ، 09 مؤسسات للنقل الصحي، هذه الهياكل تؤطر من طرف 173 طبيب أخصائي في جميع التخصصات الطبية بما فيها الجراحية ، 139 طبيب عام ، 99 جراح أسنان ، 255 صيدلي ، 59 شبه طبي ، هذا التأطير سمح بتحقيق التغطية الطبية للمواطنين [341].

- **مؤشرات الصحة** : و تشمل مؤشر الهياكل الصحية و مؤشر التغطية الطبية .

- مؤشر الهياكل الصحية : يحدد هذا المؤشر عدد المواطنين و ما يقابلهم من الأسِّرَة و الهياكل على مستوى الولاية و الجدول الموالي يبين ذلك .

---

[339] : ج ج د ش ، " قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 يونيو 2019 يتضمن تعيين المؤسسة العمومية الإستشفائية رأس الماء (سيدي بلعباس) مستشفى مختلطا " ، الجريدة الرسمية رقم 44 ، (بتاريخ 10 يوليو 2019) ، المادة الأولى .

[340] : ج ج د ش ، " قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 ديسمبر 2019 يتضمن تعيين المؤسسة العمومية الإستشفائية طابية (سيدي بلعباس) مستشفى مختلطا " ، الجريدة الرسمية رقم 3 ، (بتاريخ 19 جانفي 2020) ، المادة الأولى .

[341] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/08/04 على الساعة 16:00.

الجدول رقم 29 : مؤشر الهياكل الصحية .

	الأَسِرَة	عيادة واحدة مقابل	قاعة علاج مقابل
مؤشر وطني	1.75 سرير مقابل 1000 نسمة	24118 نسمة	6913 نسمة
مؤشر ولائي	2.37 سرير مقابل 1000 نسمة	10641 نسمة	7437 نسمة

المصدر : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/08/04 على الساعة 11:00 .

من خلال معطيات الجدول نجد عدد الأسِّرَة مقابل 1000 نسمة يقدر بـ: 2.37 سرير و هو أحسن من المؤشر الوطني و المقدر بـ: 1.75 سرير أما بالنسبة للعيادات فإن كل عيادة تقابلها 10641 نسمة بالنسبة للولاية و هو مؤشر كذلك أحسن من المؤشر الوطني المقدر بـ: عيادة لكل24118 نسمة ، في حين أنه بالنسبة لقاعات العلاج فإن كل قاعة يقابلها 7437 نسمة ولائيا بينما تقدر بـ: قاعة علاج واحدة لكل 6913 نسمة على المستوى الوطني أي أن المؤشر الوطني أحسن من المؤشر الولائي بالنسبة لقاعات العلاج .

– مؤشر التغطية الطبية : يبين هذا المؤشر عدد الأفراد مقابل كل مستخدم طبي وفق الجدول الموالي .

الجدول رقم 30 : مؤشر التغطية الصحية .

	طبيب عام مقابل	طبيب أخصائي مقابل	جراح أسنان مقابل	صيدلي مقابل	شبه طبي مقابل
مؤشر وطني	1366 نسمة	1268 نسمة	3020 نسمة	3470 نسمة	323 نسمة
مؤشر ولائي	879 نسمة	947 نسمة	3217 نسمة	2282 نسمة	220 نسمة

المصدر : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/08/04 على الساعة 11:00 .

حسب أرقام الجدول فإن مؤشرات التغطية الصحية للولاية أحسن من المؤشر الوطني بالنسبة للأطباء العامين و الأطباء الأخصائيين و الصيادلة و الشبه طبيين و بفارق معتبر ، لكن بالنسبة لجراحي الأسنان فالمؤشر الوطني أحسن من مؤشر الولاية .

***البيئة** [342]: تتوفر الولاية على عدة مراكز و مفارغ مخصصة لمعالجة النفايات بمختلف أشكالها نوجزها فيمايلي :

- ثلاث مراكز للردم التقني منها مركز قيد الإنجاز .

- أربعة مفارغ مراقبة لرمي النفايات المنزلية منها مفرغتين قيد الإنجاز .

- ثلاث مفارغ للنفايات الهامدة .

- مركز ردم تقني للنفايات الخاصة و هو قيد الدراسة ببلدية رأس الماء جنوب الولاية .

- يوجد كذلك ببلدية سيدي بلعباس مؤسسة عمومية متخصصة في جمع النفايات المنزلية (مؤسسة نظيف كوم)

- إضافة إلى هذا سيتم إنجاز مركز للفرز و وحدة تسميد و وحدة تحويل .

بالنسبة لعمليات المعالجة فإن 70% من النفايات تتم معالجتها على مستوى الوحدات المذكورة أعلاه و تبقى 30% تذهب إلى المفارغ العشوائية ، أما المواد المسترجعة فتقدر كميتها بـ: 550 طن (بلاستيك ، كرتون ، زجاج ، حديد ....إلخ) .

إن كل هذا سيساهم في الحفاظ على البيئة بالدرجة الأولى كما أنه سيفتح المجال لتوظيف الأيدي العاملة و إنشاء مؤسسات مختصة في معالجة و جمع النفايات .

***البريد و المواصلات**[343] : لأن قطاع البريد و الموصلات مهم سواء لتحسين مستوى حياة الناس بتوفير مختلف الخدمات في هذا المجال لساكنة الولاية و كذا فك العزلة أو بتوفير الخدمات كذلك للمستثمرين و مختلف الهيئات الناشطة بالولاية و قد تم وضع عدة برامج و تحقيق عدة إنجازات لسنة 2017 نذكر منها :

- بالنسبة للمواصلات السلكية و اللاسلكية :

- تم إنجاز الألياف البصرية و ذلك بربط بلديات الولاية الإثني و خمسين و كذا ثمانية و ثلاثون منطقة سكنية بطول يقدر بـ: 1200 كم .

[342] : الموقع الإلكتروني الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم : 2021/07/23 على الساعة 22:00 .

[343] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/07/30 على الساعة 16:44.

- توصيل الهاتف بمقدار 107252 وصلة هاتف حيث وصلت الكثافة الهاتفية إلى 8.62% .

- قدر عدد مشتركي الهاتف بـ: 59578 مشترك أما عدد مشتركي الأنترنت فقد بلغ 49075 مشترك و بالنسبة لعدد مشتركي الجيل الرابع فقد بلغ 15024 مشترك .

- تم تركيب 147 مركز هاتفي من نوع MSAN بقدرة إجمالية قدرها 92820 .

- إيصال الألياف البصرية و ربط ثمانية و ثلاثون ملحقة بلدية بطول 159.2 كم .

- ربط 239 مدرسة إبتدائية بشبكة الهاتف الثابت منها 229 مربوطة بشبكة الأنترنت.

- ربط 95 متوسطة بشبكة الهاتف الثابت و الأنترنت .

- ربط 45 ثانوية بشبكة الهاتف منها 42 مؤسسة مربوطة بشبكة الأنترنت.

- بالنسبة لمنشآت البريد: يوجد على مستوى ولاية سيدي بلعباس ثلاثة و تسعون مكتب بريدي مزود بالإعلام الآلي أي بمعدل مكتب لكل 7437 ساكن ، أما عدد الشبابيك فيقدر بـ: 210 شباك متوفر منها 150 شباك في حالة نشاط و أربعة و عشرون موزع آلي كما تم توزيع 22303 بطاقة ذهبية من مجموع 45039 أي ما يعادل 49.52% .

- بالنسبة للهاتف النقال : تتوفر الولاية على شبكة للهاتف النقال للمتعاملين الثلاث موبيليس ، دجيزي و أوريدو بأرقام متفاوتة حسب ما يبينه الجدول الموالي .

الجدول رقم 31 : مؤشرات الهاتف النقال .

		عدد المشتركين	عدد الأعمدة	نسبة التغطية
موبيليس	الجيل الثاني	62431	181	%98
	الجيل الثالث	172759	170	%92
	الجيل الرابع	2350	32	%18
دجيزي	الجيل الثاني	564266	143	%97
	الجيل الثالث	66706	18	51.7
	الجيل الرابع	564266	143	%97

أوريدو	الجيل الثاني	133187	111	%95
	الجيل الثالث		69	%67
	الجيل الرابع	/	/	/

المصدر : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/07/30 على الساعة 16:44 .

من خلال أرقام الجدول نجد أن المتعامل دجيزي له حصة الأسد من المشتركين بالنسبة للجيل الثاني و الرابع بنسبة تغطية قدرها 97% لكل منهما ، أما بالنسبة للجيل الثالث فالمتعامل موبيليس له أكبر عدد من المشتركين بنسبة تغطية قدرها 92% .

***الصيد البحري** [344]: يعد قطاع الصيد البحري كذلك من القطاعات التي يعول عليها كثيرا في تحقيق الوفرة من منتوج السمك للمناطق المحلية و بأسعار معقولة خاصة في ظل إرتفاع أسعارها أين أصبح طبق السمك حلم الكثير من العائلات ، إضافة إلى توفير مناصب الشغل للأفراد محليا و في هذا الصدد تم التوجه نحو الإهتمام بهذه الشعبة من خلال إنشاء مزارع لتربية المائيات و إنشاء وحدات للتصبير و التحويل و كذا وحدات للحفظ و النقل و التوزيع إضافة إلى الإهتمام بإنتاج أعلاف الأسماك .

في إطار كذلك النهوض بشعبة تربية المائيات بالولاية تم سنة 2017 إستزراع عدة أنواع من الأسماك نذكر منها : البلطي النيلي 8260 يرقة ، البلاك باس 600 يرقة و06 فحول ببحيرة سيدي محمد بن علي ، الشبوط الصيني 200.000 يرقة بسد صارنو ، أما بخصوص عملية الإنتاج ففي سنة 2017 تم إنتاج 100 طن من الأسماك بمزرعة تربية المائيات في المياه العذبة "كتاف علي" بمنطقة الجواهر بسيدي بلعباس و بالنسبة للمشاريع المنجزة فقد تم إستلام مشروع التوسعة الخاصة بالمفرخة الجهوية بسد الطابية و المتعلق بالتربية و التسمين بتكلفة 90000000 دج و الذي تم بموجبه إستحداث 20 منصب شغل للسكان المحليين و قد تم كذلك إختيار أرضية لإنجاز سوق الجملة لبيع المنتوجات الصيدية بجانب غابة البوسكي بسيدي بلعباس .

***السكن** [345]: تعرف الولاية حركية لا مثيل لها في مجال السكن حيث تعد رائدة في بعض الصيغ السكنية فقد بلغ عدد الوحدات السكنية حتى نهاية سنة 2017 حوالي 48729 وحدة سكنية بمختلف الصيغ منها 24702

[344] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/08/07 على الساعة 12:00.

[345] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/08/07 على الساعة 16:00.

وحدة منجزة و 20016 وحدة في طور الإنجاز في حين تبقى 4011 وحدة في طور الإنطلاق منها 3000 بصيغة البيع بالإيجار و 741 سكن ريفي و 270 بصيغة الترقوي المدعم ، إضافة إلى 1000إعانة ريفية لترميم السكنات الهشة تم الإنطلاق في 910 إعانة و الباقي (90 إعانة) في طور الإنطلاق .

تم الإنطلاق كذلك في 1139 وحدة سكنية بصيغة الترقوي الخاص أنجز منها 336 وحدة ، هذه البرامج المتعددة رفعت الحظيرة السكنية للولاية لتصبح 163404 مسكن حتى نهاية 2017 بعدما كانت سنة 2009 حوالي 138578 مسكن و هو الأمر الذي مكن من التأثير الإيجابي على نسبة شغل السكن و التي أصبحت 4.28 فرد في السكن الواحد مقارنة بـ: 4.40 نهاية 2009 و 4.84 سنة 2004 و 5.80 سنة 1999 .

- **نشاطات القطاع سنة 2017** : تم خلال سنة 2017 إنجاز 4995 وحدة سكنية موزعة كالآتي :

- إنجاز 1026وحدة سكنية بصيغة السكن عمومي الإيجاري .

- إنجاز 296 وحدة سكنية بصيغة السكن الترقوي المدعم و التساهمي .

- إنجاز 1648 مسكن ريفي .

- إنجاز 1663 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار .

- إنجاز 150 وحدة سكنية موجهة للتعليم العالي .

كما تم خلال سنة 2017 الإنطلاق في 3056 وحدة سكنية منها 1356 سكن ريفي و 800 + 900 وحدة بصيغة البيع بالإيجار.

3.1.الإمكانيات الطبيعية و البشرية :

1.3.1.الإمكانيات الطبيعية :

- **قطاع الفلاحة :**

***الأراضي الزراعية** [346]: تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في الولاية حوالي 386544 هكتار أما الأراضي الزراعية القابلة للإستغلال فتقدر بـ: 363191 هكتار منها 8911 هكتار مسقية ، أما بخصوص توزيع الأراضي المستغلة حسب المحصول المنتج فالجدول رقم 32 يوضح ذلك .

الجدول رقم 32 : توزيع الأراضي المستغلة حسب المحصول المنتج .

المحصول	الحبوب	أشجار الفاكهة	الكروم	الخضر الجافة	العلف	الخضر	الأراضي البور
النسبة %	54.48	3.45	1.31	0.77	2.75	1.09	36.15

المصدر : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , page : 13.

حسب الجدول فإن أكثر من نصف الأراضي المستغلة مخصصة لزراعة الحبوب كما أن الأراضي البور تعد هي الأخرى ذات مساحة معتبرة تتعدى 36 % من المساحة المستغلة في حين تعد باقي المحاصيل ذات مساحات قليلة لا تتعدى 3.5% بالنسبة لأشجار الفاكهة و العلف و لا تتعدى 1.35 % بالنسبة لكل من الكروم و الخضر أما بالنسبة للخضر الجافة فنسبة الأراضي المخصصة لها تقدر بـ: 0.77 % من المساحة المستغلة و هو ما يبينه أكثر الشكل رقم 19 .

[346] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/07/25 على الساعة 23:00.

الشكل رقم 19: توزيع الأراضي المستغلة حسب المحصول المنتج.

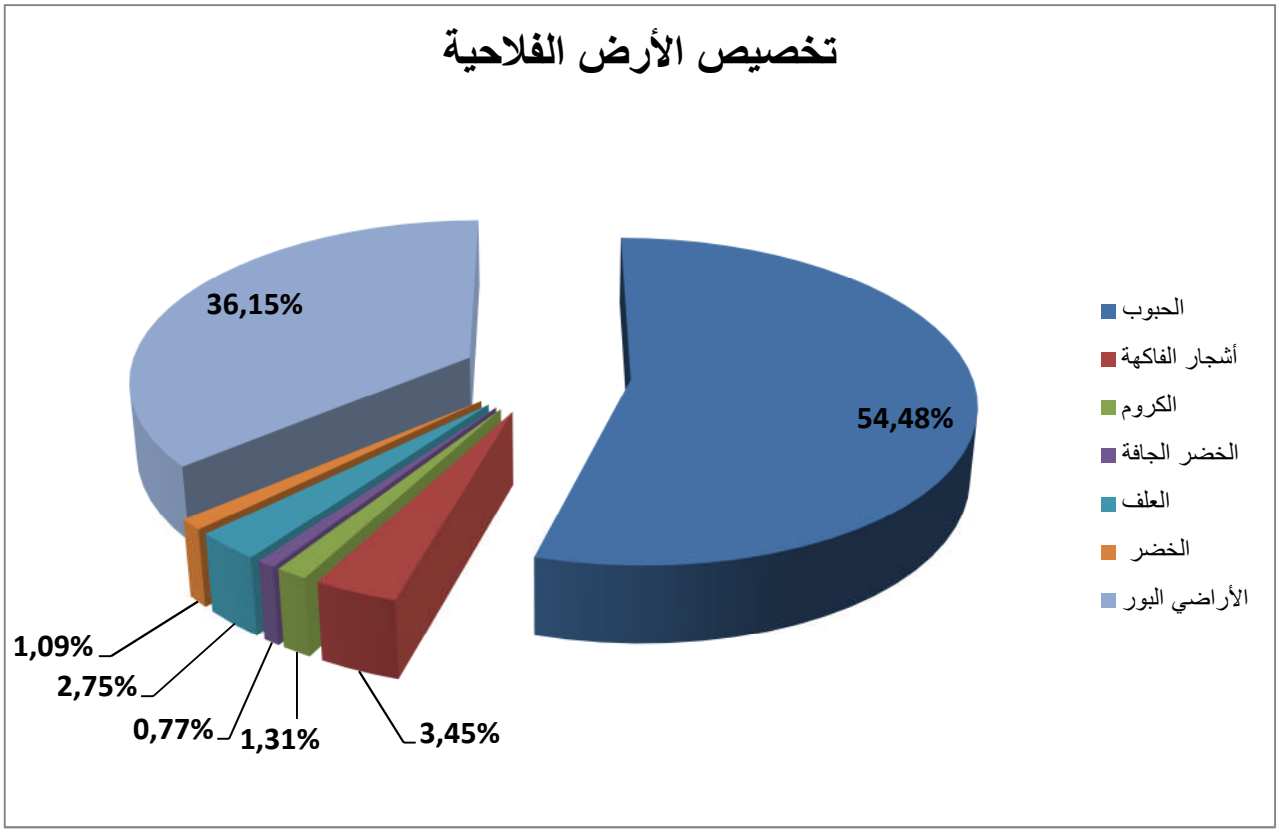

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 23 .

أما بالنسبة لتوزيع الأراضي وفق كيفية الإستغلال فإن الجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم 33 : توزيع الأراضي وفق كيفية الإستغلال .

كيفية الإستغلال	المزارع النموذجية	المعاهد	الإستغلال الزراعي الجماعي	الإستغلال الغابي	الإستغلال العادي	القطاع الخاص
النسبة %	0.86	0.2	52.29	0.69	1.16	26.1

المصدر : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , page : 13.

بالنسبة لتوزيع الأراضي حسب كيفية الإستغلال فإن أكثر من نصف المساحة الإجمالية مخصصة للإستغلال الزراعي الجماعي بنسبة قدرها 52.29% و هي في الغالب مستثمرات جماعية ، ثم يأتي القطاع الخاص في المرتبة الثانية بنسبة قدرها 26.1 % و تبقى المساحة المتبقية موزعة على باقي كيفيات الإستغلال .

الهياكل الفلاحية [347]: بإعتبار قطاع الفلاحة قطاع مهم في الولاية نتيجة الإمكانيات المتاحة فقد تم توفير عديد الهياكل التي من شأنها المساهمة في ترقية هذا القطاع بالولاية و التي منها :

- أربعة تعاونيات للحبوب و البقول الجافة .

- تسعة وكالات لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

- خمسة صناديق جهوية للتعاضدية الفلاحية .

- أربعة معاهد تقنية للبحث في المجال الفلاحي .

- المدرسة العليا للفلاحة (مقرها رئاسة الجامعة) .

- ستة مزارع نموذجية و 20505 مستثمرة فلاحية (جماعية ، فردية و قطاع خاص) .

***مؤسسات النسيج الفلاحي الصناعي** [348]: تنشط في هذا الفرع من النشاط المتعلق بالصناعة الفلاحية عديد المؤسسات التي تتمثل في ثمانية ملبنات و عشرة مطاحن و ستة معاصر زيتون و ثلاثة مصانع للحلويات أما بخصوص قدرات التبريد فتقدر بـ: 65500 م^3 تخصص لمختلف المحاصيل .

***أهم المحاصيل المنتجة خلال موسم 2016/2015**[349] : تعد ولاية سيدي بلعباس ولاية فلاحية بإمتياز خاصة و أنها تتميز بأراضي خصبة و تتوفر على مساحة معتبرة من الأراضي الصالحة للزراعة و من أهم المحاصيل للموسم الفلاحي 2016/2015 مايلي :

- الحبوب : تقدر المساحة المحصودة خلال موسم 2016/2015 حوالي : 130192 هكتار .

- البطاطا : تم جني مساحة تقدر بـ: 2274 هكتار و قد قدر الإنتاج بحوالي : 587890 قنطار .

- الأشجار المثمرة : المساحة المخصصة للأشجار المثمرة تقدر بـ: 7714 هكتار و قد بلغ إنتاجها 345297 قنطار .

[347] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/07/25 على الساعة 23:00.

[348] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/07/25 على الساعة 23:00.

[349] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/07/25 على الساعة 23:00.

– أشجار الزيتون : تشغل زراعة الزيتون مساحة قدرها 7649 هكتار قدر إنتاجها بـ: 215525 قنطار .

أما بخصوص الإنتاج الحيواني فالولاية تتخصص كذلك في هذا الفرع من النشاط الفلاحي حيث أن المناطق الشمالية تتميز بتربية الأبقار و إنتاج الحليب أما المناطق الجنوبية فتنتشر فيها تربية الأغنام و في مايلي عرض لبعض الأرقام بالنسبة لهذه الشعبة :

– الحليب : تعد ولاية سيدي بلعباس رائدة في إنتاج الحليب حيث تقدر رؤوس الأبقار المخصصة لذلك حوالي : 23000 بقرة بقدرة إنتاج سنوية قدرها 95 مليون لتر حليب سنويا و هو ما يفتح الأفاق للصناعات التي تعتمد على الحليب كمادة أولية .

– تربية المواشي : كما ذكرنا فالولاية تتخصص في تربية الأبقار و الأغنام بالإضافة إلى الماعز حيث قدرت عدد الرؤوس على النحو التالي :

- الأبقار : حدد عددها بـ: 43000 رأس بقر .
- الأغنام : و قد بلغ عددها حوالي : 775000 رأس .
- الماعز : بلغ عددها 24400 رأس
- نتيجة هذا العدد من رؤوس المواشي فإن ذلك مكنها من إنتاج اللحوم الحمراء التي قدرت خلال الموسم 2016/2015 حوالي 177000 قنطار سنويا .

***الموارد المائية** : تتوفر الولاية على مصادر متنوعة للموارد المائية منها المياه السطحية و المياه الجوفية ، فبالنسبة للمياه السطحية فتتمثل على الخصوص في الوديان و التي منها واد المكرة الذي ينطلق من بلدية رأس الماء و يقطع الولاية من الشمال إلى الجنوب و واد الحمام الذي يصب في واد سفيون ، أما بالنسبة للمياه الجوفية فقد بينت الدراسات المتعلقة بهذا الجانب على أن الولاية تتوفر على مصدر هام يتمثل في الشط الشرقي الذي يتمركز في أقصى جنوب الولاية و الذي يمون عدة ولايات غير أن تموينه لولاية سيدي بلعباس يعد محدودا ، إضافة إلى المياه الجوفية بتنيرة على مستوى عين السخونة و عين المخرج [350].

إضافة إلى هذا فالولاية تعتمد على عدة سدود لتوفير ما تحتاجه من مياه تستخدم خصيصا للشرب و من بين هذه السدود سد بوحنيفية و سد الشرفة بمعسكر وسد سيدي العبدلي بتلمسان الذي يوفر 60% من إحتياجات

[350] : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , page : 14.

الولاية من الماء و كذا سد صارنو بسعة 22 مليون م^3 و سد الطابية بسعة 25 مليون م^3 و المتواجدين بولاية سيدي بلعباس [351].

***المصادر المعدنية** [352]: تتوفر الولاية على عديد الموارد المعدنية و التي تنتشر عبر مختلف المناطق ، و من هذه الموارد نجد الكاليسيوم و الطين و التيف و الحجر الجيري و الرمل و الكربونات و التي تشكل مواد أولية لكثير من الصناعات و الحرف خاصة قطاع البناء ، حيث يوجد على مستوى ولاية سيدي بلعباس سبعة و ثلاثون مقلعا للإستغلال منها ثلاثة و عشرون مقلع للكلس الحصوي و مقلعين للكلس لصناعة كربونات الكالسيوم و أربعة مقالع لكلس النحت الحجري و مقلعين لصلصال و ستة مقالع رمل إضافة إلى رخصة إستكشاف مقلع للكلس الحصوي ، أما بالنسبة لتوزيع هذه المقالع على تراب الولاية فهو كالآتي :

-7 مقالع مستغلة من طرف القطاع العام و 30 مقلع من طرف القطاع الخاص.

-08 مقالع للكلس الحصوي متواجدة على مستوى بلدية سيدي علي بن يوب في المكان المسمى جبل كرولوة.

- 04 مقالع للكلس الحصوي متواجدة على مستوى بلدية تنيرة في المكان المسمى تاوريرة.

- مقلعين للكلس الحصوي متواجدين على مستوى بلدية بن عشيبة الشيلية في المكان المسمى تيردوين.

- 04 مقالع للكلس الحصوي متواجدة على مستوى بلدية شيطوان في المكان المسمى جبل تاسة.

-01 مقلع للكلس الحصوي متواجد على مستوى بلدية تلاغ.

-01 مقلع للكلس الحصوي متواجد على مستوى بلدية بلعربي في المكان المسمى جبل تيدفت.

-01 مقلع للكلس الحصوي متواجد على مستوى بلدية واد السبع في المكان المسمى شقية عيسى.

-01 مقلع للكلس الحصوي متواجد على مستوى بلدية رأس الماء في المكان المسمى جبل شقة.

-01 مقلع للكلس الحصوي متواجد على مستوى بلدية سيدي دحو في المكان المسمى جبل بومير.

-02 مقالع لكربونات الكالسيوم متواجدة على مستوى بلدية عين البرد.

[351] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/07/25 على الساعة 23:00.

[352] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/07/25 على الساعة 23:00.

-01 مقلع للصلصال متواجد على مستوى المسيد.

-01 مقلع للصلصال متواجد على مستوى بلدية مصطفى بن براهيم.

-04 مقالع للرمل متواجدة على مستوى بلدية رأس الماء.

-02 مقلعين للرمل متواجدين على مستوى بلدية رجم دموش.

-04 مقالع لكلس النحت الحجري منها 02 مقلعين متواجدين على مستوى بلدية سيدي لحسن، 01 متواجد على مستوى بلدية تنيرة و آخر على مستوى بلدية الضاية.

بالنسبة للإنتاج الإجمالي لهذه المقالع خلال سنة 2017 فقد كان كمايلي :

- 293383.2 م^3 كلس حصوي(Calcaire pour agrégats)

- 140303 طن صلصال (Argile)

- 938.32 م^3 رمل(Sable)

- 77716.8 م^3 كلس النحت الحجري(Calcaire pour pierre de taille)

- 96851 م^3 التيف (Tuf)

أما بالنسبة لتوزيع هذه الموارد عبر تراب الولاية فقد إستعنا بالشكل الموالي للتوضيح أكثر .

الشكل رقم20-01 : توزيع الموارد المعدنية لولاية سيدي بلعباس .

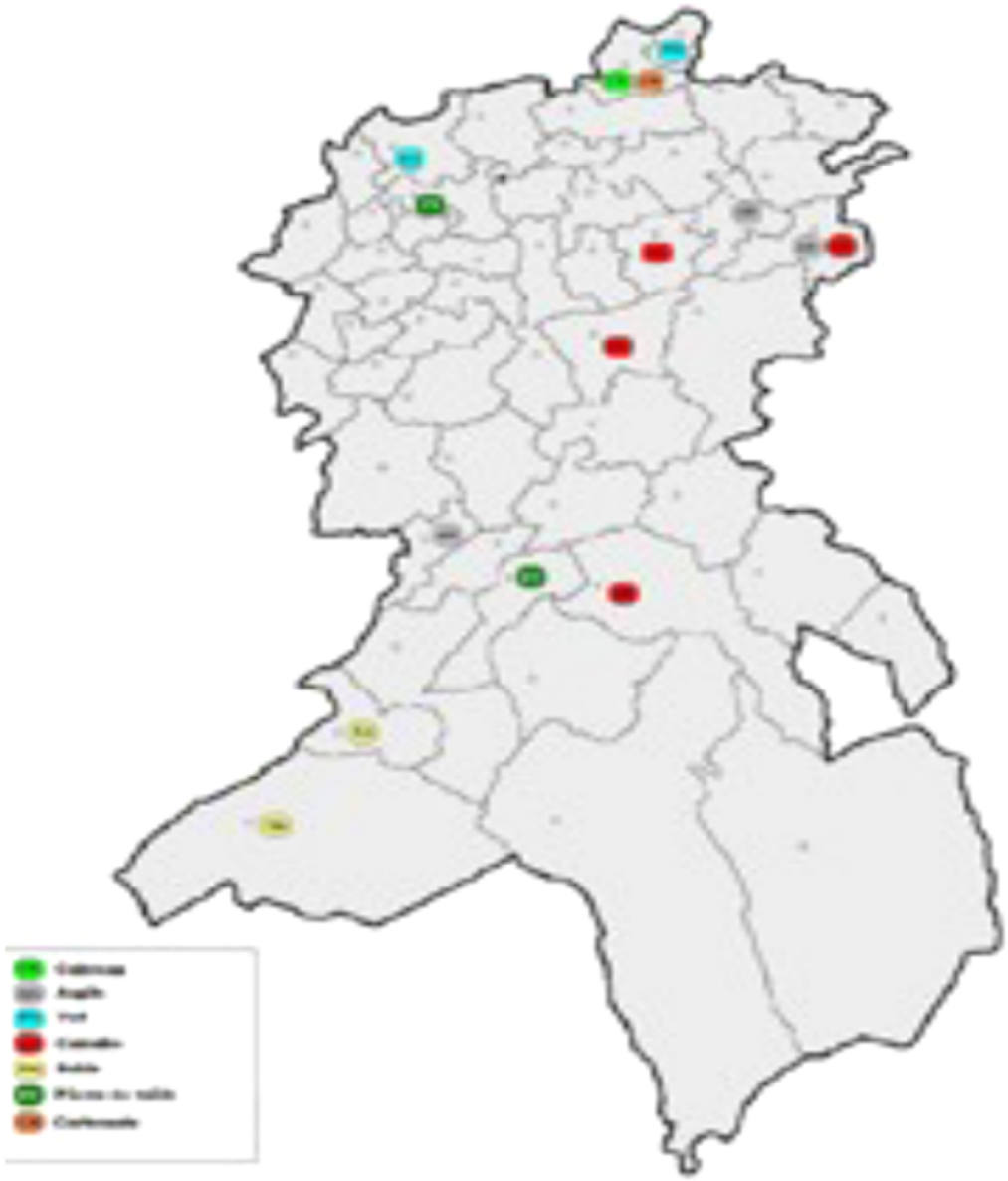

المصدر : ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , 2013 , page : 14.

2.3.1. الإمكانيات البشرية [353]: تمتلك الولاية كذلك قدرات بشرية مهمة تغلب عليها فئة الشباب كما في الجزائر عامة حيث يبلغ عدد سكان الولاية 681190 نسمة منها : 258748 نسمة قادرين على العمل (ناشطين) يشتغل منها 234194 نسمة في حين يقدر عدد البطالين 24554 بطال بنسبة بطالة قدرها 9.48% أما بخصوص المناصب المنشأة سنة 2016 فقد قدرت بـ: 65412 منصب شغل موزعة على مختلف القطاعات وفق الجدول الموالي .

الجدول رقم 34 : توزيع المناصب المنشأة سنة 2016 على مختلف القطاعات .

القطاعات	عدد المناصب المنشأة (منصب)
الفلاحة و الغابات	4014
التجارة ، الخدمات و النقل	7644
البناء ، الأشغال العمومية و الري	19163
السياحة ، الصناعة التقليدية	1174
الوظيف العمومي	2154
أجهزة دعم إنشاء النشاطات (ترقية التشغيل)	2207
أجهزة الإدماج المهني و النشاط الإجتماعي	25583
الشباب و التكوين المهني	493
التنمية المحلية	1517
الطاقة و المناجم	1463
المجموع	65412

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/08/07 على الساعة 22:00.

حسب معطيات الجدول فإن أعلى نسبة توظيف كانت من طرف أجهزة الإدماج المهني و النشاط الإجتماعي بـ: 25583 منصب و يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بـ: 19163 منصب بإعتباره قطاع نشيط في الجزائر ممول من طرف ميزانية الدولة ، أما أدنى نسبة توظيف فتوجد بقطاع الشباب و التكوين المهني بـ: 493 منصب .

[353] : الموقع الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم :2021/08/07 على الساعة 22:00.

4.1.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سيدي بلعباس.

سنحاول من خلال هذه النقطة عرض بعض الإحصائيات و الأرقام عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سيدي بلعباس و هذا خلال عدة سنوات و تخص هذه الأرقام التوزيع حسب عدد العمال و كذا حسب قطاع النشاط وتطور التعداد الإجمالي لها خلال عدة سنوات بالإضافة إلى تعدادها في السداسي الأول من سنة 2021 .

1.4.1. توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يبين الجدول رقم 35 الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية سيدي بلعباس و ذلك من حيث قطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسة و كذا حجمها من حيث تعداد العمال فيها و هذا خلال السنوات من 2013 إلى 2018 .

الجدول رقم 35 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم من 2013 إلى 2018 لولاية سيدي بلعباس .

قطاع النشاط	حجم المؤسسة حسب عدد العمال	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018	مجموع الفترة
الفلاحة و الصيد	من 1 إلى 09 عمال	04	08	16	14	10	03	55
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	02	00	02
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	01	00	01
المياه و الطاقة	من 1 إلى 09 عمال	01	00	00	00	04	00	05
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	00	00	00
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
خدمات و أشغال بترولية	من 1 إلى 09 عمال	04	00	04	00	05	00	13
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	00	00	00
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
المناجم و المحاجر	من 1 إلى 09 عمال	00	00	00	13	00	00	13
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	10	00	01	11
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	04	00	04

الحديد و الصلب	من 1 إلى 09 عمال	07	00	00	41	05	03	57
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	00	03	04
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
مواد البناء	من 1 إلى 09 عمال	14	12	12	21	02	02	59
	من 10 إلى 49 عامل	03	00	00	00	00	00	04
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
بناء و أشغال عمومية	من 1 إلى 09 عمال	105	101	101	199	31	10	584
	من 10 إلى 49 عامل	11	05	05	11	10	45	84
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
الكيمياء و البلاستيك	من 1 إلى 09 عمال	00	01	01	00	00	04	06
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	00	00	00
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
الصناعة الغذائية	من 1 إلى 09 عمال	30	29	32	29	23	02	145
	من 10 إلى 49 عامل	00	01	00	03	02	19	25
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00

صناعة النسيج	من 1 إلى 09 عمال	01	00	02	04	02	00	09
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	00	00	00
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
صناعة الجلود	من 1 إلى 09 عمال	00	00	00	00	00	00	00
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	00	00	00
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
صناعة الخشب و الورق	من 1 إلى 09 عمال	07	06	12	12	00	04	41
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	00	00	00
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
صناعات مختلفة	من 1 إلى 09 عمال	11	12	08	13	00	00	44
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	00	00	00
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
النقل و الإتصالات	من 1 إلى 09 عمال	61	45	37	38	16	29	226
	من 10 إلى 49 عامل	03	00	00	00	00	00	03
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00

التجارة	من 1 إلى 09 عمال	110	115	118	112	50	99	604
	من 10 إلى 49 عامل	05	01	00	17	05	04	32
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
الفندقة و الإطعام	من 1 إلى 09 عمال	31	00	16	66	30	38	181
	من 10 إلى 49 عامل	08	00	00	00	00	00	08
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
خدمات موجهة للمؤسسات	من 1 إلى 09 عمال	22	15	24	18	07	13	99
	من 10 إلى 49 عامل	00	02	01	00	00	00	03
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
خدمات موجهة للأسر	من 1 إلى 09 عمال	119	161	133	178	60	69	720
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	02	00	03	00	05
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	01	00	01
الهيئات المالية	من 1 إلى 09 عمال	01	08	00	01	00	04	14
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	00	00	00
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00

الأعمال العقارية	من 1 إلى 09 عمال	01	04	02	01	04	00	12
	من 10 إلى 49 عامل	00	00	00	00	00	00	00
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
خدمات للجماعات	من 1 إلى 09 عمال	101	142	136	150	23	11	563
	من 10 إلى 49 عامل	10	01	02	04	00	00	17
	من 50 عامل إلى 250 عامل	00	00	00	00	00	00	00
المجموع		670	671	695	955	302	363	3656

المصدر : مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سيدي بلعباس .

من خلال أرقام الجدول نجد أن سنة 2016 سجل بها أكبر تعداد للمؤسسات بـ: 955 مؤسسة و تم تسجيل أقل تعداد سنة 2017 بتعداد قدره 302 مؤسسة ، كما تم تسجيل أكبر عدد من المؤسسات و التي توظف أقل من عشرة عمال و في قطاعات : خدمات موجهة للأسر و التجارة و قطاع البناء و الأشغال العمومية و الخدمات الموجهة للجماعات حيث تراوح تعدادها ما بين 563 إلى 720 مؤسسة ، أما المؤسسات التي توظف ما بين 50 و 250 عامل فقد بلغ تعدادها الإجمالي ستة مؤسسات فقط من بين تعداد إجمالي للمؤسسات قدره 3656 مؤسسة خلال الفترة من 2013 إلى 2018 ، كما نلاحظ كذلك من خلال أرقام الجدول أن كلا من قطاعات النقل و الإتصالات ، الفندقة و الإطعام و كذا الصناعة الغذائية سجلت تعداد مؤسسات متوسط قدره 226 ، 181 و 145 مؤسسة على التوالي و لتوضيح أكثر سنعرض خريطة للولاية تبين توزيع النشاطات الرئيسية عبر تراب الولاية في الشكل الموالي .

الشكل رقم 20-02 : توزيع المؤسسات حسب الأنشطة على مستوى ولاية سيدي بلعباس .

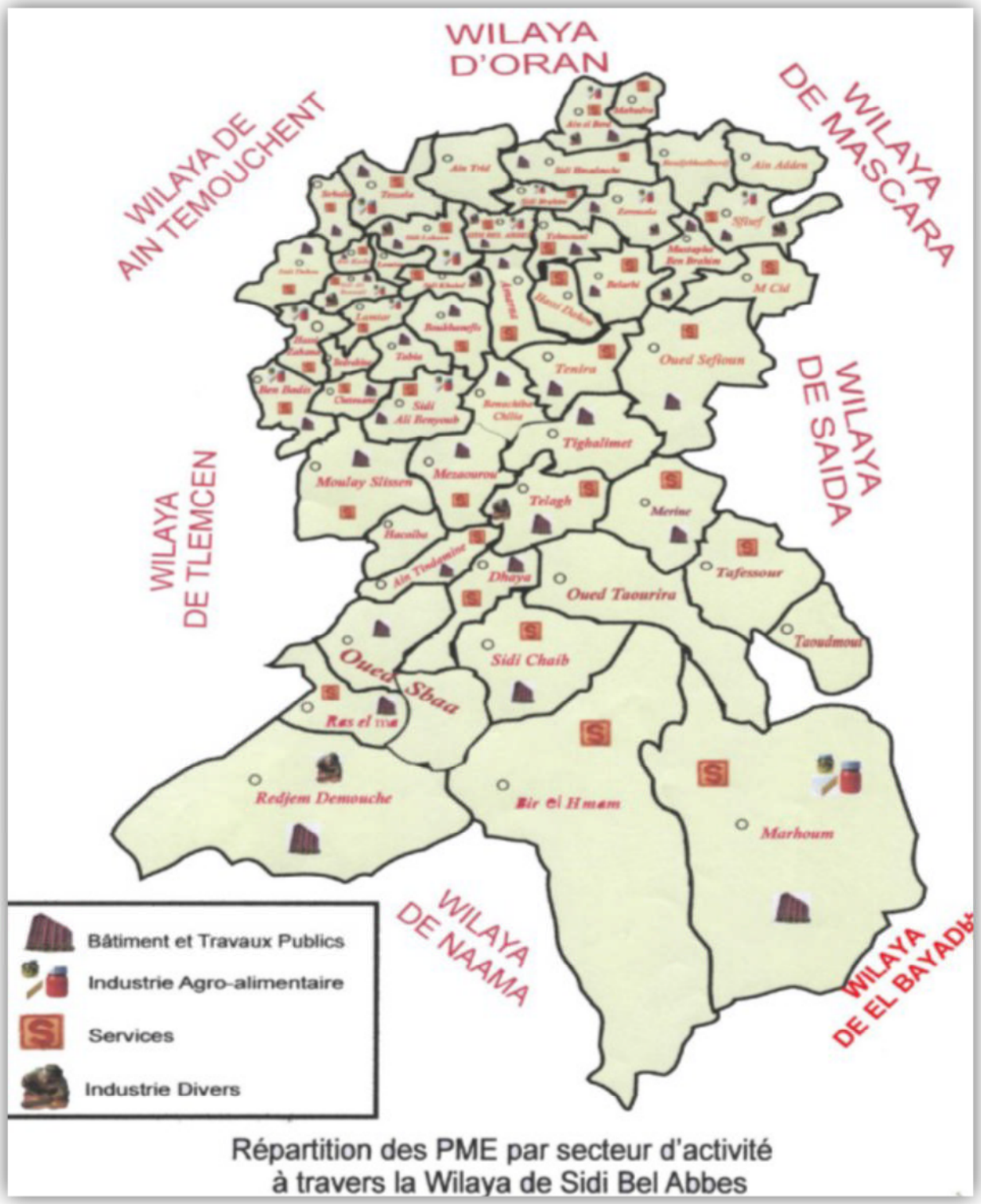

المصدر : ANDI," willaya de Sidi Bel Abbes ", ANDI ,Algérie, 2013, p:14.

2.4.1.تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية للفترة من 2011 إلى 2020 .

تتضمن هذه النقطة التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 و كذا عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها خلال نفس الفترة و هو ما يمثله الجدول رقم 36 أسفله .

الجدول رقم 36 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2011 إلى 2020 بولاية سيدي بلعباس .

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المؤسسات	7530	8276	8946	9586	10280	10734	11135	11498	11812	12156
عدد مناصب الشغل	23092	25144	29022	30820	32372	34037	34913	35541	36242	37003

المصدر : مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سيدي بلعباس .

إنطلاقا من أرقام الجدول نجد أن تعداد المؤسسات كان دائما في تزايد مستمر إنطلاقا من 2011 إلى غاية 2020 هذا التزايد رافقه تزايد كذلك في عدد العمال ، إضافة إلى هذا فإن معدل توظيف هذه المؤسسات يعادل ثلاث عمال تقريبا بالنسبة لكل السنوات حيث بدأ بـ: 7530 مؤسسة و 23092 عامل سنة 2011 ليصل سنة 2020 إلى 12156 مؤسسة و 37003 عامل ، مع توضيح أن هذا التعداد يشمل جميع المؤسسات المتواجدة عبر تراب الولاية مهما كان نشاطها و مهما كانت طبيعتها القانونية .

3.4.1.تعداد المؤسسات للسداسي الأول من سنة 2021 حسب قطاع النشاط .

الجدول رقم 37 : حالة المؤسسات خلال السداسي الأول من سنة 2021 لولاية سيدي بلعباس .

قطاع النشاط	الثلاثي الأول 2021		الثلاثي الثاني 2021	
	المؤسسات المنشأة	عدد العمال	المؤسسات المنشأة	عدد العمال
بناء و أشغال عمومية	32	81	39	72
الفلاحة و الصيد	02	03	08	06
مواد البناء	01	00	01	00
صناعة غذائية	03	07	05	09
صناعة الخشب و الورق	02	02	02	02
النقل و الإتصالات	04	03	04	03
التجارة	31	45	34	52
أعمال عقارية	02	02	02	02
فندقة و إطعام	04	03	04	03
خدمات موجهة للمؤسسات	03	04	02	07
خدمات موجهة للأسر	26	29	26	29
خدمات للجماعات	03	04	02	04
المجموع	113	183	129	189

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سيدي بلعباس .

إنطلاقا من معطيات الجدول نلاحظ أن بعض النشاطات لم تعرف تغير سواء في عدد المؤسسات أو في عدد العمال و هي : مواد البناء ، صناعة الخشب و الورق ، النقل و الإتصالات ، الأعمال العقارية ، الفندقة و الإطعام و كذا الخدمات الموجهة للأسر ، أما بالنسبة للتغير الإجمالي لعدد المؤسسات فإن عدد المؤسسات بلغ في الثلاثي الأول من سنة 2021 ما يعادل 113 مؤسسة أما في الثلاثي الثاني فقد بلغ 129 مؤسسة بزيادة قدرها 16 مؤسسة ، أما بالنسبة لعدد العمال فقد عرف هو الآخر تغيرا طفيفا بزيادة قدرها 06 عمال فبعدما كان في الثلاثي الأول 183 عامل أصبح في الثلاثي الثاني 189 عامل أي أن 16 مؤسسة الإضافية لم توظف إلا 06 عمال ، و لتوضيح أكثر سنستعين بالشكلين المواليين .

الشكل رقم 21 : التغير في تعداد المؤسسات لسداسي الأول من سنة 2021 .

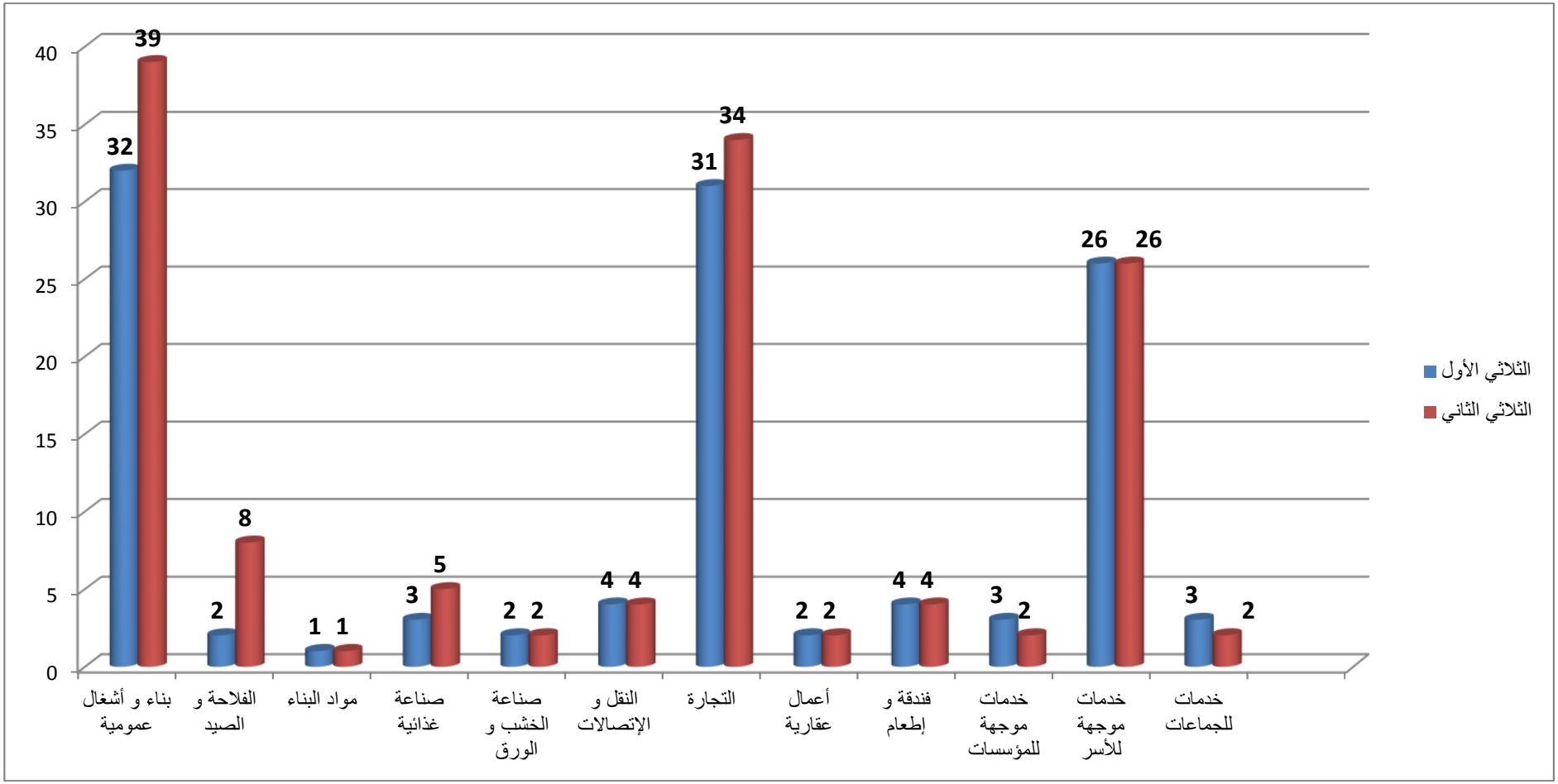

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 37 .

الشكل رقم 22 : التغير في تعداد العمال لسداسي الأول من سنة 2021 .

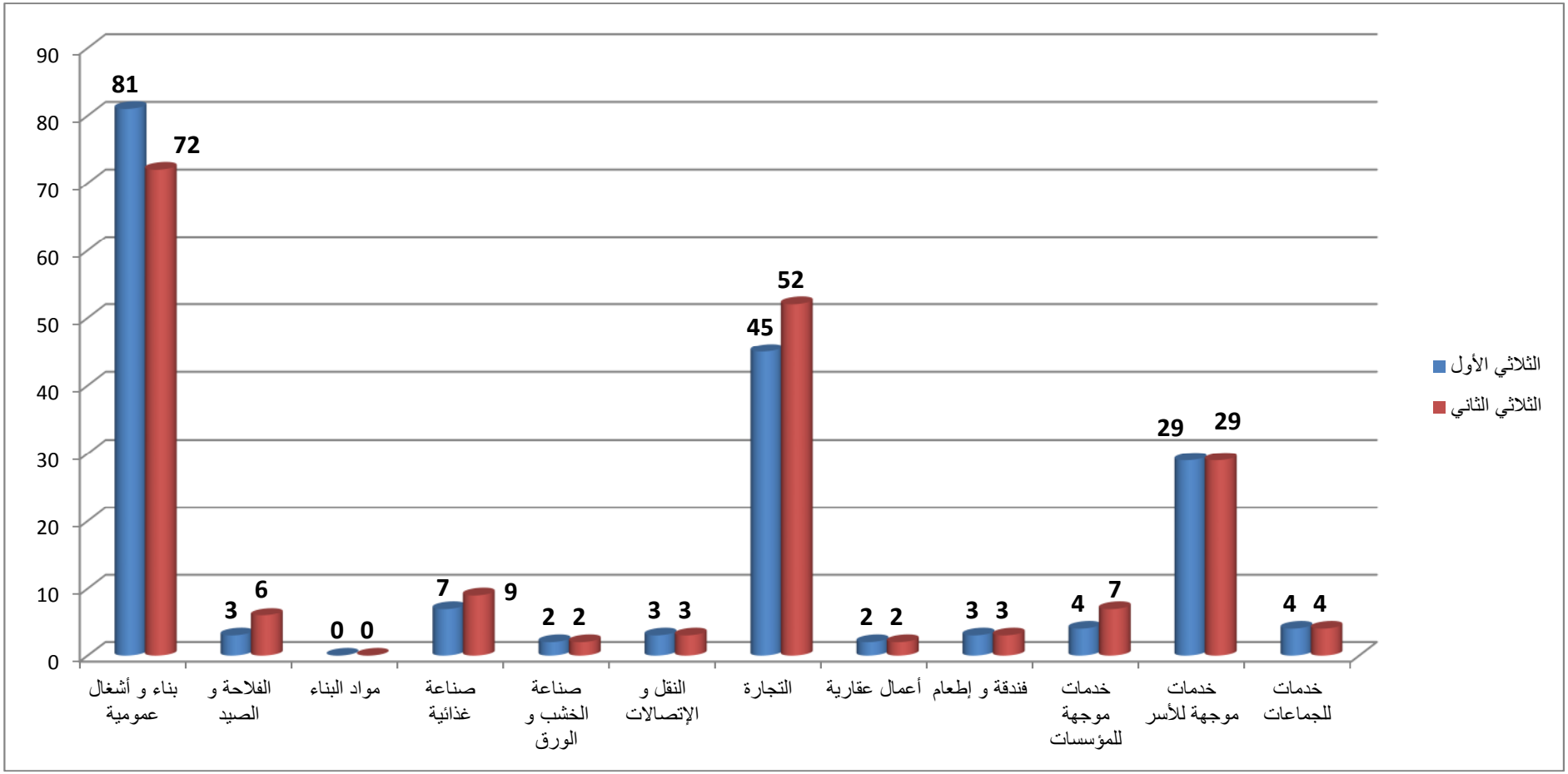

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 37.

2.إطار و منهجية الدراسة التطبيقية :

1.2.نموذج الدراسة : بعد الإطلاع على مختلف الدراسات و البحوث المتعلقة بالموضوع تم تحديد متغيرات الدراسة و المتمثلة في متغير مستقل يتمثل في" المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " و متغير تابع يتمثل في " التنمية المحلية " هذا المتغير يضم ستة أبعاد هي (إستخدام اليد العاملة المحلية ، إستخدام مدخلات إنتاج محلية ، المحافظة على البيئة المحلية ، المساهمة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي ، تلبية الإحتياجات المحلية ، علاقة المؤسسة بالمجتمع المحلي) ، حيث سنحاول قياس مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع و تحديد إتجاه العلاقة بينها و على هذا الأساس تم وضع الشكل التالي الذي يبين نموذج هذه الدراسة .

الشكل رقم 23 : نموذج الدراسة .

المصدر : من إعداد الباحث

2.2.مجتمع و عينة الدراسة و أسلوب جمع البيانات :

1.2.2.مجتمع الدراسة و العينة :

إستهدفنا من خلال هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في ولاية سيدي بلعباس كمجتمع دراسة مركزين على عينة قصدية من هذه المؤسسات و التي لديها نشاط إنتاجي وذلك بإعتبار هذا النوع من المؤسسات ذات علاقة بالتنمية المحلية و بالتالي يمكن قياس تأثيره على التنمية المحلية عكس المؤسسات الأخرى التي تنشط في القطاعات غير الإنتاجية ، وقد قصدنا كل المؤسسات التي تنشط في المنطقة الصناعية لولاية سيدي بلعباس بالإضافة إلى المؤسسات التي تنشط في مختلف المناطق الأخرى التابعة للولاية ، حيث قمنا بتوزيع إثنان و أربعون (42) إستمارة إسترجعنا منها سبعة و ثلاثون (37) إستمارة تم إقصاء خمسة (05) منها أربعة إستمارات تتعلق بمؤسسات غير منتجة و إستمارة غير مملوءة بالشكل اللازم ، وعليه تحصلنا على إثنان و ثلاثون إستمارة (32) إستمارة معبأة بالشكل المطلوب و قابلة للمعالجة الإحصائية .

2.2.2.أسلوب جمع البيانات :

بغية الحصول على البيانات المطلوبة لإتمام دراستنا التطبيقية قمنا ببناء إستبيان يتكون من جزأين :

* **الجزء الأول** : يتعلق بالبيانات الأولية و يضم البيانات الشخصية و التي تتعلق بصاحب المؤسسة أو المسير أو مدير المؤسسة و تبدأ من الفقرة 01 إلى الفقرة 03 و تشمل الجنس ، العمر، المستوى الدراسي و أي تكوين آخر ، و البيانات المتعلقة بالمؤسسة و تبدأ من الفقرة 04 إلى الفقرة 11 وتشمل الشكل القانوني للمؤسسة وقطاع المؤسسة (عمومي ، خاص ، مختلط بين عمومي و خاص ، أجنبي ، مختلط بين وطني و أجنبي) ، بالإضافة إلى النشاط الممارس من طرف المؤسسة وكذا رقم الأعمال و عدد العمال لتحديد حجم المؤسسة و عمر المؤسسة و كيفية إستحداث المؤسسة [إنشاء شخصي ، عن طريق الغير(هبة ، وراثة ، شراء) ، أو أي كيفية أخرى بالنسبة للمؤسسات التي لم تستحدث عن طريق النقطتين السابقتين] وفي العبارة الأخيرة تم تناول كيفية التمويل إن كان عن طريق الموارد الذاتية ، ANSEJ ، ANGEM ، CNAC ، أو أي نمط تمويل آخر (و الذي تمثله العبارة "أخرى") هذا كله يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم 38 : الفقرات المتعلقة بالمعلومات الأولية للإستبيان .

الجزء الأول : البيانات الأولية	الفقرات	عدد الفقرات
1-البيانات الشخصية	من الفقرة 01 إلى الفقرة 03	03 فقرات
2-بيانات المؤسسة	من الفقرة 04 إلى الفقرة 11	08 فقرات

المصدر : من إعداد الباحث .

***الجزء الثاني** : و يضم أسئلة الإستبيان و التي تبدأ من الفقرة 12 إلى الفقرة 59 مقسمة على محورين كمايلي :

- المحور الأول : عنوان هذا المحور المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو يمثل المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع ، فقراته تبدأ من الفقرة 12 إلى الفقرة 34 بعدد فقرات بلغ ثلاثة و عشرون (23) فقرة و ذلك بغية قياس المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا حسب الجدول رقم 39 الموالي .

الجدول رقم 39 : فقرات المحور الأول .

المحور	فقرات المحور	عدد الفقرات
المحور الأول : المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	من الفقرة 12 إلى الفقرة 34	23 فقرة

المصدر : من إعداد الباحث .

- المحور الثاني : عنوان هذا المحور التنمية المحلية و هو المتغير التابع الذي يتأثر بالمتغير المستقل و يضم خمسة و عشرون فقرة (25) تبدأ من الفقرة 35 إلى الفقرة 59 بستة أبعاد و هذا حسب الجدول رقم 40 أدناه .

– البعد الأول : إستغلال اليد العاملة المحلية و يضم أربعة (04) فقرات تبدأ من الفقرة 35 إلى الفقرة 38 حيث يقيس هذا البعد درجة إعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اليد العاملة المحلية .

– البعد الثاني : إستخدام مدخلات الإنتاج المحلية و يضم ثلاثة (03) فقرات تبدأ من الفقرة 39 إلى الفقرة 41 حيث يقيس هذا البعد درجة إعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مدخلات الإنتاج المحلية .

– البعد الثالث : المحافظة على البيئة المحلية و يضم ستة (06) فقرات تبدأ من الفقرة 42 إلى الفقرة 47 حيث يقيس هذا البعد درجة محافظة هذه المؤسسات على البيئة المحلية .

– البعد الرابع : المساهمة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي و يضم أربعة (04) فقرات تبدأ من الفقرة 48 إلى الفقرة 51 حيث يقيس هذا البعد مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي .

– البعد الخامس : تلبية الإحتياجات المحلية و يضم خمسة (05) فقرات تبدأ من الفقرة 52 إلى الفقرة 56 حيث يقيس هذا البعد قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تلبية الإحتياجات المحلية و توفير منتوجات تشبع الرغبات المحلية .

– البعد السادس : علاقة المؤسسة بالمجتمع المحلي و يضم ثلاثة (03) فقرات تبدأ من الفقرة 57 إلى الفقرة 59 حيث يقيس هذا البعد علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع المحلي من حيث إستشارتهم و الأخذ بآرائهم .

الجدول رقم 40 : أبعاد و فقرات المحور الثاني .

المحور	أبعاد المحور	فقرات المحور	عدد الفقرات
المحور الثاني : التنمية المحلية	البعد الأول : إستغلال اليد العاملة المحلية	من الفقرة 35 إلى الفقرة 38	04 فقرات
	البعد الثاني : إستخدام مدخلات الإنتاج المحلية	من الفقرة 39 إلى الفقرة 41	03 فقرات
	البعد الثالث : المحافظة على البيئة المحلية	من الفقرة 42 إلى الفقرة 47	06 فقرات
	البعد الرابع : المساهمة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي	من الفقرة 48 إلى الفقرة 51	04 فقرات
	البعد الخامس : تلبية الإحتياجات المحلية	من الفقرة 52 إلى الفقرة 56	05 فقرات
	البعد السادس : علاقة المؤسسة مع المجتمع المحلي	من الفقرة 57 إلى الفقرة 59	03 فقرات

المصدر : من إعداد الباحث .

3.2.شرح عملية جمع البيانات .

1.3.2.طريقة الإجابة :

إعتمدنا على سلم ليكارت الخماسي في تحديد الإجابات حيث كانت أوزانها وفق الجدول الموالي .

الجدول رقم 41 : توزيع الأوزان حسب سلم ليكارت الخماسي .

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
(1)درجة واحدة من 1 إلى 1.8	(2)درجتين من 1.81 إلى 2.6	(3)ثلاث درجات من 2.61 إلى3.4	(4)أربع درجات من 3.41 إلى4.2	(5)خمس درجات 4.21 إلى 5

المصدر : من إعداد الباحث .

2.3.2.أدوات جمع البيانات .

تم الإعتماد على الإستبيان و المقابلة بالدرجة الأولى كأداة لجمع البيانات حيث كنا نوزع إستمارات الإستبيان على المستجوبين و في بعض المرات و نزولا عند رغبتهم نقوم بطرح الأسئلة عليهم و نملأ الإستبانة بأنفسنا ، كما أنه في بعض المرات كان المستجوبون يستقبلوننا في المرة الأولى و يجيبون على الإستبيان مباشرة و في مرات أخرى كنا نحدد معهم موعد للقيام بملأ الإستبيان كما كنا كذلك و في مرات عديدة نترك الإستبيان عند المستجوبين و نعود بعد ذلك لإستلامه ، بعد المقابلة إعتمدنا كذلك على وسائل التواصل الإجتماعي خاصة الفايسبوك لإرسال الإستبيان إلى المستجوبين إضافة إلى البريد الإلكتروني للمؤسسات و الهاتف و كذا العلاقات الشخصية في الكثير من المرات التي ساعدتنا في تبليغ الإستبيان إلى أفراد العينة .

3.3.2.سيرورة عملية جمع البيانات :

للحصول على بيانات ذات مصداقية و إستهداف عدد أكبر من المؤسسات خصصنا المدة الكافية لجمع البيانات و التي إمتدت من 01 جانفي 2021 إلى30 أوت 2021 ، فبعد بناء الإستبيان قمنا بالتوجه لمديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سيدي بلعباس قصد الحصول على المعلومات الأولية حول هذه المؤسسات من حيث طبيعة النشاط الممارس و عددها و تعداد الموظفين لديها و كذا العناوين و أرقام الهاتف و البريد الإلكتروني لهذه المؤسسات ، وبعد ذلك توجهنا إلى المنطقة الصناعية لولاية سيدي بلعباس بإعتبارها أكبر تجمع لهذه المؤسسات على مستوى الولاية و التي تتواجد بها جل المؤسسات التي تمارس مختلف الأنشطة ، حيث كانت

أول نقطة إنطلقنا منها لتعبئة الإستبيان و جمع البيانات اللازمة لإتمام الدراسة ، و قد تم التوجه إلى المؤسسات الواحدة تلو الأخرى أين مسحنا كل المؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية حيث قمنا بإستبعاد المؤسسات غير المنتجة ، هذا من جهة و من جهة أخرى و حسب ما لاحظناه من خلال مسحنا للمنطقة الصناعية فإن عديد المؤسسات مغلقة أو تخلت عن النشاط كما أن عديد البنايات موضوعة للكراء و أصحاب بعض المؤسسات و الذين هم في حالة نشاط وجدوا صعوبات كبيرة في الحصول على العقار لإقامة مؤسساتهم حتى أن بعضهم إضطر لشراء عقارات داخل المنطقة الصناعية من أشخاص إستفادوا منها لإقامة مشاريع ، إضافة إلى هذا فالتهيئة في المنطقة الصناعية تكاد تكون منعدمة خاصة بالنسبة للطرقات ، بعد المنطقة الصناعية توجهنا لمختلف مناطق الولاية لإستهداف المؤسسات المعنية بتعبئة الإستبيان (المؤسسات المنتجة) هذه المناطق التي منها الحضرية و الريفية و حتى المناطق الفلاحية و الغابية .

بالنسبة لعملية تعبئة الإستبيان فإن أغلب أصحاب المؤسسات و المسيرين أبدوا إستعدادهم للتعاون معنا حيث أن منهم من قام بتعبئة الإستبيان في حينه و البعض الآخر حدد لنا موعد لتعبئة الإستبيان ، في حين أن عددا قليلا منهم رفض ملء الإستبيان و هذا بالنسبة للمقابلة أما بالنسبة للإستبيان الإلكتروني فكانت الإستجابة له جد ضعيفة و هو ما حتم علينا التوجه لهذه المؤسسات مباشرة و الإعتماد على المقابلة لتعبئة الإستبيان ، أما بخصوص العدد القليل من الإستمارات المستبعدة فهو راجع إلى إشرافنا المباشر سواءا من خلال تعبئة الإستبانات شخصيا عند المقابلة بطرح الأسئلة على أفراد العينة أو من خلال مراجعة الإستبانات بعد تعبئتها من طرف المستجوبين في حينها و مطالبتهم بتصحيحها و إتمام تعبئة الناقصة منها .

4.2.صدق و ثبات الأداة :

1.4.2.صدق الأداة : تم بناء هذا الإستبيان بعد مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع و بعد ذلك تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين وهم : أستاذين من جامعة سيدي بلعباس ، أستاذ من جامعة البليدة ، أستاذ من جامعة المسيلة و أستاذ من جامعة ورقلة ، حيث أبدى هؤلاء الأساتذة مجموعة من الملاحظات تم معالجتها الواحدة تلو الأخرى لنتحصل في الأخير على الإستبيان محل المعالجة و الذي تم تمريره على مفردات العينة .

2.4.2.ثبات الأداة : بغية قياس درجة الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان و المحاور سنقوم بحساب معامل الثبات آلفا كرونباخ للمحاور كل على حدى و فقرات الإستبيان مجتمعة و ذلك لمعرفة مدى توافق فقرات كل محور مع بعضها البعض و كذا توافق فقرات كل الإستبيان .

***ثبات فقرات الإستبيان** : بلغ معامل الثبات آلفا كرونباخ لفقرات الإستبيان التسعة و الخمسين (59) قيمة : 87.8% و هي نسبة جيدة جدا و يعتد بها سمحت لنا بتمرير الإستبيان على مفردات العينة و هو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 42 : معامل الثبات آلفا كرونباخ لفقرات الإستبيان مجتمعة .

عدد المفردات المختبرة	عدد المفردات المستبعدة	عدد العبارات	قيمة آلفا كرونباخ
32	00	59	%87.8

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS .

***ثبات محاور الإستبيان** :

- **المحور الأول** : لمعرفة درجة ثبات المحور الأول قمنا بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لهذا المحور و الذي بلغ 82.8% و هي نسبة جيدة جدا و مقبولة تدل على وجود ثبات بالنسبة للمحور الأول و هذا ما يوضحه الجدول الموالي .

- **المحور الثاني** : لمعرفة درجة ثبات المحور الثاني قمنا بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لهذا المحور و الذي بلغ 78% و هي نسبة جيدة جدا و مقبولة تدل على وجود ثبات بالنسبة للمحور الثاني و هذا ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم 43 : معامل الثبات للمحاور .

المحور	رقم الفقرات	المتغير	معامل الثبات آلفا كرونباخ
المحور الأول	من 12 إلى 34	المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	%82.8
المحور الثاني	من 35 إلى 59	التنمية المحلية	%78

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS .

***الإتساق الداخلي للمحاور .**

– المحور الأول : بغية قياس الإتساق الداخلي لفقرات المحور الأول مع محورها تم حساب معامل الإرتباط بيرسون الذي يبينه الجدول التالي .

الجدول رقم 44 : الإتساق الداخلي للمحور الأول .

العبارات	الإرتباط	مستوى الدلالة sig	العبارات	الإرتباط	مستوى الدلالة sig
12– فكرت في إنشاء مؤسستك لأنك تريد : **12–1.تحقيق الإستقلالية** **12–2.تحقيق السلطة** **12–3.تحقيق الأرباح** **12–4.تحقيق التقدير و الإحترام** **12–5.تحقيق إنجاز خاص بك**	-0.036 -0.095 -0.236 -0.026 0.217	0.847 0.604 0.194 0.888 0.233	24–تعمل دائما على تقديم الجديد في مؤسستك .	0.549**	0.001
13–كنت السباق في رصد الفرص في السوق .	0.305	0.89	25–تقدم باستمرار منتوجات مختلفة عما هو موجود في السوق .	0.500**	0.004
14–إكتشفت الفرصة في السوق بعد رصد و ملاحظة المستهلكين و المنتجين لفترة طويلة و متواصلة .	0.502**	0.003	26–تراقب المنافسين باستمرار و تحاول أن تكون مؤسستك رائدة و متميزة دائما .	0.471**	0.006
15–جمعت الموارد اللازمة لإنشاء مؤسستك رغم الصعوبات التي واجهتك .	0.408*	0.020	27–تتميز مؤسستك بالمرونة و سرعة التكيف مع مختلف الوضعيات و	0.627**	0.000

			المواقف .		
16-رسمت الخطة اللازمة لإنشاء مؤسستك و مزاولة النشاط بنفسك .	0.630**	0.000	28-يسود مؤسستك نظام يقوم على التحفيز و دعم المبادرات .	0.590**	0.000
17-رغم درجة المخاطرة العالية إلا أنك قررت إنشاء مؤسستك .	0.528**	0.002	29-رغم الإنطلاقة الصعبة لمؤسستك إلا أنها في نمو مستمر .	0.575**	0.001
18-بعد مثابرة و عناد نجحت في إنشاء مؤسستك .	0.491**	0.004	30-ترى أن مؤسستك تسير في الطريق الصحيح .	0.679**	0.000
19-كان واضحا لك منذ البداية الكيفية التي ستسوق بها منتوجك و العملاء الذين ستتعامل معهم .	0.411*	0.020	31-في حال تعثرت مؤسستك أو فشلت ستحاول مرة أخرى و لن تتراجع .	0.494**	0.004
20-رغم تعدد مستويات الموظفين و إختلاف ذهنياتهم إلا أنك إستطعت التحكم فيهم و ضبطهم	0.539**	0.001	32-التكوين الذي تحصلت عليه ساعدك في إنشاء مؤسستك .	0.468**	0.000
21-واجهت عدة مشاكل بعد الإنطلاق في النشاط لكنك إستطعت حلها .	0.569**	0.001	33-من خلال تجربتكم بيئة الأعمال محفزة على إنشاء المؤسسات .	-0.008	0.963
22-في مؤسستك تعطي الحرية للعمال و تفسح لهم المجال لطرح أفكارهم .	0.646**	0.000	34-عند قيامكم بإنشاء مؤسستكم واجهتم صعوبات : * إدارية . * لتمويل مشروعكم. * لتوفير اليد العاملة.	0.584** 0.380* 0.351*	0.000 0.032 0.049

			*لتوفير المواد الأولية	0.95	0.603
			* في عملية الإنتاج.	0.479**	0.005
			* لتسويق منتوجكم .	0.340**	0.057
23-تبحث دائما عن الأفكار الجديدة و تحاول تطبيقها على أرض الواقع .	0.659**	0.000			

*La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral)

**La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS .

إنطلاقا من أرقام الجدول السابق فإن أغلب معاملات الإرتباط بيرسون بين فقرات المحور الأول و الدرجة الكلية للمحور الأول كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01% ، وقد تراوحت معاملات الإرتباط بين 0.340 كحد أدنى و0.679 كحد أقصى ، بإستثناء العبارات رقم : 15 ، 19 ، 34-2 ، 34-3 و التي كانت معاملات إرتباطها مع الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05% حيث تراوحت معاملات إرتباطها بين 0.351 و 0.408 ، و العبارات رقم : 12 ، 13 ، 33 ، 34-4 و التي لم تكن دالة إحصائيا و قد أرجعنا هذا إلى تضارب الإجابات في هذه العبارات بين الموافقة و عدم الموافقة و ليس إلى عدم فهم السؤال و هذا ما وقفنا عليه من خلال المقابلة مع المستجوبين ، لكن على العموم فقرات المحور الأول متسقة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه مما يدل على صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحور الأول .

– المحور الثاني : : بغية قياس الإتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني مع محورها تم حساب معامل الإرتباط بيرسون الذي يبينه الجدول التالي .

الجدول رقم 45 : الإتساق الداخلي للمحور الثاني .

العبارات	***الإرتباط***	***مستوى الدلالة sig***	***العبارات***	***الإرتباط***	***مستوى الدلالة sig***
البعد الأول : إستغلال اليد العاملة المحلية			**البعد الرابع : المساهمة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي .**		
35-في مؤسستكم تعتمدون على اليد العاملة المحلية .	-0.102	0.579	48-تقدمون المساعدات اللازمة في حال وقوع	0.674**	0.000

			الكوارث و الأزمات للسكان المحليين .		
36-تطورت قدرات و مهارات العمال كثيرا بعد التوظيف في مؤسستكم .	0.295	0.102	49-تنظمون و تشاركون في التظاهرات التي تدعم المجتمع المحلي كدعم التعليم و الصحة محليا و مساعدة الفئات الهشة كالمعوقين و الأطفال و المرضى و العائلات المعوزة .	0.776**	0.000
37-عدد العمال في مؤسستكم في تزايد مستمر .	0.439*	0.012	50-تشاركون في الفعاليات التي تستهدف ترقية المجتمع المحلي (مثل دعم المبتكرين المحليين)	0.492**	0.004
38-تقومون بتكوين العمال دائما لتمكينهم من إكتساب قدرات و مهارات جديدة .	0.389*	0.028	51-ترافقون موظفيكم في تسيير حياتهم الإجتماعية و تقدمون لهم الدعم اللازم .	0.259	0.153
البعد الثاني : إستخدام مدخلات إنتاج المحلية			**البعد الخامس : تلبية الإحتياجات المحلية**		
39-تستخدمون مواد أولية محلية في عملية الإنتاج .	0.063	0.731	52-تنتجون منتوجات تلبي على الخصوص الإحتياجات المحلية .	0.258	*0.154*
40-تعتمدون على منتوجات نصف مصنعة محلية في إنتاجكم .	0.334	0.061	53-تقدمون منتوجات يمكن إقتناؤها من طرف غالبية أفراد المجتمع المحلي .	0.508**	0.003
41-معظم المدخلات اللازمة لإنتاجكم محلية المصدر .	0.113	0.539	54-منتوجاتكم تغطي كافة السوق المحلي .	0.337	0.060
البعد الثالث : المحافظة على البيئة المحلية			55-من خلال نشاطكم إستطعتم فتح أسواق محلية جديدة و تكسبون عملاء	0.599**	0.000

			جدد بإستمرار .		
42-تراعون الحفاظ على البيئة المحلية عند القيام بنشاطكم .	0.638**	0.000	56-تستخدمون الوسائل المحلية لتصريف منتوجاتكم .	0.318	0.076
43-تستخدمون طرق إنتاج صديقة للبيئة .	0.572**	0.001	**البعد السادس : العلاقة مع المجتمع المحلي**		
44-عندما تُخَلِفُونَ مواد مضرة للبيئة نتيجة نشاطكم تتخلصون منها مع مراعاة الحفاظ على البيئة المحلية .	0.458**	0.008	57-تستشيرون أفراد المنطقة في القرارات التي تتخذها مؤسستكم و التي تهم المجتمع المحلي .	0.366*	0.040
45- سلامة أفراد المنطقة و البيئة المحلية لها الأولوية بالنسبة لكم أكثر من الإنتاج و تحقيق الأرباح .	0.686**	0.000	58-سبق و أن أخذتم بإقتراحات أفراد المجتمع المحلي	0.083	0.652*
46-تقدمون إرشادات و توجيهات مستمرة لعمالكم للحفاظ على البيئة المحلية.	0.697**	0.000	59-في نظركم أفراد المجتمع المحلي راضون على مؤسستكم	0.518**	0.002
47-تنظمون فعاليات و تشاركون في التظاهرات التي تدعم المحافظة على البيئة المحلية .	0.433*	0.013			

*La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral)

**La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS .

حسب هذا الجدول فإن أغلب معاملات الإرتباط بيرسون بين فقرات المحور الثاني و الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01% ، وقد تراوحت معاملات الإرتباط بين 0.458 كحد أدنى و0.776 كحد أقصى ، بإستثناء بعض العبارات و التي كانت معاملات إرتباطها مع الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05% و بعض العبارات الأخرى التي لم تكن دالة إحصائيا و هذا بسبب تضارب الإجابات في هذه العبارات بين الموافقة و عدم الموافقة و هو الأمر الذي وقفنا

عليه مباشرة من خلال المقابلة مع المستجوبين هذا التضارب لم يكن ناتجا عن الفهم المتناقض لمعنى السؤال و إنما الإجابات كانت على هذا الشكل رغم الفهم الصحيح و الموحد لمعنى الأسئلة ، لكن على العموم يمكن إعتبار فقرات المحور الثاني متسقة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه مما يدل على صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني .

5.2.الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل : بغية إتمام الدراسة التطبيقية و معالجة البيانات المتحصل عليها و حتى تكون هذه الدراسة كاملة و نحصل على نتائج ذات مصداقية إعتمدنا على الأساليب الإحصائية التالية :

- معامل الثبات آلفا كرونباخ .
- النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية .
- معامل الإرتباط بيرسون .
- الإنحدار الخطي البسيط .
- معامل الإرتباط R .
- معامل التحديد R^2 .
- معامل تضخم التباين VIF .
- إختبار كولموغروف سميروف .
- إختبار شابيرو ويلك .
- الرسوم البيانية و لوحة الإنتشار .
- إختبار التباين الأحادي .
- إختبار ليفيني .

3.التحليل الوصفي لنتائج الإستبيان :

1.3.الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة :

من خلال الجدول رقم 46 سنقدم عرضا وصفيا للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة المدروسة و ذلك كمايلي :

الجدول رقم 46 : الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة .

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	30	93.75
	أنثى	02	6.25
العمر	أقل من 30 سنة	01	3.125
	من 30 سنة إلى 50 سنة	21	65.625
	أكبر من 50 سنة	10	31.25
المستوى الدراسي	ثانوي فأقل	07	21.9
	جامعي	19	59.4
	دراسات عليا	05	12.5
	أخرى	02	6.3

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات قوقل درايف (Google Drive)

إنطلاقا من الأرقام المدونة في الجدول أعلاه فإنه بالنسبة للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة فقد كانت كمايلي :

***الجنس** : يغلب على أفراد العينة فئة الذكور التي قدرت بـ: ثلاثون (30) ذكر أي ما يعادل 93.75% من المجموع الإجمالي ، أما الإناث فمثلن نسبة 6.25% من التعداد الإجمالي أي أنثتين (02) و هذا ما يبينه الشكل الموالي ، أما عن التمايز الكبير في التوزيع فهو راجع بطبيعة الحال لخصوصية المجتمع الجزائري و العادات و التقاليد التي لا تسمح في الكثير من الأحيان للمرأة من تسيير مؤسسة و الإشراف عليها و إدارتها بإسمها حتى و إن كانت هي من تملكها .

الشكل رقم 24: توزيع أفراد العينة حسب الجنس .

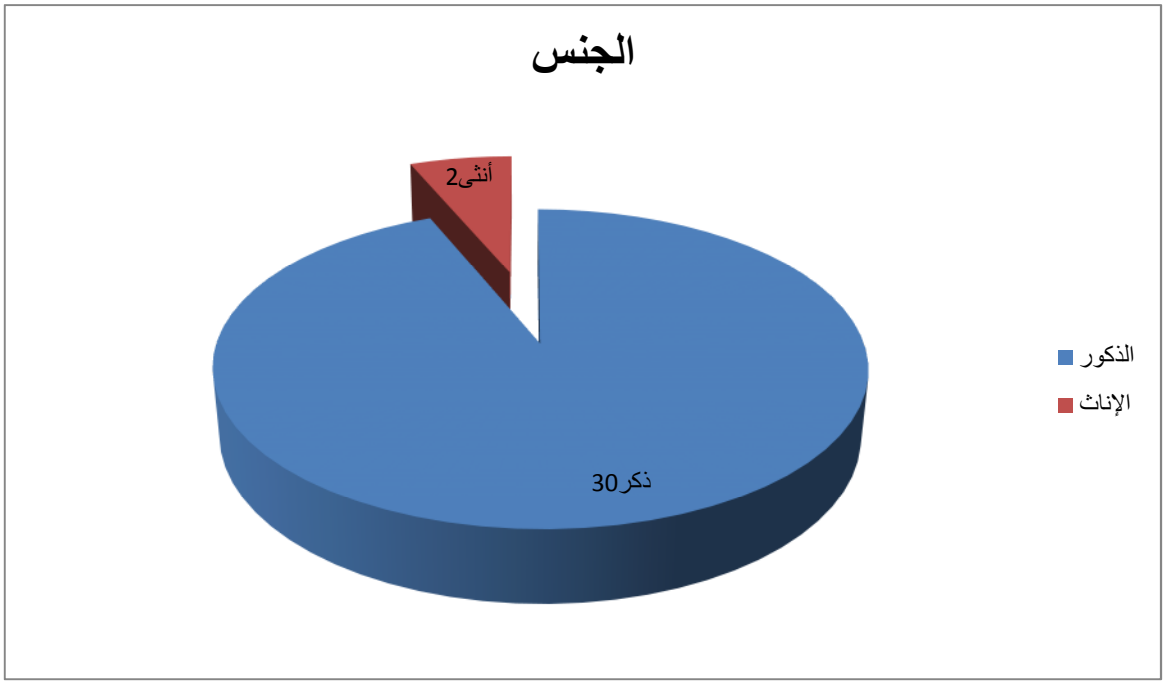

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

*__العمر__ : بالنسبة لمتغير العمر فإن الأفراد ذوي الفئة العمرية من 30 سنة إلى 50 سنة يمثلون حصة الأسد بـ: واحد و عشرون (21) فرد أي ما يعادل 65.625% من تعداد أفراد العينة ثم تأتي فئة الأفراد الأكبر من 50 سنة بـ: عشرة (10) أفراد ما يعادل 31.25 % و في الأخير الفئة العمرية الأقل من 30 سنة بنسبة قدرها 3.125% بفرد واحد (01) وفقا للشكل أدناه ، ما يفسر هذه الأرقام هو أن السن أقل من 30 سنة هو سن مبكر في الجزائر لإمتلاك مؤسسة و إدارتها في أغلب الأحيان في حين تعد الفئة العمرية من 30 إلى 50 سنة هي المرحلة الملائمة لإكتساب مؤسسة و إدارتها خاصة من حيث القدرة و النشاط و تبقى الفئة الأكبر من 50 سنة تتميز بإكتسابها للخبرة و قدرتها على الإدارة و التسيير .

الشكل رقم 25 : توزيع أفراد العينة حسب العمر .

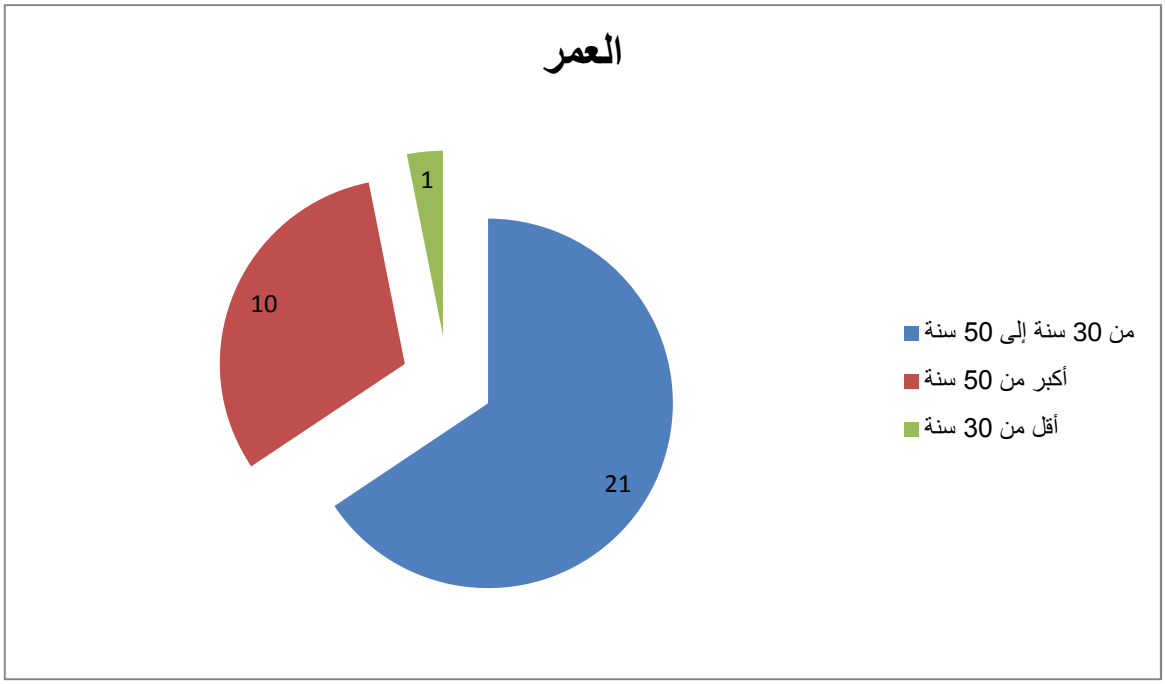

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

***المستوى الدراسي** : مَثَّلَ الأفراد ذوي المستوى الجامعي نسبة 59.4% ما يعادل تسعة عشر فرد (19) في المرتبة الأولى ثم الأفراد ذوي المستوى الثانوي فأقل بـ: سبعة (07) أفراد بنسبة 21.9% ، ثم أصحاب الدراسات العليا بـ: أربعة (04) أفراد ما يمثل 12.5 % من التعداد الإجمالي لأفراد العينة و في المرتبة الأخيرة الفئة التي لا تحوز على أي مستوى من المستويات السابقة و لها تكوين آخر(مثلا تكوين مهني .. إلخ) و التي مثلت نسبة 6.3% أي فردين (02) من أفراد العينة و هذا ما يبينه الشكل التالي ، أما ما يعكس هذا التوزيع خاصة بالنسبة للجامعيين هو أنهم خلال مسارهم الجامعي يكتسبون بعض القدرات و الكفاءة التي تحفزهم و تؤهلهم لإنشاء مؤسسات خاصة بهم .

الشكل رقم 26 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي .

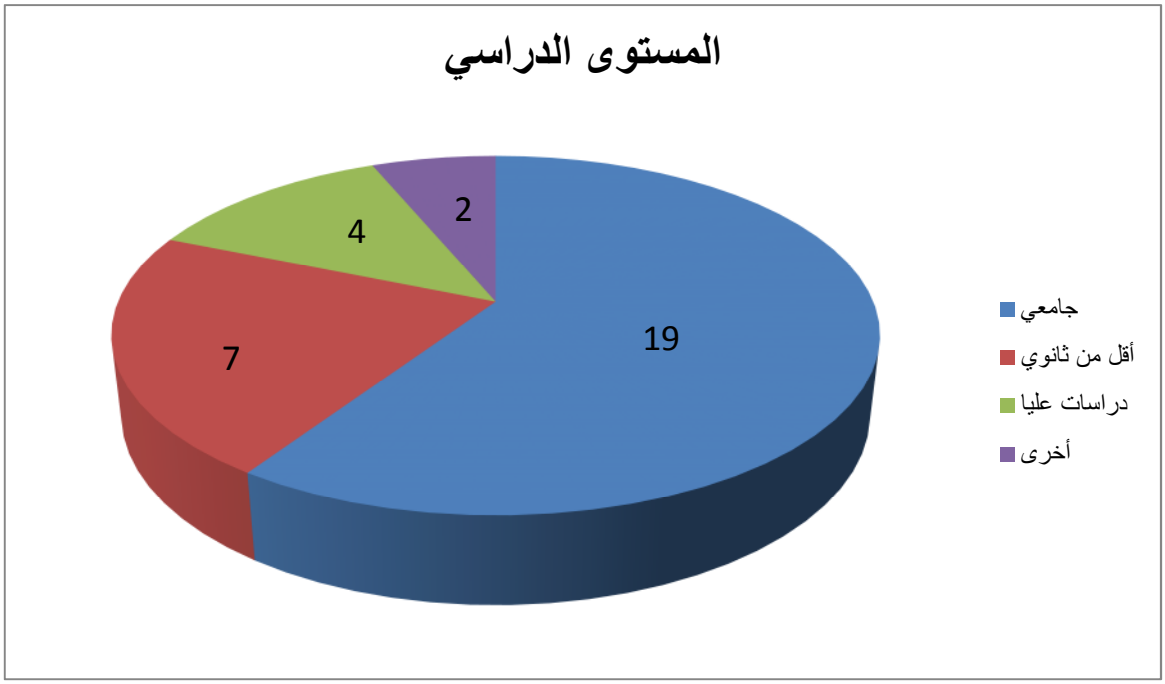

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

2.3.الخصائص الوصفية المتعلقة بالمؤسسات المستجوبة :

لعرض الخصائص المتعلقة بالمؤسسات المستجوبة سنستعين بالجدول رقم 47 الموالي :

الجدول رقم 47 : البيانات المتعلقة بالمؤسسة .

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
الشكل القانوني للمؤسسة	SARL	12	37.5
	SPA	09	28.1
	EURL	06	18.8
	أخرى	05	15.6
قطاع المؤسسة	عمومي	03	9.4
	خاص	28	87.5
	مختلط (عمومي/خاص)	00	00
	أجنبي	00	00

	مختلط (أجنبي/وطني)	01	01
النشاط الممارس (تخصص المؤسسة)	نجارة و إنتاج سبائك الألمنيوم ، إنتاج البلاط ، إنتاج الجرارات و العتاد الفلاحي ، إنتاج الحصى و الرمل ، إنتاج الحضر و الفواكه ، إنتاج المواد شبه الصيدلانية (الكمامات و المعقم) ، إنتاج فسائل الأشجار ، إنتاج الفواكه (الخوخ ، التفاح ، الإيجاص) ، إنتاج و توزيع المواد البترولية ، تحويل الرخام ، تربية الأبقار الحلوب ، صناعة معدات الحماية ، صنع الكاميرات ، مصبرة و معصرة زيتون (إنتاج زيت الزيتون) ، الميكانيك العامة	مؤسسة (01) لكل نشاط	3.125 لكل نشاط
	إنتاج الخرسانة المزفة ، إنتاج قطع غيار السيارات ، ملبنة ، صناعة الأدوية ، تربية الدواجن في البيوت الذكية	مؤسستين (02) لكل نشاط	6.25 لكل نشاط
	البناء	03 مؤسسات	9.375
	مطاحن إنتاج الفرينة	04 مؤسسات	12.5
رقم الأعمال	أقل من 40 مليون دج	08	25
	من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج	17	53.1
	من 400مليون دج إلى4 مليار دج	07	21.9

عدد العمال	من عامل إلى 09 عمال	04	12.5
	من 10 عمال إلى 49 عامل	16	50
	من 50 عامل إلى 250 عامل	12	37.5
عمر المؤسسة	أقل من 05 سنوات	05	15.6
	من 05 سنوات إلى 10 سنوات	11	34.4
	أكثر من 10 سنوات	16	50
كيفية إنشاء المؤسسة	إنشاؤها شخصيا	25	78.1
	إكتسابها عن طريق الغير (هبة ، وراثة ، شراء)	04	12.5
	عن طريق طرق أخرى	03	9.4
تمويل المؤسسة عن طريق	الموارد الذاتية	18	56.3
	ANSEJ	01	3.1
	ANGEM	00	00
	CNAC	01	3.1
	طرق أخرى	12	37.5

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات قوقل درايف (Google Drive)

من خلال الجدول السابق فإن البيانات المتعلقة بالمؤسسة كانت كمايلي :

***الشكل القانوني** : من خلال الجدول رقم 47 السابق نجد أن ما يمثل 37.5% من المؤسسات المستجوبة هي مؤسسات ذات الشكل القانوني SARL أي 12 مؤسسة ثم تأتي المؤسسات ذات الشكل القانوني SPA و ذات الشكل EURL بنسب 28.1% و 18.8% على الترتيب أي تسعة (09) مؤسسات و ستة (06) مؤسسات على التوالي لكل شكل ، و تبقى باقي الأشكال الأخرى كالمؤسسات الحرفية و الأعمال الحرة و غيرها تمثل 15.6% أي ما يعادل 05 مؤسسات و هذا حسب الشكل التالي.

الشكل رقم 27 : توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني .

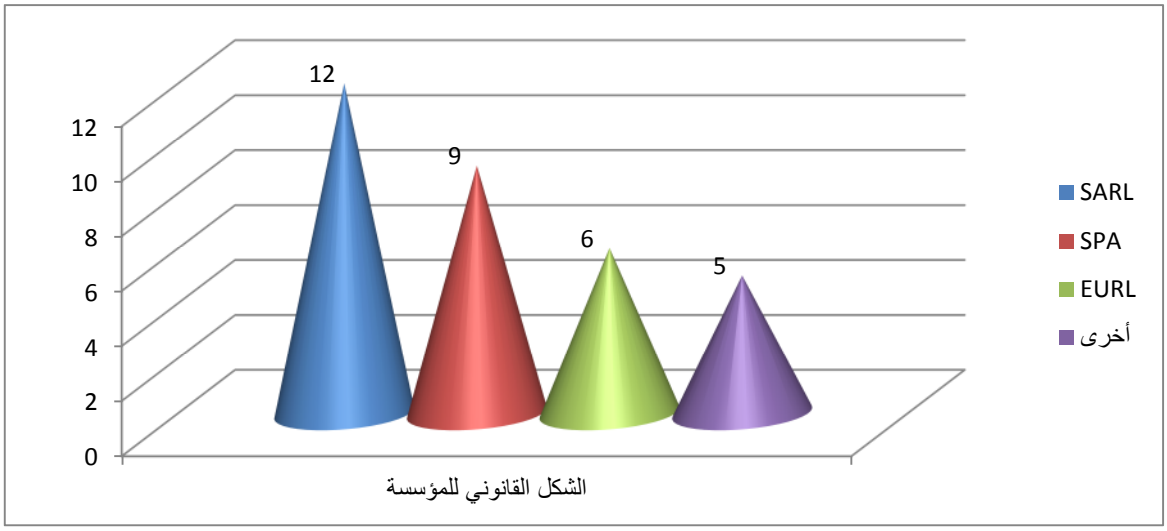

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

***قطاع المؤسسة** : حسب الجدول رقم 47 فإن جل هذه المؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص بـ: ثمانية و عشرون (28) مؤسسة أي حوالي 87.5% من العدد الإجمالي للمؤسسات و هو ما ينطبق على جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر التي يغلب عليها الطابع الخاص حسب النشرة رقم 35 لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المذكورة سابقا ، ثم يأتي القطاع العمومي بـثلاثة (03) مؤسسات ما يمثل 9.4% و يليها القطاع المختلط (أجنبي/وطني) بمؤسسة واحدة (01) ما يمثل 3.1% و هذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم 28 : توزيع المؤسسات حسب القطاع .

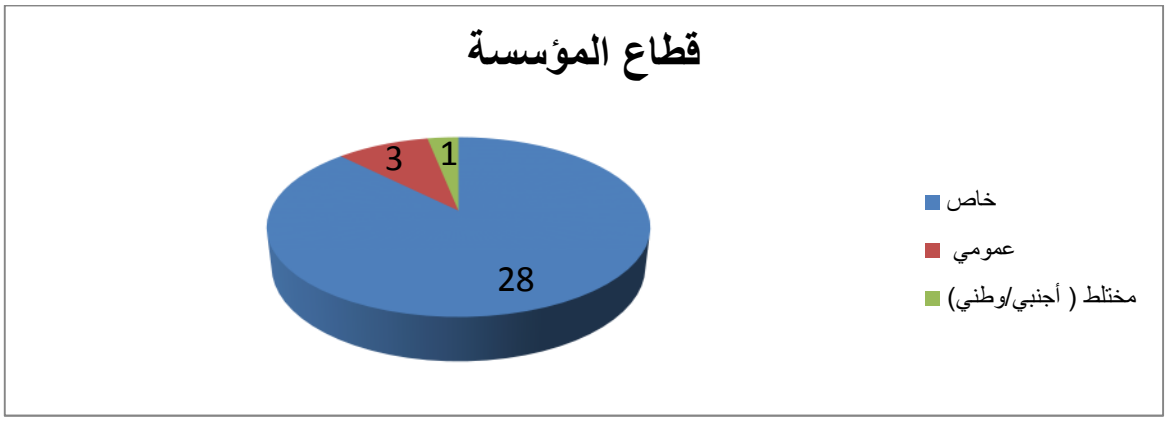

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

***النشاط الممارس** : إنطلاقا من الجدول رقم 47 و بالنسبة للأنشطة الممارسة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سيدي بلعباس فإن مطاحن إنتاج الدقيق جاءت في المرتبة الأولى بـ: أربع (04) مؤسسات ما يمثل 12.5% من عدد المؤسسات المستجوبة ثم في المرتبة الثانية المؤسسات التي تنشط في قطاع البناء بـ : ثلاث (03) مؤسسات ما يمثل 9.375% حيث أن هذه المؤسسات تنجز البنايات ثم تبيعها إضافة إلى أنشطة أخرى في ميدان البناء ، هذا التوزيع كان نتيجة فرص الربح الأكيدة في هاذين القطاعين و هو الأمر الذي أدى إلى إنجذاب المستثمرين إلى هاذين القطاعين خاصة قطاع البناء نتيجة المشاريع الحكومية التي توكل إلى هذه المؤسسات لإنجازها ، و في المرتبة الثالثة جاءت المؤسسات التي تنشط في قطاعات : إنتاج الخرسانة المزفتة ، إنتاج قطع غيار السيارات ، إنتاج الحليب و مشتقاته (ملبنة) ، صناعة الأدوية ، تربية الدواجن في البيوت الذكية بمؤسستين (02) لكل نشاط بنسبة تقدر بـ: 6.25% لكل منها و في المرتبة الأخيرة نجد كل من أنشطة : نجارة و إنتاج سبائك الألمنيوم ، إنتاج البلاط ، إنتاج الجرارات و العتاد الفلاحي ، إنتاج الحصى و الرمل ، إنتاج الحضر و الفواكه ، إنتاج المواد شبه الصيدلانية (الكمامات و المعقم) ، إنتاج فسائل الأشجار ، إنتاج الفواكه (الخوخ ، التفاح ، الإيجاص) ، إنتاج و توزيع المواد البترولية ، تحويل الرخام ، تربية الأبقار الحلوب ، صناعة معدات الحماية ، صنع الكاميرات ، مصبرة و معصرة زيتون (إنتاج الزيتون و زيت الزيتون) ، الميكانيك العامة و التي مُثلت بنشاط واحد (01) لكل منها أي 3.125% لكل نشاط ، ما يلاحظ بالنسبة للأنشطة الممارسة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعينة المدروسة فإن ولاية سيدي بلعباس تختص ببعض الأنشطة نتيجة الإمكانيات الطبيعية التي تحوزها خاصة بالنسبة للأراضي الفلاحية الخصبة و المناخ الملائم و هو ما كان سببا في إنتشار زراعة الأشجار المثمرة و الخضر و كذا إنتشار المقالع لإنتاج الرمل و الحصى نتيجة توفر المادة الخام في الولاية في عدة أماكن كما أشرنا سابقا ، إضافة إلى شعبة تربية الأبقار و هو ما أدى إلى إنتشار عدة ملبنات (لإنتاج الحليب و مشتقاته) على مستوى الولاية ، كما يجدر التنويه أن بالولاية نشاطات أخرى مهمة ذات بعد وطني تستدعي الإهتمام على غرار صناعة الأدوية و صناعة الكاميرات و تربية الدواجن في البيوت الذكية التي تعد تقنية غير مسبوقة في الجزائر .

***رقم الأعمال** : من خلال الجدول السابق فإن تعداد المؤسسات ذات رقم الأعمال بين 40 مليون دج و 400 مليون دج يعد الأكبر بتسجيله سبعة عشر (17) مؤسسة أي 53.1% ثم المؤسسات ذات رقم أعمال أقل من 40 مليون دج والتي بلغ عددها ثمانية (08)مؤسسات أي ما يعادل 25% من التعداد الإجمالي للمؤسسات

المستجوبة ، و في الأخير نجد المؤسسات التي رقم أعمالها بين 400 مليون دج و 4 مليار دج حيث بلغ عددها سبعة (07) مؤسسات أي 21.9% حسب الشكل الموالي .

الشكل رقم 29 : توزيع المؤسسات حسب رقم الأعمال .

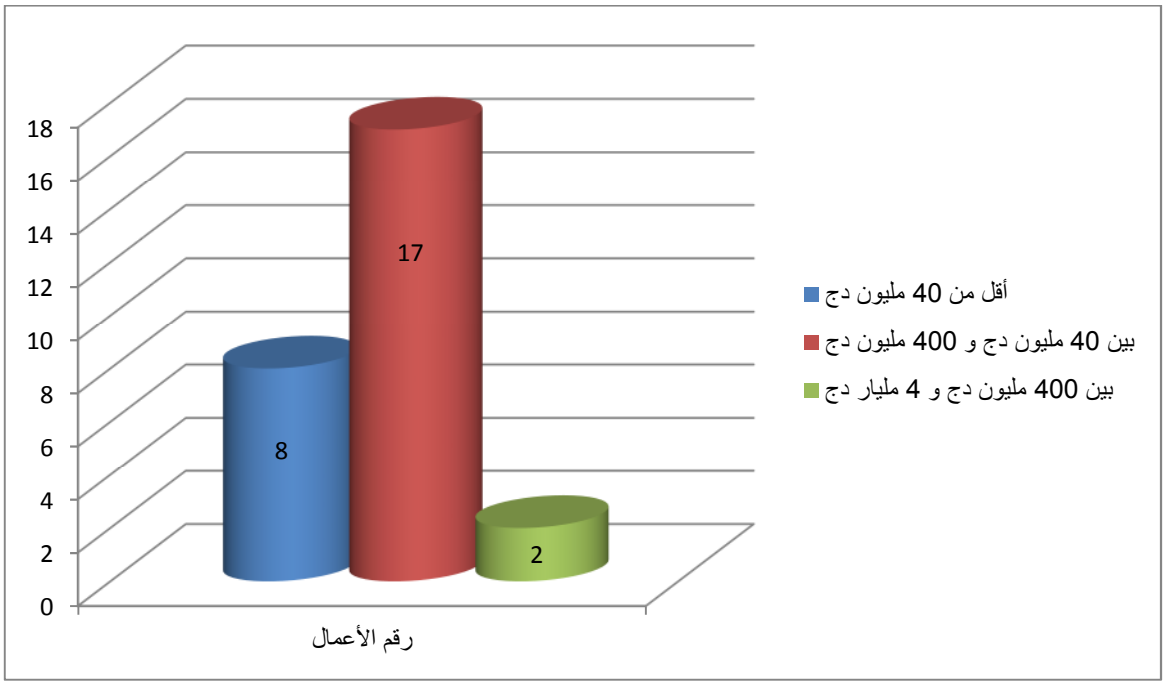

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

هذا من جهة و من جهة أخرى و باعتبار رقم الاعمال يعد مرجعا أساسيا في تصنيف هذه المؤسسات حسب الحجم تبعا لما ذكرناه سابقا فإن مؤسسات العينة تصنف حسب الحجم وفق الجدول و الشكل الموالين .

الجدول رقم 48 : توزيع المؤسسات المدروسة حسب الحجم .

رقم أعمال المؤسسة	حجم المؤسسة	عدد المؤسسات
أقل من 40 مليون دج	مؤسسة صغيرة جدا	08
من 40 إلى 400 مليون دج	مؤسسة صغيرة	17
من 400 مليون دج إلى 4مليار دج	مؤسسة متوسطة	07

المصدر : من إعداد الباحث .

من خلال هذا الجدول فإن المؤسسات الصغيرة التي رقم أعمالها يتراوح بين 40 و 400 مليون دج جاءت في المرتبة الأولى بـ: 17 مؤسسة ثم المؤسسات الصغيرة جدا فالمؤسسات المتوسطة بـ: 08 و 07 مؤسسات على التوالي .

الشكل رقم 30 : توزيع المؤسسات المدروسة حسب الحجم .

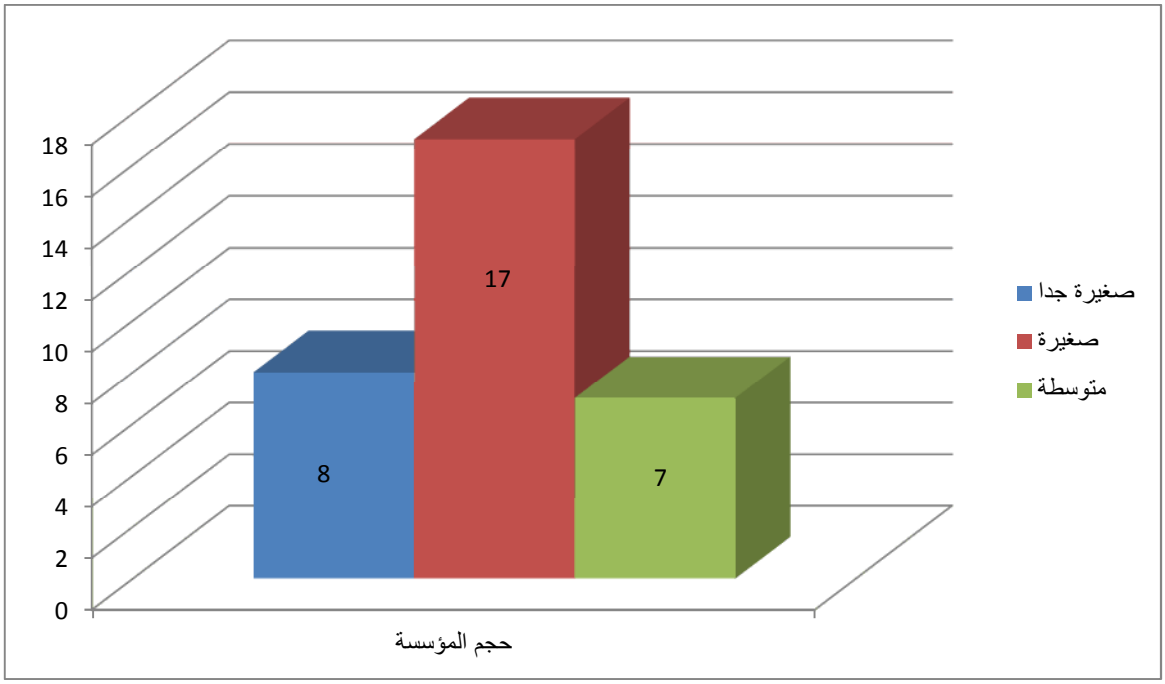

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

***عدد العمال** :حسب أرقام الجدول رقم 47 نجد أن المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها بين عشرة (10) عمال و تسعة و أربعين (49) عامل قد بلغ عددها ستة عشر مؤسسة أي 50 % من مفردات العينة و في المرتبة الثانية المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها بين خمسين (50) عامل و مائتين و خمسين (250) عامل و التي بلغ عددها إثني عشر (12) مؤسسة أي 37.5% في حين جاءت المؤسسات التي يقل عدد عمالها عن تسعة (09) عمال في المرتبة الأخيرة بـ: أربعة (04) مؤسسات ما يمثل 12.5% حسب ما يوضحه الشكل رقم 31 أدناه ، من هذه الأرقام كذلك نجد أن المؤسسات المستجوبة يغلب عليها المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها بين عشرة (10) عمال و تسعة و أربعين (49) عامل و المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها بين خمسين (50) عامل و مائتين و خمسين (250) عامل و التي مثلت مجتمعة 87.5% و هو ما يدل على أن المؤسسات المنتجة و التي كانت مستهدفة من خلال الدراسة توظف عدد أكبر من العمال عكس المؤسسات ذات الطابع الخدمي التي توظف أقل

من تسعة (09) عمال و جلها مؤسسات صغيرة جدا حسب النشرة رقم 35 لوزارة الصناعة و المناجم المذكورة سابقا و بالتالي فالمؤسسات المنتجة أكثر مساهمة في إمتصاص البطالة و توظيف البطالين .

الشكل رقم 31: توزيع المؤسسات حسب عدد العمال .

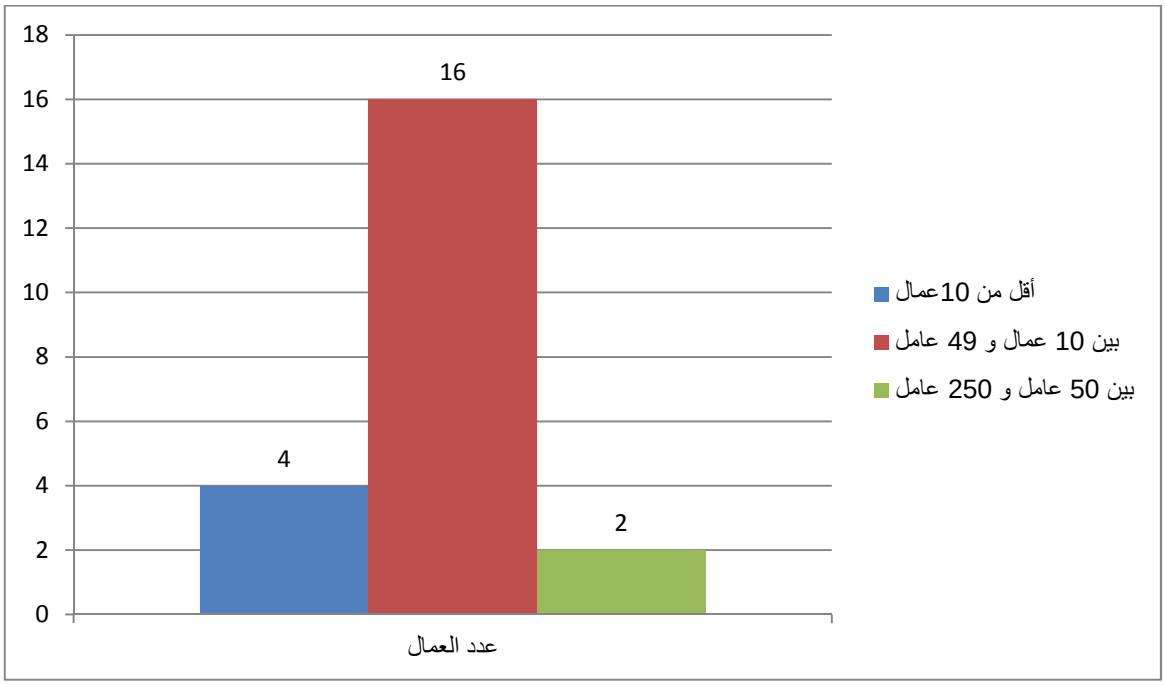

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج .

***عمر المؤسسة** : نجد في الجدول رقم 47 أن المؤسسات التي لديها خبرة أكثر من عشرة (10) سنوات تمثل حصة الأسد حيث بلغ تعدادها ستة عشر (16) مؤسسة بنسبة 50% من تعداد العينة ثم المؤسسات التي لديها خبرة تتراوح بين خمسة (05) سنوات و عشرة (10) سنوات بتعداد بلغ إحدى عشرة (11) مؤسسة أي 34.4% و في الأخير المؤسسات التي تقل خبرتها عن خمسة (05) سنوات حيث بلغ عددها خمسة (05) مؤسسات أي ما يعادل 15.6% من تعداد العينة و هذا حسب الشكل الموالي .

الشكل رقم 32 : توزيع المؤسسات حسب عمر المؤسسة .

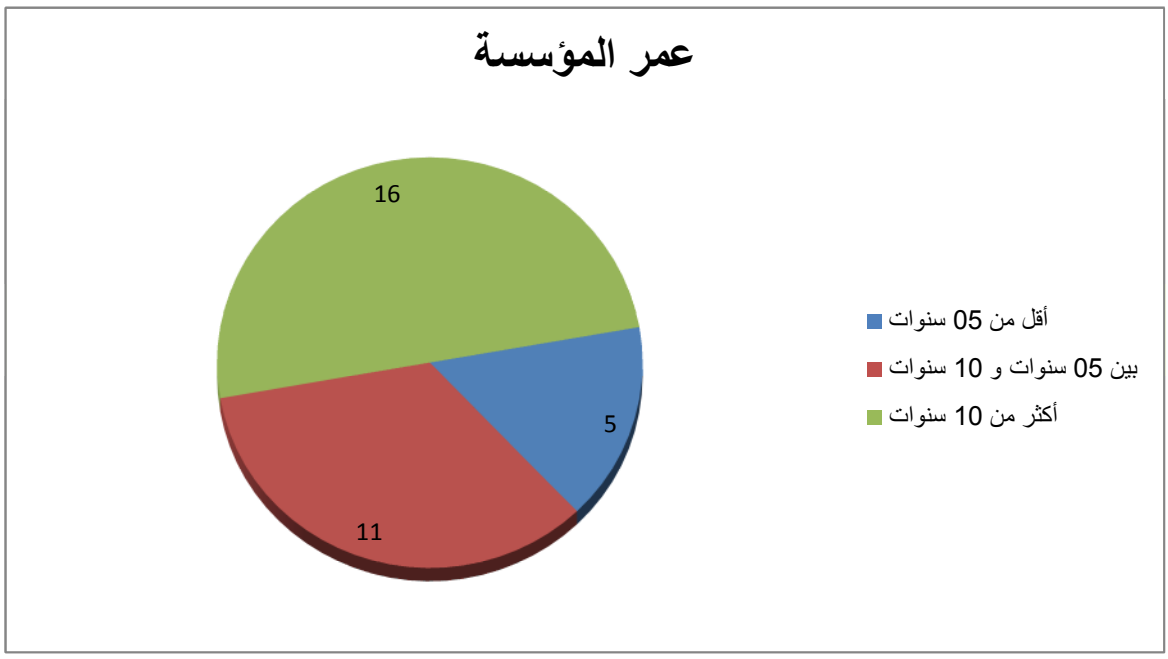

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

***كيفية الإنشاء** : بناءً على أرقام الجدول رقم 47 أعلاه نجد أن أغلب المؤسسات تم إنشاؤها شخصيا من طرف أصحابها حيث بلغت خمسة و عشرون (25) مؤسسة بنسبة قدرها 78.1% ، أما بخصوص المؤسسات التي تم إكتسابها عن طريق الغير سواءً كهبة أو وراثة أو شراء فقد بلغ عددها أربع (04) مؤسسات أي 12.5% من العدد الإجمالي و تأتي باقي طرق الإكتساب الأخرى و التي تخص المؤسسات العمومية في الأخير بـ :ثلاث (03) مؤسسات أي ما يعادل 9.4% و الشكل الموالي يوضح ذلك .

الشكل رقم 33 : توزيع المؤسسات حسب كيفية إنشاء المؤسسة .

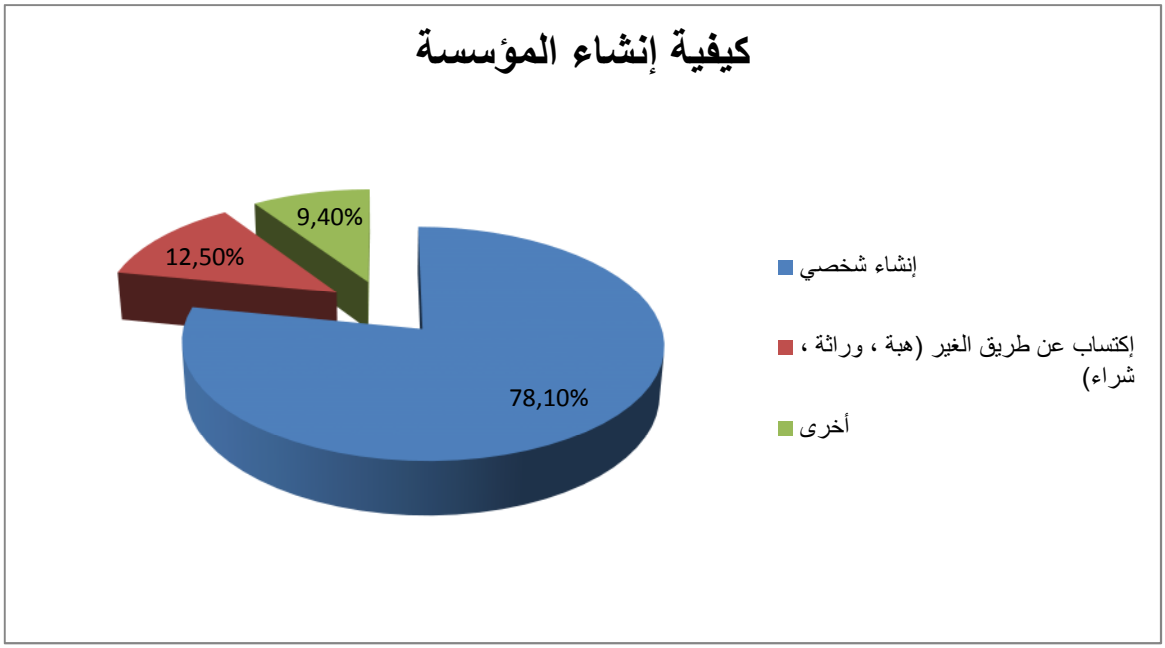

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

***كيفية تمويل المؤسسة** : إستنادا إلى الجدول رقم 47 فإن أغلب المؤسسات كان تمويلها عن طريق الموارد الذاتية حيث بلغ عددها ثمانية عشر (18) مؤسسة أي 56.3% ثم التمويل عن طريق الطرق الأخرى كالبنك و الأصدقاء و العائلة و غيرها بإثني عشر (12) مؤسسة ما يعادل 37.5% ، وفي الأخير جاء التمويل عن طريق وكالة ANSEJ . و صندوق CNAC بمؤسسة (01) لكل منهما ما يعادل 3.1% من التعداد الإجمالي للعينة محل الدراسة و هذا ما يبينه الشكل الموالي .

الشكل رقم 34 : توزيع المؤسسات حسب نمط التمويل .

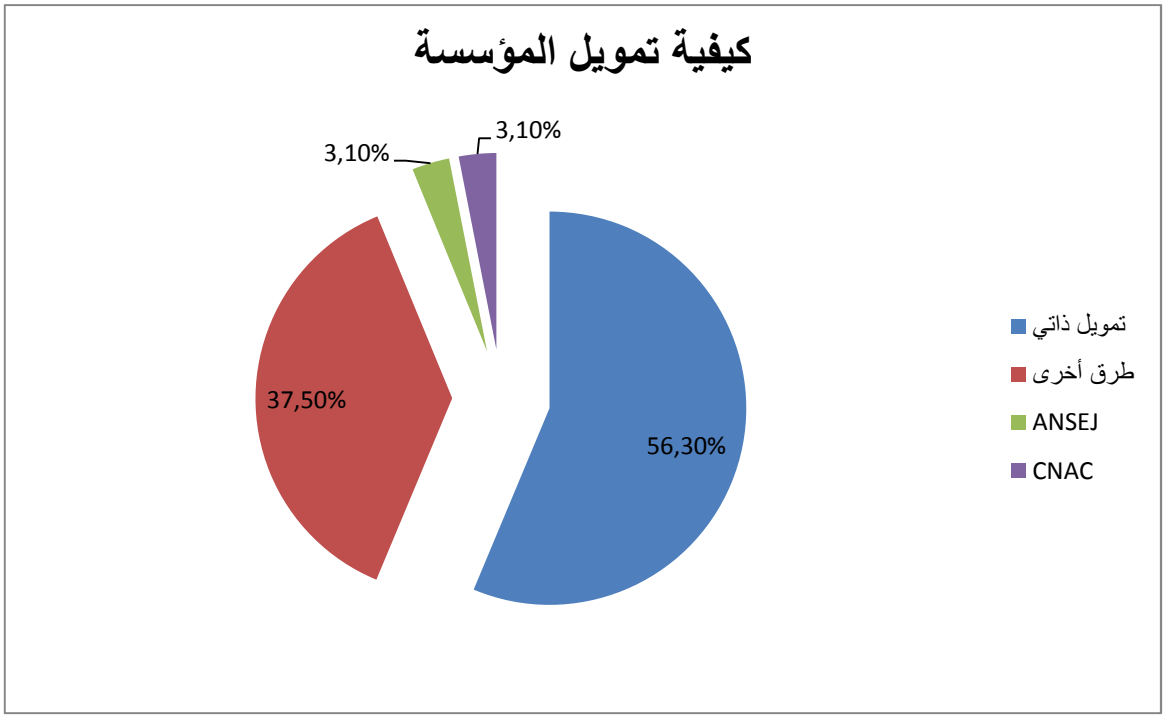

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

الخلاصة : من خلال عرضنا لهذا الفصل نستنتج أن ولاية سيدي بلعباس تتوفر على إمكانيات إستثمارية و موارد طبيعية واعدة تفتح الآفاق لإنشاء عديد المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها ، كما أن الولاية تحوز على عدد معتبر من المؤسسات يغلب عليها كما في الجزائر عامة المؤسسات ذات الطابع الخدمي ، هذا من جهة و من جهة أخرى و بالنسبة للعينة المدروسة و المكونة من مؤسسات منتجة على مستوى الولاية فيغلب عليها المؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية نتيجة توفر المواد الأولية اللازمة لذلك .

الفصل الخامس :

تحليل النتائج و إختبار الفرضيات.

تمهيد :من خلال هذا الفصل سنقوم بعرض النتائج الأولية و المتحصل عليها من برنامج SPSS22 بالنسبة لكل محور و بعدها نختبر توفر بعض الشروط اللازمة لإجراء بعض الإختبارات ثم نقوم بإختبار صحة الفرضيات المتعلقة بالدراسة الواحدة تلو الأخرى و في الأخير نناقش النتائج المتحصل عليها و نقارنها بنتائج الدراسات السابقة.

1.التحليل الإستدلالي لنتائج الإستبيان :

1.1.نتائج المحور الأول :

بعد القيام بحساب المتوسطات و الإنحرافات المعيارية و كذا الحصول على التكرارات عن طريق برنامج SPSS قمنا بجمع تلك النتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم 49: نتائج المحور الأول.

أرقام العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الإنحراف	الترتيب	الإتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%	%	%				
العبارة رقم 12-1	00	2	19	5	6	3.46	0.879	24	أوافق
	00	6.3	59.4	15.6	18.8				
العبارة رقم 12-2	3	4	21	2	2	2.87	0.906	32	محايد
	9.4	12.5	65.6	6.3	6.3				
العبارة رقم 12-3	00	00	9	5	18	4.28	0.888	1	أوافق بشدة
	00	0	28.1	15.6	56.3				
العبارة رقم 12-4	1	1	17	6	7	3.53	0.983	21	أوافق
	3.1	3.1	53.1	18.8	21.9				

العبارة رقم 12–05	2	1	11	8	10	3.71	1.142	18	أوافق
	6.3	3.1	34.4	25	31.3				
العبارة رقم 13	1	3	9	8	11	3.78	1.128	15	أوافق
	3.1	9.4	28.1	25	34.4				
العبارة رقم 14	2	00	3	14	13	4.12	1.039	3	أوافق
	6.3	00	9.4	43.8	40.6				
العبارة رقم 15	2	00	6	14	10	3.93	1.045	9	أوافق
	6.3	00	18.8	43.8	31.3				
العبارة رقم 16	00	00	10	8	14	4.12	0.870	3	أوافق
	00	00	31.3	25	43.8				
العبارة رقم 17	00	3	5	12	12	4.03	.966	6	أوافق
	00	9.4	15.6	37.5	37.5				
العبارة رقم 18	00	00	5	15	12	4.21	0.706	2	أوافق بشدة
	00	00	15.6	46.9	37.5				
العبارة رقم 19	00	2	5	13	12	4.09	0.892	5	أوافق
	00	6.3	15.6	40.6	34.5				
العبارة رقم 20	00	1	8	14	9	3.96	0.822	7	أوافق
	00	3.1	25	43.8	28.1				
العبارة رقم 21	1	1	8	13	9	3.87	0.975	11	أوافق
	3.1	3.1	25	40.6	28.1				
العبارة رقم 22	2	1	8	10	11	3.84	1.139	12	أوافق
	6.3	3.1	25	31.3	34.4				
العبارة رقم 23	3	2	6	9	12	3.78	1.288	15	أوافق
	9.4	6.3	18.8	28.1	37.5				

العبارة رقم 24	2	4	10	12	3.81	1.255	13	أوافق
	6.3	12.5	31.3	37.5				
العبارة رقم 25	5	3	4	10	3.53	1.436	21	أوافق
	15.6	9.4	12.5	31.3				
العبارة رقم26	4	3	7	9	3.50	1.344	23	أوافق
	12.5	9.4	21.9	28.1				
العبارة رقم 27	1	2	6	12	3.93	1.045	9	أوافق
	3.1	6.3	18.8	37.5				
العبارة رقم 28	1	3	8	12	3.71	1.054	18	أوافق
	3.1	9.4	25	37.5				
العبارة رقم 29	1	5	5	13	3.68	1.119	20	أوافق
	3.1	15.6	15.6	40.6				
العبارة رقم 30	1	2	7	14	3.81	0.997	13	أوافق
	3.1	6.3	21.9	43.8				
العبارة رقم 31	1	2	6	11	3.96	1.062	7	أوافق
	3.1	6.3	18.8	34.4				
العبارة رقم 32	3	2	6	9	3.78	1.288	15	أوافق
	9.4	6.3	18.8	28.1				
العبارة رقم 33	5	4	12	9	2.96	1.149	30	محايد
	15.6	12.5	37.5	28.1				
العبارة رقم34-1	4	4	8	7	3.40	1.364	25	محايد
	12.5	12.5	25	21.9				
العبارة رقم 34-2	3	4	13	8	3.18	1.119	28	محايد
	9.4	12.5	40.6	25				

العبارة رقم 34-3	7	4	11	4	6	2.93	1.389	31	محايد
	21.9	12.5	34.4	12.5	18.8				
العبارة رقم 34-4	3	5	9	8	7	3.34	1.260	26	محايد
	9.4	15.6	28.1	25	21.9				
العبارة رقم 34-5	3	7	9	8	5	3.15	1.221	29	محايد
	9.4	21.9	27.1	25	15.6				
العبارة رقم 34-6	5	6	7	2	12	3.31	1.533	27	محايد
	15.6	18.8	21.9	6.3	37.5				
المتوسط المرجح للمحور الأول						3.67		أوافق	

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS .

من خلال معطيات الجدول السابق و المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS نجد أن المتوسط العام للمحور الأول بلغ 3.67 و هو ما يوافق الدرجة الرابعة على سلم ليكارت الخماسي أي الدرجة موافق ، أما بالنسبة لعبارات المحور الأول فقد جاءت العبارة رقم 12-3 (فكرت في إنشاء مؤسستك لأنك تريدتحقيق الأرباح) في المرتبة الأولى بإنحراف معياري يساوي 0.888 و متوسط حسابي قدره 4.28 و هو ما يوافق الدرجة الخامسة على سلم ليكارت الخماسي أي الدرجة موافق بشدة و هو أمر مفروغ منه فتحقيق الربح بالنسبة للمستثمرين يعد أولوية الأولويات ، أما في المرتبة الثانية فقد جاءت العبارة رقم 18 (بعد مثابرة و عناد نجحت في إنشاء مؤسستك .) بإنحراف معياري قدره 0.706 و متوسط حسابي بلغ 4.21 و هو ما يوافق أيضا الدرجة الخامسة على السلم أي الدرجة موافق بشدة و هو ما يعني أن أفراد العينة قاموا بإنشاء مؤسساتهم بعد مثابرة و عناد و لم يجدوا الأمر سهلا و في المتناول و هو الأمر الذي قد يكون حافزا لشباب اليوم ليثابروا و يكدوا حتى ينجحوا في إقامة مؤسسات تعود بالفائدة عليهم و على المجتمع و إقتصاد البلد ، إضافة إلى هذا فإن العبارات : رقم 17(رغم درجة المخاطرة العالية إلا أنك قررت إنشاء مؤسستك .) ، و رقم 23 (تبحث دائما عن الأفكار الجديدة و تحاول تطبيقها على أرض الواقع .) ، و رقم 24 (تعمل دائما على تقديم الجديد في مؤسستك .) ، و رقم 25 (تقدم باستمرار منتوجات مختلفة عما هو موجود في السوق .) ، و رقم 31 (في حال

تعثرت مؤسستك أو فشلت ستحاول مرة أخرى و لن تتراجع .) التي تعد من السمات الرئيسية التي تميز المشروع المقاولاتي فقد وافق متوسطها الحسابي الدرجة موافق أي أن أفراد العينة واجهوا المخاطرة عند إنشاء مشاريعهم كما أنهم يعملون على تقديم الجديد في مؤسساتهم و يعتمدون على الإبداع في تقديم منتوجاتهم إضافة إلى أنهم لا يقبلون التراجع أو الفشل ، أماالمراتب الأخيرة فقد نالتها العبارة رقم 33 (من خلال تجربتكم بيئة الأعمال محفزة على إنشاء المؤسسات .) التي تحصلت على المرتبة 30 بمتوسط حسابي قدره 2.96 و إنحراف معياري بلغ 1.149 وهو ما يوافق الدرجة الثالثة على سلم ليكارت الخماسي أي الدرجة محايد و هو ما يعني أن المستجوبين يرون أن بيئة الأعمال تعد متوسطة التحفيز، و قد جاءت في المرتبتين 31 و 32 الأخيرتين العبارتين رقم 34-1 (عند قيامكم بإنشاء مؤسستكم واجهتم صعوبات إدارية) و رقم 12-2 (فكرت في إنشاء مؤسستك لأنك تريد تحقيق السلطة) بمتوسط حسابي قدره 2.93 و 2.87 على الترتيب و إنحراف معياري قدره 1.389 و 0.906 على التوالي و هو ما يوافق الدرجة الثالثة على السلم أي الدرجة محايد ما يعني أن الصعوبات الإدارية التي تعترض هذه المؤسسات تعد متوسطة كما أن دافع الرغبة في تحقيق السلطة من خلال إنشاء مؤسسة بالنسبة للعينة المدروسة يعد ذا تأثير متوسط على أصحاب المؤسسات لإنشاء مؤسساتهم .

2.1.نتائج المحور الثاني :

حتى نحدد الإتجاه العام للمحور الثاني و كذا إتجاه فقراته قمنا بحساب المتوسطات الحسابية و كذا الإنحرافات المعيارية لكل عبارة على حدى و للمحور ككل فتحصلنا على نتائج تم تدوينها في الجدول التالي :

الجدول رقم 50: نتائج المحور الثاني .

أرقام العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الإنحراف	الترتيب	الإتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%	%	%				
العبارة رقم 35	00	00	2	2	28	4.81	0.535	1	أوافق بشدة
	00	00	00	6.3	87.5				

العبارة رقم 36	00	2	1	9	20	4.46	0.841	2	أوافق بشدة
	00	6.3	3.1	28.1	62.5				
العبارة رقم 37	10	7	3	5	7	2.75	1.586	24	محايد
	31.3	21.9	9.4	15.6	21.9				
العبارة رقم 38	7	2	2	10	11	3.50	1.565	14	أوافق
	21.9	6.3	6.3	31.3	34.4				
المتوسط المرجح للبعد الأول						3.88		موافق	
العبارة رقم 39	6	1	6	9	10	3.50	1.459	14	أوافق
	18.8	31	18.8	28.1	31.3				
العبارة رقم 40	7	7	7	6	5	2.84	1.393	23	محايد
	21.9	21.9	21.9	18.8	15.6				
العبارة رقم 41	5	6	3	11	7	3.28	1.419	19	محايد
	14.6	18.8	9.4	34.4	21.9				
المتوسط المرجح للبعد الثاني						3.20		محايد	
العبارة رقم 42	00	00	6	11	15	4.28	0.771	7	أوافق بشدة
	00	00	18.8	34.4	46.9				
العبارة رقم 43	00	00	9	9	14	4.15	0.846	8	أوافق
	00	00	28.1	28.1	43.8				
العبارة رقم 44	00	00	4	14	14	4.3	0.692	6	أوافق بشدة
	00	00	12.5	43.8	43.8				
العبارة رقم 45	00	00	8	11	13	4.15	0.807	8	أوافق
	00	00	25	34.4	40.6				
العبارة رقم 46	00	00	8	11	11	4.09	0.777	11	أوافق
	00	00	25	40.6	34.4				

العبارة رقم 47	7	6	8	3.21	1.496	20	محايد
	21.9	18.8	25				
المتوسط المرجح للبعد الثالث				4.03		أوافق	
العبارة رقم 48	3	00	10	3.93	1.134	12	أوافق
	9.4	00	31.3				
العبارة رقم 49	7	1	6	3.34	1.472	17	محايد
	21.9	3.1	18.8				
العبارة رقم 50	8	2	11	2.90	1.352	22	محايد
	25	6.3	34.4				
العبارة رقم 51	00	1	5	4.31	0.859	4	أوافق بشدة
	00	3.1	15.6				
المتوسط المرجح للبعد الرابع				3.56		أوافق	
العبارة رقم 52	2	00	8	4.31	1.176	4	أوافق بشدة
	6.3	00	25				
العبارة رقم 53	1	2	5	4.12	1.099	10	أوافق
	31	6.3	15.6				
العبارة رقم54	4	5	6	3.34	1.334	17	محايد
	12.5	15.6	18.8				
العبارة رقم 55	6	1	4	3.4	1.340	16	محايد
	18.8	3.1	12.5				
العبارة رقم 56	00	00	4	4.34	0.700	3	أوافق بشدة
	00	00	12.5				
المتوسط المرجح للبعد الخامس				3.79		أوافق	
العبارة رقم 57	10	2	10	2.75	1.414	24	محايد
	31.3	6.3	18.8				

العبارة رقم 58	00	31	1	00	3.03	1.176	21	محايد
	00	96.9	3.1	00				
العبارة رقم 59	4	6	15	1	3.56	1.216	13	أوافق
	12.5	18.8	46.9	3.1				
المتوسط المرجح للبعد السادس						3.11		محايد
المتوسط المرجح للمحور ثاني						3.71		أوافق

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS .

من خلال معطيات الجدول السابق و المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS نجد أن المتوسط العام للمحور الثاني بلغ 3.71 و هو ما يوافق الدرجة الرابعة على سلم ليكارت الخماسي أي الدرجة موافق ، أما بالنسبة لأبعاد المحور الثاني فقد جاء البعد الثالث (المحافظة على البيئة المحلية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.03 و هو ما يوافق الدرجة الرابعة على سلم ليكارت الخماسي أي الدرجة موافق ، ثم يأتي البعد الأول (إستغلال اليد العاملة المحلية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.88 و هو ما يوافق الدرجة الرابعة على السلم أي الدرجة موافق ، و قد جاء في المرتبة الثالثة البعد الخامس (تلبية الإحتياجات المحلية) بمتوسط حسابي قدره 3.79 و هو ما يوافق الدرجة الرابعة على السلم أي الدرجة موافق ، و بعد ذلك يأتي البعد الرابع (المساهمة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي .) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.56 و هوما يوافق الدرجة الرابعة على السلم أي الدرجة موافق حيث جاءت العبارة 51 (ترافقون موظفيكم في تسيير حياتهم الإجتماعية و تقدمون لهم الدعم اللازم) في المرتبة الأولى بمتوسط قدره 4.31 و إنحراف معياري قدره 0.859 ما يوافق الدرجة الخامسة على السلم أي الدرجة موافق بشدة ، كما جاء في المرتبة الخامسة البعد الثاني (إستخدام مدخلات إنتاج محلية) بمتوسط حسابي قدره 3.20 ما يوافق الدرجة الثالثة على السلم أي الدرجة محايد ، و في الأخير جاء البعد السادس (العلاقة مع المجتمع المحلي) بمتوسط حسابي قدره 3.11 ما يوافق الدرجة الثالثة على السلم أي الدرجة محايد و قد جاءت العبارة رقم 56 (في نظركم أفراد المجتمع المحلي راضون على مؤسستكم) و التي تنتميللبعد السادس في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.56 و إنحراف معياري قدره 1.216 وهو ما يوافق

الدرجة الرابعة على السلم أي الدرجة موافق ما يعني أن أفراد المجتمع المحلي راضون عن هذه المؤسسات بإعتبارهم يعملون بها حسب تصريحات المستجوبين .

2.إختبارات شروط الصحة :

لإختبار فرضيات الدراسة إعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية حيث إستخدمنا لكل فرضية الإختبار المناسب لها ، لكن هذه الإختبارات لا يمكن القيام بها إلا في ظل توفر بعض الشروط و المتطلبات و التي تخص كل إختبار أي أن لكل إختبار شروط لابد أن تتحقق حتى يكون هذا الإختبار ذا مصداقية و يعطي نتائج يمكن أن يعتد بها .

1.2.الشروط اللازمة لإختبار بيرسون : للقيام بإختبار بيرسون يجب أن تكون قيم المتغيرين تتبع التوزيع الطبيعي و هو ما سنعمل على التحقق منه وفق مايلي :

***التوزيع الطبيعي** : عند إجراء الإختبارات لتحديد إن كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم 51 : التوزيع الطبيعي للبيانات .

المحاور	مفردات العينة (N)	Kolmogrov-Simirnov(Sig)	Shapiro-wilk(Sig)
المحور الأول	32	0.200	0.075
المحور الثاني	32	0.200	0.459

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

حسب الأرقام المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS و المدونة في المرجع أعلاه نجد أن قيمة الدلالة (Sig) أكبر من 5% بالنسبة لإختبارات :كولموغروفسميرنوف(Kolmogrov-Simirnov) و شابيرو ويلك (Shapiro-wilk) و هذا بالنسبة للمحورين مما يعني أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا كما تحصلنا على الأشكال الموالية التي تثبت كذلك وجود توزيع طبيعي للبيانات .

– المحورالأول :

الشكل رقم 35: التوزيع الطبيعي لقيم المحور الأول .

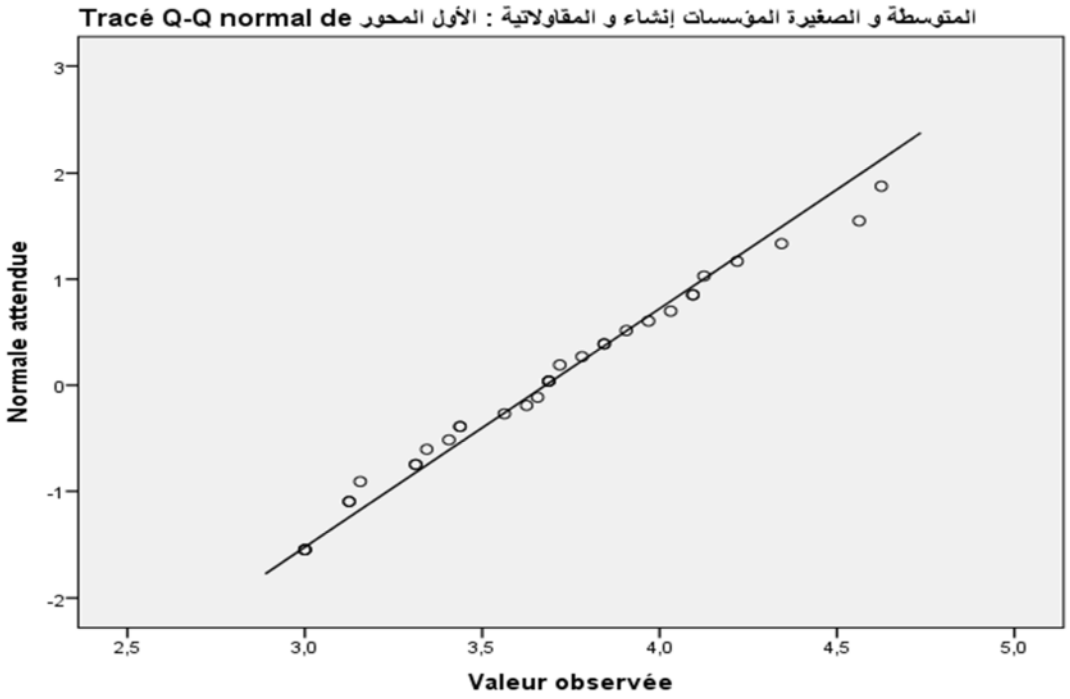

المصدر : مخرجات برنامج SPSS .

الشكل رقم 36: لوحة الإنتشار للمحور الأول .

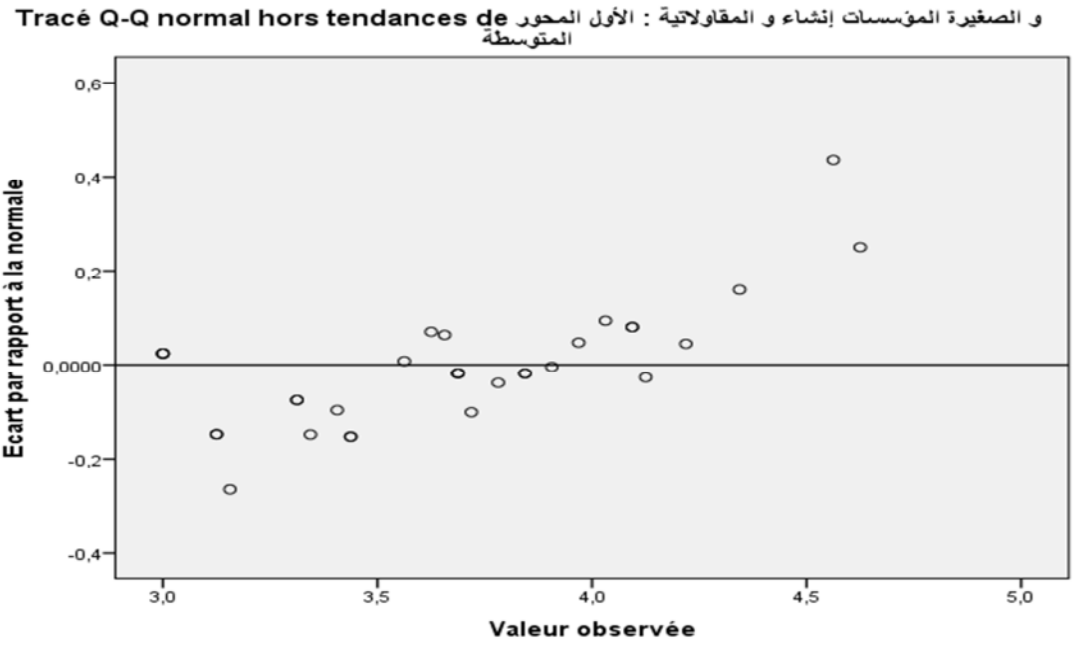

المصدر : مخرجات برنامج SPSS .

حسب الشكل المتعلق بالتوزيع الطبيعي و بما أن القيم تتجمع حول خط مستقيم و هي قريبة منه فإن القيم تتوزع توزيعا طبيعيا أما الشكل الثاني و المتعلق بلوحة الإنتشار و بما أن القيم لا تأخذ شكل معين فهذا دليل كذلك على أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

– المحور الثاني :

الشكل رقم 37 : التوزيع الطبيعي لقيم المحور الثاني

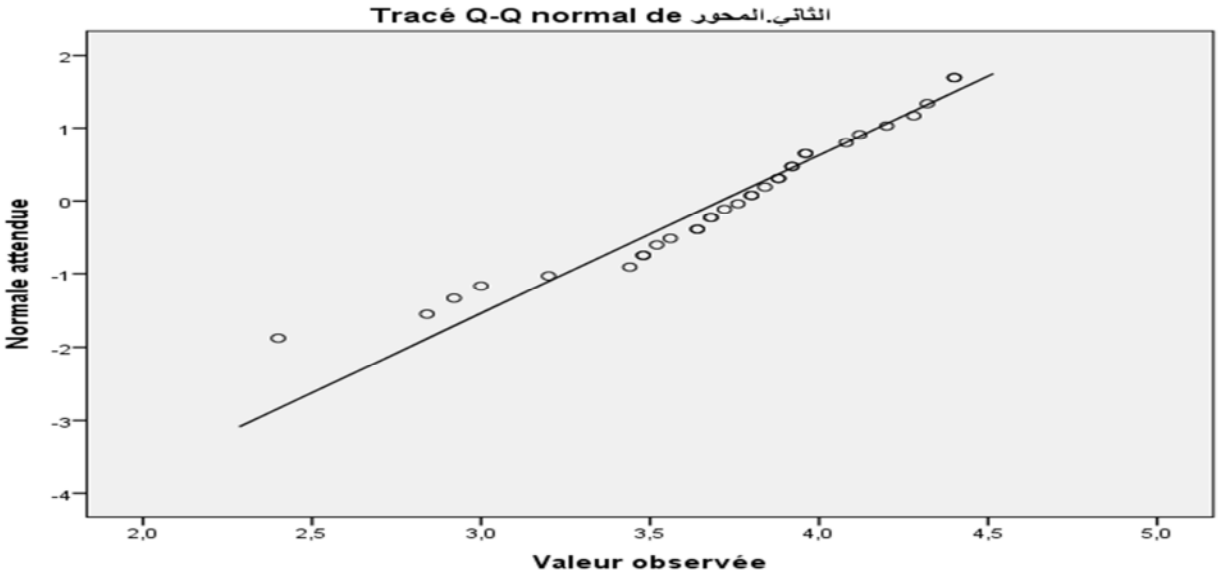

المصدر : مخرجات برنامج SPSS .

الشكل رقم 38 : لوحة الإنتشار للمحور الثاني .

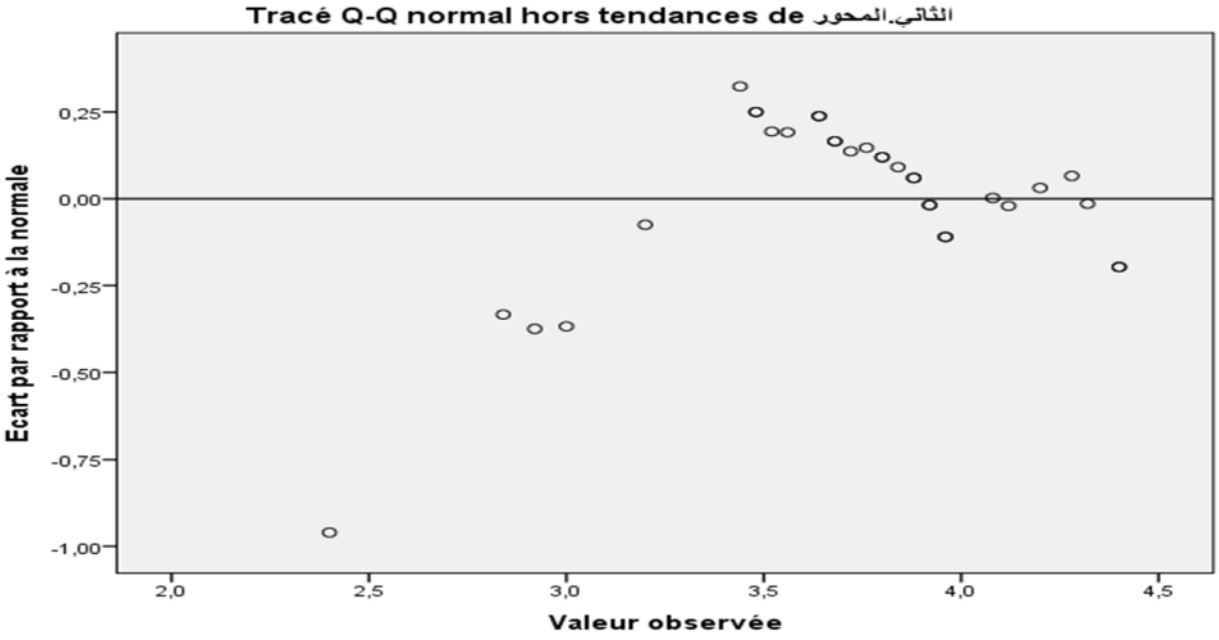

المصدر : مخرجات برنامج SPSS .

بالنسبة للمحور الثاني و حسب الشكل المتعلق بالتوزيع الطبيعي و بما أن القيم تتجمع حول خط مستقيم و هي قريبة منه فإن قيم المحور الثاني تتوزع توزيعا طبيعيا أما الشكل الثاني و المتعلق بلوحة الإنتشار و بما أن القيم لا تأخذ شكل معين فهذا دليل كذلك على أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

2.2.الشروط اللازمة لإختبار الإنحدار البسيط : حتى تكون نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط صادقة و ذات مصداقية لابد من توفر بعض الشروط و التي سنتحقق منها فيمايلي :

***التوزيع الطبيعي للبيانات** : حسب ما سبق فإن هذا الشرط متحقق و البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بالنسبة للمتغيرين التابع و المستقل حسب الإختبارات السابقة .

***التوزيع الطبيعي للبواقي** : لتحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نعتمد على برنامج SPSS الذي يبين ذلك عن طريق الرسوم البيانية الآتية :

الشكل رقم 39 : منحنىالتوزيع الطبيعي للبواقي .

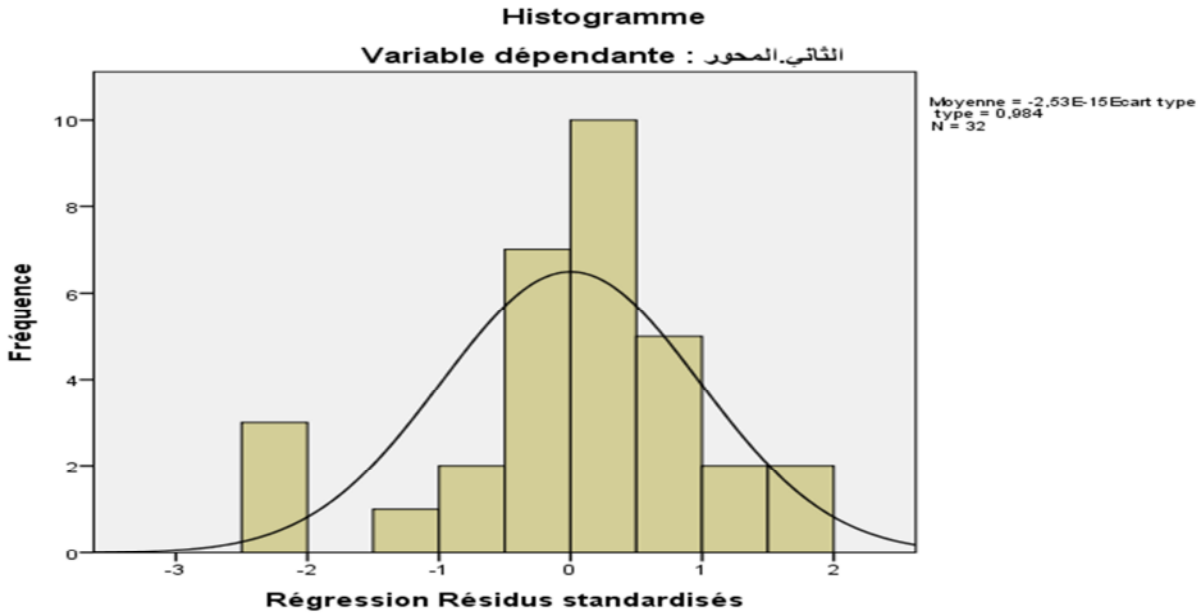

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

من خلال هذا الشكل نجد أن القيم بدأت ترتفع بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى القمة ثم عاودت الإنخفاض أي أنها إتخذت شكلا جرصيا و هو ما يبين أن هذه القيم تتوزع توزيعا طبيعيا .

الشكل رقم 40 :التوزيع الطبيعي للبواقي .

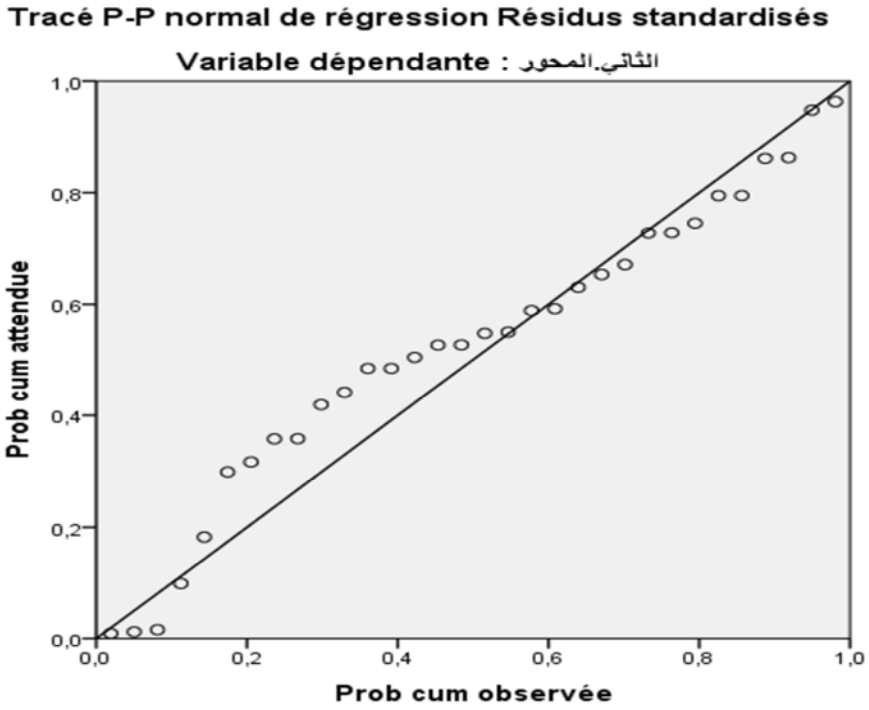

المصدر :مخرجات برنامج SPSS .

نلاحظ أن هذا الشكل يبين أن النقاط تتجمع حول الخط مما يدل على أن البواقي التي تعبر عن الفرق بين القيمة المتوقعة و القيمة المشاهدة تتوزع توزيعا طبيعيا و هو ما يدل على أن شرط التوزيع الطبيعي للبواقي متحقق بالنسبة لهذا النموذج .

الشكل رقم 41 : لوحة إنتشار البواقي .

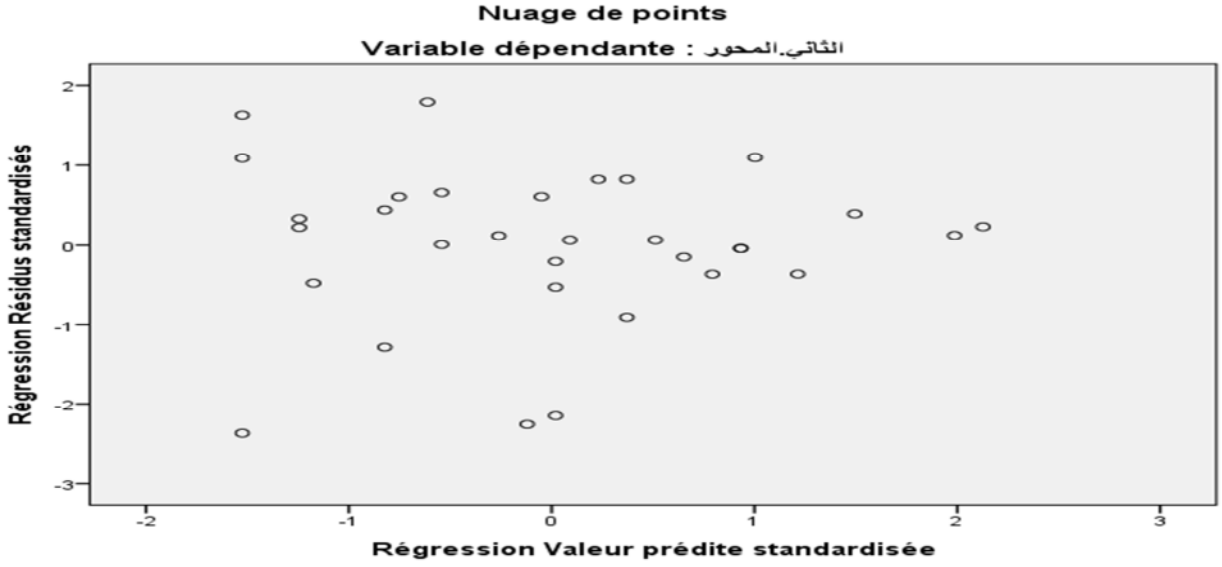

المصدر : مخرجات برنامج SPSS .

بما أن النقاط تنتشر بصفة عشوائية و لا تتخذ شكل معين فإن هذا دليل آخر على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي و هو ما يعني أن شرط التوزيع الطبيعي للبواقي متحقق في هذا النموذج .

***التعددية الخطية** : لتحقق من التعددية الخطية قمنا بحساب معامل تضخم التباين VIF بالإعتماد على برنامج SPSS و قد تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم 52 :التعددية الخطية .

Coefficients[a]			
Modèle		Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	المحورالأول : المقاولاتيةوإنشاءالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة	1,000	1,000
a. Variable dépendante .المحور.الثاني: التنمية المحلية .			

المصدر : مخرجات برنامج SPSS .

إنطلاقا من قيمة معامل تضخم التباين المدونة في الجدول أعلاه و التي سجلت القيمة 1.000 و هي أصغر من 3 فإنه لا يوجد مشكل تعددية خطية في النموذج .

3.2.شروط صحة تحليل التباين الأحادي : ككل إختبار فإن تحليل التباين الأحادي يحتاج هو كذلك لتوفر بعض الشروط حتى تكون النتائج صادقة و صحيحة لذا قمنا بالتحقق من توفر هذه الشروط كمايلي :

***شرط التوزيع الطبيعي** : هذا الشرط متحقق من خلال ما تم عرضه في السابق .

***التوزيع الطبيعي للبواقي** : يعد التوزيع الطبيعي للبواقي عند كل نقاط المتغير المستقل شرطا من شروط إختبار تحليل التباين الأحادي و هو ما تم التحقق منه سابقا.

***شرط التجانس بين المجموعات** : لتحديد إن كان هناك تجانس بين المجموعات قمنا بإجراء إختبار ليفيني من خلال برنامج SPSS لنتحصل على النتائج المدونة في الجدول الموالي :

الجدول رقم 53 :إختبار تجانس التباين .

الثاني.المحور			
Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
8,149	2	29	,002

المصدر : مخرجات برنامج SPSS .

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة Sigلإختبار ليفيني قد قدرت بـ: 0.002 و هي أصغر من 5% مما يعني أن التجانس متحقق بين المجموعات .

3.إختبار فرضيات الدراسة :

1.3.الفرضية الأولى : علاقة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتنمية المحلية علاقة طردية قوية.

لتأكيد أو نفي هذه الفرضية سنقوم بإجراء إختبار الإرتباط بيرسون من خلال برنامج SPSSلتحديد قوة و إتجاه العلاقة بين متغيري الدراسة و هذا بعد أن تأكدنا من توفر شروط إجراء هذا الإختبار فيما سبق .

***إختبار الإرتباط بيرسون** :عند إجراء الإختبار بيرسون لتحديد العلاقة بين المتغيرين تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم 54 : إرتباط المحور الأول بالمحور الثاني .

		المحور الثاني : التنمية المحلية
المحور الأول : المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	قيمة الإرتباط بيرسون	0.615**
	الدلالة (Sig)	0.000
	عدد مفردات العينة	32
****La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)**		

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

من خلال الأرقام المدونة في الجدول أعلاه و المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS بعد إجراء إختبارات الإرتباط بيرسون فإن قيمة الإرتباط بلغت 0.615 و عليها نجمتين و قيمة الدلالة (Sig) بلغت 0.000 و هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من 0.01 % مما يدل على وجود علاقة طردية قوية نوعا ما بين المحور الأول (المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و المحور الثاني (التنمية المحلية) و هو ما يثبت الفرضية الأولى للدراسة .

2.3.الفرضية الثانية : للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأثير إيجابي متوسط على إستغلال الموارد المحلية .

لتحديد درجة تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إستغلال الموارد المحلية جزأنا هذه الفرضية إلى جزأين الأول يخص إستغلال اليد العاملة المحلية و الثاني يخص إستخدام مدخلات الإنتاج المحلية .

بالنسبة للجزء الأول من هذه الفرضية ولتحديد درجة تأثير المحور الأول و المتمثل في المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهو المتغير المستقل على البعد الأول للمحور الثاني و المتمثل في إستغلال اليد العاملة المحلية و هو البعد الأول للمتغير التابع قمنا بإجراء إختبارات الإنحدار البسيط من خلال برنامج SPSS 22 وقد تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم 55: نتائج الإنحدار الخطي البسيط للبعد الأول .

المتغير التابع (البعد الأول)	المتغير المستقل	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F	دلالة F	Beta	قيمة T	دلالة T	معامل التضخم (VIF)
إستغلال اليد العاملة المحلية	المحور الأول : المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.515	0.265	10.831	0.03	0.515	3.291	0.003	1.000

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

من خلال مجموعة النتائج المدرجة في الجدول السابق نجد أن معامل الإرتباط (R) كان بقيمة متوسطة بتسجيله (0.515) و هو ما يدل على وجود علاقة إرتباط موجبة و متوسطة القوة ذات دلالة إحصائية بين المحور الأول (المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و بعد إستغلال اليد العاملة المحلية ، كما توضح النتائج أيضا أن قيمة معامل التحديد (R2) الذي يمثل النسبة من التغير الإجمالي في إستغلال اليد العاملة المحلية بدلالة التغير في المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث سجل هذا المعامل القيمة (0.265)

و هو ما يدل على أن نسبة 26.5 % من التغير في إستغلال اليد العاملة المحلية يفسرها التغير في المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الباقي (أي 73.5%) يعود لعوامل أخرى ، كما أن قيمة F بلغت (10.831) وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية Sig (0.03) و هي أقل من 5% و هو ما يدل على أن نموذج الإنحدار معنوي ، أما بالنسبة لقيمة T فقد بلغت (3.291) بمستوى معنوية Sig (0.003) وهو أقل من 0.01 أي أننا نقبل الفرض البديل و نرفض الفرض الصفري و هو ما يعني أنه توجد علاقة تأثير موجبة و متوسطة القوة للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إستغلال اليد العاملة المحلية في العينة محل الدراسة و هو ما يثبت الجزء الأول للفرضية الثانية لدراستنا ، كما أن قيمة Betaبلغت حسب الجدول 0.515 و هو ما يعني أنه كلما تحسنت المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمقدار وحدة واحدة تحسنت درجة إستغلال اليد العاملة المحلية بمقدار 0.515 ، أما بالنسبة لقيمة معامل التضخم VIF فقد قدرت بـ :(1.00) وهي أقل من 03 وبالتالي لا يوجد مشكلة تعددية خطية في النموذج.

أما بالنسبة للجزء الثاني من الفرضية الثانية و لتحديد مستوى إستغلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمدخلات الإنتاج المحلية قمنا بإستخدام المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية من خلال برنامج SPSS حيث تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم 56 : المتوسطات الحسابية للبعد الثاني للمتغير التابع .

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
39–تستخدمون مواد أولية محلية في عملية الإنتاج .	3.5	1.459	أوافق
40–تعتمدون على منتوجات نصف مصنعة محلية في إنتاجكم .	2.84	1.393	محايد
41– معظم المدخلات اللازمة لإنتاجكم محلية المصدر .	3.28	1.419	محايد
متوسط البعد الثاني (إستخدام مدخلات إنتاج محلية)	3.20		محايد

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

إنطلاقا من النتائج المدونة في الجدول فإن المتوسط الحسابي الكلي للبعد الثاني للمتغير التابع قد سجل 3.2 و هو ما يوافق الدرجة محايد على سلم ليكارت الخماسي أي أن درجة الموافقة تعد متوسطة على هذا البعد بالنسبة لمفردات العينة المستجوبة وهو ما يعني أن مستوى إستخدام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمدخلات إنتاج محلية يعد متوسطا و هو ما يثبت الجزء الثاني من فرضيتنا ، أما بالنسبة لعبارات هذا البعد فقد حصلت العبارة رقم 39(تستخدمون مواد أولية محلية في عملية الإنتاج) على أعلى متوسط بتسجيلها 3.5 و هو ما يناسب الدرجة موافق على السلم أي أن هذه المؤسسات تستخدم إلى حد ما المواد الأولية المحلية في حين حصلت العبارة رقم 41 (معظم المدخلات اللازمة لإنتاجكم محلية المصدر) و العبارة رقم 40 (تعتمدون على منتوجات نصف مصنعة محلية في إنتاجكم) على متوسط قدره 3.28 و 2.84 على التوالي و هو ما يوافق الدرجة محايد على السلم أي أن إستخدام المؤسسات للمواد نصف المصنعة و مدخلات الإنتاج يعد متوسط .

3.3.الفرضية الثالثة : للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور في المحافظة على البيئة المحلية .

لتحديد إن كان هناك دور للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المحافظة على البيئة المحلية أي تحديد إن كان هناك تأثير للمحور الأول على البعد الثالث للمحور الثاني إستخدمنا إختبارات الإنحدار الخطي البسيط من خلال برنامج SPSS والذي تحصلنا من خلاله على النتائج المدونة في الجدول الموالي :

الجدول رقم 57 : الإنحدار الخطي البسيط للبعد الثالث .

المتغير التابع (البعد الثالث)	المتغير المستقل	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F	دلالة F	Beta	قيمة T	دلالة T	معامل التضخم (VIF)
المحافظة على البيئة المحلية	المحور الأول : المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.463	0.214	8.181	0.008	0.463	2.860	0.008	1.000

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

تبعا للنتائج المحصل عليها و المدونة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة F بلغت 8.181 ذات دلالة Sig تساوي 0.008 و هي أصغر من 1% و هي دالة إحصائيا و هو ما يدل أن الإنحدار معنوي كما أن قيمة معامل الإنحدار R بلغت 0.463 أي توجد علاقة إرتباط موجبة و متوسطة القوة بين المتغير المستقل (المحور الأول) و البعد الثالث للمتغير التابع (المحور الثاني) و هو ما يتوافق مع فرضيتنا الثالثة ، أما بالنسبة لمعامل التحديد R^2فقد بلغ 0.214 و هو ما يعني أن المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تفسر 21.4% من التغير الحاصل في المحافظة على البيئة المحلية ، أما بالنسبة لقيمة Beta فقد بلغت 0.463 و هي دالة إحصائيا و ذلك من خلال قيمة T التي بلغت 2.860 و الدلالة المرتبطة بها التي سجلت 0.008 و هي أصغر من 1% و هي دالة إحصائيا و هو ما يعني أنه كلما تحسنت المقاولاتية و إنشاء المؤسسات بوحدة واحدة تحسنت المحافظة على البيئة المحلية بمقدار 46.3% هذا من جهة و من جهة أخرى فقد سجل معامل تضخم التباين القيمة 1.00 و هي أصغر من 3 و بالتالي لا يوجد مشكلة تعددية خطية في النموذج .

4.3.الفرضية الرابعة :تساهم المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة متوسطة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي .

للقيام بتحديد مدى مساهمة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي قمنا بإجراء إختبارات الإنحدار البسيط بإستخدام برنامج SPSS و قد تحصلنا على النتائج المدرجة في الجدول التالي :

الجدول رقم 58 :نتائج الإنحدار الخطي البسيط للبعد الرابع .

المتغير التابع (البعد الرابع)	المتغير المستقل	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F	دلالة F	Beta	قيمة T	دلالة T	معامل التضخم (VIF)
المساهمة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي	المحور الأول : المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.555	0.308	13.323	0.001	0.555	3.650	0.001	1.000

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

إنطلاقا من نتائج إختبارات الإنحدار البسيط المدونة في الجدول أعلاه فإن قيمة F بلغت 13.323 بدلالة Sig قدرها 0.001 و هي أصغر من 1% أي أنها دالة إحصائيا مما يدل على أن الإنحدار معنوي ، كما أن قيمة معامل الإرتباط R بلغت 0.555 و هو ما يعني أنه يوجد تأثير إيجابي متوسط القوة للمحور الأول (المتغير المستقل) على البعد الرابع للمحور الثاني (المتغير التابع) أي أن للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة متوسطة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي و هو ما يتوافق مع فرضيتنا الرابعة ، أما بالنسبة لقيمة معامل التحديد R^2فقد بلغت 0.308 و هو ما يعني أن المتغير المستقل (المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) يفسر 30.8% من التغير الحاصل في البعد الرابع (المساهمة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي) ، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن قيمة Beta قد سجلت 0.555 و هو ما يدل على أن التحسن بوحدة واحدة في المتغير المستقل سوف يؤدي إلى التحسن بـ: 55.5% في البعد الرابع للمتغير التابع و هو ما تثبته قيمة T التي بلغت 3.650 و الدلالة المرتبطة بها Sig و التي قدرت بـ: 0.001 و هي أصغر من 1% أي أنها دالة إحصائيا ، أما بالنسبة لقيمة معامل تضخم التباين VIF فقد بلغت 1.000 و هي أصغر من 3 مما يعني أنه لا يوجد مشكل تعددية خطية في النموذج .

5.3.الفرضية الخامسة : للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأثير إيجابي متوسط على تلبية الإحتياجات المحلية.

لتحديد إن كان للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور في تلبية الإحتياجات المحلية أي معرفة إن كان هناك تأثير إيجابي قمنا بإجراء مختلف الإختبارات المتعلقة بالإنحدار الخطي البسيط و التي تحصلنا من خلالها على النتائج المدونة في الجدول أدناه .

الجدول رقم 59 :نتائج الإنحدار الخطي البسيط للبعد الخامس .

المتغير التابع (البعد الخامس)	المتغير المستقل	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F	دلالة F	Beta	قيمة T	دلالة T	معامل التضخم (VIF)
تلبية الإحتياجات المحلية	المحور الأول : المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.357	0.128	4.392	0.045	0.357	2.096	0.045	1.000

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

بعد إجراء إختبارات الإنحدار الخطي البسيط سجلت قيمة F مقدار 4.392 بدلالة Sig قدرها 0.045 و هي أقل من 5% أي أنها دالة إحصائيا و هو ما يعني أن الإنحدار معنوي ،كما أن قيمة R معامل الإرتباط بلغت 0.357 و هو ما يعني أنه يوجد إرتباط ضعيف القوة بين المتغير المستقل و البعد الخامس للمتغير التابع أي أن تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تلبية الإحتياجات المحلية يعد ضعيفا و هو ما ينفي فرضيتنا الخامسة فرغم وجود تأثير إلا أنه ضعيف ، أما بالنسبة لـ: R^2 معامل التحديد فقد سجل قيمة 0.128 و هو ما يدل على أن المتغير المستقل يفسر 12.8% من التغير الحاصل في البعد الخامس و تبقى 87.2% راجعة لعوامل مفسرة أخرى ، أما بخصوص قيمة Beta فقد سجلت 0.357 أي أن تحسن المتغير المستقل بوحدة واحدة يرافقه تحسن في البعد الخامس بقيمة 35.7% و هو ما تثبته قيمة T التي سجلت

2.096 و الدلالة Sig المتعلقة بها و التي سجلت 0.045 و هي أصغر من 5% أي أنها دالة إحصائيا و في الأخير يبقى معامل تضخم التباين VIF الذي سجل القيمة 1.000 و هي أصغر من 3 مما يدل على أنه لا يوجد مشكل تعددية خطية .

لتدعيم الإختبارات المتعلقة بهذه الفرضية و بإعتبار علاقة المؤسسة بالمجتمع المحلي تساهم في تعزيز دورها الإجتماعي قمنا كذلك بقياسمستوى علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمجتمع المحلي و التي إفترضنا أنها متوسطة.

لمعرفة إن كان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المكونة لعينة الدراسة علاقة بالمجتمع المحلي سنستخدم المتوسطات و الإنحرافات المعيارية التي يفرزها برنامج SPSS بعد معالجة البيانات المتعلقة بالبعد السادس للمحور الثاني حيث تحصلنا على نتائج تم تدوينها في الجدول الموالي .

الجدول رقم 60 :المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لعبارات البعد السادس .

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف	الإتجاه العام
57- تستشيرون أفراد المنطقة في القرارات التي تتخذها مؤسستكم و التي تهم المجتمع المحلي .	2.75	1.414	محايد
58- سبق و أن أخذتم بإقتراحات أفراد المجتمع المحلي	3.03	1.176	محايد
59- في نظركم أفراد المجتمع المحلي راضون على مؤسستكم	3.56	1.216	أوافق
متوسط البعد السادس	3.11		محايد

المصدر :من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

من خلال الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه و المتعلقة بالمتوسطات نجد أن المتوسط الحسابي الكلي للبعد السادس يقدر بـ: 3.11 و هو ما يوافق الدرجة محايد على سلم ليكارت الخماسي أي أن درجة موافقة مفردات العينة تعد متوسطة و هو ما يدل على أن مستوى علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع المحلي تعد متوسطة و هو ما يثبت إفتراضنا بهذا الخصوص ، أما بخصوص عبارات هذا البعد فقد جاءت العبارة رقم 59 (في نظركم أفراد المجتمع المحلي راضون على مؤسستكم) في المركز الأول بمتوسط حسابي قدره 3.56 و إنحراف معياري قدره 1.216 و هو ما يناسب الدرجة موافق على سلم ليكارت الخماسي أي أن أفراد العينة يرون أن أفراد المجتمع راضون على مؤسساتهم كونها بالدرجة الأولى توظف أبناء المنطقة و هذا حسب ما أدلى به المستجوبون ، و قد جاءت في المرتبة الثانية العبارة رقم 58 (سبق و أن أخذتم بإقتراحات أفراد المجتمع المحلي) بمتوسط حسابي قدره 3.03 و إنحراف معياري بلغ 1.176 حيث أن هذا المتوسط يناسب الدرجة محايد على السلم ، ثم تأتي العبارة رقم 57 (تستشيرون أفراد المنطقة في القرارات التي تتخذها مؤسستكم و التي تهم المجتمع المحلي) في المركز الأخير بمتوسط حسابي قدره 2.75 و إنحراف معياري يقدر بـ: 1.414 و هو ما يتناسب و الدرجة محايد على السلم أي أن درجة موافقة أفراد العينة على العبارتين تعد متوسطة وهو ما يعني أن إستشارة هذه المؤسسات لأفراد المجتمع المحلي و كذا أخذها بآرائهم كانت متوسطة.

كحوصلة لإختبارات الفرضيات السابقة و لتحديد معادلة الإنحدار المتعلقة بتأثير المتغير المستقل (المحور الأول) على المتغير التابع إجمالا (المحور الثاني) قمنا بإختبارات الإنحدار البسيط فتحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم 61 : نتائج الإنحدار الخطي البسيط لتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع إجمالا .

المتغير التابع	المتغير المستقل	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F	دلالة F	Beta	قيمة T	دلالة T	معامل التضخم (VIF)
المحور الثاني : التنمية المحلية	المحور الأول : المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.615	0.378	18.208	0.000	0.615	4.267	0.000	1.000

المصدر :من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

إعتمادا على بيانات الجدول السابق و المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS نجد أن قيمة F سجلت القيمة 18.208 بدلالة إحصائية قدرها 0.000 و هي أصغر من 1% و هو ما يدل على أن الإنحدار معنوي عند مستوى معنوية 1% ، أما بخصوص معامل الإرتباط R فقد بلغ 0.615 و هو ما يعني أنه يوجد تأثير متوسط القوة للمتغير المستقل على المتغير التابع كما أن قيمة معامل التحديد R^2سجلت 0.378 و هو ما يعني أن المتغير المستقل يفسر 37.8% من التغير الحاصل في المتغير التابع ، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن قيمة Beta قد قدرت بـ: 0.615 و هو ما يعني أنه كلما تحسن المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة تحسن المتغير التابع بمقدار 0.615 و هذا ما تبينه أيضا قيمة T التي بلغت 4.267 و قد قدرت قيمة دلالتها Sigبـ : 0.000 و هي أقل من 1% و هي دالة إحصائيا ، إضافة إلى هذا فإن قيمة معامل تضخم التباين VIF بلغت 1.000 و هي أصغر من 3 و بالتالي لايوجد مشكل تعددية خطية في النموذج ، كما تم كذلك و من خلال إختبارات الإنحدار الخطي البسيط الحصول على الجدول الموالي :

الجدول رقم 62 :إختبارات المعاملات .

Coefficients[a]								
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		B	Ecart standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	1,363	,554		2,462	,020		
	المحورالأول : المقاولاتيةوإنشاءالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة	,638	,149	,615	4,267	,000	1,000	1,000
a. **Variable dépendante** :المحور الثاني : التنمية المحلية								

المصدر : مخرجات برنامج SPSS .

إنطلاقا من هذا الجدول و كحوصلة لما سبق يمكننا كتابة معادلة الإنحدار كمايلي :

المتغير التابع = B(Constante) + Bx المتغير المستقل + e أي أن المعادلة تكتب كمايلي :

التنمية المحلية (المتوقعة) = 1.363+0.638 x (المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) + خطأ التنبؤ .

6.3.الفرضية السادسة : لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية تعزى لمتغيرات عمر المؤسسة و رقم أعمالها و نشاطها .

1.6.3. متغير عمر المؤسسة :

لتحديد إن كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية تعزى لمتغير عمر المؤسسة قمنا بإجراء إختبارات تحليل التباين الأحادي One Way Anovaلكن هذا الإختبار يتطلب توفر شرطين التوزيع الطبيعي و توفر التجانس بين المجموعات و هما متحققان حسب ما قمنا به سابقا .

***إختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova**:

بعد إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين المجموعات (عمر المؤسسة) في تحقيق التنمية المحلية تحصلنا على النتائج و المدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم 63 : إختبار تحليل التباين الأحادي تبعا لمتغير عمر المؤسسة .

	قيمة F	دلالة (Sig) F
المحور الثاني	0.553	0.581

المصدر : مخرجات برنامج SPSS .

من خلال الأرقام المدونة في الجدول و المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS بعد إجراء إختبارات تحليل التباين الأحادي نجد أن قيمة F بلغت 0.553 بدلالةSig قدرها 0.581 و هي أكبر من 5% أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية تعزى لمتغير عمر المؤسسة .

2.6.3. متغير رقم أعمال المؤسسة :

لإختبار الجزء الثاني من الفرضية السادسة قمنا بإجراء إختبارات تحليل التباين الأحادي و الذي يستدعي توفر شرطين التوزيع الطبيعي و توفر التجانس بين المجموعات و هما متحققان حسب ما قمنا به سابقا .

***إختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova:**

بعد إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين المجموعات (رقم أعمال المؤسسة) في تحقيق التنمية المحلية تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم 64 : إختبار تحليل التباين الأحادي تبعا لمتغير رقم الأعمال .

	قيمة F	دلالة (Sig) F
المحور الثاني	0.797	0.460

المصدر : مخرجات برنامج SPSS .

من خلال الأرقام المدونة في الجدول و المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS بعد إجراء إختبارات تحليل التباين الأحادي نجد أن قيمة F بلغت 0.797 بدلالةSig قدرها 0.460 و هي أكبر من 5% أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية تعزى لمتغير رقم أعمال المؤسسة .

3.6.3. متغير نشاطالمؤسسة :

لإختبار الجزء الثالث من الفرضية السادسة قمنا بإجراء إختبارات تحليل التباين الأحادي و الذي يستدعي توفر شرطين التوزيع الطبيعي و توفر التجانس بين المجموعات و هما متحققان حسب ما قمنا به سابقا .

***إختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova:**

بعد إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين المجموعات (نشاطالمؤسسة) في تحقيق التنمية المحلية تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم 65 : إختبار التباين الأحادي تبعا لمتغير نشاط المؤسسة .

	قيمة F	دلالة (Sig) F
المحورالثاني	1.216	0.335

المصدر :من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS .

نلاحظ إنطلاقامن الأرقام المدونة في الجدول و المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS بعد إجراء إختبارات تحليل التباين الأحادي أن قيمة F بلغت 1.216 بدلالة قدرها 0.335 و هي أكبر من 5% أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية تعزى لمتغير نشاط المؤسسة ، و بالتالي فقد تم إثبات فرضيتنا السادسة و التي مفادها أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية تعزى لمتغيري عمر المؤسسة و رقم أعمالها و نشاطها .

4.مناقشة النتائج :بعد عرض الجانب النظري و إجراء الدراسة التطبيقية و معالجة البيانات توصلنا إلى عدة نتائج سنحاول مناقشتها فيمايلي :

1.4. النتائج الأولية :

– تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر توزيعا غير متوازن حيث أنها تتمركز في مناطق بكثافة بينما تقل في أخرى فهي تمثل نسبة 70% في الشمال الذي تتوفر فيه عوامل جذب الإستثمار و هو ما يتطابق مع دراسة علوني عمار سنة 2010 التي بينت أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمركز في مناطق دون أخرى .

– تنشط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في قطاعات على حساب قطاعات أخرى حيث نجد أغلبها تمارس أنشطة خدماتية أين مثلت المؤسسات الخدماتية في الجزائر نسبة 54.41% من مجموع المؤسسات ، و هذا راجع لكون قطاع الخدمات مدّر للأرباح و سهل ممارسة النشاط و لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة و لا يد عاملة متخصصة و بأعداد كبيرة أيضا و هو الأمر الذي جعله قبلة للعديد من الأفراد ، هذه النتيجةتوافق ما توصلت إليه دراسة لـ: حورية بالأطرش سنة 2017 و التي أثبتت أن جل المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات .

– يمثل الذكور حصة الأسد من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعينة محل الدراسة حيث تقدر نسبة المؤسسات التي يملكها و يسيرها ذكور بـ: 93.75% من مجموع المؤسسات وهذا راجع بدرجة كبيرة لخصوصية

المجتمع الجزائري حيث أن إدارة و ملكية المؤسسة توكل للذكور حتى و إن كانت في الحقيقة ملكا للإناث و هو ما يتوافق مع دراسة لـ: ReganDebebeBeluhu في 10 فبراير سنة 2021 التي بينت أن نسبة الذكور أصحاب المؤسسات تغلب على نسبة الإناث .

– يمثل أصحاب و مسيري هذه المؤسسات في العينة و الذين يحوزون على مستوى جامعي و دراسات عليا نسبة أعلى قدرت بـ: 71.9% و هذا راجع بدرجة أكبر إلى قدرتهم على الإدارة و التسيير و كذا إمتلاكهم بعض القدرات التي تمكنهم من إقامة هذه المؤسسات أكثر من غيرهم .

– بالنسبة للعمر فإن أصحاب و مسيري هذه المؤسسات يمثلون الفئة العمرية من 30 سنة إلى 50 سنة بنسبة أكبر قدرت بـأكثر من 65% و هذا راجع إلى أن الأفراد في الجزائر يتوجهون لإنشاء مؤسساتهم و حتى العمل بعد سن الثلاثين و هو ما يبرر هذه النسبة.

– تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدروسة في أغلبها مؤسسات خاصة حيث مثلت 87.5 % من مفردات العينة و قد أرجعنا هذا إلى توجه الدولة إلى إنشاء المؤسسات الكبيرة بدرجة أكبر من إقبالها على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تركت للخواص .

– بالنسبة للعينة محل الدراسة فإنه من أصل 32 مؤسسة يوجد 06 مؤسسات تنشط في الصناعة الغذائية و هذا راجع لأن ولاية سيدي بلعباس لها إمكانيات معتبرة في هذا المجال بحكم موقعها و مناخها بإعتبارها منطقة فلاحية خاصة في مجال الحبوب و تربية الأبقار الحلوب مما يوفر لهذه المؤسسات المواد الأولية اللازمة للصناعة الغذائية ، هذا كله يبين أن المؤسسات تفضل التموقع في المناطق التي تتوفر على الموارد التي تحتاجها و هو الأمر الذي يدعم إنشاء هذه المؤسسات في المناطق المحلية لإستغلال الموارد المحلية المتواجدة بهذه المناطق .

– بالنسبة لعملية التمويل فإن أغلب أصحاب المؤسسات المستجوبة إعتمدوا على التمويل الذاتي لإنشاء مشاريعهم بنسبة قدرت بـ: 56.3% من مجموع المؤسسات و هو ما يتوافق مع دراسة حورية بالأطرش سنة 2017 و التي أبرزت أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد بدرجة أكبر على التمويل الذاتي و هذا راجع بدرجة أكبر إلى صعوبة الحصول على التمويل و التكلفة التي ترافقه و هو ما يتوافق أيضا مع دراسة سامية عزيز سنة 2014 التي أكدت على أن الصعوبة التي تواجه هذه المؤسسات هي الحصول على التمويل المناسب .

– بالنسبة للمحور الأول (المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) فقد قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ:3.67 و هو ما يوافق الدرجة موافق على سلم ليكارت أي أن أغلبية المؤسسات المستجوبة لها خصائص المقاولاتية و أفرادها أشخاص مقاولون يتميزون بخصائص مكنتهم من إنشاء مؤسساتهم .

– حصلت العبارة 12-3 (فكرت في إنشاء مؤسستك لأنك تريد تحقيق الأرباح) على المرتبة الأولى من حيث المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.21 و هو ما يناسب الدرجة موافق بشدة على سلم ليكارت الخماسي أي أن أصحاب المؤسسات المستجوبة دافعهم الأول و الأساسي لإنشاء مؤسساتهم هو تحقيق الربح .

– بالنسبة للعبارة رقم 18 (بعد مثابرة و عناد نجحت في إنشاء مؤسستك) فقد تحصلت على متوسط حسابي قدره 4.21 أي الدرجة موافق بشدة على السلم و هو ما يعني أن أصحاب هذه المؤسسات بذلوا جهودا معتبرة لإنشاء مؤسساتهم و هو الأمر الذي يمكن أن يستلهم منه الشباب المقبلين على إنشاء مؤسسات خاصة بهم و يتيقنوا أن إنشاء المؤسسات يتطلب بذل الجهد و تقديم التضحيةحتى لا يفشلوا و يتراجعوا عند أول عثرة تقف أمامهم .

– قدر المتوسط الحسابي للعبارة رقم 33 (من خلال تجربتكم بيئة الأعمال محفزة على إنشاء المؤسسات) بـ: 2.96 و هو ما يوافق الدرجة محايد على السلم ما يعني أن درجة رضى أفراد العينة على التحفيز في بيئة الأعمال تعد متوسطة .

– جاءت العبارات رقم (17 ، 23 ، 24 ،25 ، 31) و التي تتعلق بـ: قبول المخاطرة ، تطبيق و دعم الأفكار الجديدة ، تقديم الجديد في المؤسسة ، تقديم منتوجات مختلفة عن السوق ، القدرة على تجاوز الفشل و عدم التراجع ، كلها مناسبة للدرجة موافق على السلم أي أن أفراد العينة تتوفر فيهم بعض السمات الأساسية للشخص المقاول .

– بالنسبة للبعد الأول (توظيف اليد العاملة المحلية) فإن المتوسط الحسابي بلغ 3.88 أي الدرجة موافق على السلم ما يعني أن المؤسسات المستجوبة تستخدم اليد العاملة المحلية و الأمر الذي من شأنه المساهمة المباشرة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي .

– إن إستخدام مدخلات الإنتاج المحلية يعد متوسطا و هو ما تبينه قيمة المتوسط الحسابي التي قدرت بـ: 3.2 على السلم حيث أن بعض المؤسسات كانت تستخدم مدخلات محلية و أخرى تعتمد على مدخلات إنتاج غير محلية .

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستجوبة تحافظ على البيئة المحلية حسب المتوسط الحسابي الذي سجل 4.03 و هو ما يوافق الدرجة موافق بشدة على السلم ، حيث أن هذه المؤسسات ملزمة أمام الهيئات المختصة في مجال البيئة بالتقيد بشروط المحافظة على البيئة حسب تصريحات أفراد العينة المستجوبة .

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستجوبة تساهم في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي و هذا حسب المتوسط الحسابي المسجل و الذي قدر بـ: 3.56 أي الدرجة موافق على السلم خاصة من حيث الإعانات المقدمة للمعوزين و مساعدة العمال و كذا المساهمة عند وقوع الأزمات خاصة في الفترة الأخيرة أين تم تقديم مساعدات معتبرة في إطار الوقاية من وباء كورونا .

– إعتمادا على قيمة المتوسط الحسابي التي سجلت القيمة 3.79 للبعد السادس أي الدرجة موافق على السلم فإن هذه المؤسسات تساهم في تلبية الإحتياجات المحلية من خلال ما تقدمة من منتوجات و خدمات تلبي بها رغبات المستهلك المحلي و هو ما يتجلى خصوصا في المواد الغذائية .

– بالنسبة لعلاقة هذه المؤسسات مع أفراد المجتمع المحلي خاصة من خلال قيامها بإستشارتهم و الأخذ بآرائهم فإنها تعد متوسطة و هو ما يثبته المتوسط الحسابي الذي سجل القيمة 3.11 أي الدرجة محايد على السلم .

– بالنسبة للمحور الثاني ككل (التنمية المحلية) فقد قدر متوسطه الحسابي بـ: 3.71 أي ما يعادل الدرجة موافق على السلم و هو ما يعني أن هذه المؤسسات عموما تساهم في تحقيق التنمية المحلية .

2.4. النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة :

– تم إثبات الفرضية الأولى و التي تنص على أنه توجد علاقة طردية قوية نوعا ما بين المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية ، هذه الفرضية تعارضت مع ما توصلت إليه دراسة لـ: علوني عمار سنة 2010 و التي أثبتت أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم مساهمة ضعيفة في التنمية المحلية .

– تم كذلك إثبات الجزء الأول من فرضيتنا الثانية أي أن المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤثر إيجابيا في إستغلال اليد العاملة المحلية في العينة محل الدراسة و هو ما يتوافق مع دراسة سامية عزيز سنة 2014 و دراسة للأستاذ الدكتور سمير العبادي و الأستاذة ميساء حبيب سليمان سنة 2015 و دراسة لـ: ReganDebebeBeluhu في 10 فبراير سنة 2021 حيث أن كل هذه الدراسات توصلت إلى أن هذه المؤسسات لها دور في توظيف الأيدي العاملة .

– بالنسبة للجزء الثاني من فرضيتنا الثانية فقد تم إثباتها كذلك و هو ما يعني أن مستوىإستغلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمدخلات الإنتاج المحلية يعد متوسط للعينة محل الدراسة و هو ما إلتمسناه من خلال مختلف المقابلات التي تم إجراؤها حيث أن بعض المؤسسات المستجوبة تستخدم مدخلات إنتاج محلية و أخرى غير محلية و هو ما إنعكس على المستوى الكلي لإستغلال هذه المؤسسات لمدخلات الإنتاج المحلية .

– توصلنا كذلك لإثبات الفرضية الثالثة و التي مفادها أن للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور في المحافظة على البيئة المحلية حيث أن هذا الدور يعد متوسط ، فإهتمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبيئة المحلية راجع لأن هذه المؤسسات ملزمة أمام الهيئات المختصة بالإهتمام بالجانب البيئي و هذا حسب ما أبداه أفراد العينة المستجوبون خاصة ما تعلقبالزيارات الفجائية التي تقوم بها الهيئات المكلفة بالبيئة .

– تم التوصل كذلك إلى إثبات الفرضية الرابعة و التي مفادها أن المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي و ذلك من خلال مساعدتها لعمالها خاصة في الظروف الخاصة كما أن لهذه المؤسسات دور في المساهمة في الجانب الإجتماعي محليا خاصة في الظروف التي تستدعي ذلك كمساهمتها مؤخرا في محاربة وباء كورونا و تقديمها مساعدات في هذا الجانب .

– تم تأكيد إفتراضناو القاضيبأن مستوى علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمجتمع المحلي تعد متوسطة هذه العلاقة التي تشمل على الخصوص إستشارة أفراد المجتمع المحلي و الأخذ بآرائهم بالنسبة للمسائل التي تهم المجتمع المحلي .

– بخصوص الفرضية الخامسة فقد تم نفيها بعد إجراء الإختبارات الإحصائية و عليه يمكن القول أن للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور ضعيف في تلبية الإحتياجات المحلية في العينة محل الدراسة و هو ما

يتعارض مع دراسة سامية عزيز سنة 2014 و التي خلصت إلى أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور في التنمية الإقتصادية خاصة من حيث توفير السلع و الخدمات للسكان المحليين.

– بالنسبة للفرضية السادسة فقد تم إثباتها و هو ما يعني أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية تبعا لمتغيرات عمر المؤسسة و رقم أعمالها و نشاطها أي أنه لا يوجد فرق في تحقيق التنمية المحلية بين المؤسسات من حيث العمر أو رقم الأعمال أو النشاط الممارس .

كخلاصة لهذه الفرضيات تم بعد إجراء الإختبارات اللازمة (الإنحدار الخطي البسيط) التأكد من أنه : يوجد تأثير متوسط القوة للمتغير المستقل على المتغير التابع أي أن المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها تأثير متوسط القوة على التنمية المحلية و تتويجا لذلك قمنا بكتابة معادلة الإنحدار على النحو التالي :

التنمية المحلية (المتوقعة) = 1.361+0.638 x (المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) + خطأ التنبؤ .

الخلاصة : بعد عرض حيثيات هذا الفصل إستطعنا أن نحدد الإتجاه العام للمحاور حيث جاءت درجة المحور الأول مناسبة للدرجة الرابعة على السلم بعد تحصله على متوسط حسابي قدره 3.67 و نفس الشيء بالنسبة للمحور الثاني بعد تحصله على متوسط حسابي قدره 3.71 و هو ما يعني أن درجة موافقة أفراد العينة تعد قوية ، كما أنه و بعد إجراء الإختبارات على الفرضيات تم إثبات كل الفرضيات حيث أن النتائج كانت مطابقة للفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة ما عدا الفرضية الخامسة التي تم نفيها بعد إجراء الإختبارات ، وقد تم التوصل في الأخير إلى أن للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأثير متوسط القوة على التنمية المحلية في العينة محل الدراسة ، كما تبين أيضا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية تعزى للمتغيرات: (عمر المؤسسة ، رقم أعمالها و النشاط الممارس من طرفالمؤسسة) .

الخاتمة العامة :

المقاولاتية هي عبارة عن مجموعة مراحل تتوج بإنشاء مؤسسة يعمل صاحبها على تحويل الفرص و إستغلالها من أجل الإنطلاق في الأعمال مع تحمل المخاطر و عدم اليقين ، و ذلك من خلال الإعتماد على الإبداع و الإبتكار لإنشاء شيء جديد ذي قيمة ، ليتم الوصول في الأخير إلى تحقيق الأرباح و العائد و كذا الثروة ، و هذا في ظل مشاركة الأفراد و توفر أشخاص مغامرين قادرين على تحمل المخاطرة و حالات عدم التأكد إضافة إلى قدرتهم على إكتشاف الفرص قبل الآخرين ، هؤلاء الأشخاص يجمعون مختلف الموارد و ينسقون بينها ليصلوا في الأخير إلى إنشاء عمل خاص بهم يحققون من خلاله أهدافهم و طموحاتهم .

إن ما يمكن أن يتمخض عن المقاولاتية و في غالب الأحوال هو إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ، هذه المؤسسات التي تتميز بأنها صغيرة الحجم فهي توظف حتى عامل واحد كما أن رأس المال اللازم لإنشائها هو الآخر ضئيل و هو الأمر الذي أكسبها مرونة عالية مكنتها من التكيف و التأقلم مع مختلف الوضعيات و الظروف ، كما أن هذه المؤسسات تستخدم كذلك طرق إنتاج كثيفة عنصر العمل و هو الأمر الذي جعلها أداة فعالة في توظيف الأيدي العاملة ، إضافة إلى هذا فهذه المؤسسات سريعة و واسعة الإنتشار حيث نجدها في كل مكان و تستخدم تكنولوجيا بسيطة و لها قدرة كبيرة على الإبتكار كما أنها تتميز أيضا ببساطة الإنشاء و سهولة إختيار النشاط و قابلية كبيرة لإستغلال الموارد المحدودة سواءً الطبيعية أو المالية أو حتى البشرية (يد عاملة غير ماهرة) ، هذا كله أعطى هذه المؤسسات إمكانية التواجد في المناطق المحلية الصغيرة و حتى تلك النائية و المعزولة منها و التي لا تتوفر على أدنى شروط الإستثمار و هو الأمر الذي جعل من هذه المؤسسات وسيلة هامة يمكنها النهوض بالتنمية على مستوى المناطق المحلية هذه المناطق التي توافق تركيبتها و خصائصها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

إنطلاقا مما سبق يمكن إعتبار التنمية المحلية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجهان لعملة واحدة و هو نفس الطرح الذي أشار إليه M.Marchesnay حينما قال " في الوقت الذي تعاظم فيه دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رافقه الإهتمام بالتنمية المحلية " و هذا دليل على العلاقة الوطيدة بينهما ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من خلال قدرتها على التموقع و التوطن في المناطق المحلية سيكون لها القدرة على تنمية هذه المناطق ، هذه التنمية التي تتمحور أساسا في عمليات التوظيف و التي تلعب فيها هذه المؤسسات دورا مهما لما لها من مقدرة على إستقطاب الأيدي العاملة خاصة غير الماهرة منها و هو الأمر الذي يميز أغلب الباحثين عن العمل في

أغلبية المناطق المحلية النائية حيث يوجد عاطلين عن العمل كثر لكن بدون أدنى مستوى أو كفاءة ، كما أن قدرة هذه المؤسسات على إستغلال الموارد المحلية خاصة الطبيعية المحدودة التي لا يمكن للمؤسسات الكبيرة إستغلالها يعد هو الآخر سببا من أسباب تنمية هذه المناطق ، إضافة إلى هذا فلهذه المؤسسات دور لا يمكن تجاهله على المستوى البيئي فزيادة على كفاءة هذه المؤسسات في إستغلالها الكامل لمدخلات الإنتاج حتى الأجزاء الصغيرة منها و تدني نسبة الهَـدْرْ فيها و قلة مخلفاتها فلها القدرة كذلك على تقديم عديد الإبتكارات و الطرق الحديثة حيث أن هذا سيساهم في المحافظة على البيئة من خلال تلك الطرق الجديدة المستعملة التي تكون صديقة للبيئة و كذا مختلف الإبتكارات التي تكون في صالح البيئة أيضا كالألواح الشمسية و الطاقات المتجددة و غيرها و التي تكون لهذه المؤسسات مساهمة معتبرة فيها ، ناهيك عن إمتهان هذه المؤسسات لنشاطات تساهم بطريقة مباشرة في الحفاظ على البيئة كأنشطة تدوير النفايات و التنظيف و غيرها و التي تكون في الغالب من إختصاص هذه المؤسسات .

تلعب هذه المؤسسات دور مهم على المستوى المحلي لا يقل أهمية عن سابقيه يتمحور أساسا في توفير السلع و الخدمات على المستو المحلي ، حيث تقوم هذه المؤسسات بتوفير الحاجيات المحلية و بأسعار في متناول سكان المنطقة خاصة في ظل إستغلالها للموارد المحلية و إنعدام تكلفة النقل و التخزين و غيرها من التكاليف الإضافية التي كثيرا ما كانت سببا في رفع أسعار المنتوجات .

لهذه المؤسسات دور آخر يتمثل في مساهمتها الإجتماعية على المستوى المحلي فإلى جانب أدوارها الأخرى لها دور إجتماعي ينطلق بداية من وقوفها جنبا إلى جنب مع عمالها و عائلاتهم من خلال تقديم مختلف أوجه الدعم المادي و المعنوي بالإضافة إلى دعم باقي فئات المجتمع المحلي خاصة تلك المحرومة منها و التي هي بحاجة أكبر للمساعدة ، فهذه المؤسسات لها دور بارز في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي و قد ساعدها في ذلك قربها من أفراد المجتمع المحلي و معرفتها بخبايا المنطقة المحلية و بالتالي الدراية التامة بأوضاع أفرادها مما يسهل هذه المساهمة الإجتماعية التي تذهب لمستحقيها .

أما بالنسبة للنتائج التي يمكن إستخلاصها من هذه الدراسة فنوجزها فيمايلي :

– تنشط غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في قطاع الخدمات بنسبة 54.41% و قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 28.54% وهذا راجع بالنسبة للنشاط الأول لسهولة الممارسة و عدم وجود تعقيدات

عند الإنشاء و الربح المضمون دون عناء ، أما بالنسبة للنشاط الثاني فهو راجع للحركية التي يعرفها قطاع إنجاز المنشآت و الهياكل في الجزائر جراء البرامج الممولة من الحكومة و هو ما جعله هو الآخر مدر للأرباح .

– تتمركز غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في شمال البلاد حيث بلغت نسبة المؤسسات المتواجدة بهذه المنطقة إلى غاية 30 جوان 2019 حوالي 70% أي ما يعادل 817806 مؤسسة و هذا راجع بطبيعة الحال لتوفر البنى التحتية اللازمة للإستثمار و كل الشروط المساعدة في هذه المنطقة .

– توجد في الجزائر حوالي 1171945 مؤسسة صغيرة و متوسطة حتى سبتمبر 2019 و هي توظف حوالي 2818736 عامل أي بمعدل 2.4 عامل لكل مؤسسة و هو رقم ضئيل و يعكسه العدد الهائل للمؤسسات التي توظف عامل واحد فقط هو صاحب المؤسسة .

– يغلب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تلك المؤسسات التي توظف أقل من عشرة عمال و التي بلغ عددها 1136787 مؤسسة أي ما يعادل 97% من إجمالي عدد المؤسسات .

– تتخلى عن النشاط نسبة معتبرة من المؤسسات كل سنة قدر عددها سنة 2019 حتى شهر سبتمبر حوالي 8195 مؤسسة و هذا ما يعكس الصعوبات التي تجدها هذه المؤسسات .

– من خلال تقديم ولاية سيدي بلعباس نجد أنها ولاية تحوز على إمكانيات إستثمارية جد هامة تفتح الآفاق لعدة فرص إستثمارية على غرار باقي أنحاء الوطن .

– وجود علاقة طردية قوية نوعا ما بلغت 61.5% بين المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية .

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العينة تستغل اليد العاملة المحلية و هو ما لمسناه من خلال المقابلات التي أجريناها مع مختلف أصحاب المؤسسات حيث تم إبلاغنا أن أغلب العمال هم من المناطق المحلية المتاخمة للمؤسسة .

– عملية إستخدام مدخلات الإنتاج المحلية تعد متوسطة كون بعض المؤسسات تستخدم مواد أولية محلية و أخرى غير محلية أما بخصوص المنتوجات نصف المصنعة فإن أغلبها مستوردة .

– لهذه المؤسسات دور يعد متوسط في المحافظة على البيئة حيث الإهتمام بالبيئة تمليه أيضا اللوائح الحكومية و الزيارات الفجائية للهيئات المختصة .

– يعد دور هذه المؤسسات إيجابي في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي خاصة من حيث مرافقة عمالها و كذا المشاركة في بعض الفعاليات الإجتماعية على المستوى المحلي .

– يعد دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عينة الدراسة ضعيف من ناحية تلبية الحاجيات المحلية.

– علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع المحلي تعد متوسطة هذه العلاقة التي تشمل إستشارة المؤسسة لأفراد المجتمع المحلي و كذا درجة رضاهم على هذه المؤسسة .

– عدم وجود إختلاف بين مفردات العينة في تحقيق التنمية المحلية مرده إلى عمر المؤسسة أو رقم أعمالها أو نشاطها الذي تزاوله .

– كنتيجة جامعة لكل ما سبق يمكن القول أن المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤثر تأثيرا متوسطا على التنمية المحلية في العينة محل الدراسة .

التوصيات : من خلال ما سبق و بعد تحليلنا للموضوع يمكننا أن نشير إلى التوصيات التالية :

– أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر هي مؤسسات خدمية و حسب أغلب الدراسات فإن هذا النوع من المؤسسات مساهمته تعد ضئيلة في تحقيق التنمية المحلية و بالتالي لابد من توجيه الإستثمار و المستثمرين نحو إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة منتجة و لديها قيمة مضافة حقيقية .

– ضرورة كذلك النظر في التوزيع غير المتجانس لهذه المؤسسات جغرافيا حيث نجد أغلبها في الشمال و بالتالي يجب تشجيع إنشاء هذه المؤسسات في المناطق النائية خاصة في الجنوب و الهضاب العليا من خلال إعطاء إمتيازات خاصة لهذه المناطق حتى تعم التنمية كامل المناطق مع ضرورة توفير متطلبات الإستثمار في هذه المناطق .

– جل هذه المؤسسات توظف عامل أو عاملين و هو الأمر الذي لاحظناه من خلال محاكاتنا للواقع كما أن الكثير من هذه المؤسسات متوقفة عن النشاط خاصة ما تعلق منها بتلك الناشطة في نقل البضائع و عليه يجب أولا ضبط مثل هذه الأنشطة و كذا متابعة و مراقبة تلك المؤسسات خاصة تلك التي إستفادت من دعم الدولة .

– وجوب متابعة و تحليل أسباب تخلي بعض المؤسسات عن النشاط و محاولة إيجاد الحلول للقضاء على هذه الظاهرة .

– وجود نقص في عدد المؤسسات مقارنة بعدد السكان في الجزائر و بالتالي يجب تشجيع إنشاء مثل هذه المؤسسات من خلال توفير التمويل اللازم بإنشاء مؤسسات متخصصة تمنح قروض إسلامية بدون فوائد ربوية و كذا تبسيط الإجراءات الإدارية و عملية الحصول على العقار .

من خلال كذلك زيارتنا للمنطقة الصناعية أثناء الدراسة الميدانية يمكن الإشارة إلى مايلي :

– ضرورة تهيئة المناطق الصناعية حتى تكون مكانا قابلا لمزاولة نشاط إستثماري خاصة من حيث تعبيد الطرق و الإنارة و الهاتف و شبكة الأنترنت .

– تطهير العقار على مستوى المناطق الصناعية حيث أننا عاينا خلال زيارتنا أن أغلب العقارات مهجورة بها لاقتات " للكراء" إستفاد منها أصحابها بغرض إقامة مشاريع إستثمارية كما أن بعض العقارات تم إستغلال جزء منها بغرض إنشاء مباني سكنية .

– بعض المستفيدين من العقار على مستوى المنطقة الصناعية بغرض الإستثمار قاموا ببيع تلك العقارات لمستثمرين آخرين و عليه لابد من متابعة أولائك المستثمرين المزيفين و هذا حسب ما صرح به بعض المستجوبين من أفراد العينة .

قائمة المراجع :

- **اللغة العربية :**

✓ **الكتب :**

1- إبراهيم العسل " التنمية في الإسلام مفاهيم ، مناهج و تطبيقات" ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1996 .

2- إبراهيم بدران وَ مصطفى الشيخ ، " الريادية – الإبداع في إنشاء المشاريع – " ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية الأولى ، عمان ، الأردن 2013 .

3- أحمد جابر بدران ، " التنمية الإقتصادية و التنمية المستدامة " ، الناشر ، القاهرة ، مصر ، 2014 .

4- أحمد رحموني ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري " ، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الجيزة ، مصر ، 2011 .

5- أحمد مصطفى خاطر ، " تنمية المجتمعات المحلية " ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزاريطة ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 .

6- الأخضر بن عمر و علي باللموشي ، " معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطويرها " ، الجزائر ، 2013 .

7- آدم سميث ، ترجمة حسني زينة ، " ثروة الأمم 1 " الطبعة الأولى ، بغداد ، أربيل ، بيروت ، 2007 .

8- آدم سميث ، ترجمة حسني زينة ، " ثروة الأمم 2 " الطبعة الأولى ، بغداد ، أربيل ، بيروت ، 2007 .

9- إسماعيل شعباني ، " مقدمة في إقتصاد التنمية " ، دار هومة ، الجزائر ، 1997 .

10- إسماعيل محمد الزيود ، " دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية " ، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010 .

11- إيمان عطية عاطف و محمد عبد العزيز عجمية ، " التنمية الإقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية " كلية التجارة بالإسكندرية ، مصر ، 2000 .

12- أيمن علي عمر ، " إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل بيئي مقارن – الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 .

13- أيمن عودة المعاني ، " الإدارة المحلية " دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010.

14- بشار يزيد الوليد ، " التخطيط و التطوير الإقتصادي – دراسة التطورات الإقتصادية في الدول العربية– " ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008 .

15- بلال خلف السكارنة ، " المشاريع الصغيرة و الريادة " ، 2006 .

16- جمال رضا حلاوة وَ د علي محمود موسى صالح ،"مدخل إلى علم التنمية" ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية الأولى ، الإصدار الأول ، عمان ، 2009 .

17- جهاد عبد الله عفانة و قاسم موسى أبو عيد ، " إدارة المشاريع الصغيرة " ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية ، عمان ، الأردن ، 2010 .

18- حسين عمر ، " التنمية و التخطيط الإقتصادي " ، دار الشروق ، جدة ، السعودية ، 1994 .

19- حسين عبد الجليل آل غزوي ، " التقارير المالية في المنشآت الصغيرة " ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017 .

20- علي الخضر و بيان حرب ، " إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، جامعة دمشق كلية الإقتصاد ، دمشق ، سوريا ، 2006/2005 .

21- رابح خوني و رقية حساني ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها " ، إيتراك للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2008.

22- سمير العبادي و ميساء حبيب سليمان ، " المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي " ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015 .

23- سهيلة فريد النباتي ، " التنمية الإقتصادية دراسات و مفهوم شامل " ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015 .

24- صلاح الدين فهمي محمود ،"الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية"، الرياض ، السعودية ، 1994 .

25- طلعت مصطفى السروجي و أخرون ، " التنمية الإجتماعية المثال و الواقع " ، الناشر ، جامعة حلوان ، 2001 ، مصر .

26- عادل خليفة ، " إقتصاديات الدول العربية و تحديات التنمية – رؤية جديدة – دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 1996.

27- عادل مجيد عيدان العادلي ، " الإقتصاد في ظل التحولات المعرفية و التكنولوجية " ، دار غيداك للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2016 .

28- عامر خربوطلي ، " ريادة الأعمال و إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، الجامعة الإفتراضية السورية ، سوريا ، 2018 .

29- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ، " إدارة المشروعات الصغيرة " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2002 .

30- عبد الرحمن سانية و عبد اللطيف مصيطفى ،" دراسات في التنمية الإقتصادية " ، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2014 .

31- عبد الغفور عبد السلام و آخرون ، " إدارة المشروعات الصغيرة " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2001 .

32- عثمان محمد غنيم ، " التنمية المكانية – دراسة في المفهوم و المضمون و النظريات " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017 .

33- عزت خيرت يوسف ، " إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة (تصميم مشروعات التنمية – جدوى المشاريع –) " دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2018 .

34- علاء عباس و محمد السلامي ، " ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة " ، دار التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى الإسكندرية ، مصر، 2018 .

35- علي الضلاعين ، " إدارة المشروعات الصغيرة " ، مركز يزيد للنشر ، عمان ، الأردن ، 2005 .

36- علي عبد الوهاب نجا و آخرون ، " التنمية الإقتصادية النظرية و التطبيق – النظريات – الإستراتيجيات – التمويل " الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2010 .

37-عماد محمد العاني و محمد معتوق عبود ، " آلية رسم السياسات الإقتصادية للحكومات المحلية (مفاهيم ، مداخل ، تطبيقات) "،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع و دار الإعصار العلمي لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015 .

38- عمار عمورة ، " الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري " ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000 .

39- فايز جمعة صالح النجار و عبد الستار محمد العلي ، " الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة " ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2010 .

40- فريد النجار ، " الصناعات و المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم – مدخل رواد الأعمال – " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 .

41-كمال التابعي ، " تغريب العالم الثالث – دراسة نقدية في علم إجتماع التنمية – " ، القاهرة ، يناير 1991

42- ماجدة العطية ، " إدارة المشروعات الصغيرة " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الأردن ، 2012 .

43- ماري إم شيرلي ، " قضايا الإصلاح الإقتصادي – وجود المؤسسات أمر حاسم لريادة الأعمال – " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2005

44- مجمع اللغة العربية للإدارة العامة للمعجمات و التراث ،"المعجم الوسيط" مكتبة الشريعة و العربية ، الطبعة الرابعة ، مصر ، 2004 .

45- محمد إبراهيم عبد اللاوي ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي " ، دار حامد للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017 .

46- محمد عبد العزيز عجمية و د محمد علي الليثي ، " التنمية الإقتصادية – مفهومها نظرياتها سياساتها " الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 .

47- محمد عبد حسين أبو سمرة ، " إدارة المشروعات " ، دار الراية ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010 .

48- محمد هيكل ، " مهارات إدارة المشروعات الصغيرة " مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2003 .

49- مدحت أبو نصر و ياسين مدحت محمد ، " التنمية المستدامة – مفهومها ، أبعادها ، مؤسراتها – " ، المجموعة العربية للتدريب و النشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2017 .

50- مدحت محمد العقاد و آخرون ،"مقدمة في التنمية و التخطيط " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1983 .

51- مروة أحمد و نسيم برهم ، " الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة " ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 2010 .

52- مروة أحمد و نسيم برهم ، " الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة " ، الشركة العربية المتحدة للتسوبق و التوريدات الطبعة الأولى ، ، القاهرة ، مصر ، 2008 .

53- مزهر شعبان العاني و آخرون ، " إدارة المشروعات الصغيرة – منظور ريادي تكنولوجي – " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .

54- مصطفى يوسف كافي ، " بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2014 .

55- ميشيل تودارو ، ترجمة أد محمود حسن حسني و محمود حامد محمود ، " التنمية الإقتصادية " دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2006 .

56- نادر فرجاني ، " من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر –عرض تجربة الصين التنموية – " مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، يناير 1987 .

57- نبيل جواد ، " إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " الجزائية للكتاب و المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع مجد ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2006 .

✓ **المجلات :**

1- أحمد محمد بكري موسى ، " منظومة ريادة الأعمال بجامعات كل من سنغافورة و تايوان و المملكة العربية السعودية – دراسة مقارنة – " ، مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر ، المجلد 37 ، العدد 178 الجزء الثاني ، مصر ، أفريل 2018 .

2- بيان حرب ، " دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية (التجربة السورية) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 22 ، العدد الثاني ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2006. بن طاهر حسين ، " التنمية المحلية و التنمية المستدامة " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد الرابع و العشرين ، بسكرة ، الجزائر ، مارس 2012 .

3- جامعة الملك عبد العزيز ،"التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول " ، الإصدار 11 ، جدة ، السعودية ، 1427 هجري .

4- حامد كاظم متعب و جواد محسن راضي ، " الريادة و أثرها في الأداء الجامعي المتميز دراسة إختبارية لآراء عينة من القيادات الجامعية في جامعة القادسية " ، جامعة القادسية ، العراق ، يناير 2010 .

5- حامد كريم ، " الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري – دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي " ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية ، السنة التاسعة ، العدد السابع و العشرون ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2013 .

6- خثير محمد و د زبير محمد ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، الجزائر ، العدد 16 ، السداسي الأول 2017 .

7- زوزي محمد ، " إستراتيجية الصناعة المصنعة و الصناعة الجزائرية " ، مجلة الباحث ، العدد 08 ، المجلد 08 ، جامعة قصدي مرباح بورقلة ، الجزائر ، 2010 .

8- شريط عابد و بن الحاج جلول ياسين ، " دور القطاع الخاص في دعم التنمية الإقتصادية المحلية – دراسة حالة الجزائر – " ، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ، الجزائر ، 2016 .

9- شريف غياط و محي الدين مكاحلية ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لتفعيل التنمية المحلية ولاية تبسة (نموذجا) " ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات ، العدد السابع و الثلاثون (01) ، الضفة الغربية ، فلسطين ، تشرين أول 2015 .

10- عادل إنزارن " التنمية المحلية في الجزائر : دراسة في الفواعل و المحددات " ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، عدد 16 ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ، جوان 2017 .

11- العايب برينيس شريفة ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر " ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية ، العدد 04 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2013 .

12- عقون سعاد ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بومرداس ، مجلة شمال إفريقيا العدد الخامس عشرة ، جامعة الشلف ، الجزائر ، السداسي الثاني 2016 .

13- علوني عمار ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية " ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، العدد 10 ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر ، 2010 .

14- علوني عمار ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية – مقاربة نظرية – " مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد الرابع عشرة ، الجزائر ، ديسمبر 2013 .

15- عمر خلف فزع ، " مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق – التوطن و التمويل – " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، بغداد ، العراق ، 2013 .

16- فؤاد نجيب الشيخ و آخرون ، " صاحبات الأعمال الريادیات في الأردن : سمات و خصائص " ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 05 ، العدد 04 ، الأردن ، 2009 .

17- قباني عاشور ، " دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية " مجلة جيل لدراسات السياسية و العلاقات الدولية ، العدد 11 ، جامعة باتنة 01 ، الجزائر ، أكتوبر 2017 .

18-كمال بوقرة و إسحاق رحماني ، " المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل دراسة سوسيو-إقتصادية للفعل المقاولاتي في الجزائر " ، مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية ، جامعة الشهيد حمة لخض الوادي ، الجزائر ، العدد 21 مارس 2017 ، الجزائر ، 2017 .

19-كمال عوسي ، " أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية للطلبة " ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد 12 ، العدد 2 ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2019 .

20- مجدوب عبد المؤمن و هماش لمين ، " الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر " ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد 08 ، الجزائر، جانفي 2016 .

21- محمد باطويح ، " التنمية المحلية المستدامة و المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 141، الكويت ، 2018 .

22- محمد ساحل و د عبد الحق بن تقات ، " التجربة الإيطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، العدد الثامن ، السنة الثامنة ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، 2017 .

23- النور سليمان آدم و محمد حمد محمود ، " الإنتشار المصرفي و دوره في التنمية الإقتصادية – دراسة ميدانية على البنك الزراعي السوداني بولاية جنوب دارفور 2007 – 2012 " مجلة العلوم و التقانة في العلوم الإقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 01 ، السودان ، 2014 .

✓ **الأطروحات :**

1- أحمد شريفي ، " دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2009/ 2010 .

2- بدراوي سفيان ، " ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول– دراسة ميدانية بولاية تلمسان–" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإجتماعية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2015/2014 .

3- بلعميري عسري ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية المستدامة " ، أطروحة دكتوراه في الحقوق ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، 2020/2019 .

4- بن قبيلة زين الدين ، " أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2016/2015 .

5- جميل أحمد الجويد ، " دور القيادة في التنمية المحلية و أثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية الفترة من 2005 إلى 2011" ، أطروحة دكتوراه علوم سياسية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر، 2011/2010.

6- بوروبة كاتية ، " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر ،2018/2017 .

7- حنان جودي ، " إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية و الإندماج في الإقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2017/2016 .

8- رقراقي أمينة ، "كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر مثال ولاية سعيدة – " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2017/2016 .

9- سامية عزيز ، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة – " أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 .

10- طلاس سامية ، " محددات التوجه المقاولاتي لخريجي الجامعات " ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة معسكر ، الجزائر ، 2020/2019 .

11- علام عثمان ، " تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ، 2013 / 2014 .

12- علوني عمار ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية : حالة ولاية سطيف " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر، 2010 .

13- فارس طارق ، " دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية – دراسة حالة الجزائر –" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة سطيف 01 ، الجزائر ، 2014/2013 .

14- قايدي أمينة ، " تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة معسكر ، الجزائر ، 2017/2016 .

15- قنادزة جميلة ،"الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الإقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،2018/2017 .

16- لفقير حمزة ، " روح المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعريريج- أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2017/2016 .

✓ هوشات رؤوف ، " حوكمة التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية بومرداس- " أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة 01 ، الجزائر ، 2018/2017 .

✓ **الملتقيات :**

➢ **الملتقيات الوطنية :**

1- بوشيخي عائشة وَ عيسى نبوية ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة " ، الملتقى الوطني : إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، بجامعة الوادي ، الجزائر ، أيام 07/06 ديسمبر 2017 .

2- غالم عبدالله و سبع حنان ، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني " ، ملتقى وطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 05 و 06 ماي 2013 بجامعة الوادي .

➢ **الملتقيات الدولية :**

1- تركي الشمري و رمضان الشراح ، " نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال " ، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات و مراكز ريادة الأعمال المنظم من 09 إلى 11 سبتمبر 2014 من طرف أكاديمية البرامج التعليمية ، الرياض ، السعودية ، 2014 .

2- علوني عمار ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات " ، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية : آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق 03-04-2011/05/05 ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2011 .

3- محمد سليم قلالة ، " المقاولة النسائية إطار نظري و مفاهيمي " ، كتاب المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية : المقاولة و ريادة الأعمال النسائية في العالم العربي – قيادة و تنمية – من 25 إلى 27 فبراير 2013 بالجزائر ، المجلد الثاني ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر، 2014 .

4- مصطفى محمود أبوبكر ، " منظمة الأعمال و البيئة المحفزة لها " ، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات و مراكز ريادة الأعمال المنظم من 09 إلى 11 سبتمبر 2014 من طرف أكاديمية البرامج التعليمية ، الرياض ، السعودية ، 2014 .

✓ **التشريعات و التنظيمات :**

1- ج ج د ش ، " الأمر رقم 69/74 المؤرخ في 20 يوليو 1974 يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات " ، الجريدة الرسمية رقم 55 ، الجزائر ، (بتاريخ 09 يوليو 1974) .

2- ج ج د ش ، " القانون رقم 84/09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد " ، الجريدة الرسمية رقم 06 ، الجزائر ، بتاريخ 07 فيفري 1984 .

3- ج ج د ش ، " القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، الجريدة الرسمية رقم 02 ، الجزائر ، (بتاريخ 11 يناير 2017) .

4- ج ج د ش ، " القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02- 2013 " يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية ، الجريدة الرسمية رقم 40 ، الجزائر ، (بتاريخ 4 غشت 2013) .

5- ج ج د ش ، " المرسوم التنفيذي رقم 306/91 المؤرخ في 24 أوت 1991 المحدد لقائمة البلديات التي تتبع لكل رئيس دائرة " ، الجريدة الرسمية رقم 41 ، الجزائر ، (بتاريخ 04 سبتمبر1991) .

6- ج ج د ش ، " المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز " ، الجريدة الرسمية رقم 51 ، الجزائر ، (بتاريخ 21 ربيع الأول 1419) .

7- ج ج د ش ، " المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 9 غشت 1973 يتعلق بشروط تسيير و تنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية " ، الجريدة الرسمية رقم 67 ، الجزائر، (بتاريخ 22 رجب 1993) .

8- ج ج د ش ، " المرسوم رقم 81-372 المحدد لصلاحيات البلدية و الولاية و إختصاصاتهما في القطاع السياحي "، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر (بتاريخ في 29 ديسمبر 1981) .

9- ج ج د ش ، " المرسوم رقم 81-373 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاعي الفلاحة و الثورة الزراعية "، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

10- ج ج د ش ، " المرسوم رقم 81-374 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع الصحة " ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

11- ج ج د ش ، " المرسوم رقم 81-375 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاعي النقل و الصيد البحري "، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

12- ج ج د ش ، " المرسوم رقم 81-378 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاعي الصناعة و الطاقة " ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

13- ج ج د ش ، " المرسوم رقم 81-381 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في ميدان الحماية و الترقية الإجتماعية لبعض فئات المواطنين "، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

14- ج ج د ش ، " المرسوم رقم 81-382 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع الثقافة "، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

15- ج ج د ش ، " المرسوم رقم 81-383 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع التجارة " ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

16- ج ج د ش ، " قرار مؤرخ في 09 ديسمبر 2014 المحدد لمدونة العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز و الإستثمار لصندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية " ، الجريدة الرسمية رقم 03 ، الجزائر ، (بتاريخ 27 يناير 2015) .

17- ج ج د ش ، " قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 ديسمبر 2019 يتضمن تعيين المؤسسة العمومية الإستشفائية طابية(سيدي بلعباس) مستشفى مختلطا " ، الجريدة الرسمية رقم 3 ، (بتاريخ 19 جانفي 2020).

18- ج ج د ش ، " قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 يونيو 2019 يتضمن تعيين المؤسسة العمومية الإستشفائية رأس الماء (سيدي بلعباس) مستشفى مختلطا " ، الجريدة الرسمية رقم 44 ، (بتاريخ 10 يوليو 2019) .

19- ج ج د ش ، " مرسوم تنفيذي رقم 14- 116 مؤرخ في 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية و يحدد مهامه و تنظيمه و سيره " ، الجريدة الرسمية رقم 19 ، الجزائر ، (بتاريخ 02 أفريل 2014) .

20- ج ج د ش ، " مرسوم تنفيذي مؤرخ في 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية و يحدد مهامه و تنظيمه و سيره " ، الجريدة الرسمية رقم 19 ، الجزائر ، (بتاريخ 02 أفريل 2014) .

21- ج ج د ش ، "المرسوم رقم 81-371 المحدد لصلاحيات البلدية و الولاية و إختصاصاتهما في قطاعي الشبيبة و الرياضة " ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

22- ج ج د ش ، "المرسوم رقم 81-371 المحدد لصلاحيات البلدية و الولاية و إختصاصاتهما في قطاعي الشبيبة و الرياضة " ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

23- ج ج د ش ، القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتضمن قانون البلدية ، الجريدة الرسمية رقم 37 ، الجزائر ، (بتاريخ 03 يوليو 2011) .

24- ج ج د ش ، القانون رقم 07/12 المؤرخ في 2012/02/21 المتضمن قانون الولاية ، الجريدة الرسمية رقم 12 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 فبراير 2012) .

25- ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-376 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاعي العمل و التكوين المهني ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981).

26- ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-377 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع التربية ، الجريدة الرسمية رقم 52 ،الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981).

27- ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-380 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع التخطيط و التهيئة العمرانية "، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

28- ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-385 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع المنشآت القاعدية الأساسية "، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

29- ج ج د ش ، المرسوم رقم 81-387 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع الغابات و إستصلاح الأراضي ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ،(بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

30-ج ج د ش ،" المرسوم رقم 81-379 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع المياه "، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

31-ج ج د ش ،" المرسوم رقم 81-384 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و إختصاصاتهما في قطاع البريد و المواصلات "، الجريدة الرسمية رقم 52 ، الجزائر ، (بتاريخ 29 ديسمبر 1981) .

32-وزارة المالية ، " مقرر رقم 1419المؤرخ في 24 فيفري 2021 يتضمن تعديل و تحيين ملحق القرار رقم 522 المؤرخ في 17 جانفي 2021 المتضمن تعديل مدونة الإستثمارات العمومية للدولة " ، الجزائر ، 2021 .

✓ **التقارير و المنشورات :**

1- الإتحاد الإفريقي ، " الميثاق الإفريقي لقيم و مبادئ اللامركزية و الحكم المحلي و التنمية المحلية " ، إعتمدته الدورة العادية الثالثة و العشرين لمؤتمر الإتحاد الإفريقي ، ملابو ، غينيا الإستوائية ، 27 يونيو 2014 .

2- أحمد بعلبكي ، " التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية – مفاهيم و تجارب– ، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1998 .

3- بوشعاب سعادو ، "الصفقات العمومية كرافعة للتنمية " ، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، 2017 .

4- حلوان نريمان ، " الجزائر بالأرقام " ، الديوان الوطني للإحصائيات ، نشرة 2018 رقم 48 ، الجزائر ، 2018 .

5- خالد عبد الوهاب الباجوري " ريادة الأعمال مفتاح التنمية الإقتصادية في العالم العربي " ، إتحاد الغرف العربية – دائرة البحوث الإقتصادية – ، عمان ، الأردن ، 2017 .

6- خالد مالك و آخرون ، " نهضة الجنوب " تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، كندا ، 2014 .

7- سمير زهير الصوصي ، " بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة – نماذج يمكن الإقتداء بها في فلسطين – " ، منشورات وزارة الإقتصاد الفلسطيني ، فلسطين ، 2010 .

8- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، " تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، عمان ، الأردن ، 2002 .

9- عائشة عباش ، " إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي – تونس نموذجا – " ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ألمانيا ، 2017 .

10- الفرقة الرابعة سكشن 11 ،" التغيرات المجتمعية المؤثرة على مشاركة الشباب في برامج التنمية المحلية "، جامعة حلوان ، مصر ، 2010/2009 .

11- اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ، " رصد الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر في المنطقة العربية : المشاريع الصغيرة المتوسطة " ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2013 .

12- المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، " دراسة حول تطوير المقاولة في موريتانيا تقرير نهائي " ، موريتانيا ، أكتوبر 2013 .

13- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وَ منظمة العمل الدولية ، " نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد و العشرين " مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، الطبعة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2010 .

14- منظمة الأمم المتحدة،" الإعلان العالمي للحق في التنمية "، القرار رقم 55-02 ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 04 ديسمبر 1986 .

✓ **المواقع الإلكترونية :**

1- د بلحاجي أمينة ، " المواطنة و دورها في التنمية المحلية " ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، contact@politics-dz.com ، أطلع علية يوم 2020/10/31 على الساعة 21 و 22 دقيقة .

2- الموقع الإلكتروني الرسمي لولاية سيدي بلعباس ، " http://www.wilaya-sidibelabbes.dz " ، أطلع عليه يوم : 2021/07/23 .

3- موقع وزارة الأشغال العمومية : http://www.mtp.gov.dz/?page_id=1147 أطلع عليه يوم 2021/07/16 على الساعة : 10:00 .

4- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، " برنامج دعم الجماعات المحلية " ، الموقع www.interieur.gov.dz ، أطلع علية يوم 2021/07/16 على الساعة : 18 و 50 د .

- **المراجع باللغة الأجنبية :**
  - **اللغة الإنجليزية :**

✓ **Books** :

1- Esteban lafuente and Zoltan J. Acs and László Szerb and Ainsley Lloyd , " The global entrepreneurship index 2018 – the global

entrepreneurship and développement – " , institute USA , Washington , USA , 2018.

2- Jeffry A tumous and Stephen spinelli , "New venture création – entrepreneurship for the 21 st centry " , the MCGraw hill companies.inc , New York , Americas , 2012 .

3- Murray Ross , "Community organization theory and principles ", harper and brothers , new yourk , USA , 1955 .

4- w.w Rostow , "The stages of economic growth "Murray printing company massachuretts , USA , 1962.

✓ **the reviews** :

1- Adcroft A and Willis R , missing the point ? management education and entrepreneurship , management decision , vole 42 , England , march 2004 .

2- Christian Briyat and Pierre André Julien , " Defining the field of research in entrepreneurship " , jornal of business , venturing 16 , New Yourk , USA , 2000 .

3- Gabriel Linton and Markus Klinton , " University entrepreneurship education : a desing thinking apprroach to learning " , journal of innovation and entrepreneurship , vol 08 , n° 03 , Örebro University School of Business , Sweden , 2019 .

4- Luisa alemany and job J. andreoli , "Entrepreneurial finance ", combridge university press , Great Britain , 2018.

5- Nadim ahmad and Richard G seymour , "Difining entrepreneuriat activity ", OECD stastics working papers , 2008 /01, paris , french .

6- Olawale Fatoki , " an examination of the teaching methods for entrepreneurship at a south africa university " , mediterranean

journal of social sciences , vole 05 , n°23 , Rome , Italy , november 2014 .

7- Scott shane and S.Venkataraman , "The promise of entrepreneurship as a field of research ", the academy of management raview , vol 25 , n°01 , USA , 2000 .

8- William B.gartner , "What are we talking about when we talk about entrepreneurship ? ", journal of business venturing , 05,15-28 , new york , USA , 1990 .

✓ **Publications and Reports** :

1- International Labour Office – ILO and United Nations Educational, Scientifi c and Cultural Organization – UNESCO , " Towards an entrepreneurial culture for the twenty-first century", Switzerland , 2006

2- Nadim ahmad and Richard G seymour , " Difining entrepreneuriat activity " , OECD stastics working papers, paris , France , 2008 /01 .

- **اللغة الفرنسية :**

✓ **Les ouvrages** :

1- André tiran et Dimitri uzunidis , "Dictionnaire économique de l'entrepreneur ", Classiques Garnier, paris , France , 2016 .

✓ **Les revues** :

1- Rinda Herrick Andriamitaha et Malalatiana Ramarohetra et Ny Hasina Ramahenina , "Développement local et représentation " ,

reveu Seradika N° 00 , Université d'Antananarivo , Madagascar ,avril 2012 .

2- Allain fayolle et Thierry verstraete , " paradigmes et entrepreneuriat " , revue de l'entrepreneuriat , vol 04 , n° 01 , 2005 .

3- Louis jacques filion ," Le champ de l'entrepreneuriat : historique évolution tendances " , revue internationale PME (économie et gestion de la PME) , vole 10 , n°02 , l'Université du Québec , Canada , 1997.

4- Kathleen randerson et Alain fayolle , "Management et orientation entrepreneurial : deux concepts si diffirirent ? " , revue management et avenir n°39 , Grenoble 2 , France , 2010.

5- Jean Ronald Legouté , " Définir le développement : historique et dimension d'un concept plurivoque ,"cahier de recherche ,vol n 01 n° 01, Université du Québec à Montréal , Canada , février 2001.

6- Frank janssen et Bernard surlemont , "L'entrepreneuriat " 2 édition , Revue et augmentée : petites entreprise et entrepreneuriat , Pays-bas , juin 2016 .

7- Alain fayolle , " le métier de création d'entreprise ", édition d'organisation , 2003 .

✓ **Les thèses** :

1- Christian Bruyat , " Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation " thèse pour le doctorat es sciences de gestion , université Grenoble 02 , France , 1993.

✓ **Législation et réglementation** :

1- Direction Générale du Budget , nomeclature des investissements publics de L'état , 31/12/2011.

✓ **Les publications et les rapports** :

1- ANDI ," willaya de Sidi Bel Abbes " , ANDI , Algérie , Alger , 2013 .

2- Bureau international du Travail , " Les petites et moyennes entreprises et la création d'emplois décents et productifs " , le Bureau international du Travail , Rapport IV , Première édition 2015 , Genève , Suisse .

3- Ministère de L'industrie de Petite et Moyenne Entreprise et de la promontion de L'investissement , " Développement Local Concepts , Stratégies et Benchmarking " rapport n°01, Alger, Algérie, Septembre 2011 .

4- Ministère de l'Industrie et des Mine , bulletin d'information statistique de la PME n °35 , Algérie , Alger , novembre 2019 .

5- Organisation de Coopération et de Développement Économiques OCDE , " Les petites et moyennes entreprises : force locale , action mondiale" , Synthèses de l'OCDE , juin 2000 .

الملحق :

-إستمارة الإستبيان :

جامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس (كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير)

إستمارة الاستبيان (الإستبيان موجه لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سيدي بلعباس)

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

في إطار إستكمال أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، قمنا بإعداد هذا الاستبيان الذي نضعه بين أيديكم و ذلك بهدف قياس مدى تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية المحلية في الجزائر ، و عليه نرجوا منكم التكرم بالإجابة عليه بكل موضوعية حتى تكون نتائجه علمية صحيحة و ذات مصداقية ، كما نعلمكم أن هذه المعلومات لا توجه إلا لغرض البحث العلمي البحت ، و في الأخير لا يسعنا إلا أن نشكركم على حسن تعاونكم .

الباحث : بوعافية بوبكر الأستاذ المشرف: ناصور عبد القادر

الجزء الأول :

أ.المعلومات الأولية :

- المعلومات الشخصية :

1- الجنس :

☐ ذكر ☐ أنثى

2 - العمر :

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

3– المستوى الدراسي

ثانوي فأقل ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐ أخرى ☐

– إذا قمتم بتكوين آخر يرجى تحديده : .....

– معلومات متعلقة بالمؤسسة :

4– الشكل القانوني للمؤسسة :

EURL ☐ SARL ☐ SPA ☐ أخرى ☐

5– قطاع المؤسسة :

عمومي ☐ خاص ☐ أجنبي ☐ خاص/عمومي ☐ وطني /أجنبي ☐

6 – النشاط الممارس (تخصص المؤسسة) : .....

7– رقم الأعمال :

أقل من40مليون دج ☐ من40إلى 400 مليون دج ☐ من 400إلى 4 مليار دج ☐

8– عدد العمال :

من 01 إلى9 عمال ☐ من10إلى 49 عامل ☐ من 50 إلى 250 عامل ☐

9- عمر المؤسسة :

أقل 05 سنوات ☐ من5 سنوات إلى10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

10– إنشاء المؤسسة :

تم إنشاؤها شخصيا ☐ تم إكتسابها عن طريق الغير(وراثة ،هبة ، ....) ☐ أخرى ☐

11– تمويل المؤسسة :

الموارد ذاتية ☐ ANSEJ ☐ ANGEM ☐ CNAC ☐ أخرى ☐

ب. أسئلة محاور الدراسة :

المحور الأول : المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة						
الرقم	السؤال	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
12	**فكّرْتَ في إنشاء مؤسستك لأنك تريد :** * تحقيق الإستقلالية . *الرغبة في تحقيق السلطة. * تحقيق الأرباح . * تحقيق التقدير و الإحترام. *تحقيق إنجاز خاص بك .					
13	- كُنْتَ السَبَاقْ في رصد الفرص في السوق .					
14	- إكتشفت الفرصة في السوق بعد رصد و ملاحظة المستهلكين و المنتجين لفترة طويلة و متواصلة .					
15	- جمعت الموارد اللازمة لإنشاء مؤسستك رغم الصعوبات التي واجهتك					
16	- رسمت الخطة اللازمة لإنشاء المؤسسة و مزاولة النشاط بنفسك					
17	- رغم درجة المخاطرة العالية إلا أنك قررت إنشاء مؤسستك .					
18	- بعد مثابرة و عناد نجحت في إنشاء مؤسستك .					
19	- كان واضحا لك منذ البداية الكيفية التي ستسوق بها منتوجك و العملاء الذين ستتعامل معهم .					
20	- رغم تعدد مستويات الموظفين و إختلاف ذهنياتهم إلا أنك إستطعت التحكم فيهم و ضبطهم .					
21	- واجهت عدة مشاكل بعد الإنطلاق في النشاط لكنك إستطعت حلها .					
22	- في مؤسستك تعطي الحرية للعمال و تفسح لهم المجال لطرح أفكارهم .					
23	- تبحث دائما عن الأفكار الجديدة و تحاول تطبيقها على أرض الواقع .					
24	- تعمل دائما على تقديم الجديد في مؤسستك .					

25	- تقدم باستمرار منتوجات مختلفة عما هو موجود في السوق .					
26	- تراقب المنافسين باستمرار و تحاول أن تكون مؤسستك رائدة و متميزة دائما .					
27	- تتميز مؤسستك بالمرونة و سرعة التكيف مع مختلف الوضعيات و المواقف .					
28	- يسود مؤسستك نظام يقوم على التحفيز و دعم المبادرات .					
29	- رغم الإنطلاقة الصعبة لمؤسستك إلا أنها في نمو مستمر .					
23	- ترى أن مؤسستك تسير في الطريق الصحيح .					
31	- في حال تعثرت مؤسستك أو فشلت ستحاول مرة أخرى و لن تتراجع .					
32	- التكوين الذي تحصلت عليه ساعدك في إنشاء مؤسستك .					
33	- من خلال تجربتكم بيئة الأعمال محفزة على إنشاء المؤسسات					
34	**عند قيامكم بإنشاء مؤسستكم واجهتم صعوبات :** *إدارية . * لتمويل مشروعكم. * لتوفير اليد العاملة. *لتوفير المواد الأولية *في عملية الإنتاج. * لتسويق منتوجكم .					

المحور الثاني : التنمية المحلية .

	البعد الأول : إستغلال اليد العاملة المحلية	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
35	- في مؤسستكم تعتمدون على اليد العاملة المحلية .					
36	- تطورت قدرات و مهارات العمال كثيرا بعد التوظيف في مؤسستكم .					
37	- عدد العمال في مؤسستكم في تزايد مستمر .					
39	- تقومون بتكوين العمال دائما لتمكينهم من إكتساب قدرات و مهارات جديدة .					

البعد الثاني : إستخدام مدخلات إنتاج محلية						
39	- تستخدمون مواد أولية محلية في عملية الإنتاج .					
40	- تعتمدون على منتوجات نصف مصنعة محلية في إنتاجكم .					
41	- معظم المدخلات اللازمة لإنتاجكم محلية المصدر .					
البعد الثالث : المحافظة على البيئة المحلية						
42	- تراعون الحفاظ على البيئة المحلية عند القيام بنشاطكم .					
43	- تستخدمون طرق إنتاج صديقة للبيئة .					
44	- عندما تُخَلِفُونَ مواد مضرة للبيئة نتيجة نشاطكم تتخلصون منها مع مراعاة الحفاظ على البيئة المحلية .					
45	- سلامة أفراد المنطقة و البيئة المحلية لها الأولوية بالنسبة لكم أكثر من الإنتاج و تحقيق الأرباح .					
46	- تقدمون إرشادات و توجيهات مستمرة لعمالكم للحفاظ على البيئة المحلية					
47	- تنظمون فعاليات و تشاركون في التظاهرات التي تدعم المحافظة على البيئة المحلية .					
البعد الرابع : المساهمة في الجانب الإجتماعي على المستوى المحلي						
48	- تقدمون المساعدات اللازمة في حال وقوع الكوارث و الأزمات للسكان المحليين .					
49	- تنظمون و تشاركون في التظاهرات التي تدعم المجتمع المحلي كدعم التعليم و الصحة محليا و مساعدة الفئات الهشة كالمعوقين و الأطفال و المرضى و العائلات المعوزة .					
50	- تشاركون في الفعاليات التي تستهدف ترقية المجتمع المحلي (مثل دعم المبتكرين المحليين)					
51	- ترافقون موظفيكم في تسيير حياتهم الإجتماعية و تقدمون لهم الدعم اللازم .					
البعد الخامس : تلبية الإحتياجات المحلية						
52	- تنتجون منتوجات تلبي على الخصوص الإحتياجات المحلية .					
53	- تقدمون منتوجات يمكن إقتناؤها من طرف غالبية أفراد المجتمع					

	المحلي .					
54	- منتوجاتكم تغطي كافة السوق المحلي .					
55	- من خلال نشاطكم إستطعتم فتح أسواق محلية جديدة و تكسبون عملاء جدد بإستمرار .					
56	- تستخدمون الوسائل المحلية لتصريف منتوجاتكم .					
البعد السادس : العلاقة مع المجتمع المحلي						
57	- تستشيرون أفراد المنطقة في القرارات التي تتخذها مؤسستكم و التي تهم المجتمع المحلي .					
58	- سبق و أن أخذتم بإقتراحات أفراد المجتمع المحلي .					
59	- في نظركم أفراد المجتمع المحلي راضون على مؤسستكم .					